



جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

تعدد الوجوه الإعرابية في المنصوبات في كتاب "إعراب القرآن للنحاس"

إعداد الطالب

Maher Saleh Al-Hawary

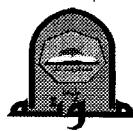
إشراف

الأستاذ الدكتور يحيى عباينة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في اللغة قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2008

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY

Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب ماهر صالح الهواري الموسومة بـ:

تعدد الوجوه الإعرابية في المنصوبات في كتاب إعراب القرآن للنحاس
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية.
القسم: اللغة العربية.

	التاريخ	التوقيع	
مشرفاً ورئيساً	2008/08/04		أ.د. يحيى عطية العابنة
عضوأ	2008/08/04		أ.د. نايل مددوح أبو زيد
عضوأ	2008/08/04		د. جراء محمد المصراوي
عضوأ	2008/08/04		د. عادل سلمان البقاعين

عميد الدراسات العليا

أ.د. حسام الدين المبيضين



MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail:

dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo

مقرها - الكرك - الأردن
الرمز البريدي: 61710
تلفون: 03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الإلكتروني

الإهداع

أهدي هذا العمل إلى والدي اللذين علماني الإيمان والصبر على
وساعداني في تحمل أعباء الدراسة.

كما أقدمه إلى إخوتي الذين شجعوني على الاستمرار في البحث والدراسة،
ووفروا لي الجو المناسب لإتمام هذا العمل.

كما أهديه إلى أصدقائي وزملائي وكل من قدم لي العون والمساعدة.

Maher Saleh Al-Hawary

الشكر والتقدير

أتقدم بعظيم الشكر والتقدير إلى أستاذى الدكتور يحيى عابنه الذى لم يدخل على بالنصح والإرشاد والتوجيه، فشمني بعطف العالم وتواضعه ل聆ميذه، كما أتقدم بجزيل الشكر للأساتذة الأفضل الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذا العمل وإبداء الملاحظات حوله، سعيًا منهم لتقريره نحو الكمال.

Maher صالح الهواري

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	الإهداء.....
	الشكر والتقدير.....
	فهرس المحتويات.....
	الملخص باللغة العربية.....
	الملخص باللغة الإنجليزية.....
	الفصل الأول: المفعولات.....
	1.1 المقدمة.....
	2.1 المفعول به.....
	3.1 المفعول المطلق.....
	4.1 المفعول لأجله.....
	5.1 المفعول معه.....
	6.1 المفعول فيه.....
	الفصل الثاني: المحمول على المفعول به.....
	1.2 النداء.....
	2.2 الاختصاص.....
	3.2 التحذير والإغراء.....
	4.2 الاستغلال.....
	5.2 الاستثناء.....
	الفصل الثالث: المشبه بالمفعول به.....
	1.3 الحال.....
	2.3 التمييز.....
	3.3 الخاتمة.....
	المراجع.....

الملخص

تعدد الوجوه الإعرابية في المنصوبات في كتاب "إعراب القرآن للنحّاس"

ماهر صالح الهواري

جامعة مؤتة، 2008

تناولت هذه الدراسة تعدد الوجوه الإعرابية في المنصوبات في إعراب القرآن للنحّاس (338هـ)، فجاءت في ثلاثة فصول وخاتمة، وقد تحدثت في الفصل الأول عن المفعولات بأنواعها (المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمفعول فيه)، مبيناً تعدد الوجوه الإعرابية فيها من خلال رأي النحّاس ومن سبقه من النحّاة القدماء والمتأثرين به.

وتحدثت في الفصل الثاني عن المحمول على المفعول به، وقد شمل (النداء، والاختصاص، والإغراء والتحذير، والاشغال، والاستثناء). وأفردت الفصل الثالث للمشبه بالمفعول به، وهم: (الحال، والتمييز). أما الخاتمة فقد تعرضت فيها لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

Abstract

Multifaceted Parsing in Quranic Accusative Cases According Book to Al-Nahhas

**Maher Saleh Al-Hawari
Mu'tah University, 2008**

This study dealt the quranic multifaceted accusative cases according to Al-Nahhas 338h). It consists of three chapters.

The first chapter, discussed different types of accusative cases (direct object, cognate accusative, unrestricted object, concomitate object demonstrating their multifaceted parsing through the points view of Al-Nahhas, Later grammarians influenced by him, and earlier grammarians.

The second chapter deals with the vocative, specification encouraging and warming, syntactical regimen, and exception.

The last chapter is talked about two other accusative cases which are the adverbial clauses and specification.

The conclusion discusses the main results of the study.

الفصل الأول

المفهولات

1.1 المقدمة:

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين والصلوة والسلام على رسول الله محمد بن عبد الله
إمام الذاكرين والشاكرين، وبعد:

فإنَّ هذه الدراسة الموسومة بـ (تعدد الوجوه الإعرابية في المنصوبات في
إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (338هـ))، التي تبحث في تعدد الوجوه
الإعلانية، وبخاصة أنَّ ظاهرة تعدد الوجوه الإعرابية تعد جوهر اللغة العربية
وروحها وكيانها وأنَّها تبعد اللسان والقلم عن اللحن بها، وتوسيع من فضاء اللغة عن
طريق تعدد المعاني الناتجة عن هذه الظاهرة.

وظاهرة تعدد الوجوه تعد ظاهرة بارزة في إعراب القرآن الكريم تداولها
النحاة قديمهم وحديثهم، وقد شغلت حيزاً كبيراً في كتبهم النحوية وكتب التفسير
وغيرها مما جعلني أقف على أسباب هذه الظاهرة ومعايير التي اعتمد بها النحاة في
ترجيح أحد هذه الأوجه الإعرابية على الأوجه الأخرى.

وقد اختارت كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس؛ لأنَّه يشتمل على عدد
كبير من الأوجه الإعرابية، ويمكن عده أنموذجاً لكتب تعدد الوجوه الإعرابية
الموجودة أو التي تبحث في القرآن الكريم، وخصوصاً أنَّ هذا الكتاب يعد من أمَّات
الكتب التي تعرضت لهذا الموضوع، وبعد البحث والتقصي فإبني لم أعثر على
دراسة مستقلة متكاملة تبحث هذا الموضوع، وفي هذا الكتاب بوجه خاص على
الرغم من الاهتمام الكبير والمترافق الذي أعطي للخلاف النحوي والتعدد في الوجه
الإعلانية عند الباحثين.

ومن هنا فقد هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الوجوه الإعرابية عند أبي
جعفر النحاس من خلال كتاب (إعراب القرآن) ومحاولة مقارنة رأيه بآراء النحاة
السابقين عليه واللاحقين له، أو الذين تأثروا به (كمكي بن أبي طالب)، وغيره.

أما منهج هذه الدراسة فقد كان المنهج الوصفي التحليلي القائم على رصد الشواهد القرآنية التي تتعدد فيها الوجوه الإعرابية من خلال كتاب أبي جعفر النحّاس (إعراب القرآن)، ثم العمل على تحليلها وتفسيرها في ضوء كتب النحو وكتب القضية الخلافية وتعدد الوجوه الإعرابية في ضوء معطيات علم اللغة الحديث ما أمكن ذلك.

وقد استعنت في دراستي بهذه بكثير من الكتب التي تختص بإعراب القرآن الكريم وسيقه وتعدد الوجوه الإعرابية فيه، ومن أهمها : معاني القرآن للفراء (ت: 207هـ)، ومعاني القرآن للأخفش (ت: 215هـ)، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب (ت: 437هـ)، والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأباري (ت: 577هـ)، والتبيان في إعراب القرآن للعكبي (ت: 616هـ)، وروح المعاني للألوسي (1270هـ) وغيرها.

كما اعتمدت على مجموعة من كتب النحو، مثل : الكتاب لسيبويه (ت: 180هـ)، والمقتضب للمبرد (ت: 285هـ)، والأصول في النحو لابن السراج (ت: 316هـ)، وأوضاع المسالك لابن هشام (ت: 716هـ) وغيرها.

ومن الكتب الحديثة: تطور المصطلح النحو ي ليحيى عابنة، ومن الأنماط التحويلية في النحو العربي لمحمد حماسة عبد اللطيف، واللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن، وأثر التحويلات الأسلوبية (مقالة علمية) ليحيى عابنة.

أما هذه الدراسة الموسومة بـ "تعدد الأوجه الإعرابية في المنصوبات في كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحّاس" فقد جاءت محتوية على ثلاثة فصول وخاتمة، وقد خصصت الفصل الأول للحديث عن المفعولات بأنواعها : (المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمفعول فيه) مبيناً تعدد الوجوه الإعرابية فيها من خلال رأي النحّاس ومن سبقه من النحّاة القدماء والمتاثرين به.

أما الفصل الثاني فقد تناولت فيه المحمول على المفعول به، وقد شمل : النداء، والاختصاص، والإغراء والتحذير، والاشغال، والاستثناء.

أما الفصل الثالث : فقد تناولت فيه أيضاً المشبه بالمفعول به، ويحتوي على (الحال والتمييز).

أما الخاتمة: فقد تعرضت فيها لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.
ولا يفوتي أن أذكر بعض الصعوبات التي واجهتني أثناء البحث في هذا الموضوع بدءاً من جمع المادة واستخراجها من كتاب إعراب القرآن للنحاس) خاصة وأن بعض السور القرآنية كان لها أكثر من اسم، وكذلك ترتيب آيات العشوائي غير المنظم في كتاب إعراب القرآن للنحاس، وانتهاءً بالتوجيه لهذه الشواهد القرآنية المتعددة في وجوهها الإعرابية.
وأخيراً فإنَّ أصبتُ فب توفيق من الله عزَّ وجلَّ، وإنْ أخطأتُ فمن نفسي، والله ولِي التوفيق.

2.1 المفعول به:

ما وقع عليه فعلُ الفاعل في مثل قولك "ضرب زيدَ عمرًا" ، وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي، ويكون واحداً فصاعداً إلى ثلاثة⁽¹⁾ ، وعامله عند البصريين هو الفعل وحده، وعند الكوفيين الفعل والفاعل⁽²⁾.

ومما تعددت فيه صور الإعراب في كتاب "إعراب القرآن" للنحاس ما جاء في حديثه عن قَوْلِه تَعَالَى: (لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَئِي الضرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ

(1) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت 535هـ)، المفصل في علم اللغة، قدم له وعلق عليه محمد عز الدين السعدي، ط ، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان : 65، وانظر: الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد بن علي (ت 816هـ)، (1405هـ) التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط ، دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان: 241، عابنة، يحيى عطيه، (2006)، تطور المصطلح النحوي من سيبويه حتى الزمخشري، ط ، عالم الكتب الحديث، إربد ، الأردن، ص 105.

(2) انتظرين الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن مَحْمَدْ بْنْ أَبِي سَعِيدٍ (ت 577هـ)، (د.ت)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والковيين، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان: 81-79/1.

الله بآموالهم وآفسسهم فضل الله المجاهدين بآموالهم وآفسسهم على القاعدين درجة وكلاوة د الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدين أجرًا عظيماً & درجات منه ومغفرة ورحمة وكان الله غفوراً رحيمًا⁽¹⁾.

ذهب النحاس إلى نصب "أجرًا" على أنها مفعول به للفعل "فضل"، وأجاز نصبها على المصدر النائب عن المفعول المطلق⁽²⁾.

ونجد أنَّ مكياً قد ذكر ما قاله النحاس في إعراب "أجرًا" دون أن يرجح وجهاً على الآخر، "فأجرًا" عنده منصوبة على المفعولية للفعل "فضل"، أو مصدر مؤكّد لعامله ناب عن المفعول المطلق، وحجه في النصب على المصدرية أنَّ الأجر يحمّل معنى التفضيل، وكأنَّه قيل : "فضلهم تفضيلة واحدة" ونظيره في العربية "ضربه سوطاً"⁽³⁾، ومثل هذا الوصف نجده عند ابن الأنباري⁽⁴⁾.

وزاد الزمخشري وجهاً جديداً في إعراب "أجرًا"، فأجاز نصبها على الحال من "درجات" وهو حال من نكرة⁽⁵⁾، وهذا الوجه ردَّه أبو حيان؛ وحجه أنَّ "أجرًا" لو تأخرت عن "درجات" لما جاز نصبها على النعت؛ لأنَّها مفرد ودرجات جمع⁽⁶⁾. وأورد العكري صورةً جديدةً في إعراب "أجرًا"، فأجاز نصبها على نزع الخافض، فتقدير الجملة عند "فضلهم بأجرهم"، فأسقط الخافض ونصب "أجرًا"⁽⁷⁾.

(1) سورة النساء، الآية: 95-96.

(2) انظر: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت338هـ)، (1988)، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط3، عالم الكتب، بيروت، لبنان: 484/1.

(3) انظر: القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت437هـ)، (1984)مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح ضامن، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان: 1/206.

(4) انظر: ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت577هـ)، (1969)، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ، مصر: 1/265.

(5) مخشرى، أبو القاسم محمود بن عمر (ت535هـ)، (د.ت)الكتاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقوال في وجوه التأويل، رتبه وضبطه وصححه: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان: 1/292.

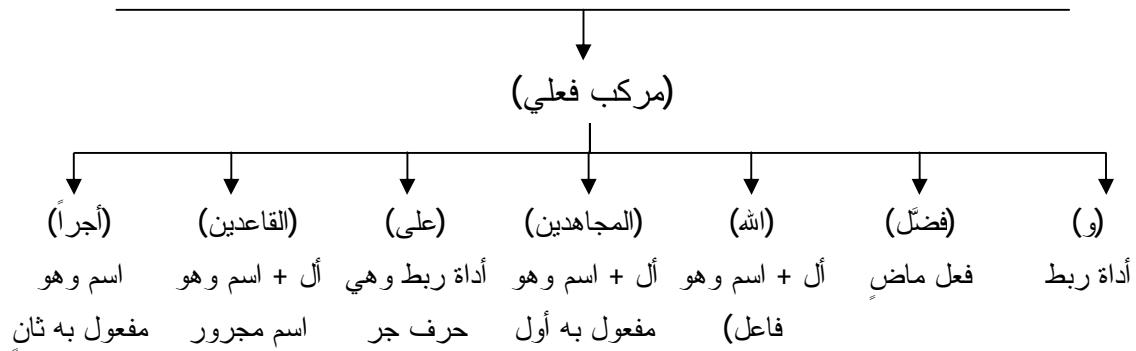
(6) الأندلسى، أبو حيان محمد بن يوسف (ت745هـ)، (2001)، تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الجود وآخرين، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 3/347.

(7) انظر: العكري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (ت616هـ)، (1987)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوى، ط2، دار الجيل، بيروت، لبنان: 1/383.

رجح بعض النحاة والمفاسير نصب "أجراً" على أنها مفعول مطلق ناب عنه مصدره، وحجتهم في ذلك أن "الأجر" يحمل معنى "الفضيل"، وأن الفعل "فضل" استوفى مفعوليته، فالمفعول الأول "المجاهدين"، والمفعول الثاني شبه الجملة من الجار والمجرور وهي "على القاعدين"⁽¹⁾.

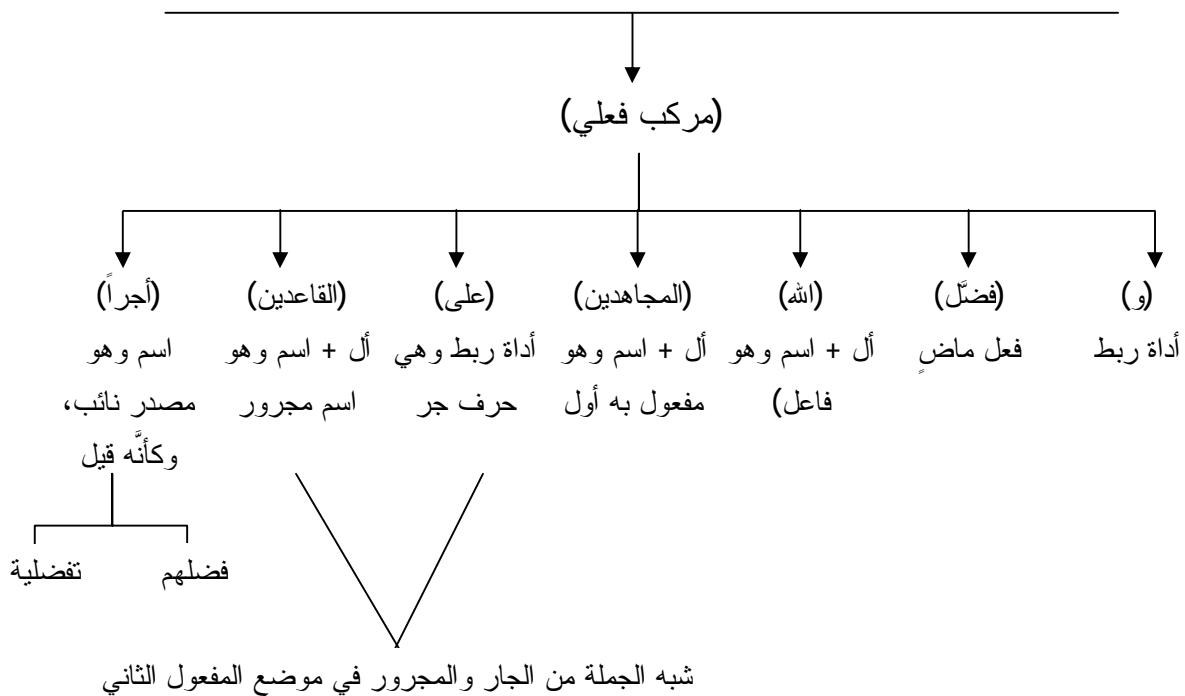
والمخطط التالي يوضح وجوه الإعراب في "أجراً".

وفضل الله المجاهدين على القاعدين أجراً

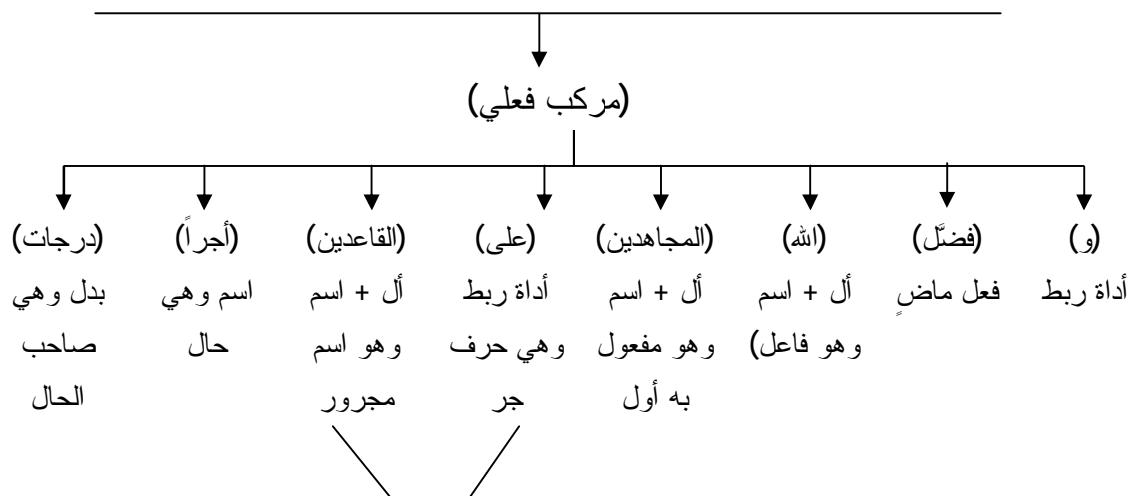


(1) انظر: الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت 311هـ)، (1988م) معاني القرآن وإعرابه،
شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ط 1، عالم الكتب، بيروت ، لبنان: 1/88؛ القرطبي، أبو عبد
الله محمد بن أحمد، (2003) الجامع لأحكام القرآن، اعتبرت به وصححه : هشام سمير البخاري،
عالم الكتب، الرياض، السعودية : 344/3؛ السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت 756هـ)، (1986)،
 الدر المصور في علوم الكتاب المكون، تحقيق:أحمد محمد الخراط، ط 1، دار القلم، دمشق،
سوريا: 77/4؛ أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى (ت 982هـ)، (1999)، تفسير أبي
ال سعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، وضع حواشيه : عبد اللطيف عبد الرحمن،
دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان : 185/2؛ القونوي، عصام الدين بن محمد (ت 1195هـ)،
(2001)، حاشية القونوي على تفسير الإمام البيضاوي، ضبطه وصححه وخرج آياته : عبدالله
 محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 272/7.

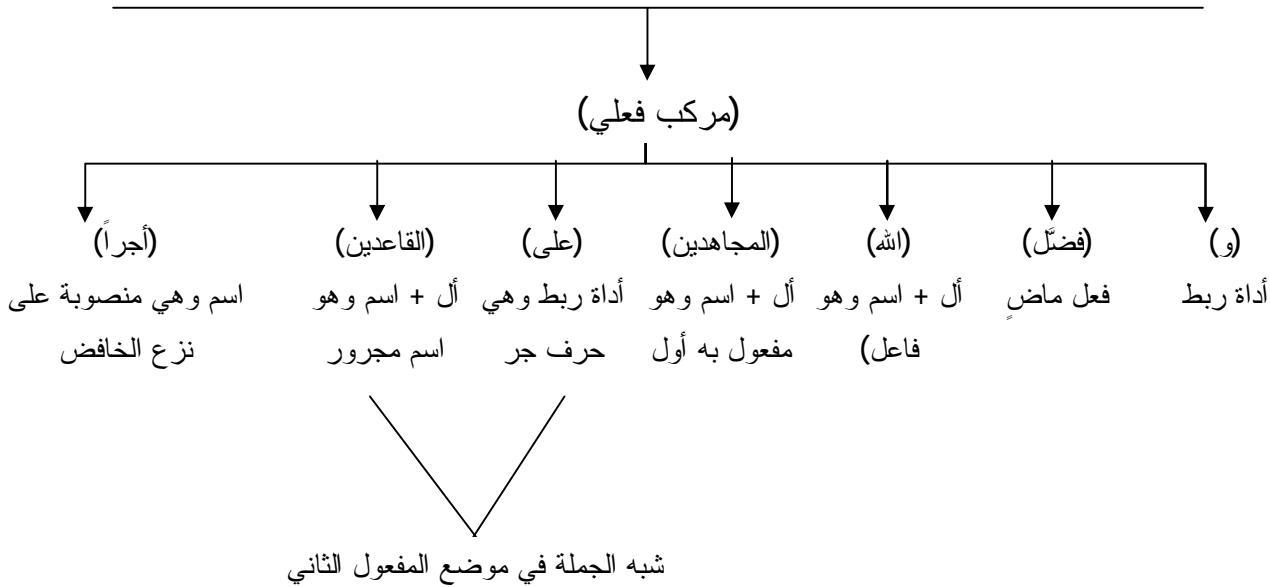
وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا



وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا درجات



وفضل الله المجاهدين على القاعدين أجرًا



ففي النمط الأول نُصبت "أجرًا" على أنها مفعول به ثانٍ للفعل "فضل"، أما النمط الثاني، فقد نصبت "أجرًا" على أنها مصدر ناب عن المفعول المطلق، وكأنه قيل: فضلهم تقضيله واحدة، "فالأجر" حمل على "القضيل"؛ لأنَّه جزء منه، وفي النمط الثالث، نصبت (أجرًا) على أنها حالٌ من "درجات" ونلاحظ أنَّ "درجات" نكرة؛ ولكنها أصبحت صاحبة الحال في "أجرًا" حال من نكرة، أما النمط الرابع فنصبت "أجرًا" على نزع الخافض؛ فأصل التقدير "فضلهم بأجرهم"، أي أنَّ (أجرًا) مكونة من حرف جر وهو رابط الباء ، و"أجر" اسم مجرور وعندما أُسقط "الرابط الباء" نصبت "أجرًا" ، فقالوا: نصبت على نزع الخافض.

إنَّ الاسم المنصوب صالح لأنَّ يؤدي معنى بعض المنصوبات، والسبب في ذلك اشتراكها بعلامة إعرابية واحدة، وهي "الفتحة" التي تختص بالمنصوبات⁽¹⁾، فهذه العلاقة عملت على تداخل المنصوبات ببعضها مما أدى إلى تعدد صور الإعراب.

(1) حسان، تمام، (1979)، اللغة العربية معاذها ومبناها، ط 2، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، مصر : 165.

ومن الأنماط التي وجهها النحّاس النمط "زكريّا" في قوله تعالى: ﴿فَقَبَّلَهَا رِبَّهَا بَقْبُولٍ حَسَنٍ وَأَبَّهَا بَنَاتَ حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيًّا كَمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيًّا الْمُحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرِيمُ أَنِّي لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُرِزُّ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾⁽¹⁾.

قرأ أبو بكر في رواية عاصم وحمزة والكسائي وحفص "وكفلها زكرياء" بتشدید عین الفعل وفتحها في "وكفلها" ونصب "زكرياء" لـا، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر ويعقوب "وكفلها زكرياء" بتخفيف عين الفعل وفتحها في "وكفلها" ورفع "زكرياء" لـا، وفي قراءة أخرى قرأ حفص عن عاصم وحمزة والكسائي "وكفلها زكرياء" بالقصر في "زكرياء"⁽²⁾.

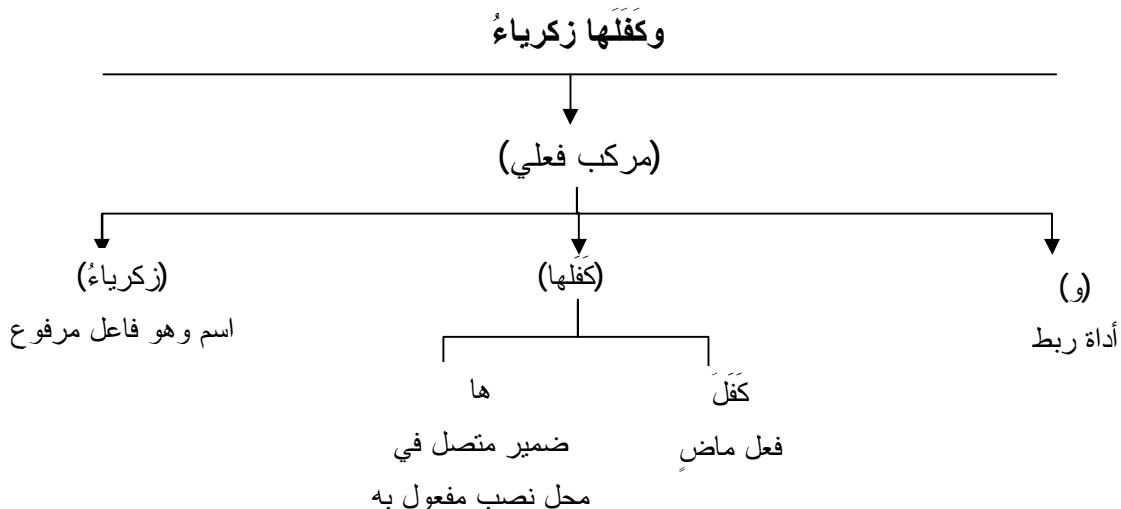
يوجه النحّاس قراءة النصب على أنّ "زكرياء" مفعول به ثان للفعل "وكفلها"، فالمفعول الأول هو الضمير المتصل بالفعل العائد على "مريم"، ولعلّ استخدام آية التعديّة المتمثلة بالتضعيّف هو ما أدى إلى نصب "زكرياء"، ويرى النحّاس أنّ الفعل المضعف أسنداً إلى لفظ الجلالة (الله)، فتقدير الجملة عند هو "كفل الله مريم زكرياء" ، والقول على قراءة حفص بالقصر مسحوب على هذه القراءة، فالنحّاس يرى أنّ القصر والمد في "زكرياء" ناتجٌ عن اختلاف الجهات، في حين يوجه قراءة الرفع على أنّ "زكرياء" فاعل للفعل "كفل" الذي ورد على أصل الاستعمال اللغوي وأسنداً إلى "زكرياهو" الفاعل، أما عن المفعول به فهو الضمير الم تصل بالفعل العائد على "مريم" ، فأصل التركيب عنده "وكفل زكرياء مريم"⁽³⁾.

(1) سورة آل عمران، الآية: 37.

(2) ابن مجاهد، محمد ، (السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، ط 2 دار المعارف ، القاهرة، مصر : 204-205؛ انظر: القيسي، مكي بن أبي طالب (ت 437هـ)، (1985) التبصرة في القراءات، حقق نصه وعلق حواشيه: محيي الدين رمضان، ط 1، معهد المخطوطات العربية، الكويت: 171 الزمخشري، الكشاف : 1/78أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 2/460؛ الدمياطي، الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد (ت 1117هـ)، (د.ت)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر وواه وصححه وعلق عليه علي محمد الضباع، دار الندوة، بيروت، لبنان : 173.

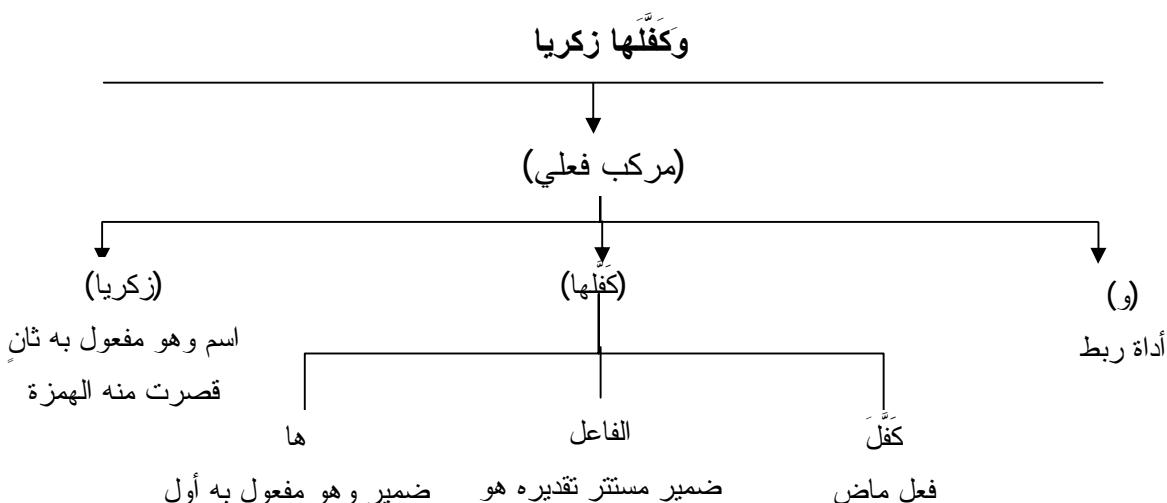
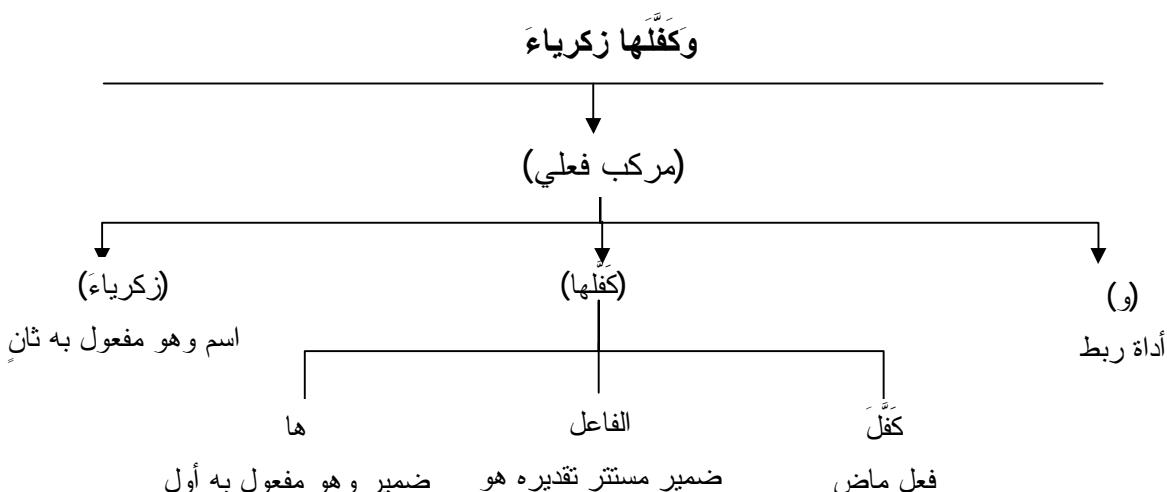
(3) انظر: النحّاس، إعراب القرآن: 1/372.

وقد أورد النحاة والمفسرين قد أوردوا ما قاله النحّاس في توجيه القراءتين دون أن يرجحوا قراءة على أخرى⁽¹⁾، غير أنَّ الطبرى يرجح قراءة عاصم وحمزة والكسائى وحفص، وحجته في ذلك أنَّها القراءة الأكثر شهرةً وشيوعاً⁽²⁾.



(1) انظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت 207هـ)، (1972) معاني القرآن، ج 3 تحقيق: عبدالفتاح اسماعيل شلبي، مراجعة علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر: 208/1؛ وانظر: الاخفش، أبو الحسن سعيد بن مسuda، (ت 215هـ)، (1990)، معاني القرآن، تحقيق هدى محمود قراءة، ط 1، مكتبة الخانجي، القاهرة ، مصر: 216/1؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 402/1-403؛ ابن زنجله، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، (1973)، حجة القراءات، حققه وعلق حواسيه نسيم الأفغاني، ط 1 مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان : 161؛ الزمخشري، الكشاف: 1/78؛ ابن الأباري، البيان : 1/201؛ العكברי، التبيان : 1/255؛ أبو حيان، نقشير البحر المحيط: 2/460؛ السمين الحلبي، الدر المصنون: 3/141-143.

(2) انظر: الطبرى، أبو جعفر محمد بن حرير (ت 310هـ)، (1992)، جامع البيان في تأويل القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 1/240.



وفي النمط الأول أُسند الفعل لـ "زُكْرِيَا" لا وسياق الحال للأية الكريمة في ضوء قراءتها يكون "زُكْرِيَا" هو المتكلف برعاية "مَرِيم".
 أما النمط الثاني فأُسند لا فعل الله سبحانه وتعالى "ووضع "زُكْرِيَا" موضع المفعول الثاني؛ لأنَّ المكلَفَ من الله برعاية "مَرِيم" تحت تأثير آلية التعديَة، وهي التضعيُف.

والقول في النمط الثالث مسحوب على ما قبله إلَّا أنَّه استُخدِمَ إلى جانب آلية التعديَة آلية جديدة، وهي القصر.

ولعلَّ اختلاف الرؤاية في القراءات القرآنية له أثُرٌ واضح في توسيع انتقال الحركة الإعرابية، فالقراءات القرآنية بطبعتها تستند على الاستعمال اللغوي وما

يضم من اختلافات إعرابية⁽¹⁾، ونلاحظ أن الاختلافات اللهجية ساعدت على إيجاد تراكيب لغوية مرت قبل أن تصبح واقعاً استعمالياً بعدد من القوانيين التي تعمل على تغيير هيئتها حتى صارت مجسدة على صورتها المادية النهائية التي يمكن تفسيرها⁽²⁾.

وفي قوله تعالى : ﴿فَتَبَّأْلَنَا مُوسَى الْكَاتَبَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلَا تَخْذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلًا \$ ذُرِّيَّةً مِّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾⁽³⁾.

قرأ ابن عباس ومجاحد وفتادة وعيسي وأبو رجاء وأبو عمرو ألا يتخذوا "بـ(باء)" في بداية الفعل "اتخذ" أي "يتخذ"، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي "ألا تتخذوا" بـ(باء) في بداية الفعل "اتخذ" أي "تتخذ"⁽⁴⁾.
وذهب النحاس إلى نصب "ذرية" على النداء المضاف بتقديره أداة النداء "يا"⁽⁵⁾، وهذا ما يراه الفراء وبعض المفسرين، فأصل التركيب عندهم "يا ذرية من حملنا"⁽⁶⁾.

(1) أبو المكارم، علي، (1972)، أصول التفكير النحوی، منشورات الجامعة الليبية، لیبیا: 36.

(2) عابنة، يحيى عطية، (2005)، علم اللغة المعاصر، دار الكتاب التقاوی، إربد، الأردن: 167.

(3) سورة الإسراء، الآية: 2-3.

(4) أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 6/7؛ النحاس، إعراب القرآن: 2/414؛ القيسي، التبصرة: 243.

(5) النحاس، إعراب القرآن: 2/414.

(6) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت207هـ)، (د.ت) معاني القرآن، ج 2، تحقيق: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والنشر : 2/116؛ وانظر: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت338هـ)، (1409هـ)، معاني القرآن الكريم، ط1، جامعة مأ القري، مكة المكرمة ، السعودية: 4/120؛ الطبرسي، الفضل بن الحسن، (1992)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، طدار الأضواء للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان: 1/743؛ الغرناطي، أبو القاسم محمد بن أحمد (ت741هـ)، (1983)التسهيل لعلوم التنزيل، ط 4 الدار العربية للكتاب، القاهرة، مصر : 360؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 9/213 أبو حيان، النهر الماد من البحار المحيط : 3/540؛ الإيجي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد، (ت905هـ)، (2004)، جامع البيان في تفسير القرآن، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان : 2/371؛ الفجاجي، حاشية الشهاب :

وأجاز النّحّاس نصب "ذريةً" على البدل من "وكيل"، وحجته في ذلك أنها بمعنى الجمع، وأجاز نصبها على الاختصاص لفعل مذوف وجوباً تقديره "أخص أو أعني"، فتقدير الجملة علّعني أو أخص ذريةً من حملنا مع نوحٍ "، وأجاز نصبها على المفعولية، فهي مفعول به أول للفعل يُتّخذوا أو تَتّخذوا "، أما المفعول الثاني فهو "وكيلاً" ونظير هذا الوجه في العربية لا تَتّخذ زيداً صاحباً، ويرى النّحّاس أن رفع "ذريةً" جائز في اللغة ويربط هذا الوجه ربطاً جميلاً بالقراءات التي وردت في الآية، فيرى أنَّ هذا الوجه يلائم من قرأ "ألا يَتّخذوا" ، "فريةً" عنده بدل من الضمير المتصل بالفعل "يَتّخذوا" ، ويرى أنَّ هذا الوجه لا يناسب من قرأ "ألا تَتّخذوا" ، وحجته في ذلك أنَّ المخاطب والمخاطب لا يحتاجات إلى توضيح، فلا يقال: "كلمتك زيداً" أو "كلمتي زيداً"⁽¹⁾ ، وفي هذا الوجه كان موقف النّحّاة متضاداً، فالبعضرون لا يجيزون إبدال الظاهر من الضمير، أما الكوفيون فيجيزون إبدال الظاهر من الضمير⁽²⁾.

وأورد العكري قراءة لم يعزّها إلى قارئ، وهي رفع "ذريةً" على أنها خبر لمبدأ مذوف، فتقدير الجملة عنده "هي ذريةً"⁽³⁾ ، ولعلَّ هذه القراءة تساند ما قاله النّحّاس في رفع "ذريةً" على البدل.

ويرى بعض النّحّاة والمفسرين أنَّ تأثير سابقة (الباء والياء) لها أثرٌ واضحٌ في إسقاط بعض الوجوه التي أوردها النّحّاس، فهم يبعدون النداء في قراءة "ألا يَتّخذوا" وحجتهم في ذلك أنَّ سابقة (الياء) تدل على الغائب، والنداء يكون للظاهر المخاطب، فمنعهم لهذا الوجه نابع من عدم الجمع بين الشيء وضده، أما قراءة "ألا تَتّخذوا" ، فتحتمل جمع الوجوه الإعرابية التي سبق ذكرها⁽⁴⁾.

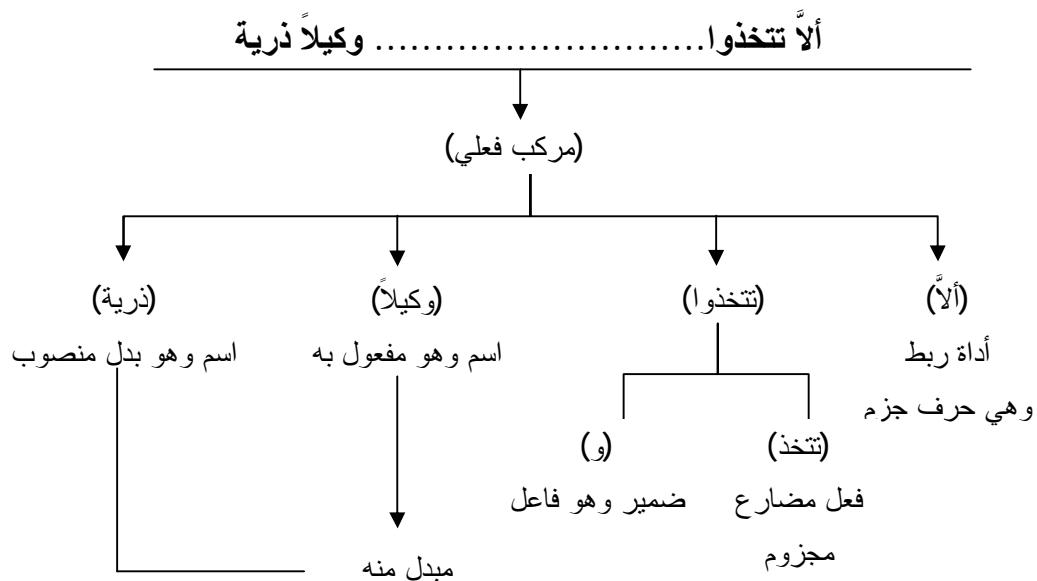
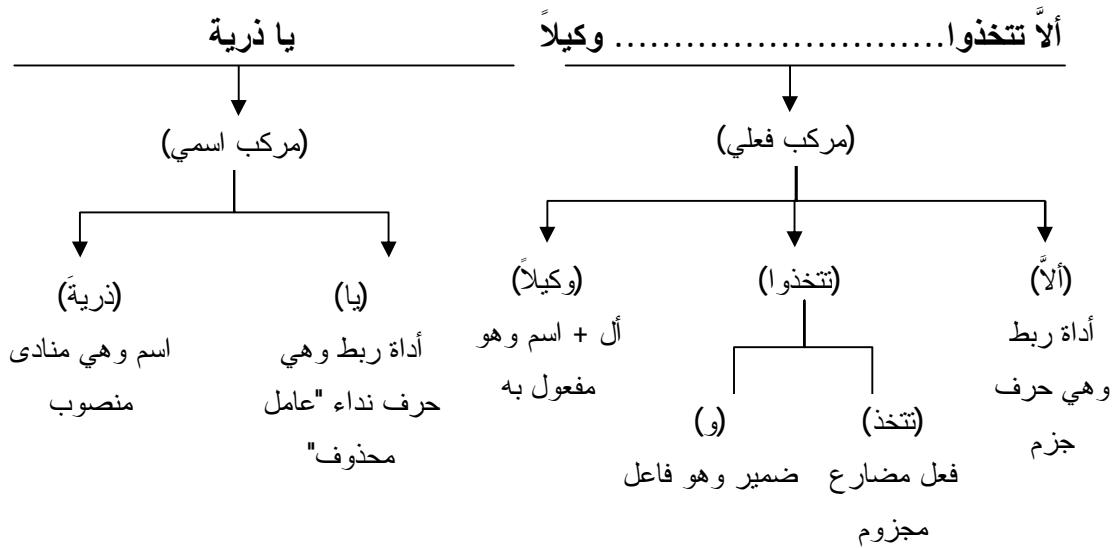
(1) النّحّاس، إعراب القرآن: 414/2.

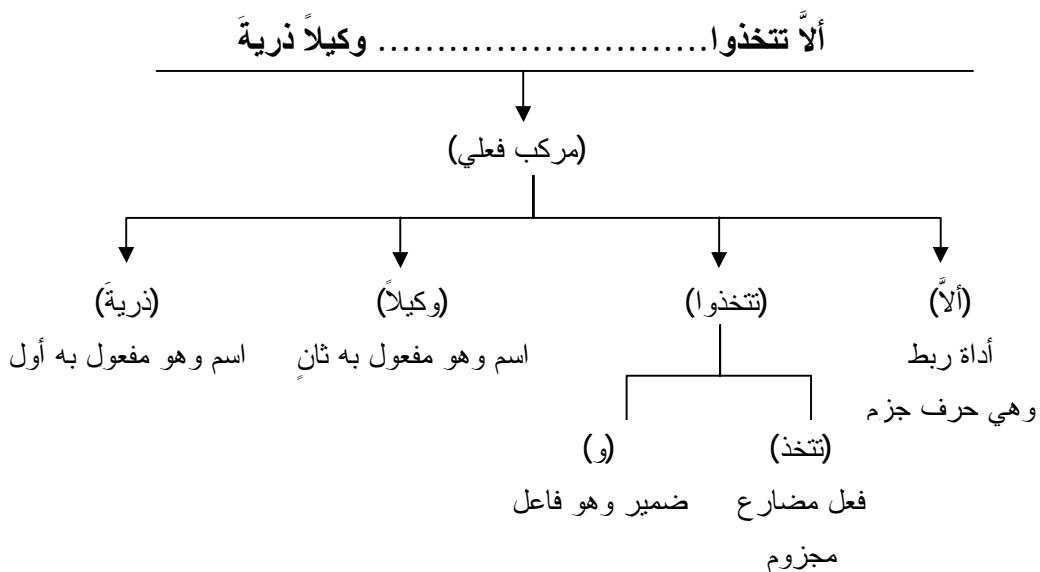
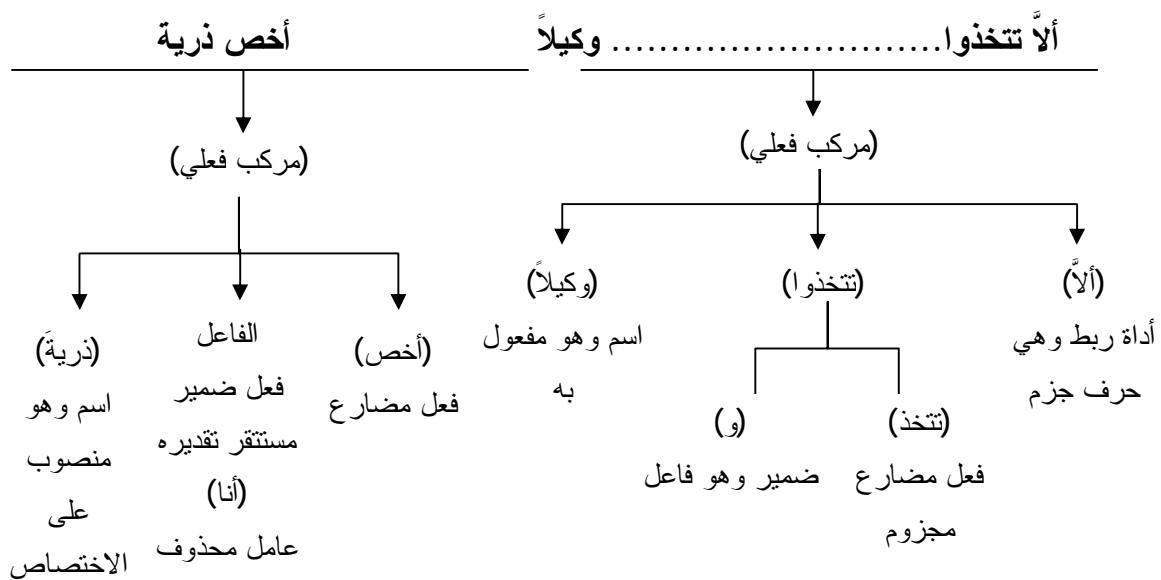
(2) ابن الأنباري، الإنصاف: 405/1.

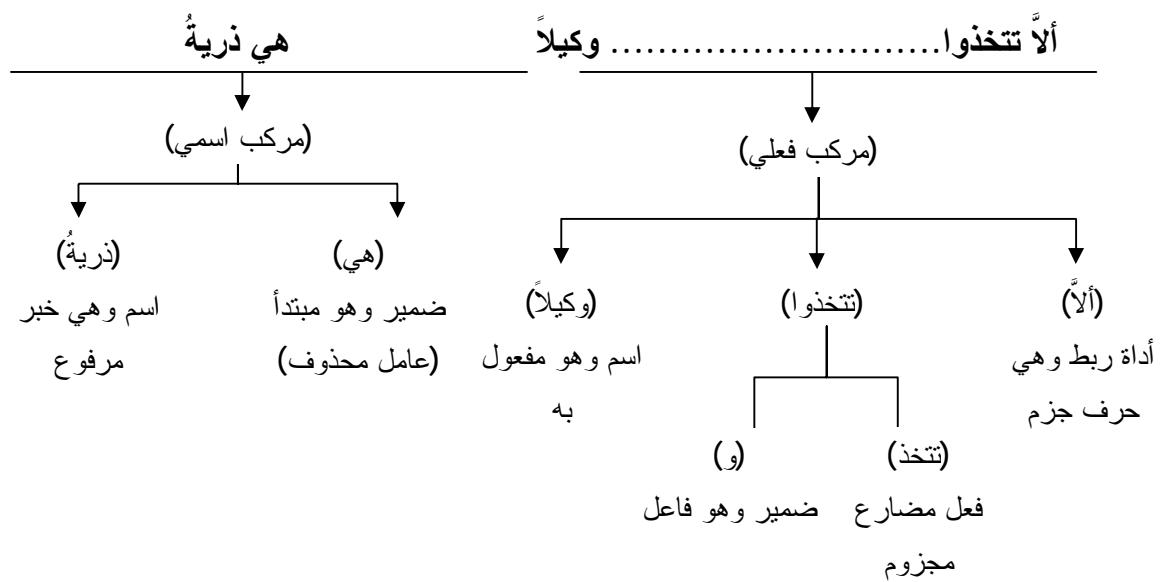
(3) العكري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (ت 1616هـ)، (1996)، إعراب القراءات الشواد، دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، ط1، عالم الكتب، بيروت، لبنان: 447/1.

(4) القيسي مشكل إعراب القرآن : 427/1-428 والزمخشري، الكشاف : 648/2؛ ابن الأنباري، البيان: 2/87 العكري، التبيان : 12/4 أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 7/6؛ السمين الحلبي، الدر المصنون: 310/7.

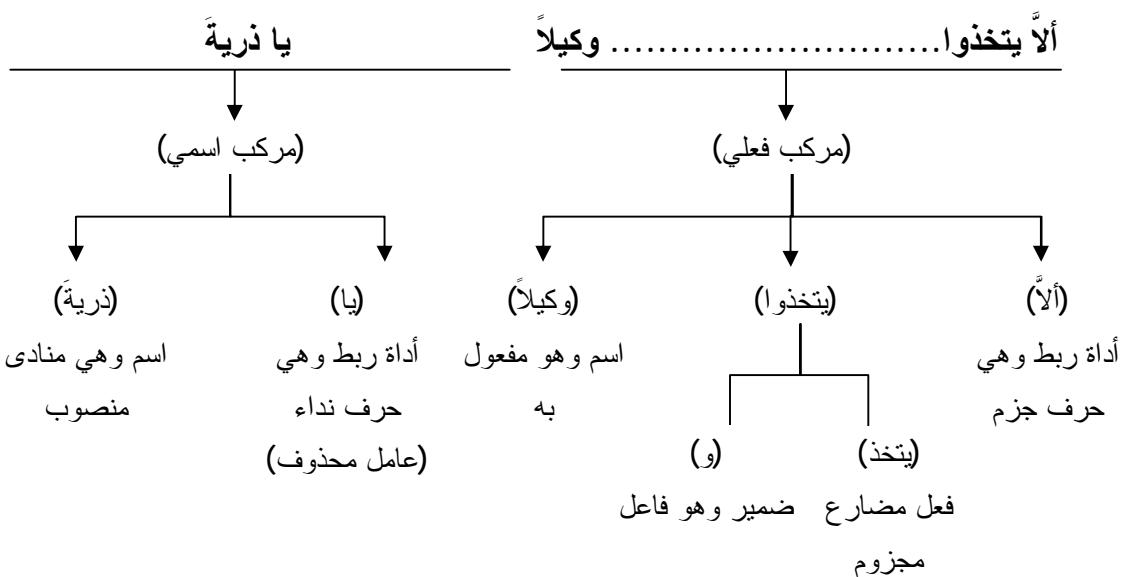
أ. قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي تحتمل خمسة أوجه إعرابية، وهي:



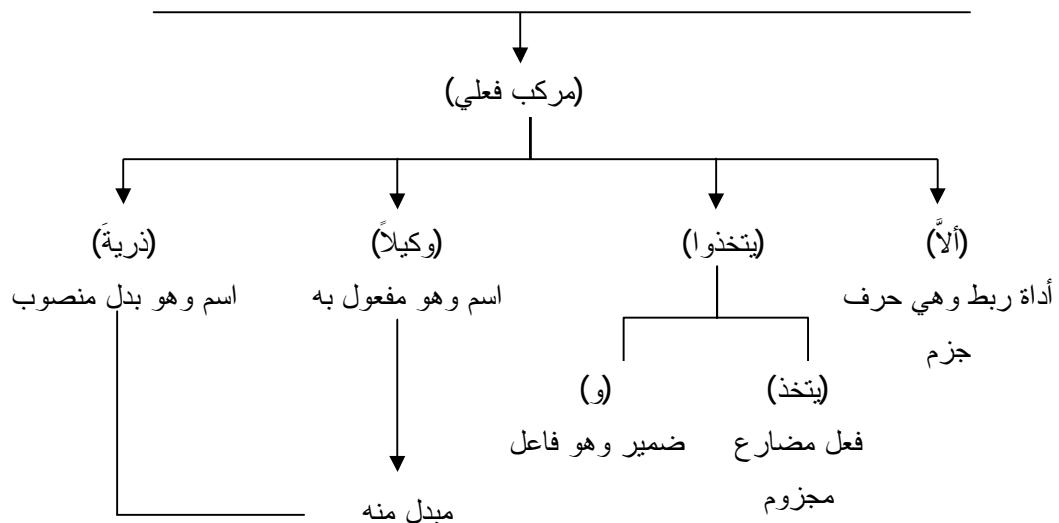




ب. أما قراءة ابن عباس ومجاحد وفتادة وعيسى وأبي رجاء وأبي عمرو، فتحتمل ستة أوجه إعرابية، وهي:

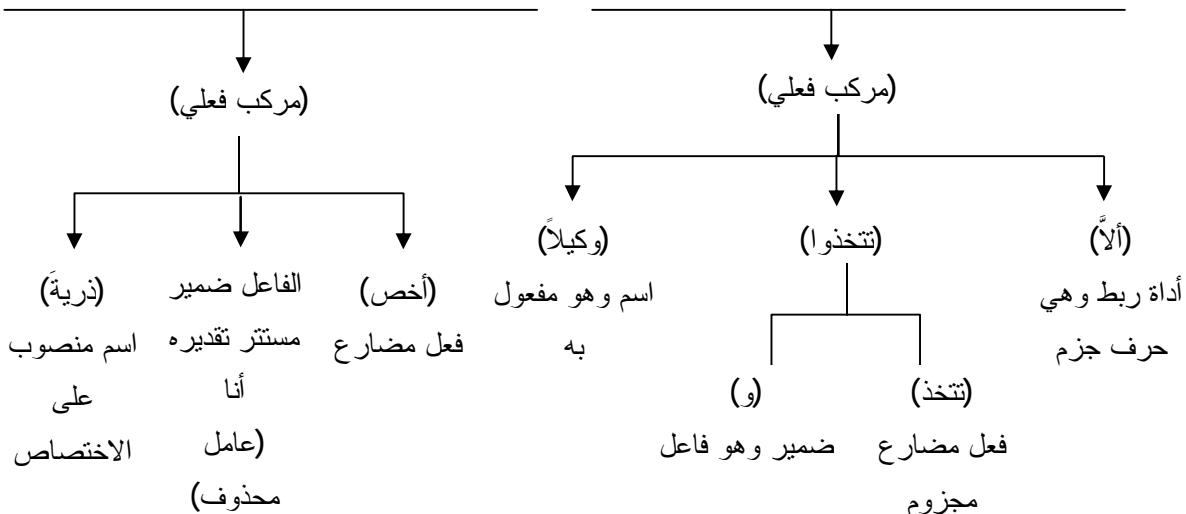


أَلَا يَتَخَذُوا وَكِيلًا ذَرِيَّةً

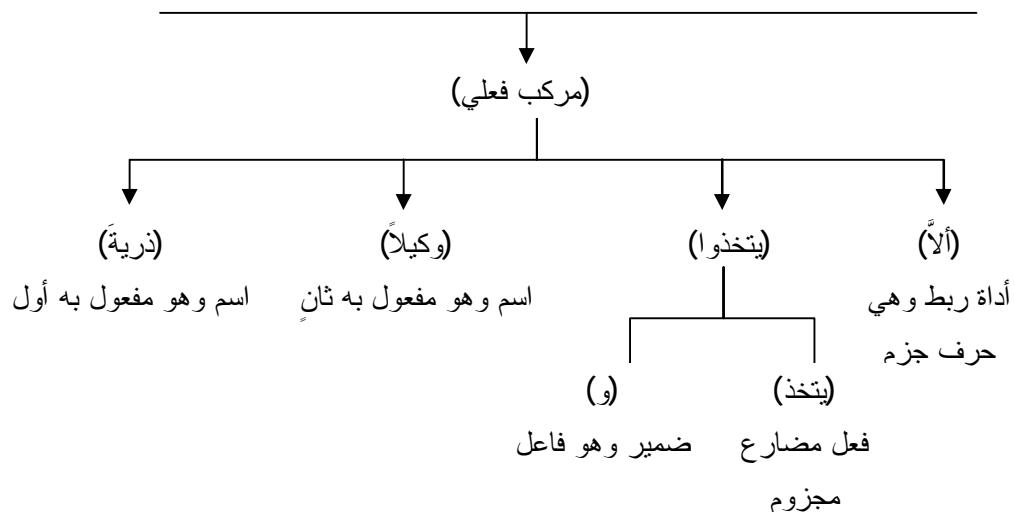


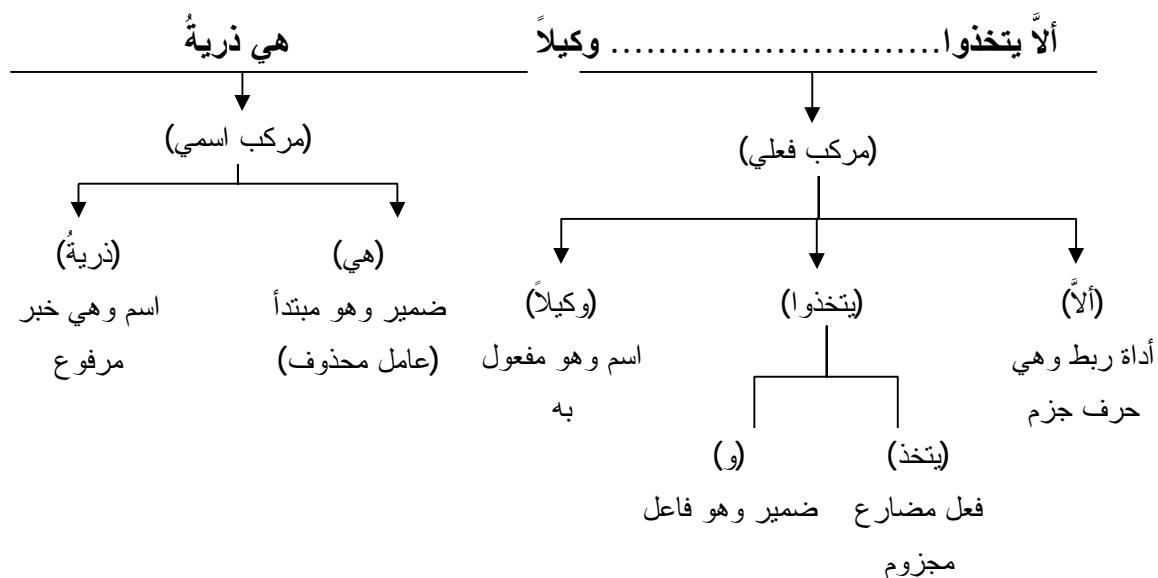
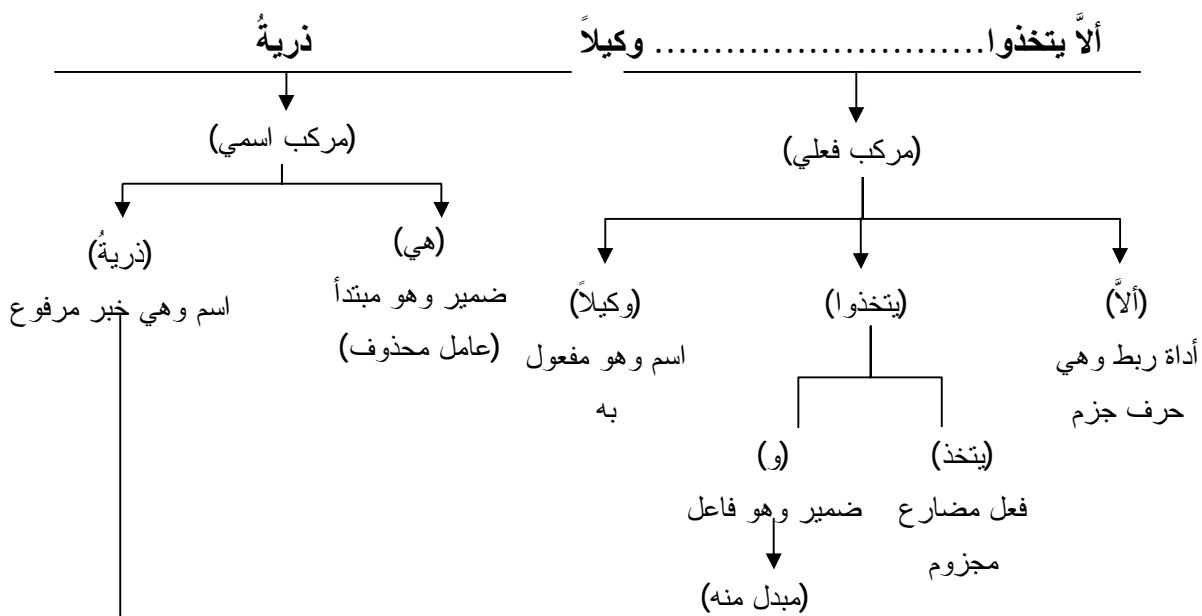
أَخْصُ ذَرِيَّةً

أَلَا تَتَخَذُوا وَكِيلًا



أَلَا يَتَخَذُوا وَكِيلًا ذَرِيَّةً





ففي قراءة ابن كثير ومن معه وضع النحاة والمفسرون خمسة أوجه لإعراب "ذريّة"، وفي النمط الأول نصبت "ذريّة" على النداء، وكانت مكونة من أداة النداء "يا" والاسم هو "ذريّة"، وعندما حذفت أداة النداء من السياق القرآني نصبت "ذريّة"، أما النمط الثاني، فقد نصبت "ذريّة" على البدل، فهي بدل منصوب من "وكيلًا"، وهو المفعول للفعل "تتخذوا"، وفي النمط الثالث، نلاحظ أنَّ "ذريّة" نصبت على الاختصاص، فقدّروا عاملًا محنوفاً لنصب "ذريّة" فأصبح التركيب "أخص ذريّة"، أما النمط الرابع، فقد نصبت "ذريّة" على المفعوليّة، فهي مفعول به أول للفعل "يتخذوا"

أما المفعول الثاني فهو "وكيلًا" وفي النمط الخامس، أجازوا رفع "ذريةٌ" على أنها خبر لمبتدأ مذوف، فأصل التركيب عندهم "هي ذريةٌ"، أما في قراءة ابن عباس ومن معه، فقد وضع لـ "ذريةٌ" ستة أوجه، ففي النمط الأول نصبت "ذريةٌ" على النداء، فأداة النداء مذوفة عندهم، وكأنه قيل ألا يتذدوا وكيلًا يا ذريةٌ ، ونجد بعض النحاة والمفسرين يرفضون هذا الوجه، وحجتهم في ذلك أن سابقة الياء تدل على الغائب والنداء يدل على الظاهر المخاطب، فلا يجوز استعمالهما معاً، وفي النمط الثاني، نصبت "ذريةٌ" على البدل، على أن يكون "وكيلًا" هو المبدل منه، وفي النمط الثالث، نصبت "ذريةٌ" على الاختصاص، فالعامل مذوف تقديره "أخص"، أما النمط الرابع، فوجد أنَّ "ذريةٌ" نصبت على المفعوليَّة للفعل "يتذدوا"، وفي النمط الخامس، أجازوا رفع "ذريةٌ" على البدل على أن يكون الفاعل، وهو "وَالْجَمَاعَةُ" المتصل بالفعل هو المبدل منه، وفي النمط السادس رفعت "ذريةٌ" على أنها خبر لمبتدأ مذوف تقديره "هي".

يبدو أنَّ القدرة اللغوية الخلاقة عند النحاة تمثلت في بعض جوانبها بالافتتان في وجوه العربية، فساعدت النحاة في تعدد صور الإعراب التي ترتبط بدورها بأعلى مستويات الإبداع في اللغة، ولعلَّ وجود سابقة (الياء والتاء) في الفعل "يتذدوا" و"تذدوا" ساعد أيضًا في تعدد صور الإعراب وإسقاط بعض الوجوه -كما لاحظنا في النداء في قراءة "يتذدوا" ورفع "ذريةٌ" على البدل من وَالْجَمَاعَةِ في قراءة "تذدوا"-، وأرى أنَّ وقوع "ذريةٌ" في بداية آية جديدة ساعد على تعدد صور الإعراب أيضًا.

ومن الأنماط التي عالجها النحاس النمط "كفارًا" في قوله تعالى: ﴿وَدَكَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْيَرُدُونَكُمْ مَنْ بَعْدَ إِيمَانَكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مَنْ عِنْدِ أَنفُسِهِمْ مَنْ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ فَاعْغُفُوا وَاصْفُحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾⁽¹⁾.

(1) سورة البقرة، الآية: 109.

يرى النحّاس أنَّ النمط "كفاراً" مفعول به ثانٍ للفعل "يردون"، فالمفعول الأول الضمير المتصل بالفعل، وهو "كم"، وأجاز نصب "كفاراً" على الحال من الضمير "كم".⁽¹⁾

إنَّ الفعل "ربَّطْيَعَتِه يُنْصَبْ مَفْعُولًا بِهِ وَ حَدًّا، فَكِيفَ تَمْكِنُ مِنْ نَصْبِ مَفْعُولَيْن؟ يرى بعض النحّاة والمفسرين أنَّ الفعل "رَدَّ" ضمن⁽²⁾ معنى "صَرَرَ" لذلك تمكِن من نصب مفعولين⁽³⁾.

وأرى أنَّ بعض المفسرين لم يعترفوا بأسلوب التضمين، فرجحوا نصب "كفاراً" على الحال، فأصل التركيب عندهم: "يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً مرتدین"⁽⁴⁾.

(1) النحّاس، إعراب القرآن: 256/1.

(2) التضمين: "هو أن يؤدي فعل أو ما في معناه مؤدي فعل آخر أو ما في معناه، فيعطي حكمه في التعدية واللزوم"، انظر: حسن، عباس، (2004) النحو الوافي، ط ، آلوند دانش للطباعة والنشر ، بيروت، لبنان: 148/2.

(3) القيسي مشكل إعراب القرآن : 108/1 ابن الأنباري، البيان : 118/1، الاندلسي، أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عطية (ت645هـ)، (1991) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق : عبدالسلام بن الشافعي محمد، مؤسسة دار العلوم، الدوحة، قطر : 196/1 العكري، التبيان : 104/1، الهمذاني، المنتجب حسين بن أبي العز (ت643هـ)، (1991)، الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق : فهمي حسين النمر وفؤاد علي مخيم، ط 1، دار الثقافة، الدوحة، قطر: 356/1؛ النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين العتمي، (1996)غير غرائب القرآن ورثائق الفرقان، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه، زكريا عميرات، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان : 363/1 الإيجي، جامع البيان : 122/1؛ الخاجي، الشهاب، (د.ت) نهاية القاضي وكفاية القاضي على تفسير البيضاوي (حاشية الشهاب)دار صادر، بيروت، لبنان : 222/2؛ البرسوبي، إسماعيل حقي بن مصطفى الحنفي (ت1127هـ)، (1996)، روح البيان في تفسير القرآن، ضبطه وصححه وخرج آياته عبداللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان: 204/1؛ الجمل، سليمان بن عمر العجيلي (ت1224هـ)، (1980)، الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان: 244/1؛ القوجي، محمد بن مصلح الدين مصطفى، (ت951هـ)، (1999)، حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي، ضبطه وصححه وخرج آياته: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 231/2.

(4) البرسوبي، إسماعيل حقي بن مصطفى الحنفي، (ت1127هـ)، (1989)، تویر الأذهان في تفسير روح البيان، تحقيق محمد علي الصابوني، ط ، 2دار القلم، بيروت، لبنان : 95/1؛ الشربيني، الخطيب شمس الدين محمد بن أحمد (ت975هـ)، (2004) تفسير القرآن الكريم (السراج المنير)،

وقد رجح بعض النحاة والمفسرين نصب "كفاراً" على أنه مفعول به ثان للفعل "يردونكم" الذي شرّبَ معنى يصيرونكم "وحجتهم في ذلك تأتي من ناحية تفسييرية مقامها أنَّ المشركين يريدون أن يصيروا المسلمين كفاراً لا أن يردوهم؛ لأنَّ بعض المسلمين ولدوا على الفطرة، وذهبوا إلى إسقاط النصب على الحال، وحجتهم في ذلك أن الحال مستغنٍ عنه ولا يجوز الاستغناء عن كفاراً في هذه الآية⁽¹⁾. إنَّ أسلوب التضمين من الأساليب الصحيحة المأثورة عن العرب، ومنه قول الشاعر⁽²⁾:

رمى الحِدْثَانُ نِسْوَةً آلِ حَرْبٍ
بِمَقْدَارِ سَمَدْنَ لَهُ سُمُودًا
فردٌ شَعُورٌ هُنَّ السُّودَ بِيَضًا
وَرَدٌّ وَجْوَهُنَّ الْبَيْضَ سُودًا

خرج أحاديثه وعلق عليه محمد عزو عناية الدمشقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان: 136/1.

(1) الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن، (986) لمجمع البيان في تفسير القرآن، تحقيق : هاشم الرسول ملطي، دار المعرفة، بيروت، لبنان : 1/303-303؛ لقرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 1/70؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 1/104؛ السمين الحلبي، الدر المصنون : 2/66-67؛ الاشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى، (ت 900هـ)، (1998)، شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، قم له ووضع هوامشه وفهرس شخصياته وأحمد ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان : 1/63؛ أبو السعود، تفسير أبي السعود : 1/182؛ القونوي، حاشية القونوي على تفسير البيضاوي: 4/133؛ ابن عجيبة، أبو العباس أحمد بن محمد المهدى، (2002)، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، تحقيق عز الدين الراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان : 1/127؛ الآلوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود (ت 1270هـ)، (2001)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى، ضبطه وصححه عايى عبدالباري عطية، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 1/355.

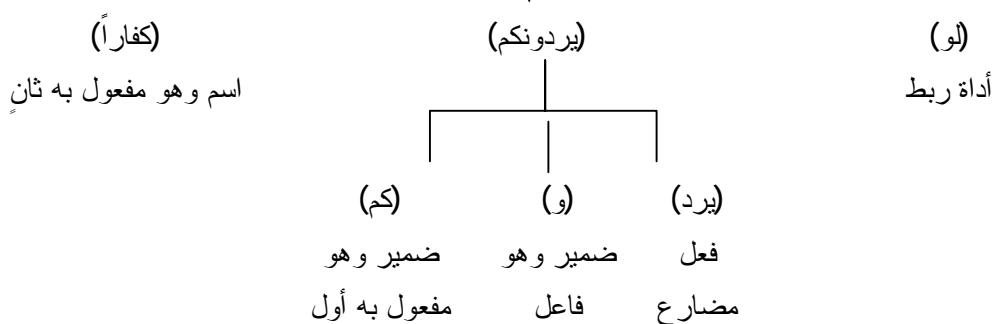
(2) الاسدي، عبدالله بن الزبير، (1974) مهر عبدالله بن الزبير، جمع وتحقيق : عامر أحمد حيدر، دار الحرية، بغداد، العراق : 143-144؛ ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، (2003) العرب، تحقيق عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، سمد : 3/219.

موطن الشاهد قوله : "فرد شعورهُن" و"ردّ وجوهُن" إذ ورد الفعل (ردّ)
بمعنى صير أو حول، فنصب مفعولين، فالمعنى الأول "شعورهُن" والثاني "بيضاً"
وفي الجملة الثانية المفعول الأول "وجوهُن" والمفعول الثاني "سوداً".

والمخطط التالي يوضح وجوه الإعراب في "كفاراً" :

لو يردونكم كفاراً

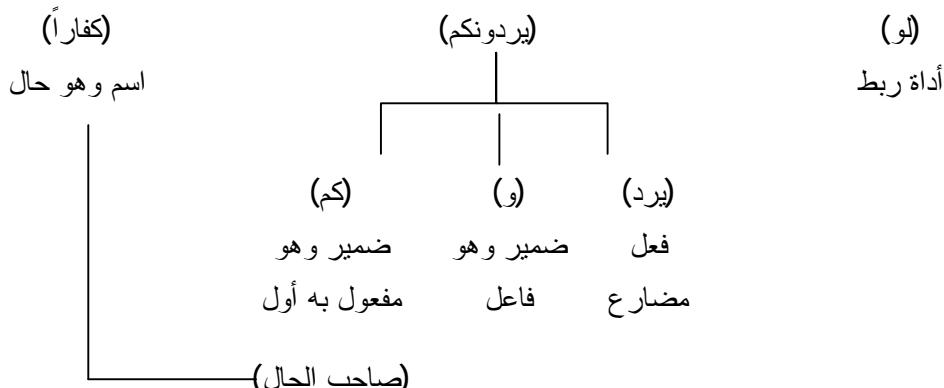
(مركب فعلي)



تضمن الفعل يرد معنى الفعل صير لذا نصب مفعولين

لو يردونكم كفاراً

(مركب فعلي)



ففي النمط الأول نصبت "كفاراً" على أنها مفعول به ثان لل فعل "يردونكم" الذي
ضمّن معنى "يصيرونكم" فأصل التركيب "يصيرونكم كفاراً" ، ولعل آلية التضمين

جاءت مناسبة لمقام التفسير في هذه الآية، أما النمط الثاني، فقد نصبت "كفاراً" على أنها "حال" من المفعول و هو الضمير المتصل "كم"، وأجد أنَّ من رجح هذا الوجه قد نظر إلى الآية نظرة سطحية متجاهلاً دور التفسير ورافضاً آلية التضمين.

ويرى خليل عمايرة أنَّ الإعراب لا يتم إلاً بعد فهم المعنى، وعلى العرب أن يكون دقيقاً في تحديد وتفسير المعنى⁽¹⁾ وتنظر دلالة السياق في الآية القرآنية أيضاً، فالسياق من شأنه أن يحدد المعنى ويخصصه، فإذا دخلت الكلمة في السياق اشتمل اللفظ على معناها⁽²⁾، وفي ضوء ذلك يجب أن ترتبط بعض الآيات القرآنية بالتفسير الذي يحدد في بعض الأحيان إعرابها.

وفي قوله تعالى: ﴿لَا تُحْسِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَا وَاهِمُ النَّارُ وَلَبِسَ الْمَصِير﴾⁽³⁾. قرأ حمزة و ابن عامر بالياء "يحسن"، وقرأ الجمهور بالناء "تحسين"⁽⁴⁾. ويوجه النحاس قراءة حمزة و ابن عامر متكتئاً على رأي الفراء الذي أجاز هذه القراءة على ضعف، فالمفعول الأول عنده ممحوفٌ تقديره "أنفسهم"، والفاعل "الذين"، و"معجزين" المفعول الثاني، فأصل التركيب عند "لا يحسن" الذين كفروا أنفسهم معجزين في الأرض⁽⁵⁾، في حين يوجه النحاس قراءة الجمهور على أن "الذين" في موضع المفعولية، والفاعل هو المخاطب محمد صلى الله عليه وسلم معجزين المفعول الثاني⁽⁶⁾.

(1) عمايرة، خليل أحمد، (مسافة بين التقطير النحوي والتطبيق اللغوي، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،الأردن: 219-220).

(2) حسان، تمام، (د.ت) اللغة بين المعيارية والوصفيية، ط ،دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب: 123.

(3) سورة النور، الآية: 57.

(4) ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت370هـ)، (1990)، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، ط 5 مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان : 264؛ القيسى، التبصرة: 74؛ القيسى، مكي بن أبي طالب (ت437هـ)، (الكتف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحجتها، تحقيق: محيي الدين رمضان، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان: 142/143-142).

(5) الفراء، معاني القرآن: 259/2؛ النحاس، إعراب القرآن: 3/146.

(6) النحاس، إعراب القرآن: 3/164.

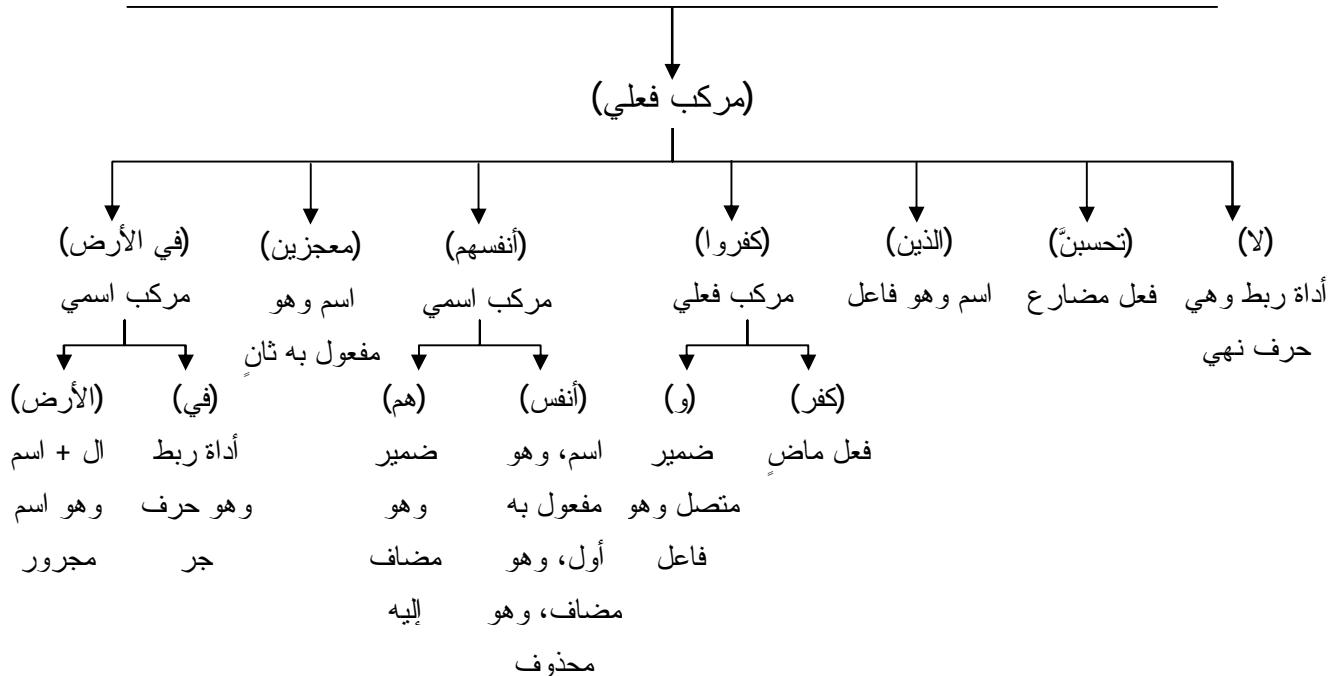
ونلاحظ أنَّ جمهور النحاة والمفسرين أوردوا ما قاله النحَّاس، ولكنهم ردوا ما ذهب إليه الفراء، وحجتهم في ذلك أنَّ حذف أحد مفعولي "حسب" ضعيف فهم لا يجزون أن يتعدى حسب إلى أحد المفعولين دون الآخر، وقادوا عليه "ظننتُ زيداً" فلا يجوز السكوت عن المفعول الثاني ؛ لأنَّه لم يتم المعنى لدى السامع، فيجب إتمامه بما هو مناسب⁽¹⁾.

ولعلَّ الرأي الراجح ما ذهب إليه الكوفيون ونحا إليه الزمخشري، وهو أنَّ "عجزين في الأرض" في موضع المفعولين، وعلى ذلك يصبح تقدير الجملة "لا تحسِّنَ الذين كفروا أحداً يعجز الله في الأرض"، فلا حذف في هذا التأويل⁽²⁾.

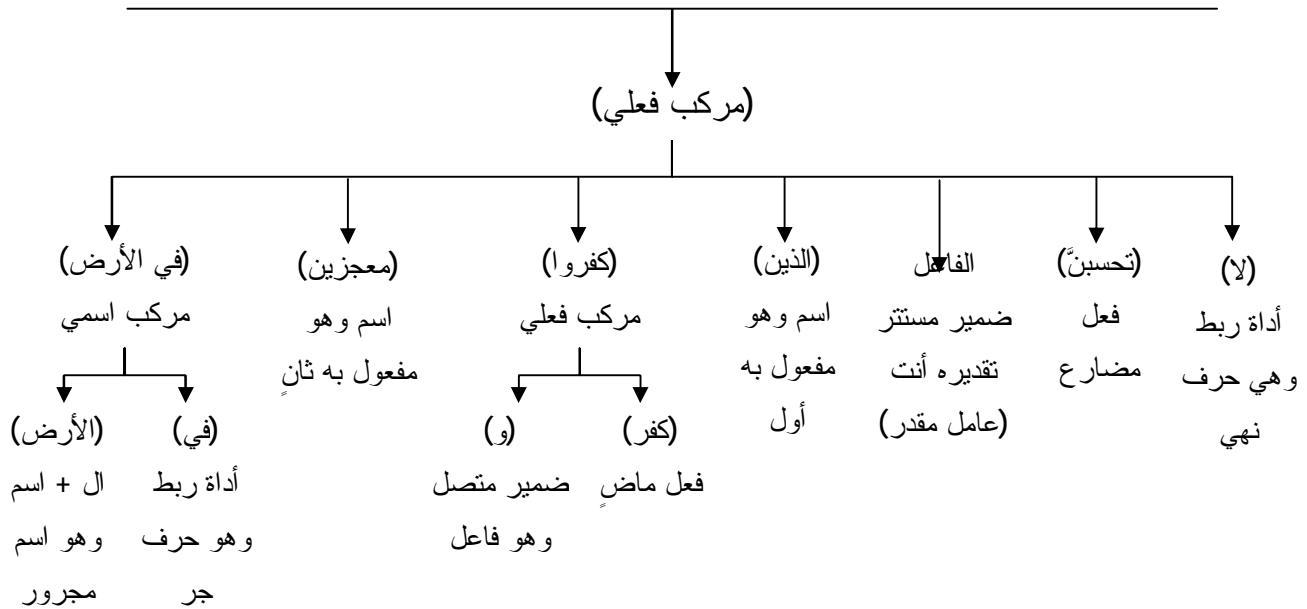
(1) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (1991)، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان: 39/1-41؛ الطبرى، جامع البيان : 344/9؛ الزجاج، معانى القرآن وإعرابه: 52/4؛ ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت316هـ)، (1988)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفقلي، ط 3 مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان : 123/2؛ ابن عطية، المحرر الوجيز: 193/4 ابن الأنباري، البيان: 198/2 الهمذاني، الفريد : 614/3؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 433/6 السمين الحلبي، الدر المصور : 435/8؛ الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت1250هـ)، (1994) القدير الجامع بين فني الرواية والدرامية من علم التفسير، ط 1، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، بيروت، لبنان، دمشق، سوريا: 57/4.

(2) الزمخشري، الكشاف: 82/3؛ القيسي مشكل إعراب القرآن : 123/2؛ القيسي، الكشف : 142/2 - 143؛ الخفاجي، حاشية الشهاب: 398/6.

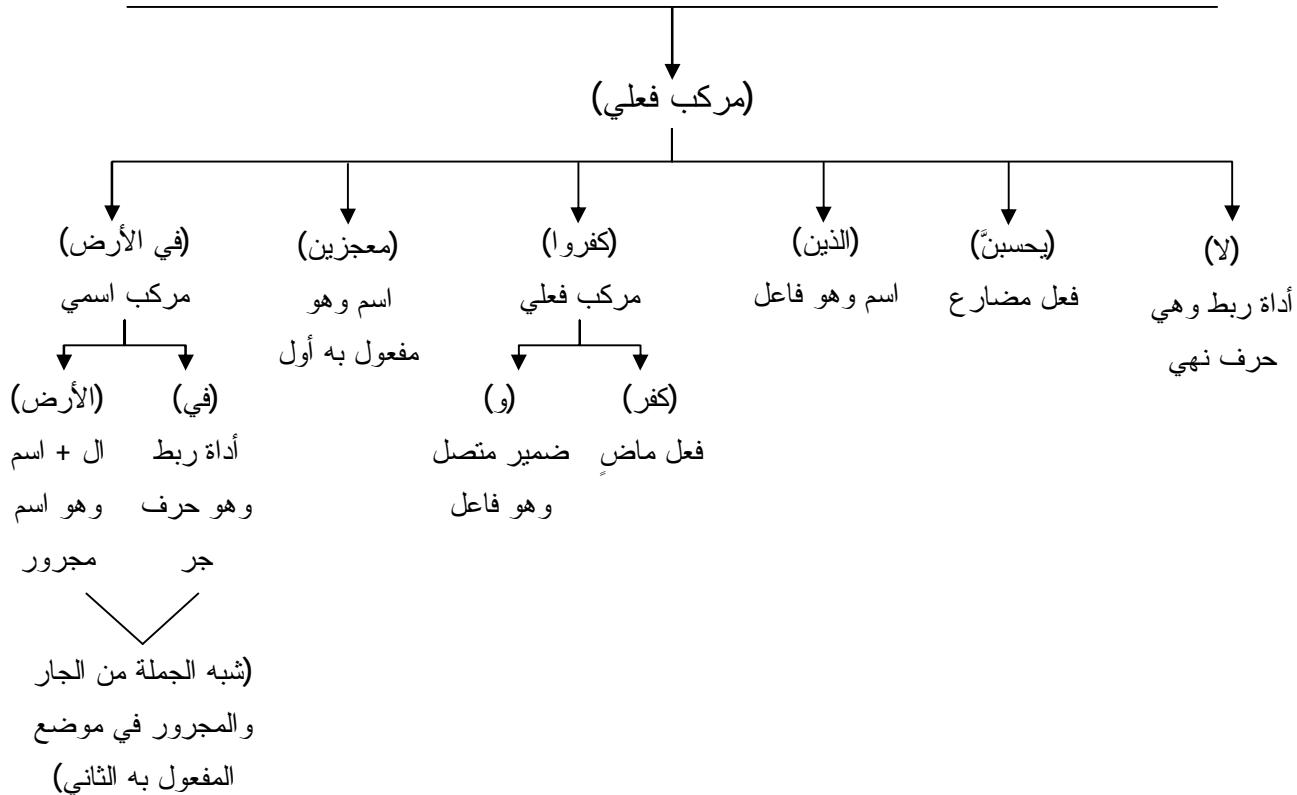
لا تحسينَ الذين كفروا أنفسهم معجزين في الأرض



لا تحسينَ الذين كفروا معجزين في الأرض



لا يحسِّنُ الَّذِينَ كَفَرُوا مَعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ



فِي النَّمَطِ الْأَوَّلِ نَجَدُ أَنَّ "الْذِيْفِي" مَوْضِعُ الْفَاعِلِيَّةِ، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ لَا بُدُّ مِنِ التَّأْوِيلِ، بِحُكْمِ احْتِيَاجِ "حَسْبٍ" لِمَفْعُولَيْنِ، فَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ مَحْمُولٌ عَلَى التَّقْدِيرِ، وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي ظَاهِرٌ تَحْتَ تَأْثِيرِ سَابِقَةِ الْيَاءِ.

أَمَّا النَّمَطُ الثَّانِي فَقَدْ أَسَنَ الدِّرْسَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسِيقَ الْحَالَ لِلْآيَةِ الْكَرِيمَةِ فِي ضَوْءِ قِرَائِعِهِ يَكُونُ الرَّسُولُ فِي مَوْضِعِ الْمَخَاطِبِ، فَيَكُونُ "الْذِينَ" فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ، وَ"مَعْجِزِينَ" فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، تَحْتَ تَأْثِيرِ سَابِقَةِ التَّاءِ. وَفِي النَّمَطِ الْثَّالِثِ نَجَدُ أَنَّ "الْذِينَ" فِي مَوْضِعِ الْفَاعِلِيَّةِ، وَنَلَاحِظُ أَنَّ الْمَفْعُولَيْنِ قدْ ظَهَرَا، فَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ "مَعْجِزِينَ"، وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي شَبَهُ الْجَمْلَةِ الْمَكُونَةِ مِنْ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ "فِي الْأَرْضِ".

إِنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْاخْتِلَافَاتِ النَّحْوِيَّةِ فِي تَوْجِيهِ بَعْضِ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ نَاتِجٌ عَنْ صِرَاعِ النَّحَاءِ مَعِ الْقَرَاءَ، فَالْقَرَاءَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ تَمَثِّلُ الْاسْتِعْمَالَ الْلُّغُوِيَّ الْقَائِمَ عَلَى الْوَصْفِ الَّذِي يَتَبَيَّنُ لِابْنِ الْلِّغَةِ أَنْ يَفْسُرَ هَذِهِ الْاسْتِعْمَالَاتِ وَفَقَادَ قَدْرَتَهُ الْلُّغُوِيَّةِ وَمَعْرِفَتَهُ

باللغة، ومن ثَمَّ يعمَلُ على استبطاط قواعدِ تحكم اللغة وفقاً لهذا الاستقراء والتفسير⁽¹⁾، ولكن هنالك استعمالات لغوية خرقت القاعدة التي وضعها النحاة فعملوا على إهمال الوصف ولجأوا إلى المعيار، فأخضعوا ما خرج للقاعدة النحوية⁽²⁾، فإن لم يوافقها نعتوها بالشذوذ والحن وهذا أدى إلى وجود صراع بين النحاة والقراء.

اسم الفاعل:

ذهب نحاة البصرة إلى أن "أصل العمل للأفعال وما عمل من الأسماء المشبهة بالفعل، وأنَّ الاسم فرع على الفعل في العمل لا يعمل إلاَّ بعد أن يشابهه"⁽³⁾. إنَّ الأسماء التي تعمل فعل تتقسم إلى المشتقات أو الصفات والمصدر باسم المصدر وأسماء الفعل، وتشمل المشتقات أو الصفات اسم الفاعل وصيغ المبالغة وأسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل⁽⁴⁾. وما يهمنا هنا عمل اسم الفاعل والمصدر⁽⁵⁾ في المفعول به. ما اشتق من فعل لمن قام به على معنى الحدوث كضاربٍ ومكرم⁽⁶⁾.

(1) عبد اللطيف، محمد حماسة، (2006)، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر: 9-15.

(2) زوين، علي، (د.ت.)، منهاج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، القاهرة، مصر: 16.

(3) السيوطي، جلال الدين (ت911هـ)، (1977)، همع الهوامع في شرح جمع الجواب، تحقيق وشرح جبد العال سالم مكرم، دار البحث العلمية، الكويت: 5/79؛ وهو رأي قدماء البصريين، ينظر أيضاً: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ)، (د.ت.) المقتصب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان: 2/114؛ ابن السراج، الأصول: 1/145.

(4) ابن السراج، الأصول : 1/55-84 الزمخشري، المفصل : 218؛ الأنباري، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام، (ت761هـ)، (1989)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، دار عمار، عمان، الأردن: 361.

(5) لم أجده في إعراب القرآن للنحاس موضعاً لعمل المشتقات الأخرى وأسماء المصدر وأسماء الأفعال.

(6) ابن هشام، شرح شذور الذهب: 361.

ومن الشواهد التي تعددت فيها وجوه الإعراب عند النحّاس ما جاء في حديثه عن قوله تعالى : ﴿وَيَرْزُقُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْسِبُ وَمَنْ يَوْكِلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بِالْأَمْرِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ كُلَّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾⁽¹⁾.

قرأ حفص والمفضل عن عاصم "بالغ أمره" وقرأ الجمهور "بالغ أمره"⁽²⁾، وقرأ داود بن أبي هند "بالغ أمره"⁽³⁾.

ويوجه النحّاس قراءة حفص والمفضل عن عاصم، على المضاف والمضاف إليه، "بالغ" خبر إنّ مرفوع -حذف منه التنوين- تخفيفاً -و"أمره" مضاف إليه- مجرور، في حين يوجه قراءة الجمهور على عمل اسم الفاعل عمل فعله لدلالة على الاستقبال، و"أمره" تكون مفعولاً به لاسم الفاعل، ويوجه قراءة داود بن هند على أن "بالغ" خبر و"أمره" مبتدأ مؤخر، أو أن تكون خبراً والمبتدأ "بالغ" سوفي كلا الوجهين تكون الجملة الاسمية في محل رفع خبر "إنّ"-، وأجاز رفع "أمره" على أنها فاعلة لـ لاسم الفاعل⁽⁴⁾، ومما نقوله في هذا الشأن، إنّ النحّاس اعتمد بالقراءات الشاذة من باب توظيف الرواية اللغوية، فقد التقت إلى قراءة داود بن أبي هند "بالغ أمره".

ورجح بعضهم قراءة الجمهور التي تتصبّب "أمره" على المفعولية، وحجتهم في ذلك أنها الأصل لأنّ جمهور القراء عليها⁽⁵⁾. ونلاحظ أنّ بعض النحّاة والمفسرين أوردوا ما قاله النحّاس في توجيهه "أمره" دون أن يرجحوا قراءة على أخرى⁽⁶⁾.

(1) سورة الطلاق، الآية: 3.

(2) ابن مجاهد، السبعة في القراءات : 896بن زنجلة، حجة القراءات : 712؛ القيسى، التبصرة : 353.

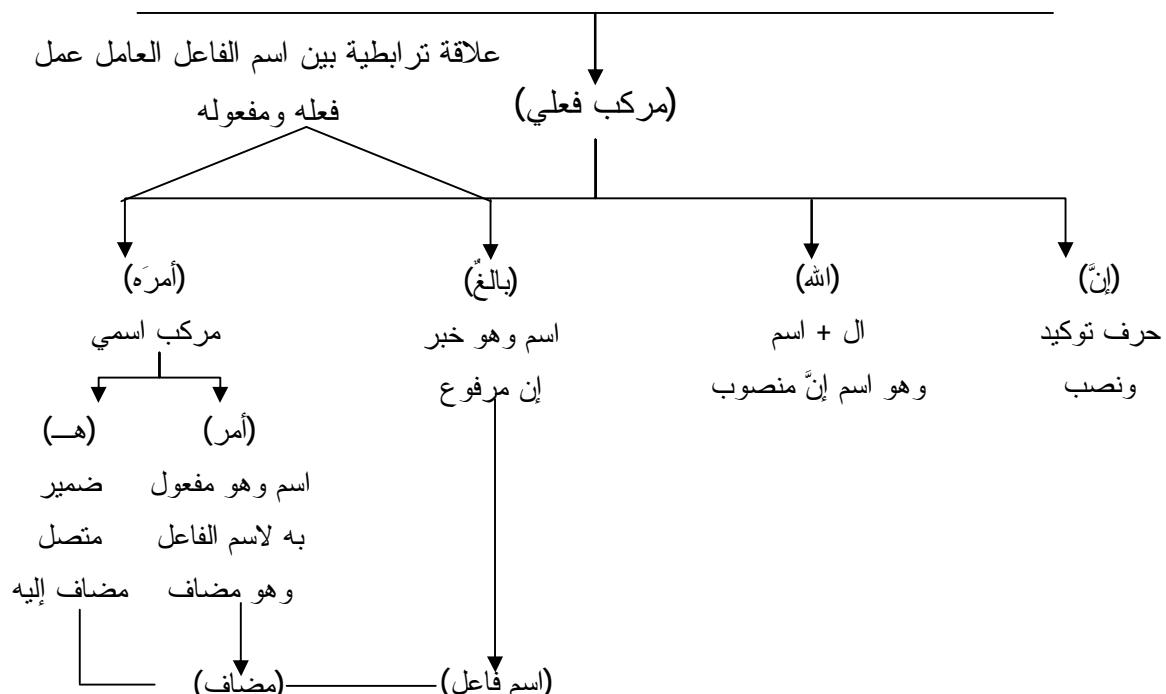
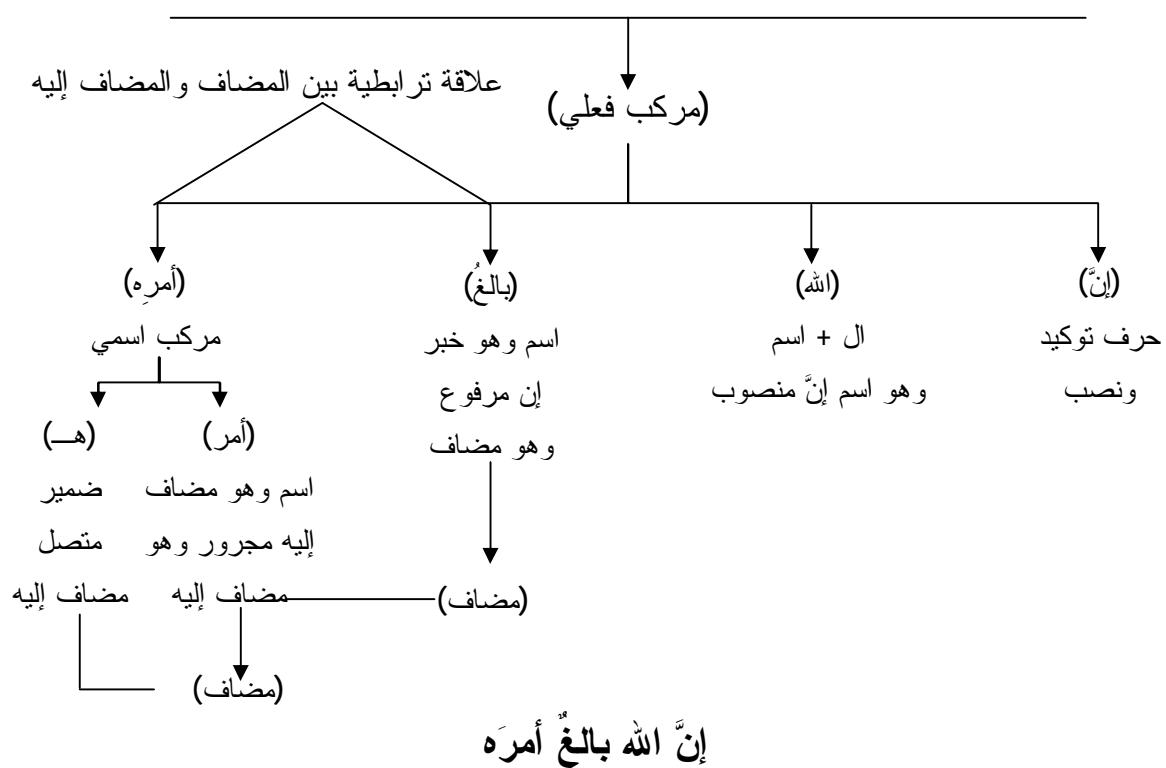
(3) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ)، (998) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، دراسه وتحقيق محمد عبد القادر عطا، ط ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان : 380؛ العكري، إعراب القراءات الشاذة: 594/2.

(4) النحّاس، إعراب القرآن: 452/3.

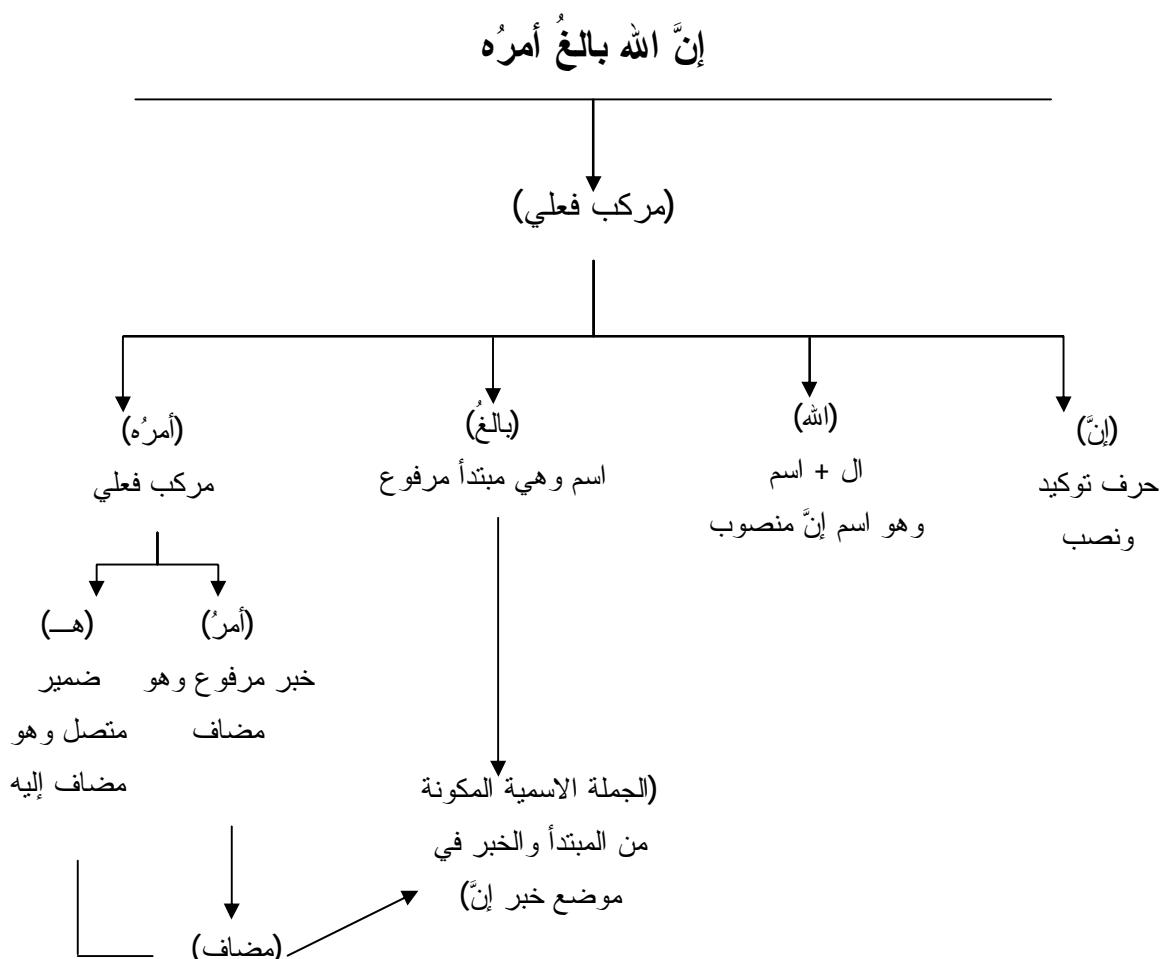
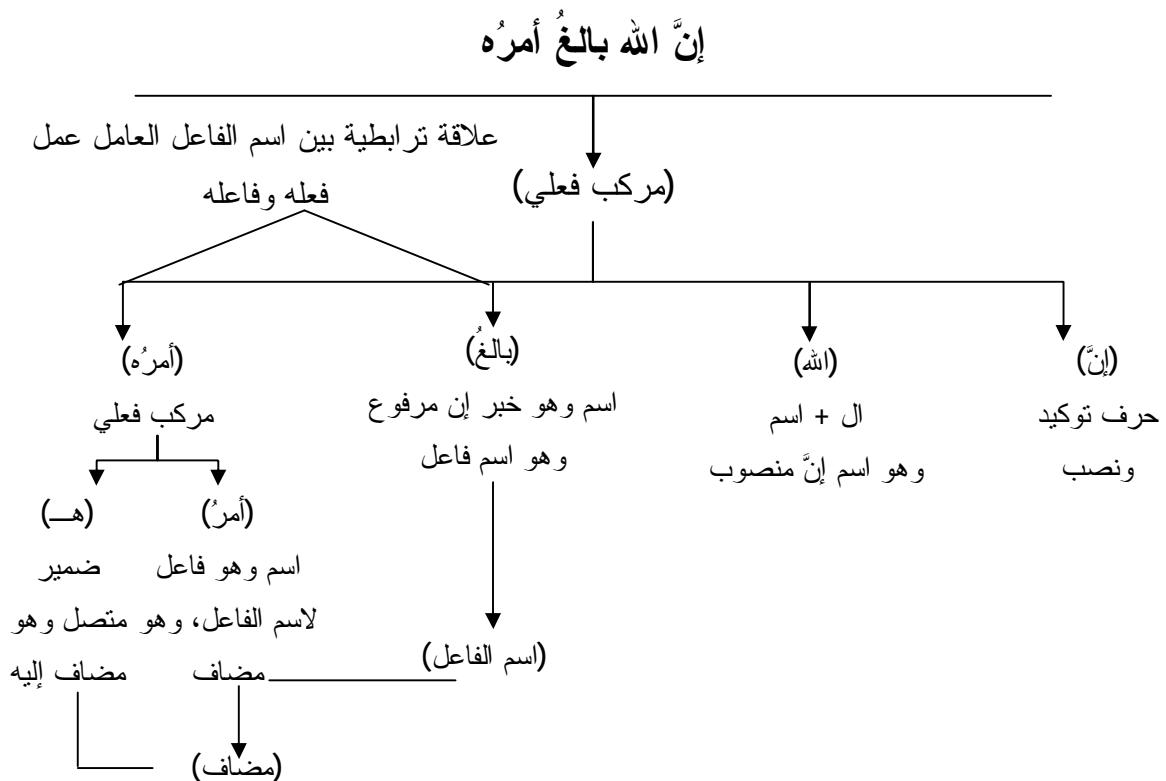
(5) السمين الحلبي، الدر المصنون: 1/353-354؛ الألوسي، روح المعاني: 9/334.

(6) الفراء، معاني القرآن : 3/163؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه : 5/184؛ القيسى، مشكل إعراب القرآن: 3/384؛ الزمخشري، الكشاف : 4/109-110؛ ابن عطية، المحرر الوجيز : 5/324؛ ابن

إِنَّ اللَّهَ بِالْغُ أَمْرٌهُ



الأَنْبَارِيُّ، الْبَيَانُ: 444/2 الْعَبْرِيُّ، التَّبَيَانُ: 227/2 الْهَمْذَانِيُّ، الْفَرِيدُ: 4/482؛ الْقَرْطَبِيُّ،
الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ: 17/61 أَبُو حِيَانُ، تَفْسِيرُ الْبَحْرِ الْمُحِيطِ: 8/270؛ الْخَفَاجِيُّ، حَاشِيَةُ
الْشَّهَابِ: 8/242 الْشَّوْكَانِيُّ، فَتْحُ الْقَدِيرِ: 5/244. الْلَّقْوَجِيُّ، حَاشِيَةُ مُحَمَّدِ الدِّينِ شِيخِ زَادَهُ: 8/242.



ففي النمط الأول أضيف "بالغ" إلى "أمره"، والعلاقة بينهما علاقة ترابطية بين المضاف والمضاف إليه، وفي النمط الثاني فإن "بالغ" وضع موضع الخبر "لأن"، وجعله التثنين دالاً على الاستقبال يعمل عمل فعله، فنصب "أمره" على المفعولية، أمّا النمط الثالث فهو محمول على أن الأصل في خبر "إن" "الفعل والفاعل"، وحين اشتق اسم الفاعل من الفعل "بلغ" عمل فعله في "أمره" فرفعت على الفاعلية، وفي النمط الرابع حمل اسم الفاعل على الابتداء ورفع "أمره" على الخبر، والعكس صحيح كذلك.

إن الأنماط السابقة محمولة على التحول في التراكيب النحوية، ويمثلها النمط الثاني إذ تحول المضاف إليه إلى مفعول به تحت تأثير العمل.

إعمال المصدر:

المصدر هو الاسم الدال على الحدث، الجاري على الفعل، كالضرب والإكرام⁽¹⁾.

ومن شواهد إعمال المصدر عند النحّاس ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: **﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمِ ذِي مَسْعَةٍ \$ تَيِّمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾**⁽²⁾.

قرأ السبعاني⁽³⁾ يوم ذي مسغبة، يتيمًا ذا مقربة، وقرأ الحسن وأبو رجاء علي بن أبي طالب "أو أطعم في يوم ذا مسغبة يتيمًا ذا مقربة".

(1) الأنصاري، أبو عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام، (ت 761هـ)، قطر دافن وبل الصدى، حققه وشرح معانيه وأعرب شواهد: محمد خير طعمه حلبي، طدار المعرفة، بيروت، لبنان: 221-228، يقول ابن هشام: إن المصدر يكون عاملًا إذا أضيف للفاعل نحو قوله تعالى: **﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾**، الحج: 40، ويكون عاملًا إذا نون، وإذا عُرِّفَ بأَل التعريف.

(2) سورة البلد، الآية: 14-15.

(3) هو حيان، تفسير البحر المحيط : 8/486 النحّاس، إعراب القرآن : 5/232؛ ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت 370هـ)، (د.ت)، مختصر في شواذ القرآن (من كتاب البديع) عنى بن شهره براجستراسر، دار الهجرة، بيروت، لبنان: 147؛ ابن جني، المحتسب : 2/428؛ الزمخشري، الكشاف: 257/4.

ويوجه النّحّاس قراءة الجمهور على أنَّ "يتيمًا" مفعول به منصوب للمصدر "إطعام" ومسوغ عمله المصدر هو التّوين، وذهب إلى خفض ذي مسغبة "لأنَّها نعت لِيُومٍ" ، في حين يوجه قراءة الحسن وأبي رجاء وعلي بن أبي طالب على أنَّ "أطعْمَ" فعل ماضٍ و "ذا مسغبة" مفعولاً به، وتكون يتيمًا على ذلك بدلًا من "ذا مسغبة"⁽¹⁾.

ويرى الفراء أنَّ "ذا مسغبة" -على قراءة من نصب "ذا"- نعت "ليتم" فتقدير الجملة عندَهـ "أطعْمَ" في يوم يتيمًا ذا مسغبة⁽²⁾، وهذا الرأي مرفوض عند النّحّاس، وحجته في ذلك أنَّ النعت لا يتقدم على المنعوت⁽³⁾.

وذهب ابن خالويه في توجيهه "ذا مسغبة" مذهبًا بعيدًا إذ يرى أنَّ "ذا مسغبة" نصبت لأنَّها نعت لاسم مذكوف فأصل التركيب عندَهـ "أطعْمَ" فقيرًا ذا مسغبة⁽⁴⁾، ونلاحظ أنَّ بعض النّحّاة والمفسرين أوردوا ما قاله ابن خالويه دون أن يؤيدوه أو يعارضوه، فهي عندَهم دخلت في باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مكانه⁽⁵⁾. وزاد بعض النّحّاة والمفسر ين وجهاً جديداً في إعراب "ذا مسغبة" -على قراءة من قرأ بتصبها -، فهي عندَهم نعت لِيُومٍ على الموضع، وحجتهم في ذلك أنَّ "يوم" ظرف زمان وحقه النصب، فتقدير الجملة عندَهم "اليوم" ذا مسغبة⁽⁶⁾.

(1) النّحّاس، إعراب القرآن: 233/5-234.

(2) الفراء، معاني القرآن: 3/265.

(3) النّحّاس، إعراب القرآن: 232/5-233.

(4) ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت370هـ)، (1985)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن، دار ومكتبة الهلال، القاهرة، مصر: 91.

(5) بن عطيّة، المحرر الوجيز : 485/5 أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 8/471؛ السمين الحلبي، الدر المصنون: 11/9-10.

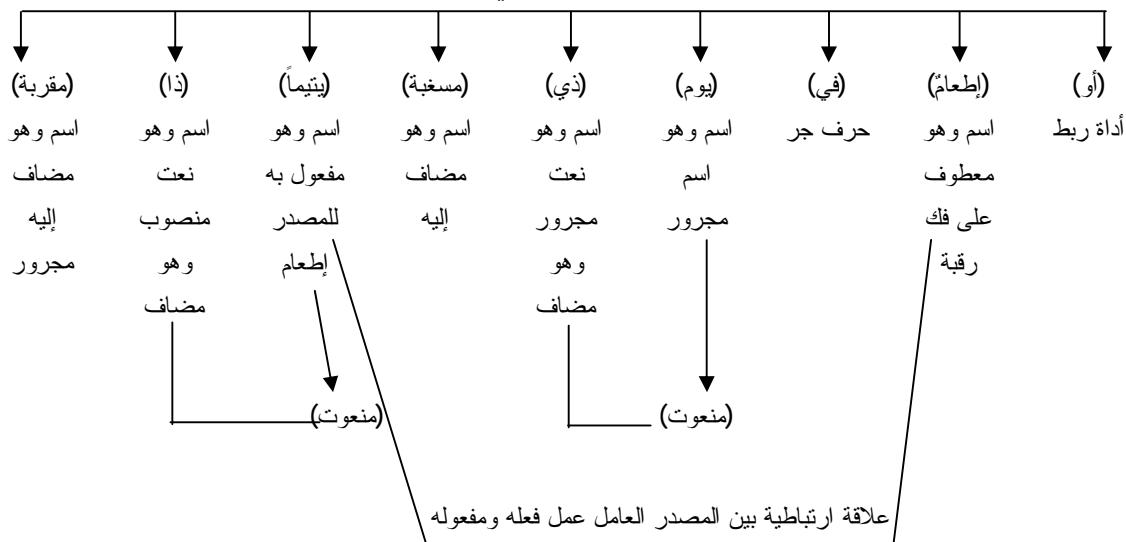
(6) بن عطيّة، المحرر الوجيز : 485/5 للقرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 9/70-71؛ الهمذاني، الفريد: 4/674-677 أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 8/471؛ السمين الحلبي، الدر المصنون : 11/9-10.

ولعلَّ الرأي المرجح ما ذهبَ إِلَيْهِ جُمِهُورُ النَّحَاةِ وَالْمُفَسِّرِينَ فَهُمْ لَمْ يَكْثُرُوا التَّوْبِيلَاتِ فِي نَصْبِ "ذَا مَسْغَبَةٍ" - وَلَمْ يَحْمُلُوا الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ مَا لَا تَحْتَلِهِ، فَقَدْ رَأَوْا أَنَّ "ذَا مَسْغَبَةٍ" مَفْعُولًا بِهِ لِلْفَعْلِ "أَطْعَمَ" ^(١).

قراءة الجمهور:

أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيمًاً ذا مقربة

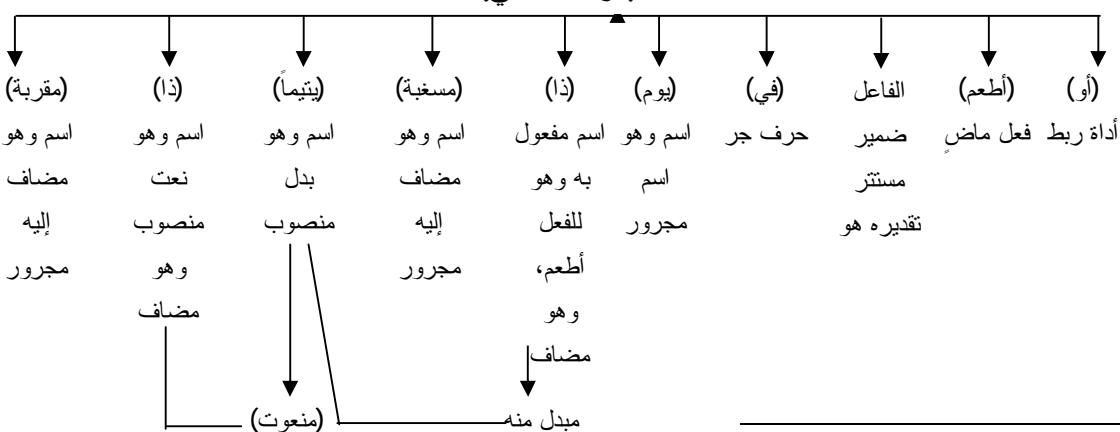
(مرکب اسمی)



قراءة الحسن وأبي رجاء وعلي بن أبي طالب:

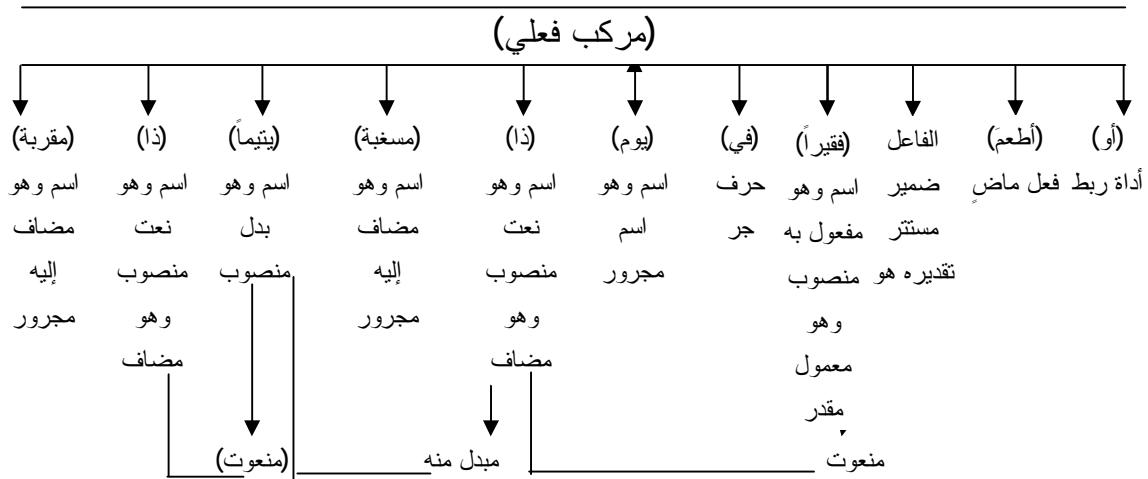
أو أطعِم فِي يَوْم ذَا مُسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مُقْرَبَةٍ

(مركب فعل)

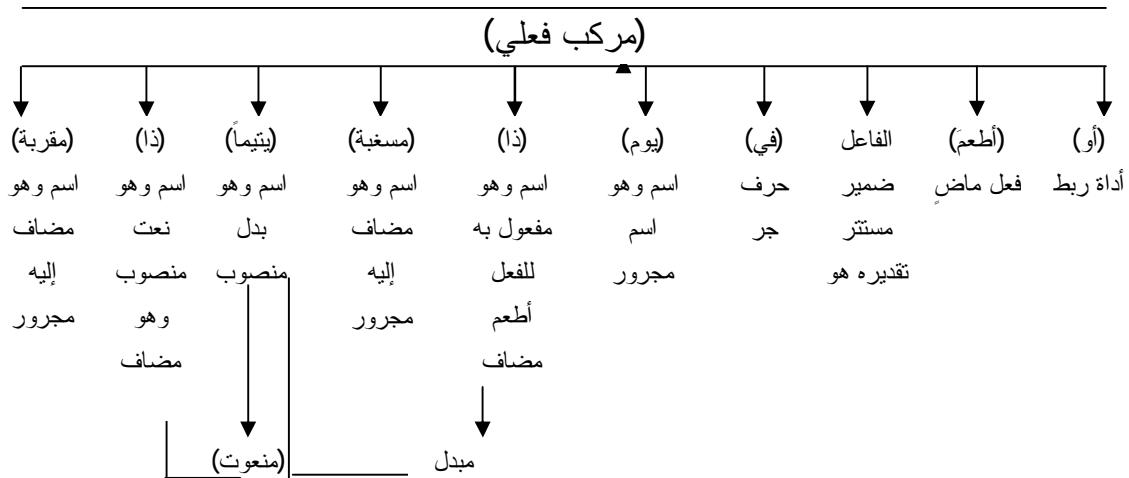


(1) الزمخشري، الكشاف: 257/4 الطبرسي، جوامع الجامع : 747/2؛ الرازى، فخر الدين أبو عبدالله محمد بن عمر (ت 606هـ)، (1983)، تفسير الفخر الرازى (التفسير الكبير) مفاتيح الغيب، ط 2، دار الفكر، بيروت، لبنان : 185/31؛ العكبرى، التبيان: 2/288الخفاجى، حاشية الشهاب : 363/8؛ الشوكانى، فتح القدير: 445-444/5؛ الألوسى، روح المعانى: 15/354.

أو أطعِمَ فقيراً في يومِ ذا مسْفَةٍ يُتِيمَاً ذا مَقْرَبةَ

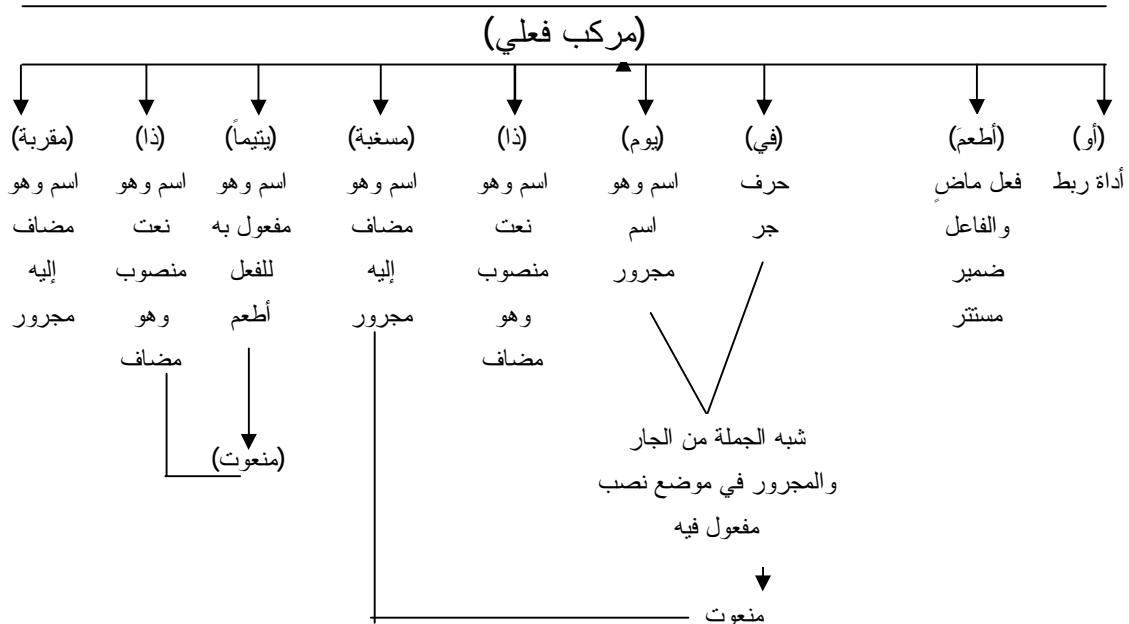


أو أطعِم في يوم ذا مسغبة يتيمًا ذا مقربة



في هذا النمط نلاحظ بأنَّ النعت (ذا مسغبة) أقيم مقام المنعوت (فقيراً) بعد حذفه.

أو أطعم في يوم ذا مسغبة يتيمًا ذا مقربة



ففي النمط الأول الممثل بقراءة الجمهور نجد أنَّ "إطعام" وقعت موقع المعطوف على "فأكُ" ، ونلاحظ أنَّ التتوين جعل المصدر يعمل عمل فعله فنصب مفعولاً به وهو "يتيمًا" ، فطبيعة العلاقة بين المصدر العامل عمل فعله والمفعول به هي علاقة ترابطية ، ولعلَّ ما يؤيد العلاقة ما نجده في النمط الثاني ، ووجهه المتعددة ، فالعلاقة التي تحكم الفعل "أطعم" بالمفعول به هي علاقة ترابطية نجدها في جميع أبواب النحو ، أما ما ورد في النمط الثاني من وجوه لا تقبلها العربية ، فهو ناتج عن كثرة التأويلات التي اعدَّ مدوهاً كأنَّها دستور لهم ، وهي في حقيقتها تأويلاتٌ مصنوعة أدت إلى تكلف مفسد (؟) ونجد من قال : بأنَّ المصدر العامل عمل فعله نصب "يتيمًا" وكذلك من قال : بأنَّ الفعل الماضي "أطعم" نصب "ذا مسغبة" على أنها مفعول به ، قد استخدم طريقة الاستبدال بين المصدر والفعل أو بين الفعل والمصدر ، فوضع المصدر موضع الفعل ، وهو ما عبرَ عنه النحويون بأنه بدل من اللفظ بالفعل ،

(1) حسن، عباس، (1966)، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعرفة، القاهرة، مصر: 91.

فالفعل لم يلفظ به، ولكن الذي لفظ به هو المصدر ⁽¹⁾، وكذلك في قراءة من قرأ ب فعل فقد استبدل المصدر بالفعل.

وفي قوله تعالى : ﴿هُمَا آمَنَ مُوسَى إِلَادُرِيَّةً مِنْ قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِنْ فَرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَنْ يَفْتَهُمْ وَإِنَّ فَرْعَوْنَ لَعَالٌ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾ ⁽²⁾.

ويرى النحاس أن المصدر المؤول من "أن يفتتهم" في موضع خفض على البدل من "فرعون" وهو بدل اشتمال - وأجاز النحاس نصب المصدر المؤول على أنه مفعول به للمصدر - العامل عمل فعله - "خوف" ⁽³⁾.

ونلاحظ أن بعض النحاة والمفسرين أوردوا ما قاله النحاس في إعراب المصدر المؤول، فهو عندهم مجرور على البدل من "فرعون" وتقدير الجملة "على خوف فتة من فرعون"، ومثلها في العربية "أعجني زيد عمله"، وأجازوا نصباها على المفعولية للمصدر المنون "خوف" فأصل التركيب عندهم "على خوف فتة فرعون"، وزادوا وجهاً جديداً وهو نصب المصدر المؤول على أنه مفعول لأجله على تقدير لام التعليل المحذوفة، فتقدير الجملة عندهم "على خوف من فرعون وملئهم لأن يفتتهم" ⁽⁴⁾.

وقرر ثلاثة من العلماء ترجيح خفض المصدر المؤول "أن يفتتهم" على أنه بدل من "فرعون" ⁽⁵⁾.

(1) عبد اللطيف، من الأنماط التحويلية في النحو العربي: 52-53.

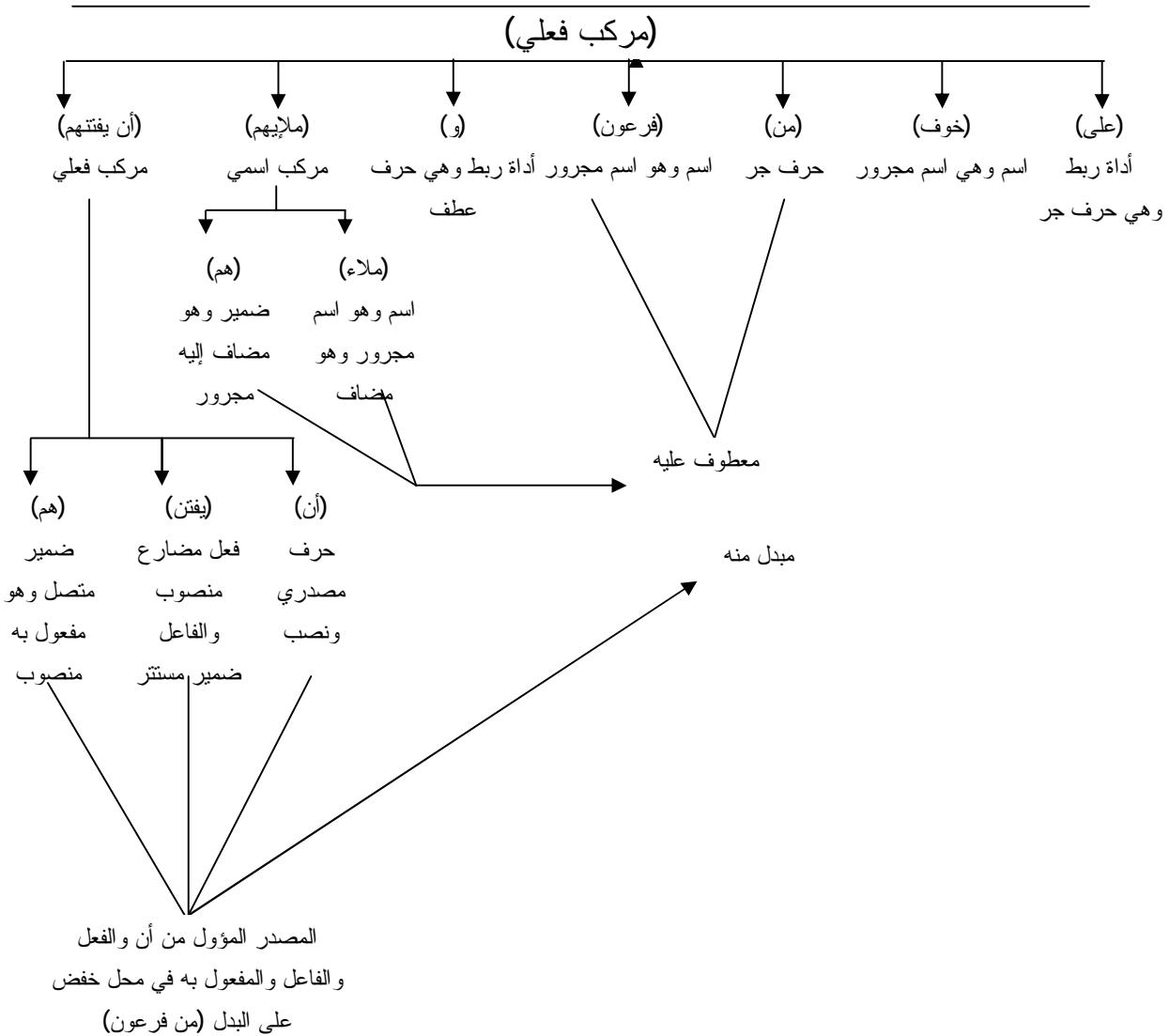
(2) سورة يونس، الآية: 83.

(3) النحاس، إعراب القرآن: 2/265.

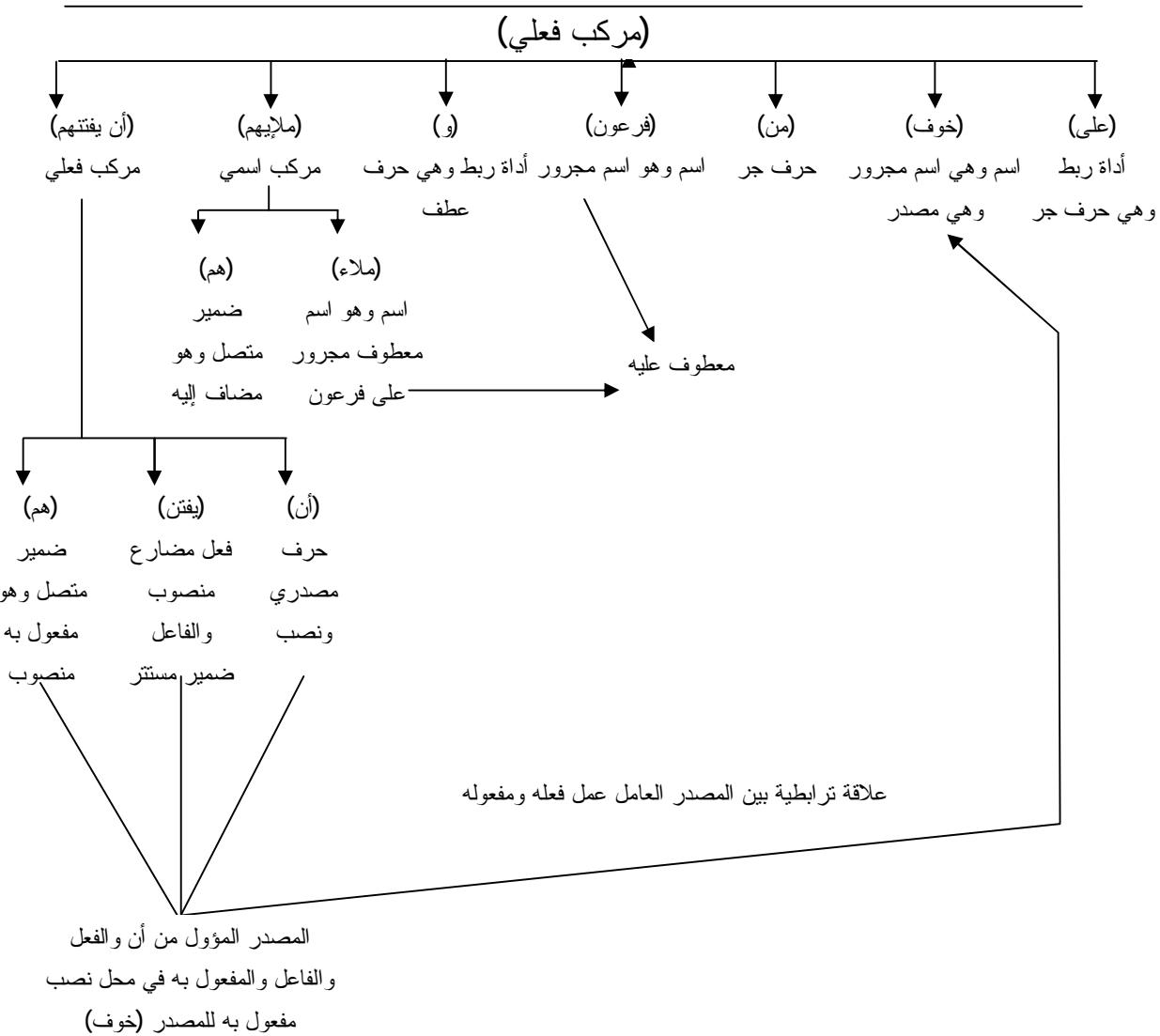
(4) بن عطيه، المحرر الوجيز : 137/3 العكري، التبيان : 2/468 القرضي، الجامع لأحكام القرآن : 7/257-256 الدر المصنون : 7/467 أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 5/184 السمين الحلبـي، الدر المصنون : 4/555، حاشية الشهـاب: 4/555، الفوجـي، حاشية محيـي الدين شـيخ زـادـه: 4/599، الشـوكـانـي، فـتح الـخـاجـي، حـاشـيـة الشـهـاب: 4/466 الألوـسي، رـوحـ الـمعـانـي: 6/159، الأـبـاضـي، مـحمدـ بـنـ يـوسـفـ الـوـهـبـي، الـقـدـير: 2/467، هـيمـانـ الزـادـ إـلـىـ دـارـ الـمـعـادـ، طـ، وـرـاـرـةـ الـتـرـاثـ الـقـومـيـ وـالـقـافـةـ، عـمـانـ ، الـأـرـدنـ: 1993، 5/113.

(5) الطبرـيـ، جـامـعـ الـبـيـانـ: 6/593، الـقـيـسـيـ مشـكـلـ إـعـرـابـ الـقـرـآنـ: 1/303، بـنـ الـأـبـارـيـ، الـبـيـانـ: 1/420.

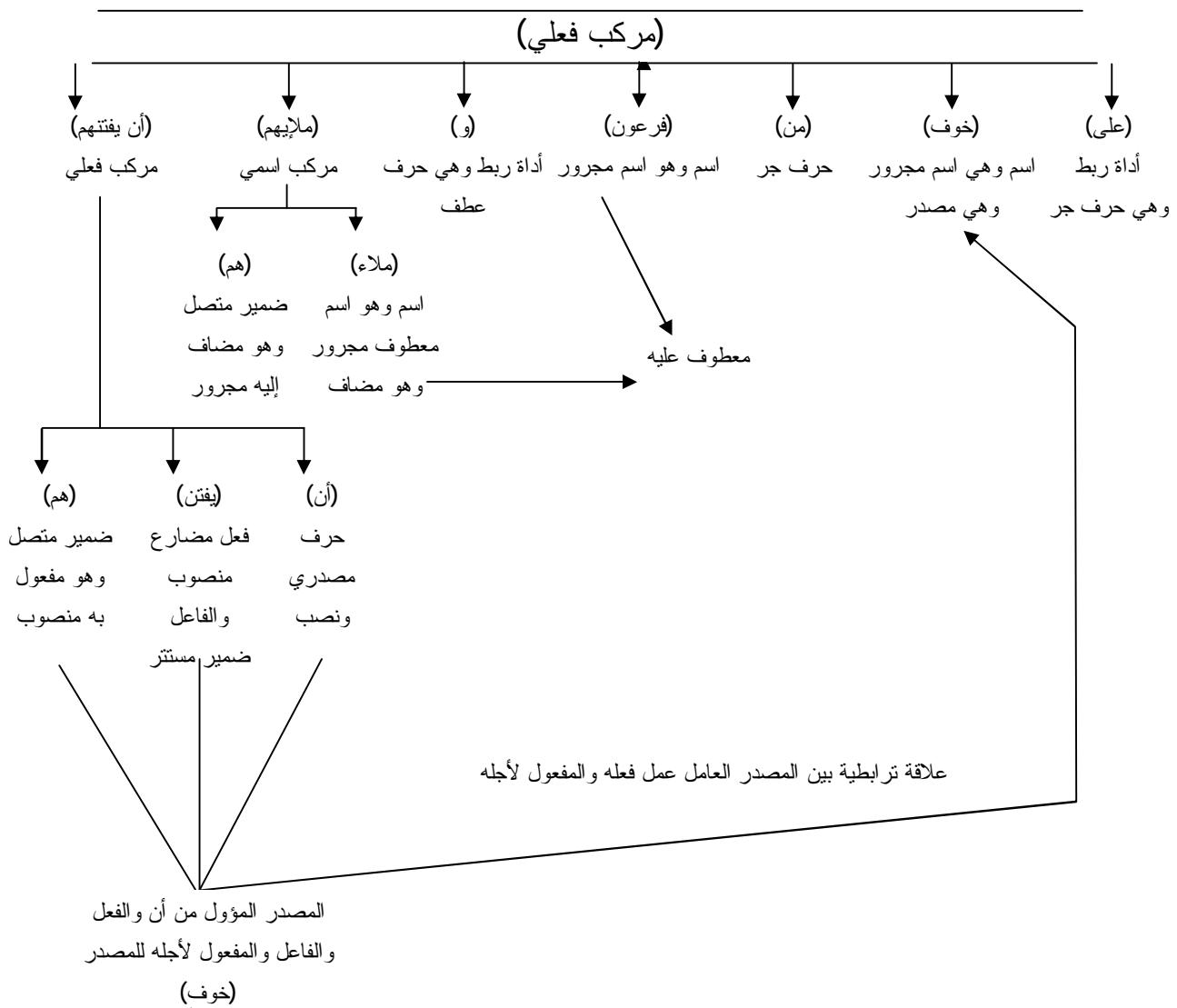
على خوف من فرعون وملائتهم أن يفتقهم



على خوف من فرعون وملائتهم أن يفتقنهم



على خوف من فرعون وملئهم أن يفتقهم



ففي النمط الأول كان المصدر المؤول المكون من أن والفعل والفاعل "أن يفتتهم"، بدلاً من "فرعون"، وهو بدل اشتمال مجرور، فأصل التركيب "على خوف فتته من فرعون"، أما النمط الثاني فكان المصدر المؤول "أن يفتتهم" في محل نصب مفعولاً به لل مصدر "خوف" فتقدير الجملة على خوف فتته من فرعون "، وفي النمط الثالث كان المصدر المؤول في محل نصب مفعولاً لأجله لل مصدر "خوف" ، فأصل التركيب على خوف من فرعون وملائمه لأن يفتتهم "، ونلاحظ أن العلاقة بين الوجوه السابقة هي علاقة ترابطية، فنجدها بين البدل والمبدل منه، ونلاحظها بين المصدر المنون العامل عمل فعله والمفعول به، وكما نجدها بين المصدر المنون العامل عمل فعله والمفعول لأجله.

حذف ناصب المفعول به:

تجيز اللغة للناطقيين بها حذف ناصب المفعول به لوجود قرينة لفظية أو معنوية تدل عليه مثل: "ماذا حصدت" ، فتقول: "قمحًا" ⁽¹⁾.

ومن الشواهد على حذف ناصب النصب جوازاً عند النحّاس ما جاء في حديثه عن قوله تعالى : ﴿سَأْلُوكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ تَقْعِيمَهَا وَسَأْلُوكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ كَذَلِكُ بَيْنُ اللَّهِ لَكُمُ الْآيَاتُ لَعَلَّكُمْ تَنْكِرُونَ﴾ ⁽²⁾.

قرأ عاصم والأعمش وحمزة والكسائي وابن عامر وأبو جعفر وشيبة "قل العفو" بنصب "العفو" ، وقرأ أبو عمرو وابن كثير والحسن وقتادة وابن أبي إسحاق والحدري والبيزيدي "قل العفو" برفع "العفو" ⁽³⁾.

ويوجه النحّاس قراءة النصب على أنَّ "العفو" مفعول به لفعل مذوق جوازاً اهتدى إلى تقديره من خلال السياق الاستههامي الذي يحمل معنى السؤال، وهو "ماذا

(1) السيوطي، همع الهوامع: 18/3؛ حسن، النحو الواقي: 158/2.

(2) سورة البقرة، الآية: 219.

(3) أبو حيان، نقشير البحر المحيط : 2/168-169؛ النحّاس، إعراب القرآن : 1/309-310؛ الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت 377هـ)، (1987)، الحجة في القراءات السبع، تحقيق : بدر الدين قهوجي وبشير جويعاني، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا: 2/238.

"ينفقون؟"، فطبيعة هذا السؤال يفرض علينا النصب في "العفو"؛ لأننا جعلنا "ماذا" اسمًا واحدًا ليكون إعرابها مفعولاً به مقدماً للفعل "ينفقون".

وقدر النحّاس العامل المذوق من خلال السؤال الاستفهامي "ماذا ينفقون؟"، فعند الإجابة يظهر هذا العامل، فتقول : "ينفقون العفو" ، في حين يوجه النحّاس قراءة الرفع في "العفو" أنه خبر لمبتدأ مذوق اهتمى إلى تقديره من خلال ا لسياق الاستفهامي، ولكن هذا السياق يكون من جهة المعنى دون اللفظ، لأننا فصلنا بين "ما وفظاً" لنا كلاً منها كأنه اسم قائم بذاته، فـ "ما" يكون إعرابها مبتدأ و "ذا" يكون إعرابها خبراً، وعلى ذلك يكون أصل الترکيب "ما الذي ينفقون؟" ، وعليه يكون الجواب "الذي ينفقون العفو"⁽¹⁾.

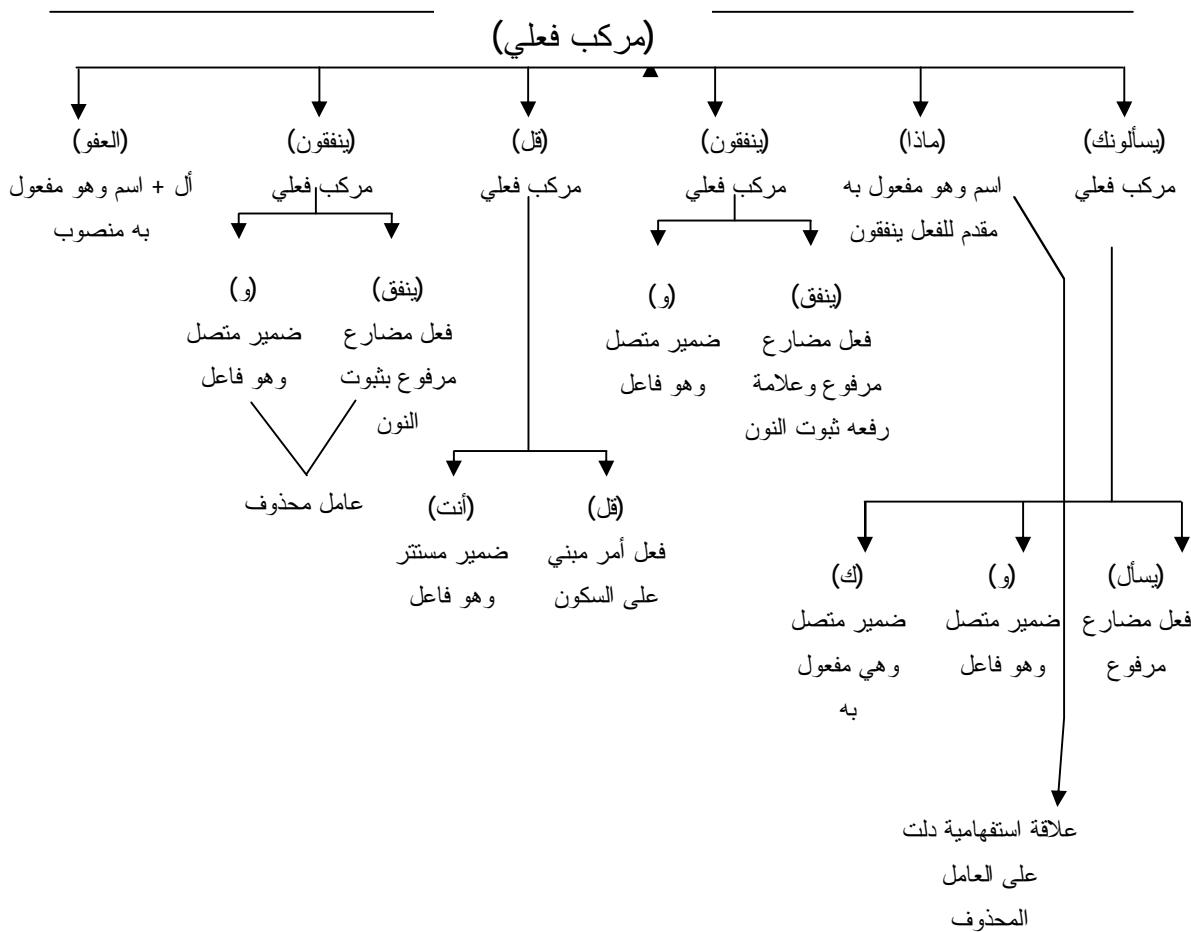
ونلاحظ أن جمهور النحّاة والمفسرين أوردوا ما قاله النحّاس في توجيه القراءتين دون أن يرجحا قراءة على أخرى ⁽²⁾، إلا أن الطبرى رجح قراءة النصب في "العفو" متخذًا من الشهرة والشيوخ مبدأ لهذا الترجيح ⁽³⁾.

(1) النحّاس، إعراب القرآن: 1/309-310.

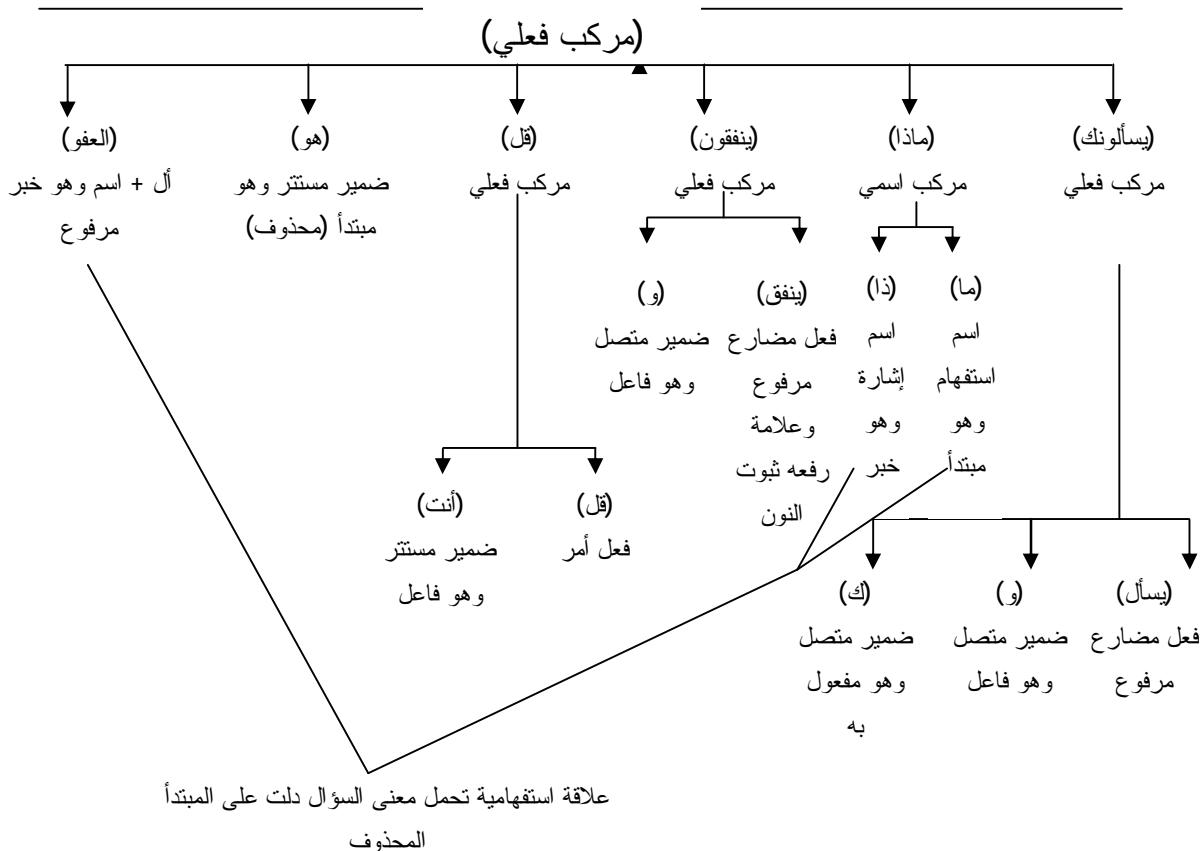
(2) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت 207هـ)، (1980)، معاني القرآن، ج 1، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط 2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر: 141/1؛ الأخفش، معاني القرآن: 185/1 الزجاج، معاني القرآن وإعرابه : 293/1؛ الفارسي، الحجة في القراءات السبع: 238/2 ابن زنجلة، حجة القراءات : 133-134؛ القيسى، مشكلة إعراب القرآن: 129/1؛ ابن الأباري، البيان : 135 العكري، التبيان : 76/1 القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 105/1؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 168-169؛ الحلبى، الدر المصنون: 2/408-409.

(3) الطبرى، جامع البيان: 4/346-347.

يسألونك ماذا ينفقون قل ينفقون العفو



يسألونك مَاذَا ينفقون قل هو العفو



ففي النمط الأول جعلنا "ماذا" اسمًا واحدًا لذلك كان الاختيار النصب في "العفو"، أما النمط الثاني فإذا جعلنا "ما" و"ذا" اسمين منفصلين كان الاختيار الرفع في "العفو".

ولعل الاختلاف في إعراب "العفو" مرتبط بالتركيب الاستهامي فإذا عاملنا "ماذا" على أنها مكونة من قسمين وجوب الرفع، أما إذا عاملناه على أنه اسم واحد فوجوب النصب، وهذا ما تذهب إليه القاعدة النحوية التي تجيز الرفع والنصب بعد الاستفهام⁽¹⁾، فالفصل الذي يعترى بعض أسماء الاستفهام بعده يشهد في تعدد صور الإعراب.

(1) ابن السراج، الأصول: 273/2.

ومن الأنماط التي وجهها النحّاس النمط "فواحدة" في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ خِفْتُمُ الْأَقْسَطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوهُمَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَتْنٌ وَلَدَّاثٌ وَرُبَاعٌ فَإِنْ خِفْتُمُ الْأَقْسَطُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكْتُ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى إِلَّا تَعُولُوا﴾⁽¹⁾.

قرأ الجمهور "فإنْ خِفتُمُ الْأَقْسَطُوا فَوَاحِدَةٌ" بـ"بنصب" "واحدة"، وقرأ الحسن والجحدري وأبو جعفر وابن هرمز "فإنْ خِفتُمُ الْأَقْسَطُوا فَوَاحِدَةٌ" بـ"برفع" "واحدة"⁽²⁾. ويوجه النحّاس قراءة الجمهور على أنَّ "واحدة" مفعول به منصوب لفعل مذوف تقديره "فانكحوا"، فأصل التركيب عنده "فانكحوا واحدة"، في حين يوجه قراءة الرفع في "واحدة" على أنها مبتدأ والخبر مذوف، فتقدير الجملة عنده "فواحدة تقنع"⁽³⁾.

ومما يمكن ذكره أنَّ النحّاة اشترکوا في توجيه النمط "واحدة" نحوياً، ففي النصب قالوا: إنَّها مفعول به منصوب لفعل مذوف جوازاً، وهذا الفعل يقع موقع جواب الشرط، فتقدير الجملة عندهم "فإنْ خِفتُمُ الْأَقْسَطُوا فَانكِحُوهُمَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَتْنٌ وَلَدَّاثٌ وَرُبَاعٌ فَإِنْ خِفتُمُ الْأَقْسَطُوا فَوَاحِدَةٌ" ، في هذا التقدير يكون "فإنْ خِفتُمُ" هو فعل الشرط، أما جوابه فهو "فانكحوا واحدة".

أمَّا الرفع في "واحدة" فقد وضعوا لها عدة وجوه، فأجازوا رفعها على الابتداء وجعل الخبر مذوفاً، فأصل التركيب عندهم "فواحدة كافية" ، ولعلنا نلاحظ أنَّ إعرابها مبتدأ لا يتم إلا بوجود مسوغ لذلك الابتداء، والسبب في ذلك أنها نكرة، وعلى ذلك يكون مساغ الابتداء و قوعها بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط، ورفعوا "واحدة" على أنها خبر لمبتدأ مذوف فأصل التركيب عندهم "فالمقنع واحدة" ، وأجازوا رفعها على أنها فاعل لفعل مذوف جوازاً، فتقدير الجملة عندهم "فيكفي واحدة"⁽⁴⁾.

(1) سورة النساء، الآية: 3.

(2) الطبری، جامع البيان : 3/579-580 الزمخشري، الكشاف : 1/245؛ أبو حیان، تفسیر البحر المحيط: 172/3.

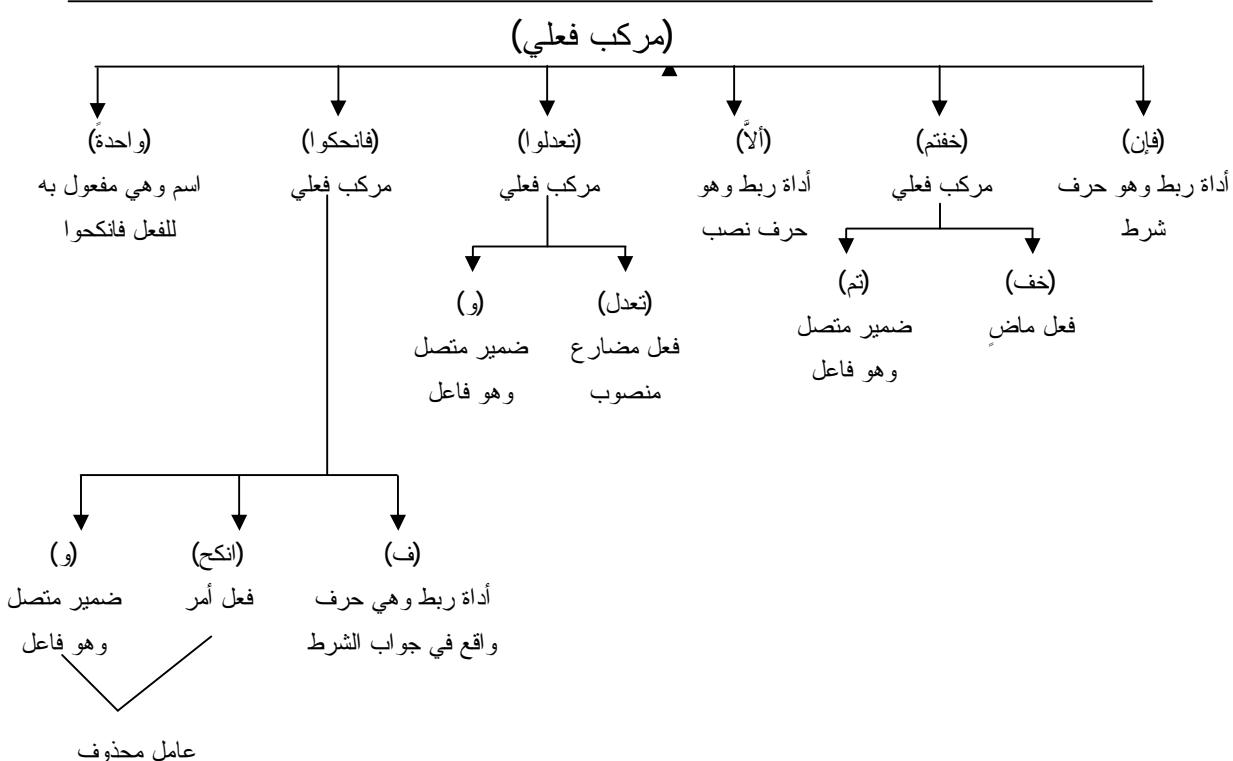
(3) النحّاس، إعراب القرآن: 434/1.

(4) الكسائي، علي بن حمزه، (ت189هـ)، (1998)، معانی القرآن، أعاد بناءه وقدم له: عیسی شحاته عیسی، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر: 10/الفراء، معانی القرآن : 1/255؛ القيسي،

ورجح القونوي قراءة النصب في "واحدة"، وحجه أنَّ الجمهور عليها⁽¹⁾.

قراءة الجمهور:

فإنْ خفْتُمْ أَلَا تَعْدُلُوا فَانْكُحُوا وَاحِدَةً



مشكل إعراب القرآن: 189/1-190 ابن الأباري، البيان : 242/1 العكري، التبيان : 328/1؛ أبو

حيان، تفسير البحر المحيط: 172/3؛ الحلبي، الدر المصنون: 3/566-567.

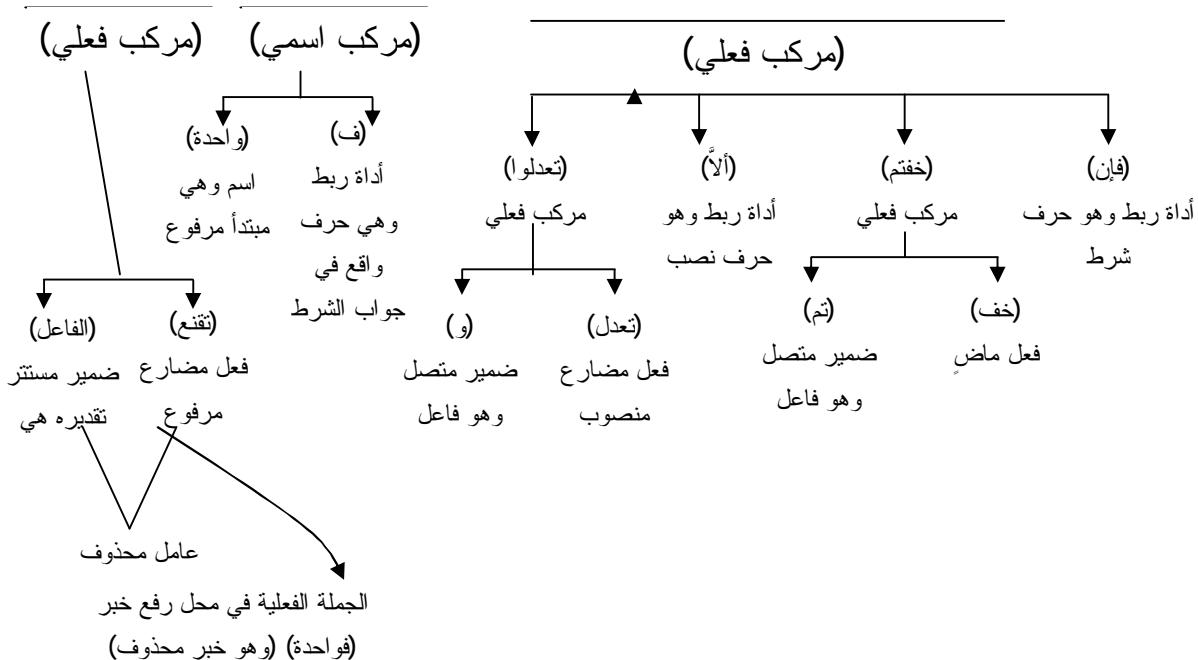
(1) الحنفي، حاشية القونوي: 7/21.

قراءة الحسن والجحدري وأبي جعفر وابن هرمز، تحتمل ثلاثة أوجه، وهي:

٢٣٦

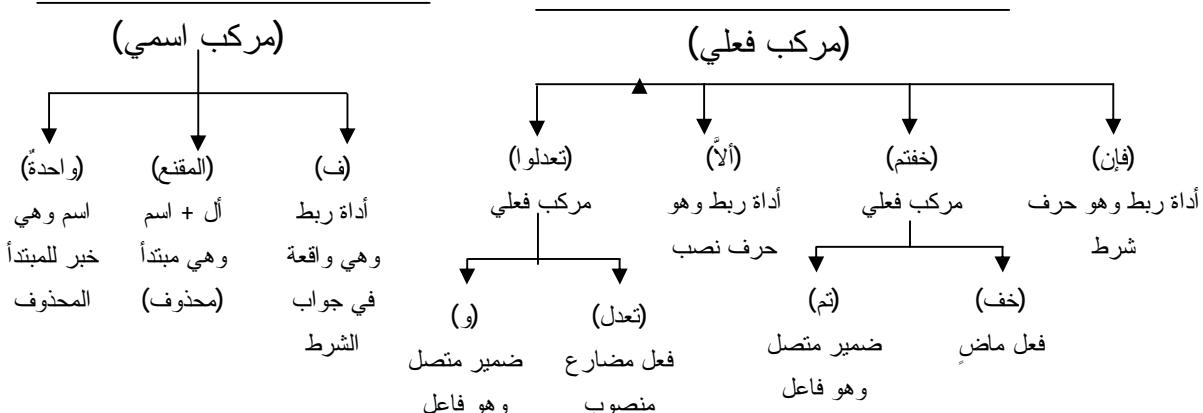
٢٩

١. فإن خفتم ألا تعدلوا

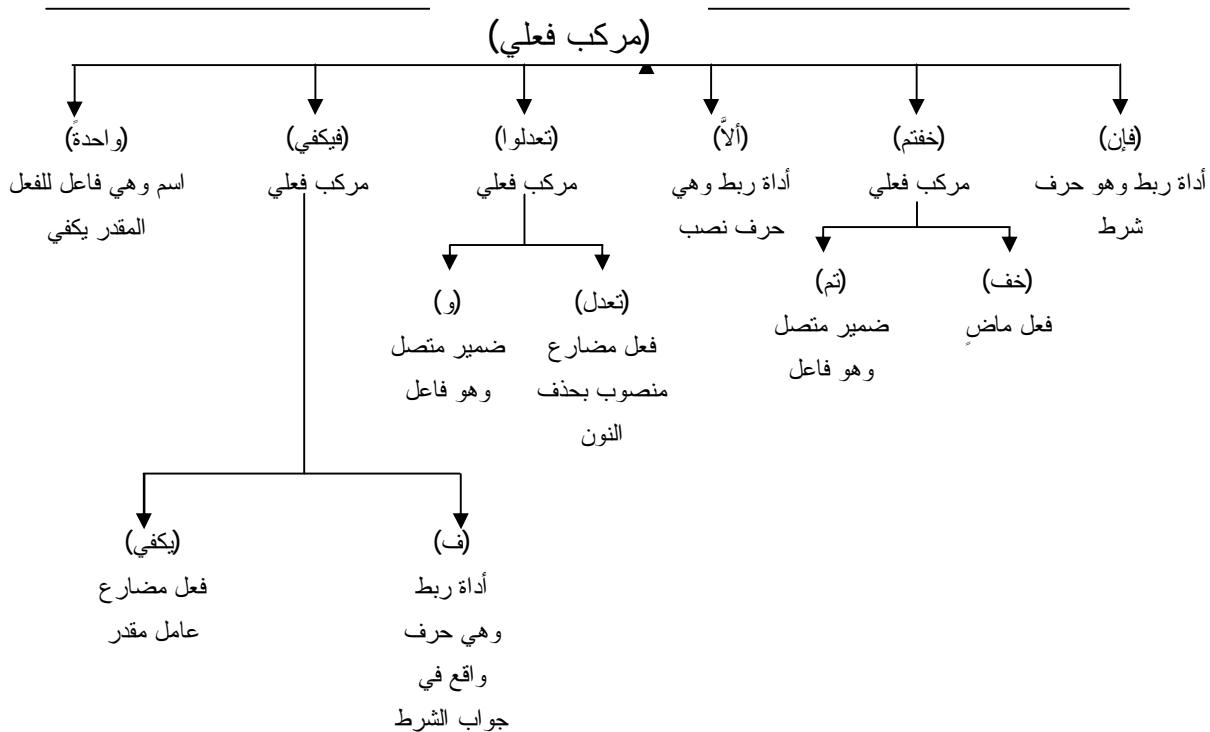


فالمقفع واحدة

2. فِإِنْ خَفْتُمْ أَلَا تَعْدِلُوا



فإن ختم لاً تعلوا فيكفي واحدةٌ



ففي النمط الأول الممثل بقراءة الجمهور **نصب النمط واحدة** على أنه مفعول به لفعل مذوف جوازاً تقديره "فانكروا"، وهذا الفعل المقدر يمثل جواب الشرط، أما عن فعل الشرط، فهو "فإن ختم".

أما النمط الثاني وما يندرج تحته من وجوه، فهي تقديرات وتأويلات لجأ إليها النحاة، فأجازوا رفعها على أنها مبتدأ والخبر مذوف فتقدير الجملة عندهم "فواحدة نقطع"، ورفعوها على الخبر ويكون المبتدأ مذوفاً، فأصل التركيب **قال المقنق واحدة** وأجازوا رفعها على الفاعلية لفعل مذوف جوازاً تقديره "فيكفي واحدة". إن المسوغ لمثل هذه التقديرات هو رغبة النحاة في تثبيت قاعدتهم وتعديدها على الاستعمالات اللغوية، وهذه القاعدة تنص على أن الكلام لا بد أن يتكون من مسند ومسند إليه، فلا ضمير عندهم من إدخال عامل يسو غ انتقال الحركة الإعرابية من النصب إلى الرفع.

ذهب سيبويه إلى أنَّ حذف العامل في المفعول به صار بمنزلة المثل، ومنه قول العرب: هُذَا وَلَا زَعْمَانِكَ "أي "وَلَا أَتُوهُمْ زَعْمَانِكَ"(١)، وينطبق ذلك على الأمثلة التي جرت مجرى المثل وثبتت كما يثبت المثل، وصارت جزءاً من مكونات الذاكرة اللغوية.

ومن الأنماط التي عالجها النحاس في هذا الباب ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ اتَّهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ هُوَ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾(٢).

موطن الشاهد "خيراً" إذ يرى النحاس أن نصب "خيراً" لا يخرج عن ثلاثة وجوه أوردها منسوبة إلى قائلها⁽³⁾.

فالوجه الأول: رأي سيبويه الذي ذهب إلى أنَّ نصب "خيراً" تم بوقوع فعل متراكك إظهاره -أي محفوظ- وحجه أنه لما قال : "انته" فإنه يريد أن يخرجه من أمر ويدخله في آخر، وكأنه قيل: "وَاتَّوْا خَيْرًا لَكُمْ فَــآتَوْا" هو العامل المحفوظ عند سيبويه⁽⁴⁾، وقاد عليه قول الشاعر⁽⁵⁾:

فَوَاعِدِيهِ سَرْحَتِيْ مَالِكٍ أَوِ الرُّبِّيِّ بَيْنَهُمَا أَسْهَلَا
موطن الشاهد نصب "أسهل" على أنه مفعول به لفعل مضمر تقديره "ليأتِ أَسْهَلُ الْأَمْرَيْنِ".

(1) سيبويه، الكتاب: 309/1-310.

(2) سورة النساء، الآية: 171.

(3) النحاس، إعراب القرآن: 1/509.

(4) سيبويه، الكتاب: 1/282-283.

(5) ابن أبي ربيعة، عمر، (1955)مليون عمر بن أبي ربيعة، ط ،دار صادر، بيروت، لبنان : 306؛ وروي البيت:

وَوَاعِدِيهِ سَرْحَتِيْ مَالِكٍ أَوِ ذَا الَّذِي بَيْنَهُمَا أَسْهَلَا
انظر: سيبويه، الكتاب: 1/283 الزجاج، معاني القرآن وإعرابه : 2/135 ابن الأباري، البيان : 279/1.

وأيد بعض النحاة والمفسرين ما ذهب إليه سيبويه في نصب "خيراً" على أنه مفعول به لفعل محنوف وجوباً، تقديره "وآتوا خيراً"، وحجتهم في ذلك أنَّ الله لما بعثهم على الإيمان نهاهم عن التثلث فأمرهم بالابتعاد عن أمرٍ فيه شر لهم، وأمرهم بالدخول في أمرٍ فيه خير لهم، ولذلك قيل : آتوا خيراً أو اقصدوا خيراً "، ونلاحظ أنَّ مثل هذه الأنماط سمعت عن العرب، ومنه قولهم "إنته يا فلان أمراً قاصداً "، أي "إنته يا فلان وأتَ أمراً قاصداً"(1)، ولعلنا نجد أنَّ العرب قد نطقوا بهذا القول دون أن يظهروا العامل؛ لأنَّ كثُر في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل وثبت كما يثبت المثل، وفسر صاحب كتاب الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي نصب "خيراً" ، فقال : "انتصبت لتمام الكلام والاستغناء عن العامل؛ لأنَّه يحسن السكوت عنه"(2). إنَّ هذا القول يمثل ما قاله سيبويه أجمل تمثيل، فالسکوت عن العامل وعدم إظهاره دليلٌ على جواز حذف الفعل لكثرته في الكلام.

أما الوجه الثاني : فيمثله أبو عبيدة الذي يرى أنَّ "خيراً" نصبت؛ لأنَّها خبر لكان المحنوفة هي واسمها، فتقدير الجملة عندَه "انتهوا يكن خيراً لكم"(3).

(1) الزمخشري، الكشاف: 1/593 الطبرسي، جوامع الجامع : 315/1؛ القيسى، أبو علي الحسن بن عبدالله، (1987)، إيضاح شواهد 1 لإيضاح، تحقيق: محمد بن محمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان : 228/1؛ ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، (2002) المسير في علم التفسير، دار ابن حزم، بيروت، لبنان : 259/2؛ الشلوبين، أبو علي بن محمد بن عمر الأزدي، (1994)، شرح المقدمة البجزولية الكبير، تحقيق: تركي بن سهو بن نزال العتيبي، ط 2 بيروت، لبنان : 1084/3؛ الإشبيلي ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) : 408/2؛ الخازن، علاء الدين بن محمد بن إبراهيم (ت 725هـ)، (1979)، تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل، دار الفكر، القاهرة، مصر : 419/1؛ السيوطي، همع الهوامع: 91/3؛ الألوسي، روح المعاني: 198/3.

(2) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (1987)، كتاب الجمل في النحو المنسوب إليه، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط 2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان: 79-81.

(3) أبو عبيدة، معمر بن المثنى، (1981)، مجاز القرآن، ط 2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان : 143/1؛ الكسائي، معاني القرآن: 122.

ويتبني ثلاثة من المفسد رين رأي أبي عبيدة في نصب "خيراً" على أنه خبر لكان المحفوظة هي واسمها، وقدروا الجملة بـ"فَلَمْنَا يَكُن الإِيمَانُ خَيْرًا لَكُم"(1). ورد الفراء ما ذهب إليه أبو عبيدة في نصب "خيراً" على أنها خبر لكان المحفوظة هي واسمها، وحجته في هذا الرد تكمن في جهتين فالجهة الأولى: أنَّ كان واسمها لا تمحى إلا في مواضع محددة.

أما الجهة الثانية: فإنَّا نجد القياس يبطل هذا الحذف، واحتاج في تفسير ذلك بمثالين سمعا عن العرب، فالعرب يقولون: "إِنَّ اللَّهَ تَكَبْ مُحَسِّنًا" ، فلا يجوز في هذا المثال إضمار "تكن"؛ لأنَّ الجملة تصبح "إِنَّ اللَّهَ مُحَسِّنٌ" . وقالت العرب: "انصرنا تكن أخانا" ، فلا يصح أن يقولون: "انصرنا أخانا"(2).

أما الوجه الثالث: فقول الفراء الذي نصب "خيراً" على أنها نعت لمصدر محفوظ، فتقدير الجملة عندها "انتهوا انتهاءً خيراً لكم" ، فعندما حذفت "انتهاءً" حل محل "خيراً" مكانها فأصبح إعرابها مصدرًا ناب عن المفعول المطلق المؤكّد لعامله(3). ولعلَّ هذا التفسير يوضح لنا ما أراده الفراء في نصب "خيراً" على أنها نعت لمصدر محفوظ، فباطن الآية يحذر من الانتهاء باللسان دون القلب.

ويتبني البروسيوي رأي الفراء في نصب "خيراً" على أنها نعت لمصدر محفوظ(4).

وذهب مكي إلى نصب "خيراً" على الحال، وهذا الوجه حكاه بعض الكوفيين، وتبعه في ذلك العكري والسمين الحلبي، ووصفوه بأنه بعيد وفاسد(5).

(1) انظر الرازمي، تفسير الفخر الرازمي : 11/116؛ ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل القرشي،

(2) تفسير القرآن العظيم، تحقيق : علي الشيري، دار طبائع التراث العربي، بيروت، لبنان : 559/1؛ الشوكاني، فتح القيمة : 1/622.

(3) الفراء، معاني القرآن : 1/296؛ الطبراني، جامع البيان : 5/33.

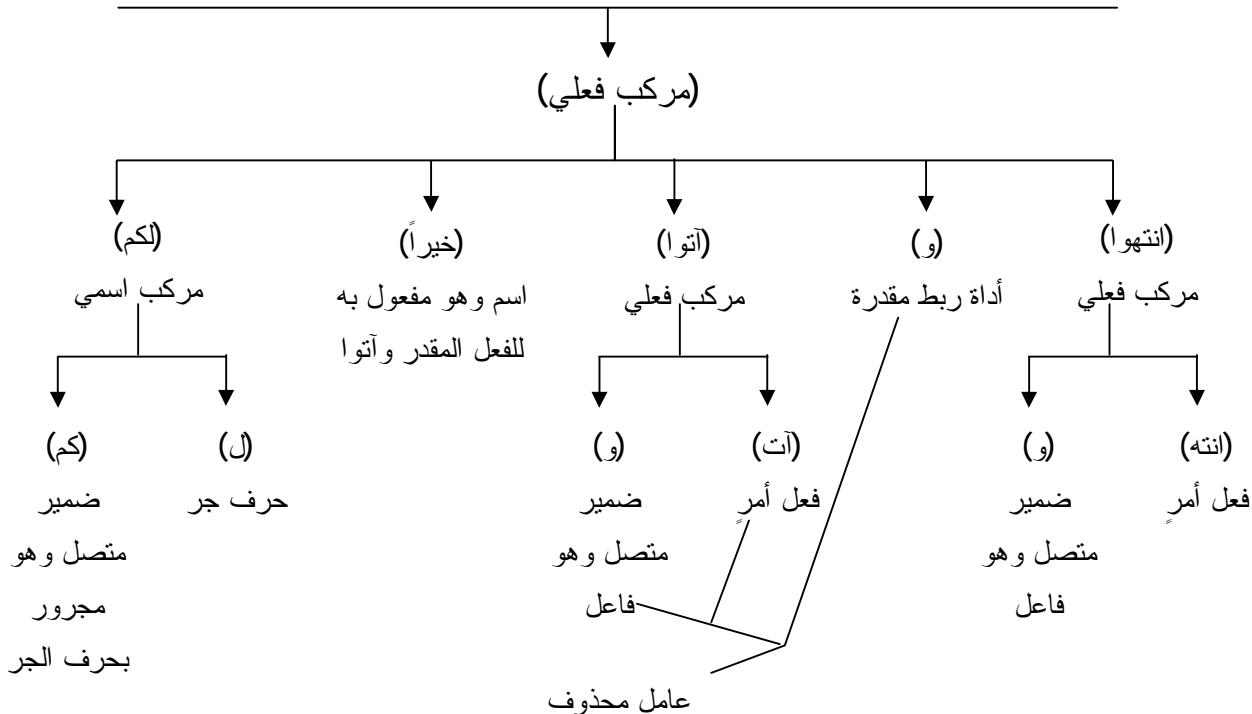
(4) البروسيوي، معاني القرآن : 1/295.

(5) البروسيوي، تنوير الأذهان في تفسير روح البيان : 1/299.

(1) العكري، مشكل إعراب القرآن : 1/213؛ التبياني، التبياني : 1/411؛ السمين الحلبي، الدر المتصدون : 4/165/4.

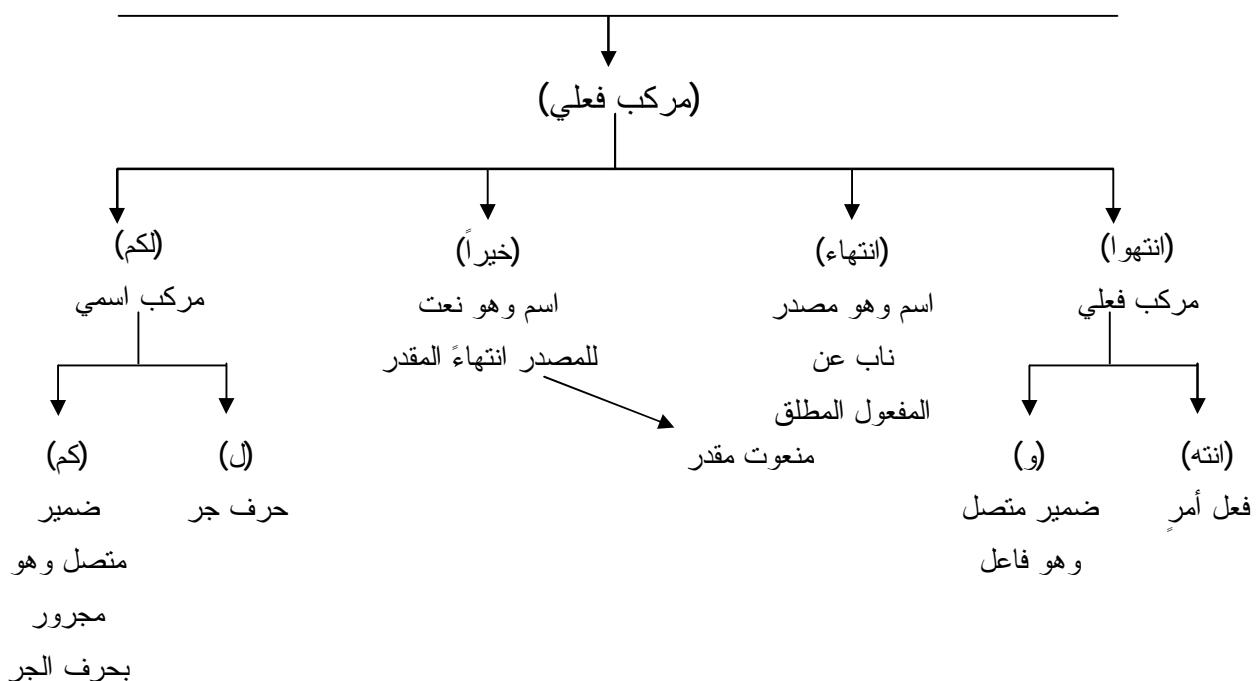
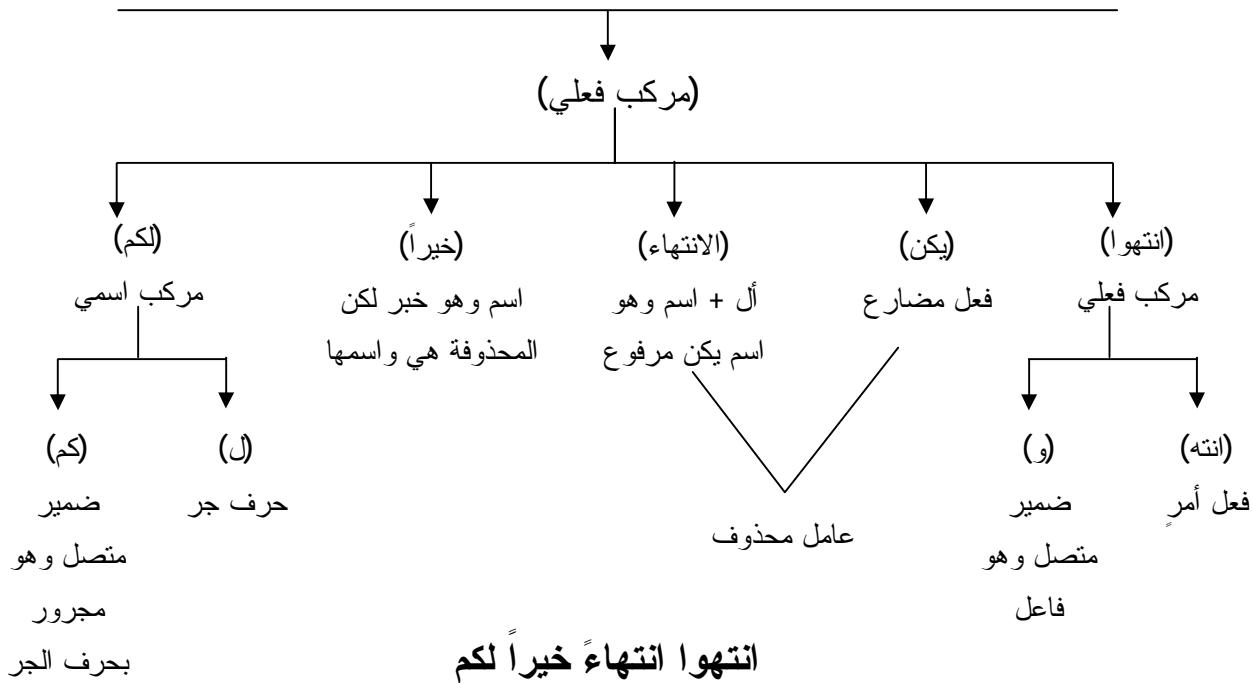
ونلاحظ أنَّ بعض النحاة والمفسرين كانوا يوردون الوجوه التي قالها النحَّاس دون أن يرجحوا أيًّا منها على الآخر⁽¹⁾.

انتهوا وآتوا خيراً لكم



(1) كي، مشكل إعراب القرآن : 213/1-214؛ ابن الأنباري، البيان : 278/1-279؛ ابن عطية، المحرر الوجيز : 139/2؛ العكري، التبيان : 411/1؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 25/5؛ الغرناطي التسهيل لعلوم التنزيل : 65؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 416/3؛ السمين الحلبي، الدر المصنون : 165/4؛ البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبدالله الشيرازي، (ت 685ھـ)، (هـ.لنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروفة بتفسير البيضاوي)، دار الجيل ، بيروت، لبنان : 136؛ الأباضي المصبعي، هيمان الزاد : 270/5.

انتهوا يكـن الـنتهـاءُ خـيراً لـكـم



فالنمط الأول محمول على إعراب "خيراً" على أنّها مفعول به لفعل محنوف تقديره "آتوا"، أما النمط الثاني فمحمول على إعراب "خيراً" على أنّها خبر لكان المحنوفة هي واسمها، وفي النمط الثالث أعرّبت "خيراً" نعتاً لمصدر محنوف.

إنَّ اعتراف النحاة بعروبة مثل هذه الجمل دفعهم لتعدد وجوه الإعراب فيها محاولة منهم لإحكامها وضبطها وفق أنظمة القاعدة النحوية، ونلاحظ أنَّهم قدمو الشروح الكافية لتأويل عمل العنصر الذي أدى إلى النصب، فاختلاف النحاة بإعراب مثل هذه العبارات نابع من اختلافهم في تقدير العامل الذي أدى إلى النصب.

3.1 المفعول المطلق:

هو المصدر المنصوب للتأكيد أو لعدد المرات أو لبيان النوع، وسمى مفعولاً مطلقاً لصحة إطلاق صيغة المفعول على كلٍّ فردٍ من غير تقييد بالجار بخلاف المفاعيل الأخرى⁽¹⁾.

وهذا يعني أنَّه لا فرق بين اللازم والمتعدي من الأفعال فكلاهما يمكن إطلاق صيغة المفعول منه، بخلاف المفاعيل الأخرى كالمفعول به مثلاً، فحن لا نستطيع إطلاق صيغة المفعول به إلا بوساطة حرف الجر، كقولنا: "ذهبتُ إلى بيتِ زيدٍ"⁽²⁾.

العامل في المفعول المطلق:

يقول السيوطي: "تاصب المفعول المطلق مثلاً - أي المصدر - ووصفه أي اسم الفاعل⁽³⁾، أو اسم المفعول، والفعل بأنَّ كان من لفظه"⁽⁴⁾.

ومن الأنماط التي عالجها النحاس النمط "قرضاً" قوله تعالى : ﴿مَنْ ذَاذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَنَا فِي ضَاعَفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾⁽⁵⁾.

(الْكَفُوِيُّ، أَبُو الْبَقَاءِ أَبْيُوبُ بْنُ مُوسَى الدِّينِيُّ، (1982)، الْكُلِيَّاتُ مُعجمُ فِي الْمُصْطَلَحَاتِ وَالْفَرَوْقِ اللُّغَوِيِّ، مُؤْرِخَةُ التَّقَافَةِ، دِمْشِقُ، سُورِيَا : 192/4؛ الْأَزْهَرِيُّ، خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، (دَت.)، شَرْحُ التَّصْرِيفِ عَلَى التَّوْضِيحِ، دَارُ الْفَكْرِ، بَيْرُوتُ، لَبَانَ : 323/1).

(2) عابنة، تطور المصطلح النحوي: 98.

(3) هي اسم الفاعل مفعولاً مطلقاً عند النحاس في سورة "المرسلات" من الآية: 2-4، وعدتها مصادر مؤكدة، وأيده بذلك مجموعة من العلماء، انظر :مشكل إعراب القرآن : 2/740؛ الحلبي، الدر المصنون: 10/630.

(4) السيوطي، همع الهوامع: 3/90.

(5) سورة الحديدة، الآية: 11.

وذهب النحّاس إلى أنَّ نصب النمط "قرضاً" على أنه اسم للمصدر⁽¹⁾، ومثُل له بـ"أجابَ إجابةً" ، وأجاز نصب "قرضاً" على أنه مفعول به للفعل "يقرض" ، ومثُل له بـ"أقرضته مالاً"⁽²⁾.

ولا يختلف مكي مع النحّاس في إعراب "قرضاً" ، فمكي يرى أنَّ "قرضاً" مصدر أتى على غير المصدر أي اسم مصدر - وأضاف بأنه يجوز إعرابه على أنه مفعول به ، وكأنه قيل: "يقرض الله مالاً حلاً"⁽³⁾.

ولعل دلالة التفسير ترجح نصب "قرضاً" على أنه مفعول به للفعل "يقرض" ، هذا ما أورده بعض المفسرين ، فالاقتران ع ندهم يتم بالعين أي وجهه - على نحو يطلب بدله ، ويسمى الإخلاص في الإنفاق؛ أي إعطاء الله وتحري أكرم المال ، وأفضل الجهات ، فالمعنى عندهم "من ذا الذي ينفق ماله في سبيل الله رجاء أن يعوضه فإنه كمن يقرضه" ، ومنه قول العرب "الأيدي قروض" ، وينطبق ذلك على كلِّ من عملاً سيئاً يستوجب به عقوبة فقد أقرض ، فلذلك قال تعالى : "قرضاً حسناً لأنَّ المعصية قرض سيء ، وقالوا أيضاً : إنَّ "القرض" يأتي بمعنى "الصدقة" ، لأنَّ أصل القرض القطع ثم سمي ما يقطعه الرجل من أمواله فيعطيه لآخر "قرضاً" ، وعلى ذلك يكون المعنى من ذا الذي يقرض الله مالاً حسناً" ، بمعنى "حلاً طيباً"⁽⁴⁾ ، وفي ذلك نجد أن بعض النحاة والمفسرين رجحوا نصب "قرضاً" على أنها مفعول به للفعل "يقرض" ؛ وحيث أنَّ التركيب يدل على المفعولية فتقدير الجملة عندهم "من ذا الذي يقرض الله مالاً حسناً"⁽⁵⁾.

(1) اسم المصدر: هو ما ساوي المصدر في الدلالة على معناه ، وخالفه من ناحية الاشتغال بنقص بعض حروفه عن حروف المصدر ، انظر: حسن ، النحو الواقي: 186/2.

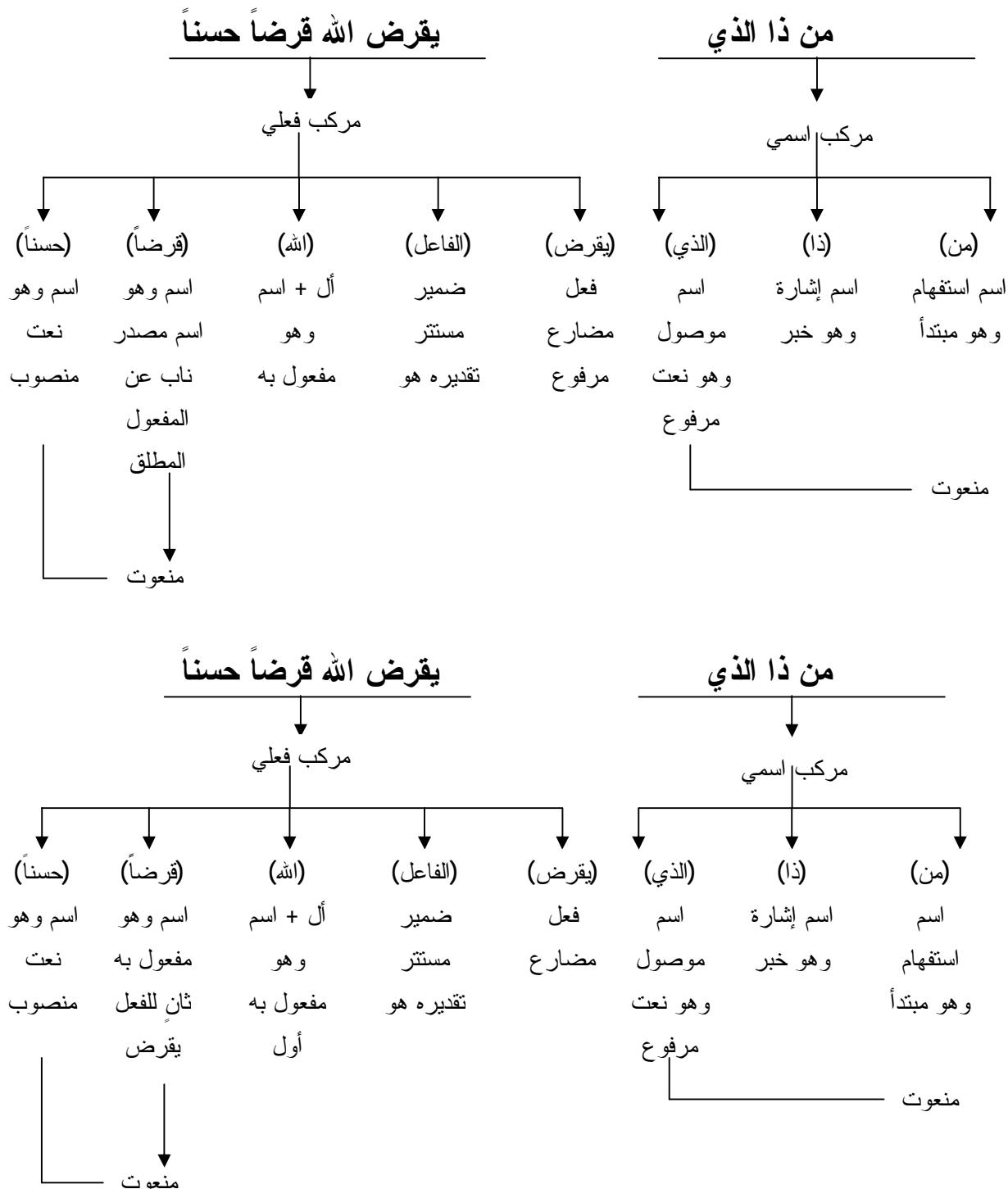
(2) النحّاس ، إعراب القرآن: 355/4.

(3) مكي ، مشكل إعراب القرآن: 717/2.

(4) الزمخشري ، الكشاف: 4/65القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن : 17/242أبو حيان ، تفسير البحر المحيط: 8/219 ، 2/25السمين الحلي ، الدر المصنون : 1/240 ، 2/509؛ البروسوي ، روح البيان في تفسير القرآن: 9/357-358؛ الشوكاني ، فتح القيدر: 5/202.

(5) ابن عطية ، المحرر الوجيز: 5/261؛ الخفاجي ، حاشية الشهاب: 8/156؛ الألوسي ، روح المعاني.

وذهب بعضهم إلى ترجيح نصب "قرضاً" على أنه مفعول مطلق ناب عنه اسم المصدر، فقد يقدر الجملة عندهم "من ذا الذي يقرض الله إقرضاً حسناً"⁽¹⁾.



(1) الأخفش، معاني القرآن: 536/2، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 123/5، الطبرى، جامع البيان: 675/11، ابن الجوزى، زاد المسير: 344/7، الحنفى، حاشية القونوى: 447/11.

ففي النمط الأول نصبت "قرضاً" على أنها اسم مصدر لا لفعل "يقرض"، فتقدير الجملة عندهمن" ذا الذي أقرض الله إقراضًا حسناً "، أما النمط الثاني فقد نصبت "قرضاً" على أنها مفعول به ثان للفعل "يقرض"، فأصل التقدير "من ذا الذي يقرض الله مالاً حسناً".

إن المصادر تأتي أحياناً من قبيل المسند إليه وأحياناً من قبيل المسند، وقد تأتي أحياناً من قبيل المفعول به الذي يتعدى فعله إليه، وكل هذا مرتبٌ بتعدد المعنى الوظيفي للمبني الواحد⁽¹⁾، ولعل هذا التعدد ناتج عن عدم التحديد الدقيق بين المفاعيل بشكل عام، وبين المفعول به والمفعول المطلق بشكل خاص، فعندما قابلتهم مصادر تختلف في صيغتها عن صيغة الفعل، وهي ما سمي باسم المصدر، لجأوا إلى التأويل وتعدد أوجه الإعراب، كما أنهم اضطروا إلى تغيير المعنى المراد.

ومن المفردات التي وجهها النحّاس "أربع" في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَّهُمْ شُهَدَاءٍ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾⁽²⁾.

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر "أربع شهادات" بنصب "أربع"، وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم أربع شهادات برفع "أربع"⁽³⁾.

ويوجه النحّاس قراءة النصب على أن "أربع" مصدر ناب عن المفعول المطلق، وكأنه قيل فعليهم أن يشهد أحدهم أربع شهادات "، ولعلنا نلاحظ أن "شهادات" جاءت مضافةً لذلك وقعت "أربع" مكانها فأعربت مصدرًا، في حين يوجه قراءة الرفع في "أربع" على أنها خبر للـ بـ تـ دـأ "شهادة" ومثلها قولهم : "صلاة الظهر أربع ركعات"⁽⁴⁾.

(1) حسان، اللغة العربية معناها وبناؤها: 255.

(2) سورة النور، الآية: 6.

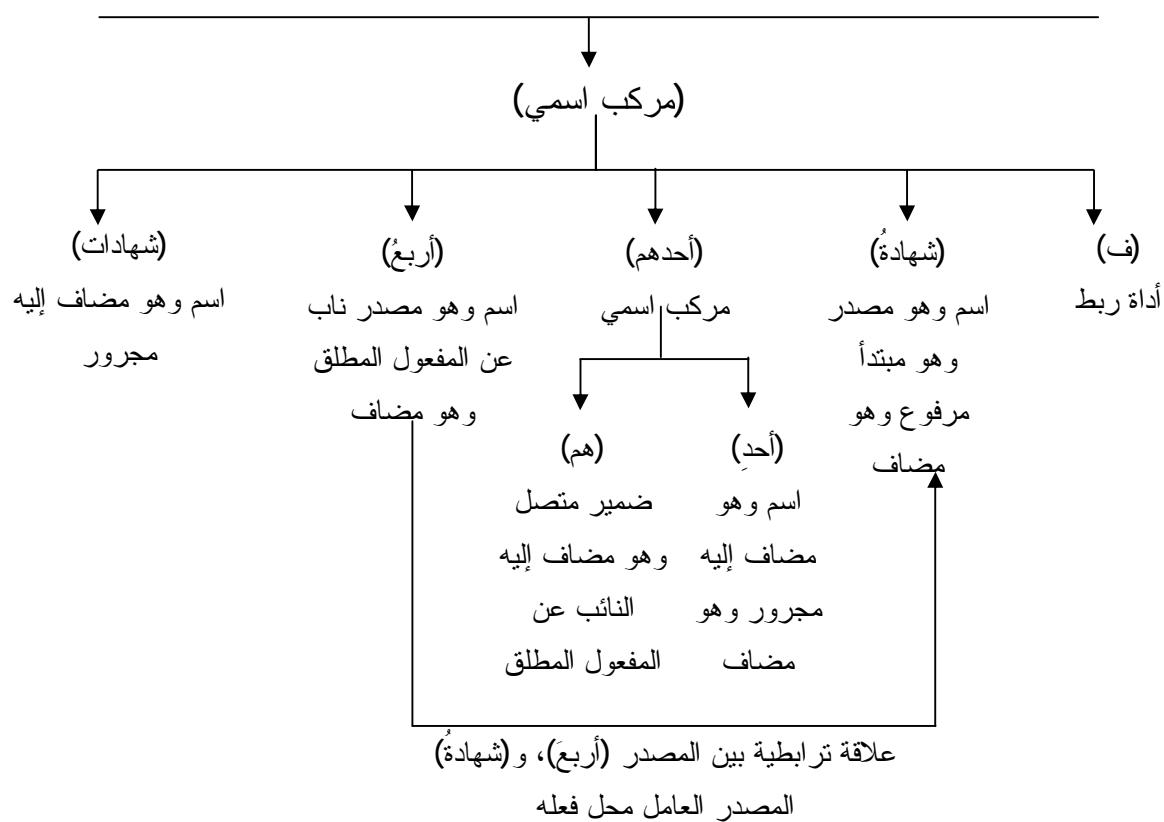
(3) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 452؛ ابن زنجلة، حجة القراءات: 495.

(4) النحّاس، إعراب القرآن: 129/3.

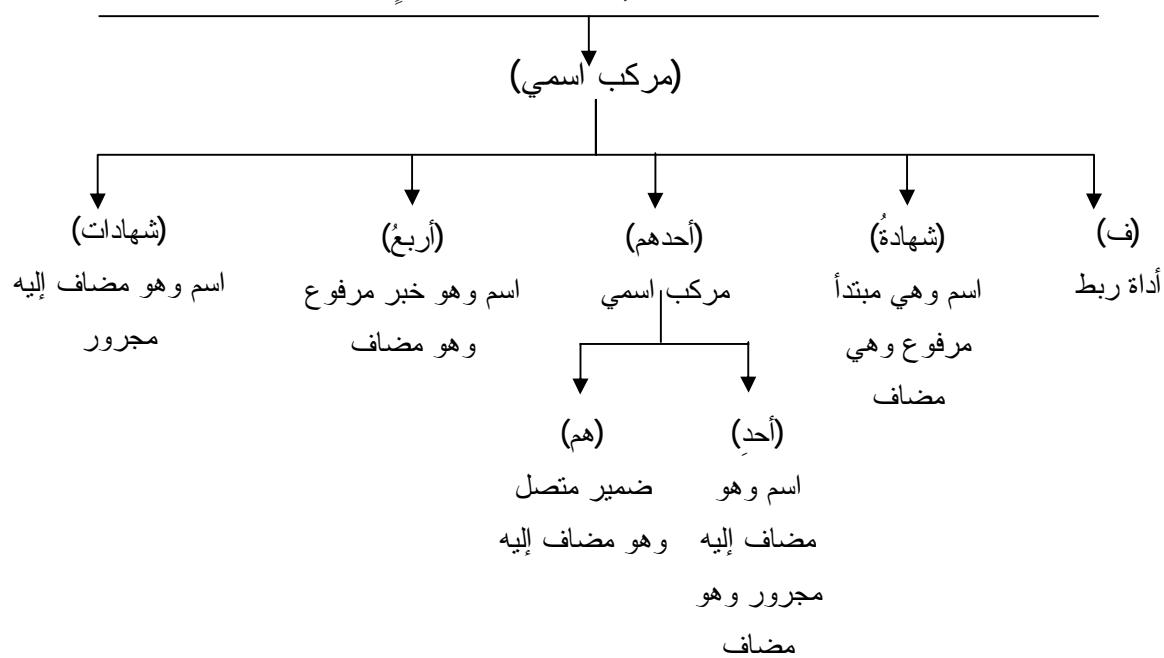
وأيد جمهور النحاة والمفسرين ما ذهب إليه النحّاس في توجيه قراءة الرفع والنصب، كما أنهم زادوا وجهين جديدين، ففي الرفع أجازوا رفع "أربع" على أنها مبتدأ والخبر مذوف، فتقدير الجملة عندهم "فعليه شهادة أحدهم أربع شهادات" ، وفي النصب أجازوا نصب "أربع" على المفعولية، ويكون العامل في النصب "شهادة" ، وهذا الوجه أجازوه بشرط أن تكون "شهادة" مرفوعة بقوله : "إنه لمن الصادقين" ، فـ "شهادة" تكون مرفوعة على الابتداء، وخبرها المصدر المؤول من "إن" واسمها وخبرها" ، وعلى ذلك يكون تقدير الجملة "شهادة أربع شهادات إنه صادق" ، ومثلها "شهادتي ألف مرة إنك لرجل جميل"⁽¹⁾.

(1) الفراء، معاني القرآن : 241/2 الزجاج، معاني القرآن وإعرابه : 4/32-33؛ القيسي، مشكل إعراب القرآن: 509/2؛ البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن حمد، (ت 516هـ)، (1993)، تفسير البغوي المسمى معلماً للتزيل، تحقيق خالد العك ومروان سوار، ط 2، دار المعرفة، بيروت، لبنان: 315/3 الزمخشري، الكشاف : 3/64 ابن عطية، المحرر الوجيز : 4/166؛ ابن الأثباري، البيان: 2/92 ابن الجوزي، زاد المسير : 5/368 العكري، التبيان : 2/965؛ الهمذاني، الفريد: 3/578 القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 12/182؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 6/399 الحلببي، الدر المصنون : 8/384 الإيجي، جامع البيان : 3/108-109؛ الخفاجي، حاشية الشهاب: 6/257-258؛ القونوي، حاشية القونوي، 13/70؛ الشوكاني، فتح القدير : 12/13؛ الألوسي، روح المعاني: 9/302-301.

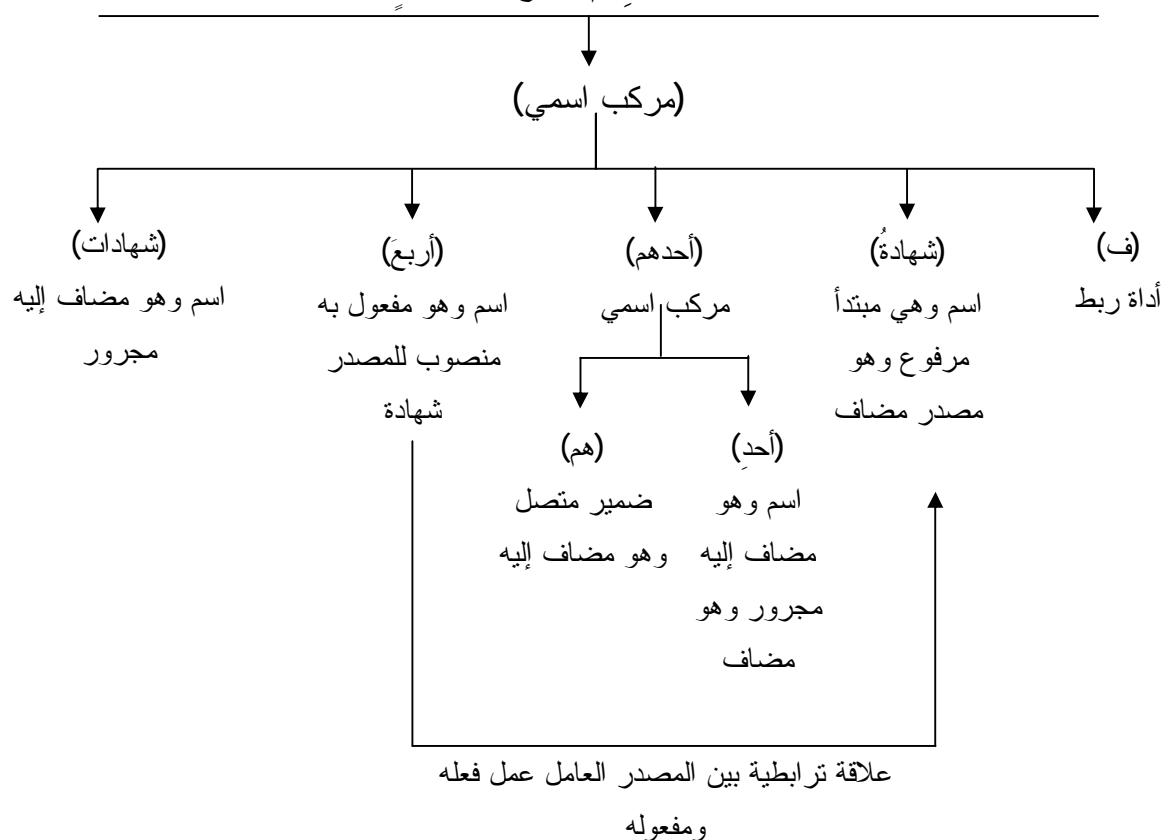
فَشَاهَدَهُ أَحَدُهُمْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ



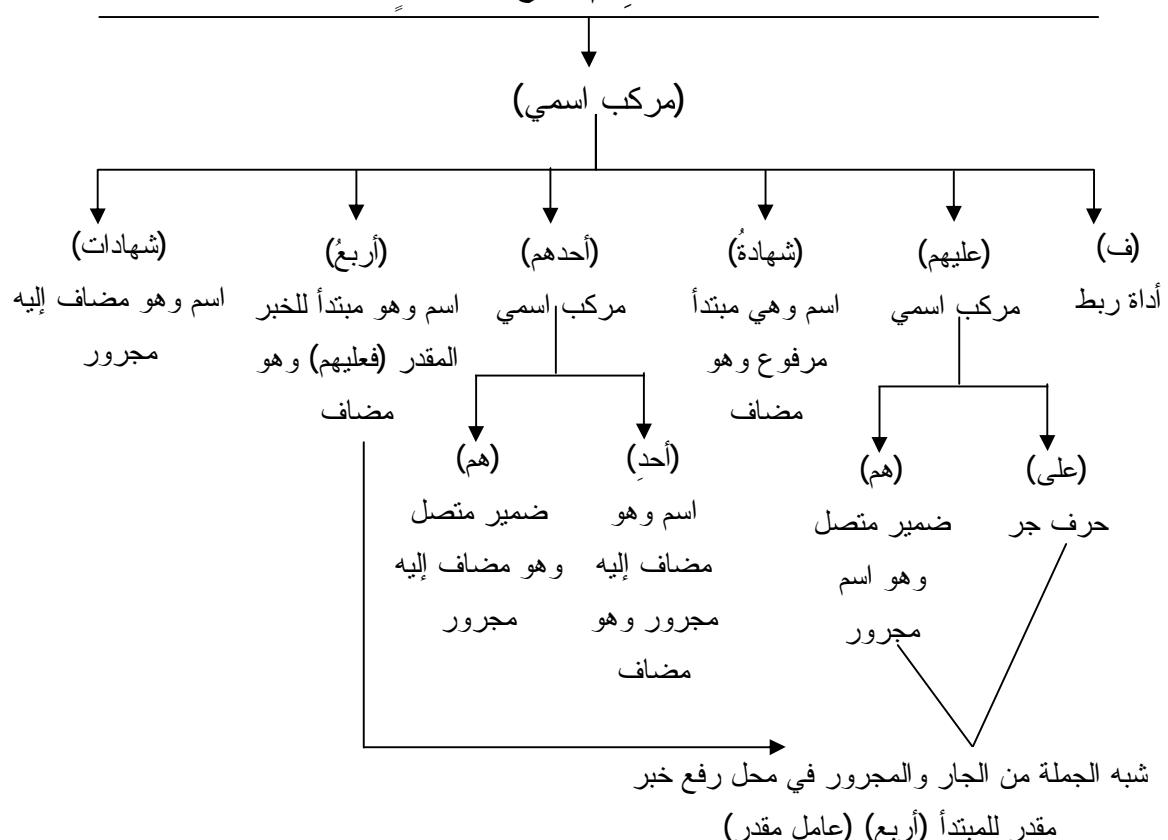
فَشَاهَدَهُ أَحَدُهُمْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ



فَشَاهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ



فَشَاهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ



ففي النمط الأول نصب "أربع" على أنها مصدر ناب عن المفعول المطلق، والعامل فيه "شهادة" التي أولت على أنها فعل، وفي النمط الثاني رفعت "أربع" على أنها خير للمبتدأ "شهادة"، وفي النمط الثالث نصبت "أربع" على أنها مفعول به للمصدر "شهادة"، أما النمط الرابع فارتقت فيه "أربع" على أنها مبتدأ والخبر مذوق تقديره ٰعليهم شهادة أحدهم ؛ أي حصل تقديم وتأخير، فقدم الخبر وأخر المبتدأ.

إن اختلاف القراءات القرآنية ساعدت النهاة على وضع قواعدهم، فنلاحظ أن جزءاً كبيراً منها يقوم على مبدأ التوبيخ بين الحركات، مما أدى إلى تغيير وجهة النهاة، إذ انتقلت من الجزئية في التركيب إلى الشمولية في التركيب⁽¹⁾، وهذا يعني أنّ على العلماء أن يدرسوا اللغة التي يداولها الناس لاستبطاط قواعدهم ويقودنا ذلك إلى القياس الحسي، والابتعاد عن التجريد⁽²⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمُونَ بَيْنَهُمَا حُوتَهُمَا فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا﴾⁽³⁾.

يرى النحاس أن "سرباً" انتصبت لأنّها مصدر ناب عن المفعول المطلق المبين لنوعه، ومثله قول العرب : "هُوَ يَدْعُه تركاً" ، فـ"سرباً" عنده مصدر دلّ على أنه "اتخذ" ، وأجزاء نصب "سرباً" على أنها مفعول به ثان لل فعل "اتخذ" ، فالمفعول الأول هو "سبيله" ، ومثله في العربية "اتخذت زيداً وكيلاً"⁽⁴⁾.

وذهب الزجاج إلى نصب "سرباً" على أنها مفعول به لل فعل "اتخذ" ، وقاس عليها قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾⁽⁵⁾ ، وأجزاء نصب "سرباً" على أنها مصدر لفعل مذوق، وكأنه قيل : "سرب الحوت سرباً"⁽⁶⁾ ، ولعلَّ الزجاج لم يخالف النحاس

(1) أبو المكارم، أصول التفكير النحوی: 178، 241.

(2) الحمداني، موفق، (1980)، اللغة وعلم النفس، ط1، المكتبة الوطنية، بغداد، العراق: 125.

(3) سورة الكهف، الآية: 61.

(4) النحّاس، إعراب القرآن: 364/2.

(5) سورة النساء، الآية: 125.

(6) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 299/3.

في الإعراب، ولكننا نجده يقدم النصب على المفعولية ويؤخر النصب على المصدرية، وكأنه يرجح الأول.

ولا يختلف ما عند مكي عن قول النحّاس، فمكي يرى أنَّ "سرباً" نصبت على المصدر المبين لنوع الفعل، ويجيز نصبه على المفعولية⁽¹⁾.

وزاد أبو حيان وجهاً جديداً في إعراب "سرباً"، فأجاز نصبه على الحال من المفعول الأول "سبيله" أو من المفعول الثاني، وهو شبه الجملة "في البحر"، فتقدير الجملة عنده "اتخذ سبيله في البحر مسلكاً كالسرب" فحذف "مسلكاً" وأقام "سرباً" مكانها⁽²⁾، ونلاحظ أنَّ بعض النحاة والمفسرين أوردوا ما قاله أبو حيان في نصب "سرباً" على أنها حال⁽³⁾.

ورجح بعضهم نصب "سرباً" على أنها مفعول به ثانٍ للفعل "اتخذ"، فالمفعول الأول عندهم هو "سبيله"، أما إعراب شبه الجملة "في البحر" فهي حال⁽⁴⁾.

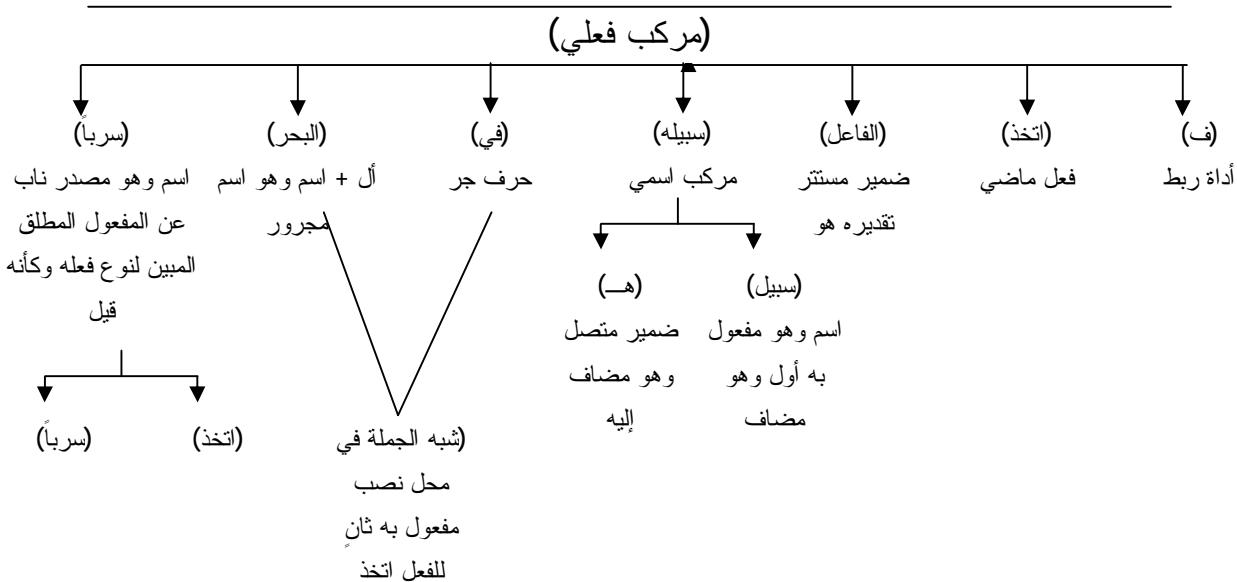
(1) القيسي، مشكل إعراب القرآن: 445/2.

(2) أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 137/6.

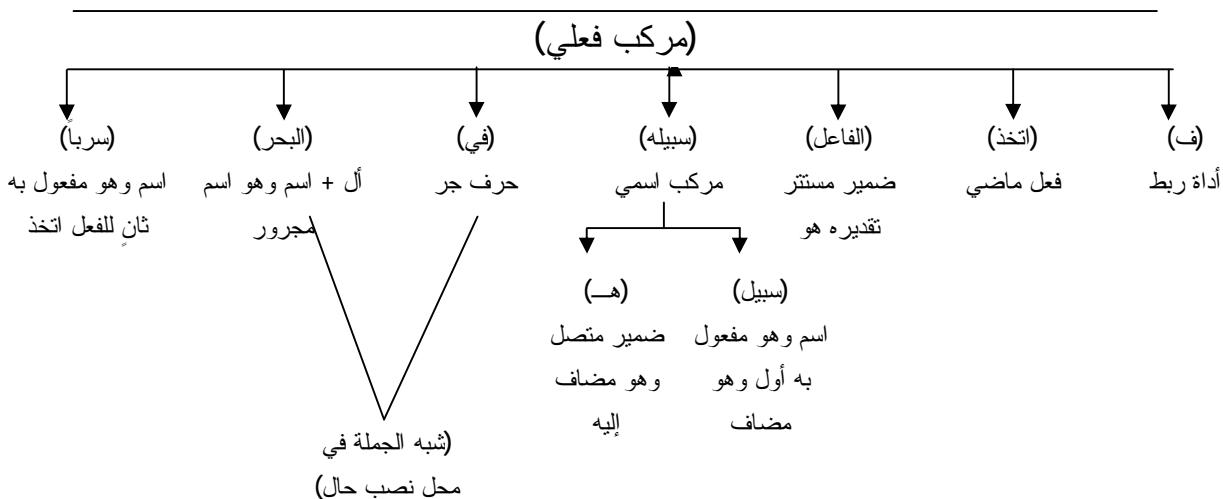
(3) الحلبـي، الدر المصنـون : 520-521 البروسـوي، روحـ البـيان : 267 القـونيـيـ، حـاشـيـةـ القـونيـيـ : 121/12؛ الألوـسيـ، روحـ المعـانـيـ: 297/6.

(4) ابن الأثـاريـ، البـيانـ : 113/2؛ العـكـريـ، التـبـيانـ: 2/854 الإـيجـيـ، جـامـعـ البـيانـ : 2/450؛ الخـفـاجـيـ، حـاشـيـةـ الشـهـابـ: 17/6 الشـوكـانـيـ، فـتـحـ الـقـدـيرـ : 3/353؛ الـنـيـسـابـورـيـ، تـفـسـيرـ غـرـائـبـ الـقـرـآنـ وـرـغـائـبـ الـفـرقـانـ: 446/4.

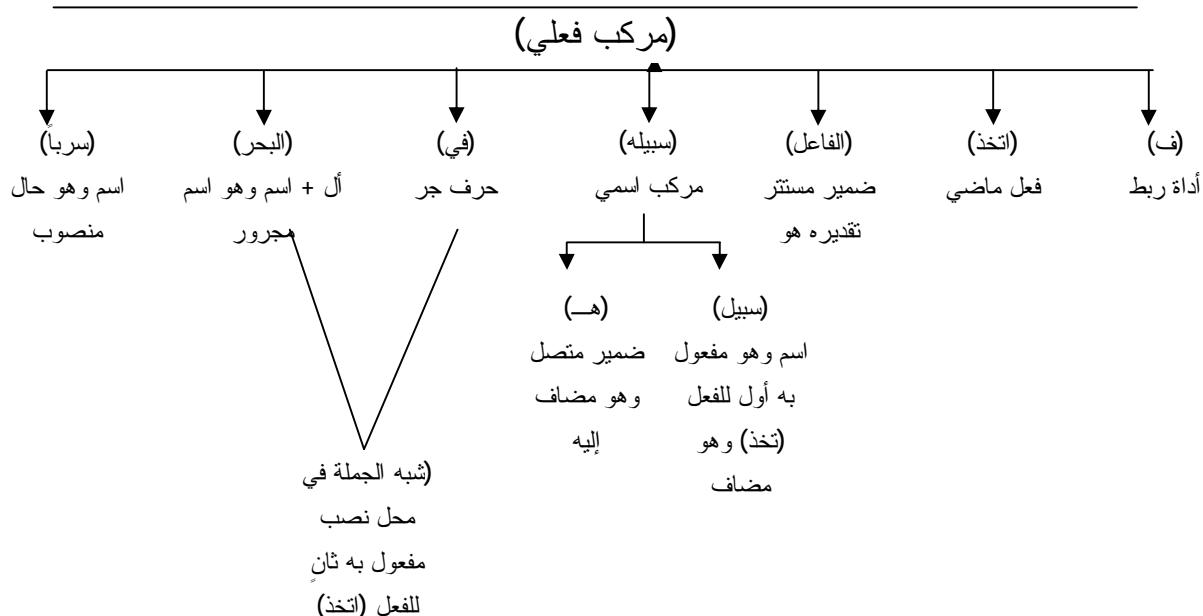
فاتخذ سبيله فى البحر سرياً



فاتخذ سبيله في البحر سرياً



فاتخذ سبيله فى البحر سرياً



ففي النمط الأول نصب "سرباً" على أنها مصدر ناب عن المفعول المطلق المبين لنوع الفعل ، لأنَّ "اتخذ" يحمل معنى "سرباً" ، ومثلها "يدعه تركاً" ، أمَّا النمط الثاني فقد نصبت "سرباً" على أنها مفعول به ثانٍ للفعل "اتخذ" ، وفي النمط الثالث نصبت "سرباً" على أنها حال.

إنَّ اللبس بين المنصوبات المتشابهة وعدم الدرأة بالفارق الدقيقة بينها يعد سبباً للإعراب^(١)، ونجد أنَّ بعض النحاة لجأوا إلى تأويل في غير موضعه مما أدى إلى تكلف مفسد لأنماط التي عالجوها.

وَأَمَّا عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَالْمُدَبَّرَاتُ أَمْرًا﴾⁽²⁾.

يرى النّحّاس أنَّ "أمراً" نصبت لأنَّها مصدر ناب عن المفعول المطلق، وأجاز نصبها على نزع الخافض، فتقدير الجملة عند فال مدبرات بأمرٍ من الله "، واستشهد على نزع الخافض ببيت أورده سيبويه، وهو⁽³⁾:

(1) طلب، علي، أحمد، (1986)، دراسات تحليلية لغوية لسور القرآن، مكة المكرمة، السعودية: 31.

(2) سورة النازعات، الآية: 5.

(3) النَّحَاسُ، اعْرَابُ الْقُرْآنِ: 5/140.

أَمْرُكَ الْخَيْرَ فَاقْعِلْ مَا أَمْرَتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتَكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشْبِ⁽¹⁾
موطن الشاهد "الخير" إذ نصب على نزع الخافض، فأصل التركيب "أمرُك بالخير"⁽²⁾.

وزاد مكي وجهاً جديداً في إعراب "أمراً"، فأجاز نصبها على المفعولية لاسم الفاعل "مدبرات"، وحجته في ذلك نابعة من المعنى، فيرى أن التدبير ليس للملائكة وإنما الله وحده، ونجد أنه يجيز ما قاله النحاس، فهو يجيز نصب "أمراً" على نزع الخافض، ولكن يضع له شرطاً، وهو حمله على المعنى أي أن نقول في تركيب الجملة "تدبره بأمر الله لها"⁽³⁾.

وأجاز العكري نصب "أمراً" على الحال من "مدبرات" فتقدير الجملة عنده "يدبرن مأمورات"⁽⁴⁾، ولم يذكر نصب "أمراً" على المصدرية أو على نزع الخافض، وذكر نصبها على المفعولية.

وأيد بعض الذاهنة والمفسرين مكي في نصب "أمراً" على المفعولية لاسم الفاعل، فتقدير الجملة عندهم "يدبر الله الأمر"⁽⁵⁾.

(1) الزيبي، عمرو بن معبد يكرب، (1974) انظر عمرو بن معبد بكر، جمعه وحققه : مطاع الطريبيسي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا: 47؛ سيبويه، الكتاب: 37/1.

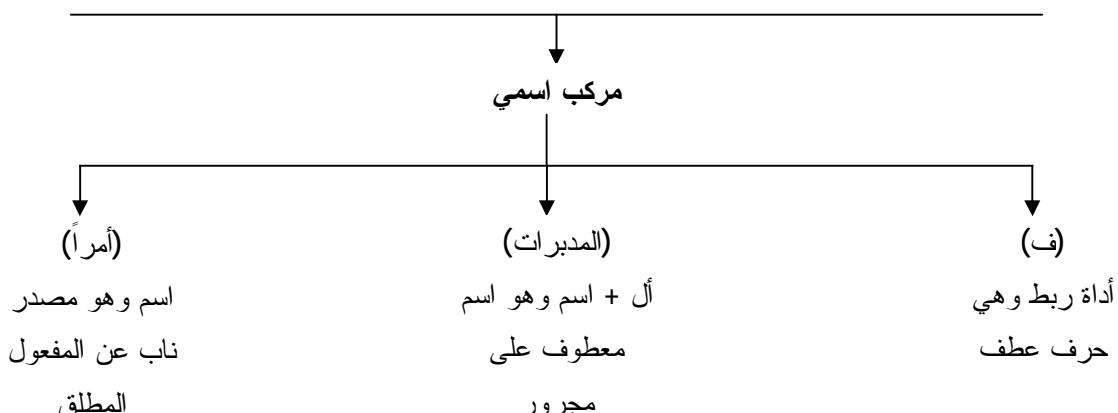
(2) النحاس، أبو جعفر أحمد بن إسماعيل (ت338هـ)، (1986)، *شرح أبيات سيبويه*. تحقيق: زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان: 46.

(3) القيسي، مشكل إعراب القرآن: 978/2؛ ابن الأباري، البيان: 492/2.

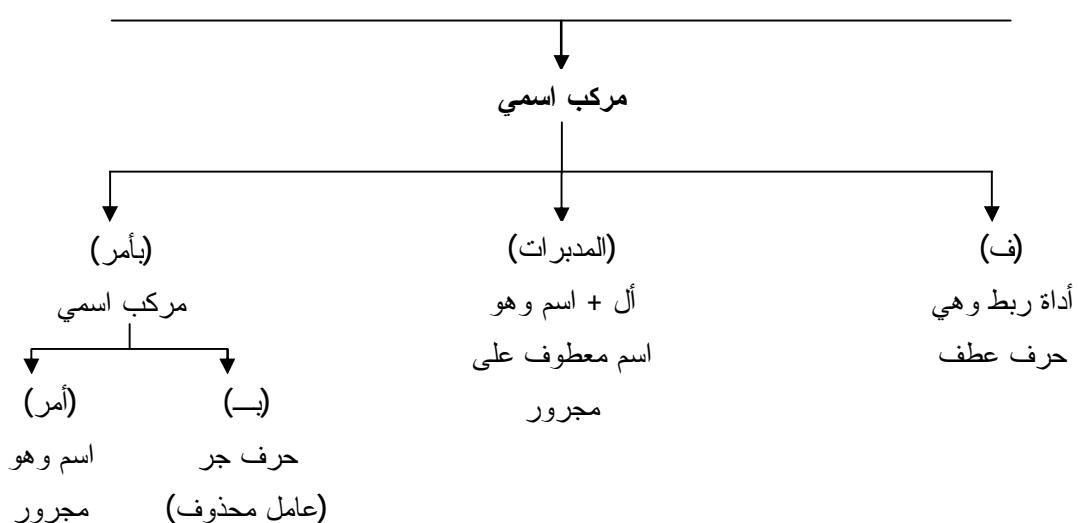
(4) العكري، التبيان: 1269/2.

(5) الزمخشري، الكشاف: 180/4؛ ابن عطية، المحرر الوجيز : 431/6؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 19/94؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 411/8-412/4؛ الحلببي، الدر المصنون : 10/668؛ الإيجي، جامع البيان: 4/438؛ الخفاجي، حاشية الشهاب: 8/312-314؛ البروسوي، روح البيان: 10/320؛ القونوي، حاشية القونوي : 2/48-54؛ الشوكاني، فتح القدير : 5/450-451؛ الألوسي، روح المعاني: 15/224.

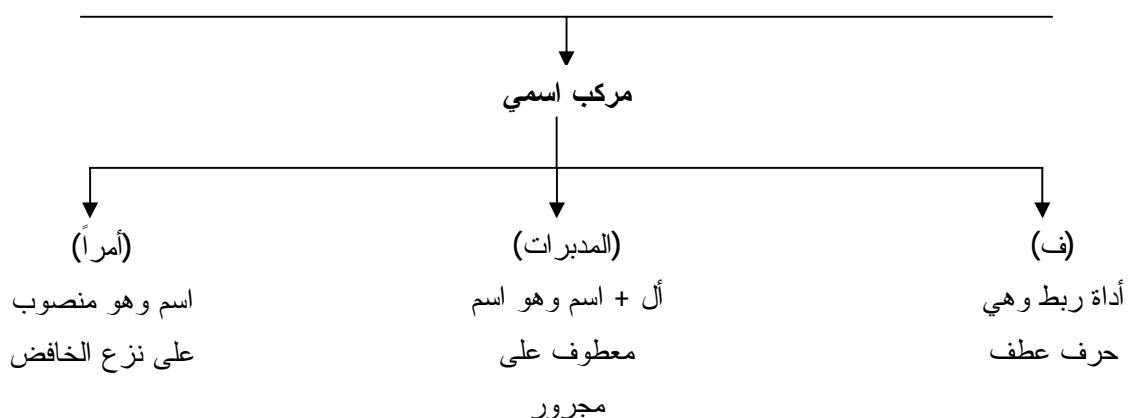
فالمدبرات أمرأ



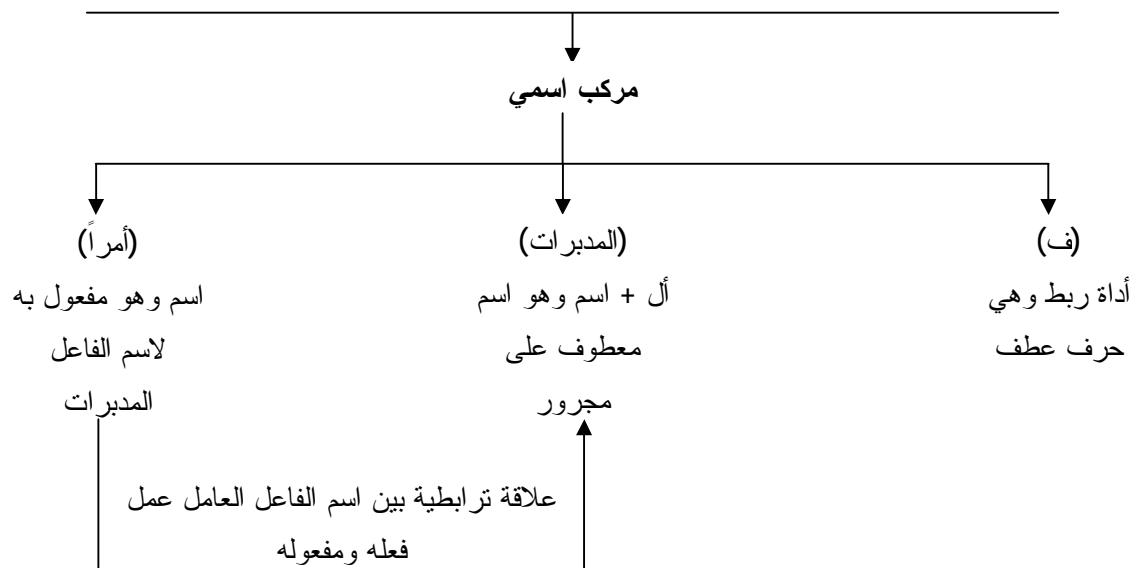
فالمدبرات بأمر



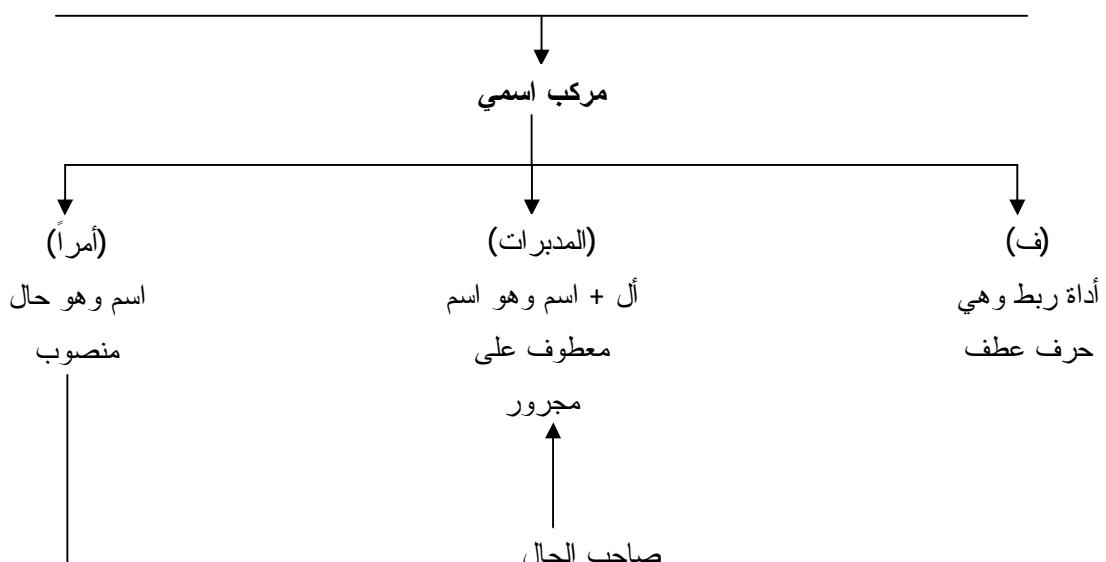
فالمدبرات أمرأ



فالمدبرات أمرأ



فالمدبرات أمرأ



ففي النمط الأول نصبت "أمراً" على أنها مصدر ناب عن المفعول المطلق، وفي النمط الثاني نصبت "أمراً" على نزع الخافض، فأصل التركيب "فالmdbرات بأمر الله"، وعندما أسقط الخافض نصبت "أمراً"، أما النمط الثالث، فقد نصبت "أمراً" على أنها مفعولٌ به لاسم الفاعل المعرف بـ "آل التعريف" وهو مسوغة للعمل، و في النمط الرابع نصبت "أمراً" على الحال من "المبدرات".

ويبدو لي أنَّ العلماء لم ينظروا في مجاز الآية، فالمجاز فيها عقلي يقوم على إيراد التدبير للملائكة وغيرهم، ونحن نعلم بأنَّ الأمور لا تتم إلَّا بأمر الله، وعلى ذلك أرى بأنَّ نصب "أمراً" على المصدر النائب عن المفعول المطلق المبين لنوع التدبير الدال على المبالغة والتحويل أولى من كل التقديرات والتأنيات.

وفي قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكُكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءُكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا فِينَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا أَنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾⁽¹⁾.

ذهب النحّاس إلى أن شبه الجملة المكونة من الجار وال مجرور "ذكركم" في محل نصب مصدر ناب عن المفعول المطلق، وهو في حقيقته نعت لمصدر محفوظ، فتقدير الجملة عنده "ذكراً ذكركم" فعندما حذف المصدر "ذكراً" قام مقامه النعت وهو شبه الجملة "ذكركم"، وأجاز نصب شبه الجملة على الحال فأصل التركيب عنده "فاذكروه مشبهين ذكركم آباءكم"⁽²⁾.

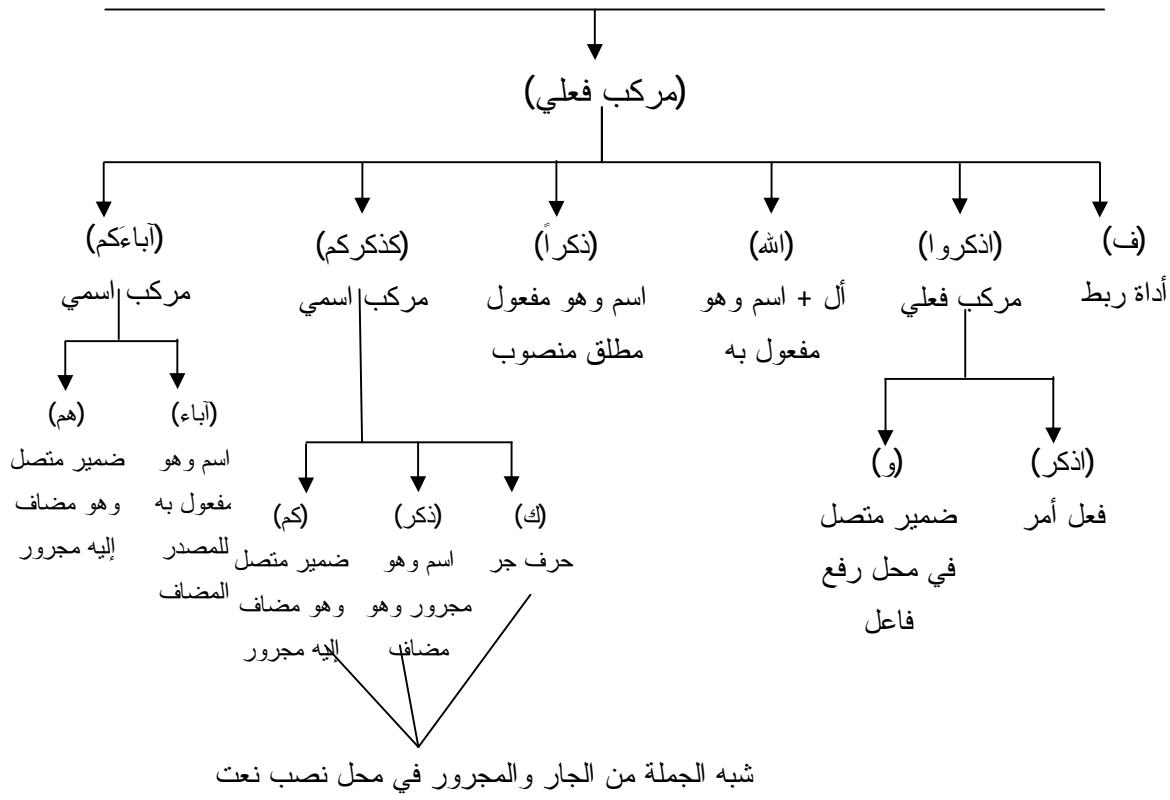
ونلاحظ أنَّ جمهور النحّاة والمفسرين أوردوا ما قاله النحّاس في إعراب شبه الجملة "ذكركم" أن يرجحا وجهاً على الآخر، فشبه الجملة عند هم يجوز فيها النصب على المصدرية، أو على الحال⁽³⁾.

(1) سورة البقرة، الآية: 200.

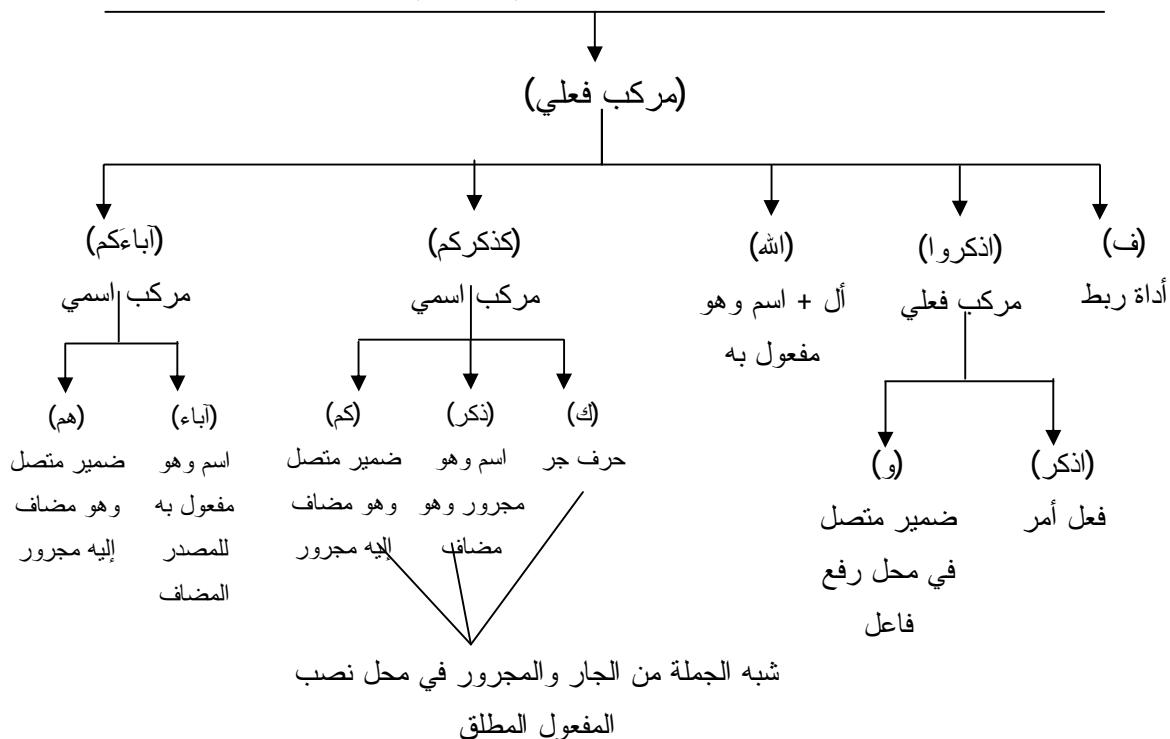
(2) النحّاس، إعراب القرآن: 1/297.

(3) الطبرى، جامع البيان : 2/308-309، القيسى مشكل إعراب القرآن : 1/124؛ الزمخشري، الكشاف: 1/124 ابن عطية، المحرر الوجيز : 1/276 ابن الأثبارى، البيان : 1/148؛ الهمذانى، الفريد: 1/37 البقاعى، الدر فى تناسب الآيات والسور : 1/379؛ أبو حيان، تقسيم البحر المحيط: 2/111؛ الحلبى، الدر المصنون: 2/337 الخفاجى، حاشية الشهاب : 2/293؛ ابن=

فاذكروا الله ذكرًا كذركم آباءكم

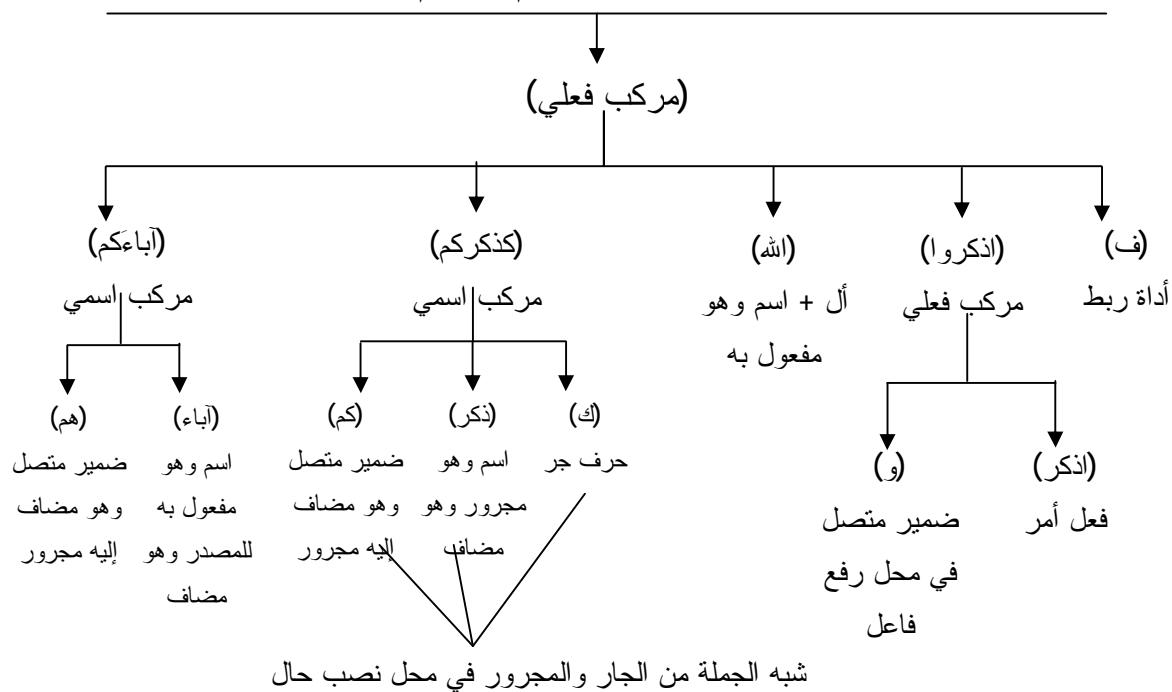


فاذكروا الله ذكركم آباءكم



عجيبة، البحر المدید في تفسیر القرآن المجید : 1/202؛ الإيجي، جامع البيان : 1/205؛ القونوی، حاشیة القونوی : 5/137؛ الشوکانی، فتح القدیر : 1/235؛ الألوسي، روح المعانی : 1/485.

فاذكروا الله ذكركم آباءكم



ففي النمط الأول، أعربت شبه الجملة (ذكركم) نعتاً للمصدر (ذكراً)، ولكن هذا المصدر كان مقدراً، فأقيم مقامه النعت، ويدخل هذا الإعراب ضمن باب إقامة النعت مقام المنعوت بعد حذفه، وفي النمط الثاني، أعربت شبه الجملة حالاً. يبدو أنَّ مرونة الآية وتدخل المنصوبات فيما بينها هو الذي حمل النحاة والمفسرين على إعراب شبه الجملة "ذكركم" على أنها مصدر وحال.

حذف عامل المصدر:

ذهب ابن الناظم إلى إجازة حذف عامل المصدر إذا دلَّ عليه دليل لفظي أو معنوي، وذهب إلى وجوب حذف عامل المصدر إذا كان المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل نحو: "قِياماً لَا قَعُوداً" و "سَقِياً لَكَ"⁽¹⁾.

(1) ابن الناظم، (2000) شرح الألفية، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود، ط 1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان : 104؛ ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، (د.ت)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الخير ، القاهرة، مصر : 270/1-272.

ومن الأنماط التي عالجها النحّاس في هذا الباب ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضِيقًا مُّقْرَبِينَ دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُورًا \$ لَا تَدْعُوا إِلَيْمُ ثُبُورًا وَاحِدًا وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾⁽¹⁾.

وأورد النحّاس وجهين لإعراب "ثُبُورًا".

فالوجه الأول: يرى الزجاج أنَّ (ثُبُورًا) نصب؛ لأنَّها مصدر ناب عن المفعول المطلق المؤكَد لعامله، فتقدير الجملة عنده "ثَبَرْنَا ثُبُورًا"⁽²⁾.

أما الوجه الثاني : فذهب من قال به إلى نصب "ثُبُورًا" على أنها مفعول به للفعل "دعوا"، فتقدير الجملة عنده "دعوا الثُبُور" كما يقال: يا عجبا ! أي هذا من أقوالك فاحضر، وهذا أبلغ من تعجب⁽³⁾.

أي أنَّ التعجب بصيغة انتفالية نحو "يا عجبا" أبلغ أثراً من الإخبار بالتعجب نحو "تعجبتُ من كذا".

وقد أورد أنَّ بعض النحّاة والمفسرين أوردوا ما قاله النحّاس في إعراب "ثُبُورَلُون" أن يرجعوا وجهاً على آخر ، "ثُبُورًا" منصوبة عندهم على المصدر النائب عن المفعول المطلق المؤكَد لعامله، وزادوا وجهاً جديداً في إعراب "ثُبُورًا" ، وهذا الوجه لا يخرج عن المصدرية، فهو عندهم مصدر مرافق للفعل "دعوا" ، وحجتهم في هذا أنَّ الفعل "دعوا" متضمن معنى "الثُبُور" ، ونصبوا "ثُبُورًا" على المفعولية للفعل "دعوا" ، وحملوه على النداء وكأنه قيل: "يا ثُبُورَنَا" أو "واثبورَاه"⁽⁴⁾.

(1) سورة الفرقان، الآية: 13-14.

(2) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 4/59؛ النحّاس، إعراب القرآن: 3/153.

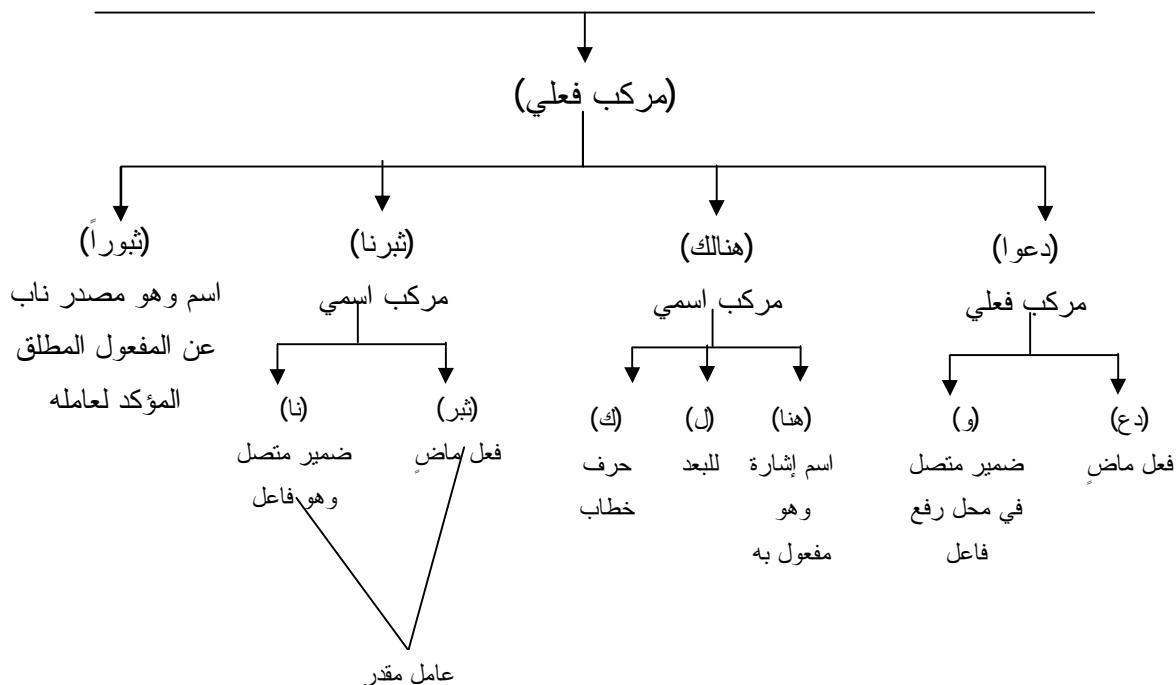
(3) النحّاس، إعراب القرآن: 3/153.

(4) الطبرى، جامع البيان : 9/370-371؛ القىسى مشكل إعراب القرآن : 2/519؛ ابن عطية، المحرر الوجيز: 4/202 العكبرى، التبيان : 2/981 الهمذانى، الفريد : 3/623؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 13/456 أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 6/445 الحلبى، الدر المصنون : 8/462؛ الألوسي، روح المعانى: 9/433.

وأورد بعضهم وجهاً واحداً لإعراب "ثُبُرَا" سوكأنهم يرجونه - وهو نصبه على المصدر النائب عن المفعول المطلق المؤكّد لعامله، وحجتهم في ذلك أنَّ المصادر لا تجمع لذلك قيل: "قعدتْ قعوْدَا طويلاً" و"أكلتْ أكلاً كثيراً"⁽¹⁾.

ورجح بعض المفسرين نصب "ثُبُرَا" على المفعوليّة للفعل "دعوا"، وحجتهم أنَّ الدعاء بمعنى النداء، وكأنَّه قيل يا"ثُبُرنا أو وا ثُبُرناه" بصيغة النداء، وهو مجاز عقلي أنزل "الثُبُر" منزل العاقل، وعلى كلا الاحتمالين للنداء والنداء - نلاحظ بأنَّهما يفيدان معنى التمني، فالمشركون تمنوا حلول الهلاك فنادوه كما ينادي من يطلب حضوره، أو ندبوا كما يندب من يتضرر على فقده؛ أي تمنوا الهلاك للاستراحة من فظيع العذاب⁽²⁾.

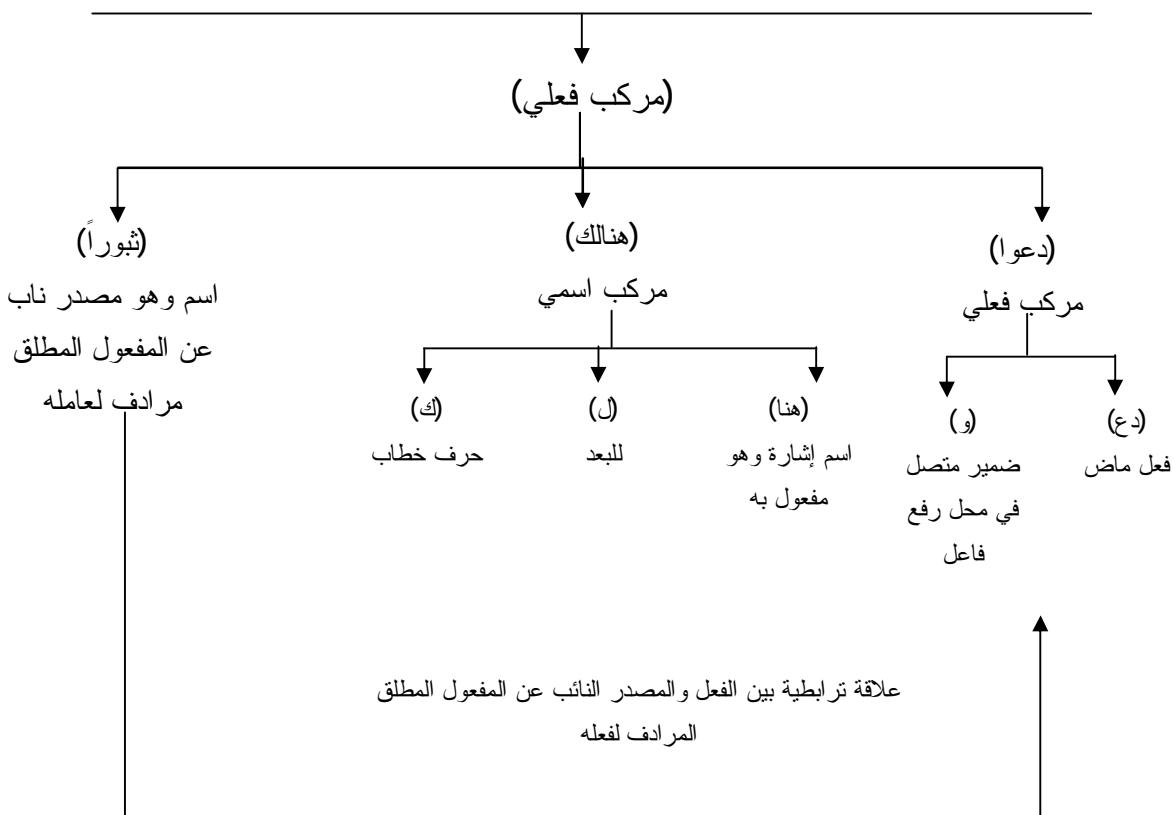
دعوا هنالك ثبرنا ثبوراً



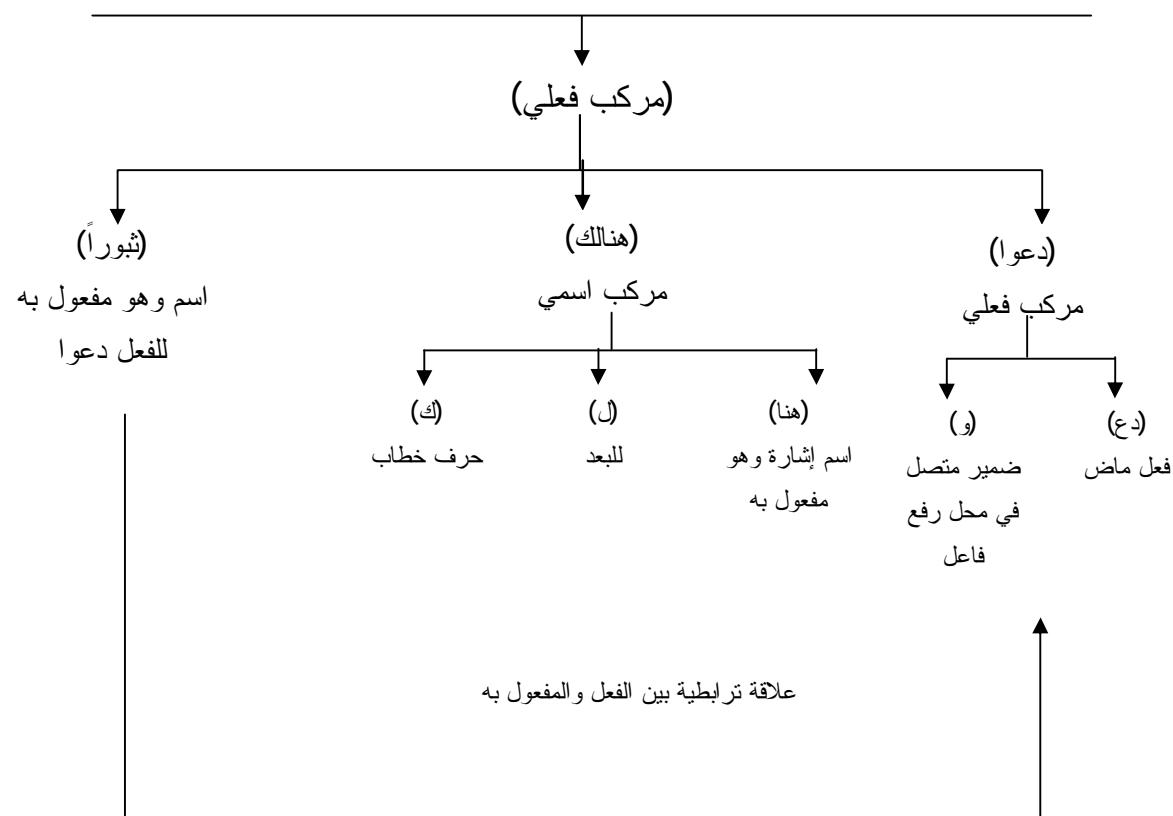
(1)أبو عبيدة، مجاز القرآن : 2/7 الفراء، معاني القرآن : 2/263 ابن الجوزي، زاد المسير : 5/6 - 7؛ الشوكاني، فتح القدير : 75/4.

(2)الطبرسي، جوامع الجامع : 2/141 الخفاجي، حاشية الشهاب : 1/410 القوني، حاشية القوني : 14/438.

دُعْوَا هَنَالِكَ ثَبُوراً



دُعْوَا هَنَالِكَ ثَبُوراً



ففي النمط الأول نصب "ثُبُرًا" على أنه مصدر ناب عن المفعول المطلق المؤكد لعامله، وكان هذا النصب يحتم علينا تقدير عامل لجواز نصب "ثُبُرًا" على المصدر، فقدرنا عاملاً من جنس "ثُبُرًا" وهو "ثُبُرنا" وفي النمط الا ثانٍ نصب "ثُبُرًا" أيضاً، ولكن على المصدر النائب عن المفعول المطلق المرادف لفعله، فعلاقة "ثُبُرًا" بالفعل "دعوا" علاقة ترابطية تتم على أنها من جنس واحد، وفي النمط الثالث نصبت "ثُبُرًا" على أنها مفعول به لفعل "دعوا".

وبينما لي أن الإشكال في إعراب هذه الآية لم يأت من النحاة والمفسرين بل جاء من مرونة هذه الآية وطبيعتها التي تحتم جميع الوجوه السابقة.

ومن قوله تعالى : ﴿وَقَاتَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يَجِدُونَ وَلِيَا وَلَا نَصِيرًا ﴾ سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ وَكُنْ تَجَدَ سُنَّةَ اللَّهِ بَدِيلًا﴾⁽¹⁾.

يرى النحاس أن "سنة" نصبت؛ لأنها مصدر ناب عن المفعول المطلق المؤكد لعامله، وحيث أنه في ذلك أن "لولوا الأدبار" تحمل دلالة "سنة"، فتقدير التراكيب عنده "سن الله ذلك سنة"⁽²⁾.

ويقول النحاس: إنَّ أبا إسحاق أجاز رفع "سنة" على أنها خبر لمبتدأ محفوظ، فتقدير الجملة عنده "تلك سنة الله"⁽³⁾.

ونجد أن بعض النحاة والمفسرين كانوا يوردون الوجوه التي قالها النحاس دون أن يرجحوا أيًّا منها، فـ "سنة" منصوبة على المصدرية عندهم، وأجازوا رفعها على الخبر لمبتدأ محفوظ تقديره "تلك"⁽⁴⁾.

(1) سورة الفتح، الآية: 22-23؛ ومثلها، سورة النساء، الآية: 24؛ سورة النمل، الآية: 88.

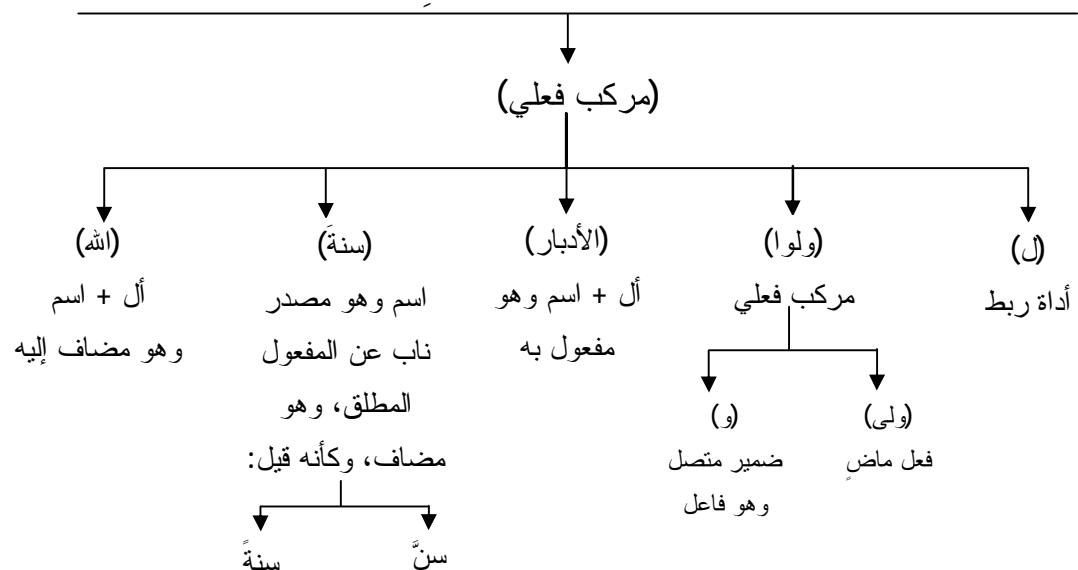
(2) النحاس، إعراب القرآن: 201/4.

(3) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 5/26؛ النحاس، إعراب القرآن: 201/4.

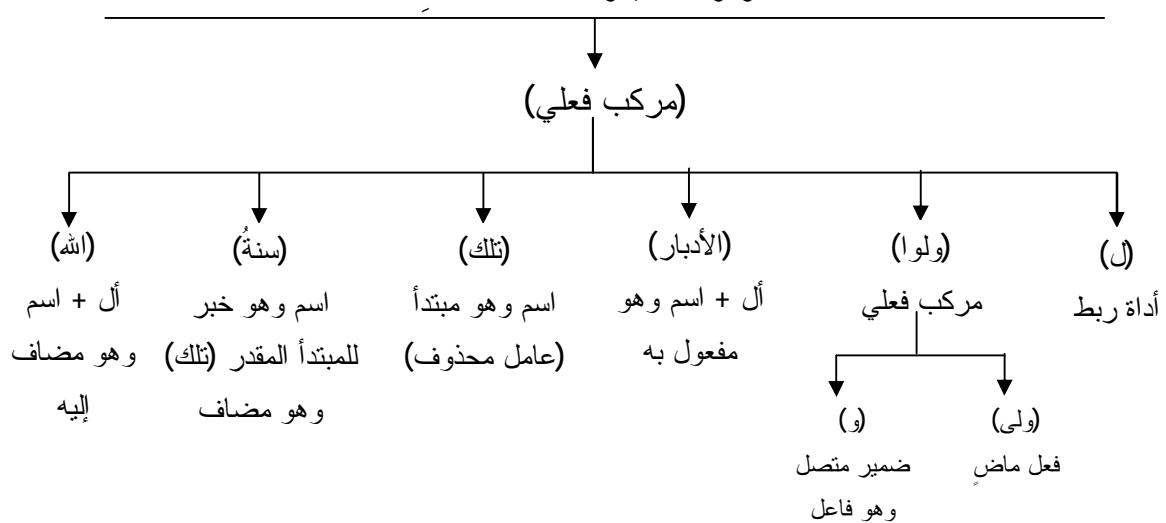
(4) القيسي مشكل إعراب القرآن : 2/77القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 8/280 أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 8/97الحلبي، الدر المصور : 9/15الجمل، الفتوحات الإلهية : 4/167، ابن عجيبة، البحر المديد: 7/645.

ولعل العكري ذهب مذهبًا بعيداً في إعراب "سنة"، فقد أجاز إعرابها على الإغراء، فتقدير الجملة عند طالر⁽¹⁾ أو اتبع سنة الله⁽²⁾، ويبدو أن العكري قد اتخذ منهجاً مخالفًا لما قاله سيبويه الذي يرى أن "سنة الله" مصدر مؤك لمعنى الجملة، وأنكر إعرابها على الإغراء؛ لأنّها لا تحمل معنى الأمر⁽²⁾.

لولوا الأدبار سنة الله



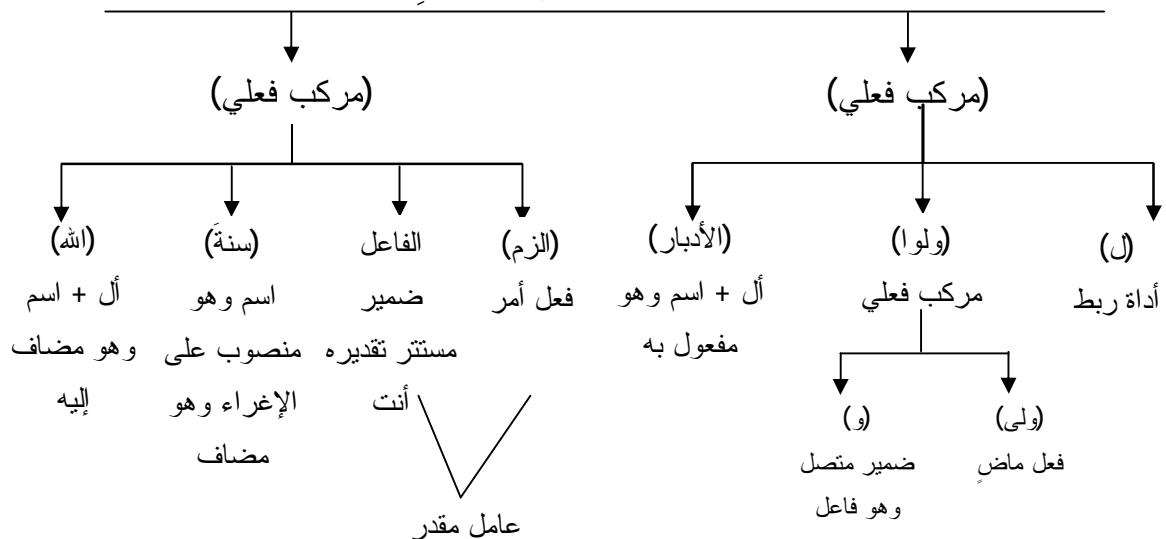
لولوا الأدبار تلك سنة الله



(1) العكري، التبيان: 829/2.

(2) سيبويه، الكتاب: 382/1.

لولوا الأدبار الزم سنة الله



ففي النمط الأول وضعت "سنة" موضع المصدر النائب عن المفعول المطلق، فعامل النصب لها مد ذوف تقديره "سن"، وفي النمط الثاني حملت "سنة" على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره "تلّك"، أما النمط الثالث فنصبت "سنة" على أنها منصوبة على الإغراء.

إنَّ للعامل دوراً بارزاً في تعدد صور الإعراب، فهو الرمز اللغوي الذي يدل على معانٍ تركيبية تناسبه حين يأخذ حيزه في الأداء، فتتتج دائره واسعة تناسب محتواه في التعبير، فيدل على مقاصد متشربة في التركيب اللغوي⁽¹⁾، إذ أسيء استخدامه، ومن سوء استخدام وتقدير العامل لجوء بعض النحاة إلى مبدأ الاحتمالات النحوية، فيقولون في "سِلْتَهُ" لم تكن مصدراً، فهي على الإغراء، ونجدهم يـ دافعون عن تقديراتهم وتؤلياتهم وإن كانت خاطئة، فلو قيل : إنَّ "سنة" نصبت على المصدرية كما فعل جمهور النحاة، لكان أقرب إلى الناحية الوصفية ونظم الآية.

(1) قباوة، فخر الدين، (2003) مشكلة العامل النحوی ونظرية الاقتضاء، ط 1، دار الفكر، دمشق، سوريا: 132-133.

ومن الأنماط التي وجهها النحّاس في إعرابه ما جاء في حديثه عن النمط "سبحان" في قوله تعالى : ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بَعْدَهُ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكَ حَوْلَهُ لِتُرِيهِ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾⁽¹⁾

يرى النحّاس أن النمط "سبحان" منصوب من ثلاثة وجوه⁽²⁾:

فالوجه الأول: ذهب الخليل وسيبوه إلى نصب النمط "سبحان" على المصدرية، فهو عندهم مصدر ناب عن المفعول المطلق، فقد يغير الجملة عندهما "سبحت الله تسبحاً"، ولكونه يأتي مفرداً ومعرفة سقط عنه التنوين، وألحق بـألف نون زائدتين، وأصبح ممنوعاً من الصرف⁽³⁾، واحترا لذاك، بقول الأعشى:

أَقُولُ لِمَا جَاءَنِي فَخْرٌ^٦ سُبَّانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ^(٤)

الشاهد إفراد "سبحان" وإسقاط التوين عنه والإحاقه ألف ونون زائدتين فمنع من الصرف، ونصب على المصدرية⁽⁵⁾.

ويり سيبويه أنَّ من العرب من ينكره فيصرفه، وقد جاء في الاستعمال
اللغوي مفرداً منوناً، وذلك في قول الشاعر :

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ
وَقَلَّا سَبَّحَ الْجَوْدُ وَالْجَمْدُ⁽⁶⁾

جاءت "سبحانًا" في هذا البيت منونة وهو معرفة، ولكنه حمل على الضرورة

الشعرية.

سورة الاسراء، الآية: ١

(2) النّحّاس، إعراب القرآن: 414/2

(3) سيبويه، الكتاب: 323/1-24 الخليل، الجمل في النحو المنسوب إليه : 109؛ النّحّاس، إعراب القرآن: 414/2.

(4) الأعشى، ميمون بن قيس، (1992)م^{هـ} درج ديوان الأعشى الكبير، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : هنا نصر الحتي، ط، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان : 81النحاس، شرح أبيات سيبويه .102-101

(5) النّحّاس، شرّح أبیات سبیعه: 101-102.

(6) (البيت لورقة بن نوفل، انظر : المبرد، المقتصب: 217/3؛ السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزيان، 1976) شرح أبيات سيبويه، تحقيق : محمد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا: 194/1؛ الأصفهاني، الأغاني: 3/115.

أَيْدِي جمُهور النحاة والمفسرين ما ذَهَبَ إِلَيْهِ سَبِيبُوهُ فِي نَصْبِ النَّمْطِ "سَبَّحَنْ" عَلَى أَنَّهَا مَصْدَرٌ نَابٌ عَنِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُقِ، وَقَاسُوا عَلَيْهَا كَثِيرًا مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي سَمِعُتْ عَنِ الْعَرَبِ كَوْلُهُمْ "مَعَاذُ اللَّهُ وَعَمْرَكُ اللَّهُ" ، وَذَهَبُوا فِي تَقْدِيرِ الْعَالِمِ إِلَى أَنَّ الْجَمْلَةَ كَانَتْ سَبَّحَتْ أَوْ أَسْبَحَ اللَّهَ تَسْبِيحاً" ، فَنَاصِبُ "سَبَّحَنْ" فَعَلْ مَقْدَرٍ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ⁽¹⁾.

أَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي فِي قِدْمِهِ: نَحَا إِلَيْهِ أَبُو عَبِيدَةَ إِذْ يَرَى أَنَّ الدَّمَطَ "سَبَّحَنْ" نَصْبٌ؛ لِأَنَّهُ مَنَادٍ يَدْلِي عَلَى التَّعْجِبِ، فَتَقْدِيرُ الْجَمْلَةِ عَنْهُ "يَا سَبَّحَنَ اللَّهُ"⁽²⁾. وَرَدَّ أَبُو حِيَانَ مَا قَالَهُ أَبُو عَبِيدَةَ فِي نَصْبِ "سَبَّحَنْ" عَلَى النَّدَاءِ، وَحِجْتُهُ تَدْلِي عَلَى أَنَّهُ اتَّخَذَ الْمُعْيَارِيَّةَ فِي رَدِّ وَدَحْضِ بَعْضِ الْوَجُوهِ الْإِعْرَابِيَّةِ الَّتِي صَدَرَتْ عَنِ بَعْضِ النَّحَاةِ -، فَيَقُولُ: "أَمَا نَصْبُهُ عَلَى النَّدَاءِ فَبَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْفَظُ دُخُولَ حَرْفِ النَّدَاءِ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ مَنَادٍ لَجَازَ دُخُولُ حَرْفِ النَّدَاءِ عَلَيْهِ"⁽³⁾.

أَمَّا الْوَجْهُ الْ ثَالِثُ فَنَسْبُهُ النَّحَّاسُ لِأَبِي عَبِيدَةَ⁽⁴⁾، وَهُوَ نَصْبُ النَّمْطِ "سَبَّحَنْ" عَلَى أَنَّهُ يَكُونُ غَيْرَ مَوْصُوفٍ⁽⁵⁾.

(1) الأخفش، معاني القرآن : 1/64 الطبرى، جامع البيان : 8/377 زجاج، معاني القرآن وإعرابه : 3/252 القبريزى، أبو زكريا يحيى بن ع لي، (ت 502هـ)، (2001)، الملخص في إعراب القرآن، تحقيق طمرة راشد الراجحي، جامعة الكويت لجنة التأليف والتعريب ، الكويت : 2/277، الزمخشري، المفصل: 47 الزمخشري، الكشاف : 3/646 ابن الأثري، البيان : 1/49؛ العكبري، النبيان: 1/72 الهمذانى، الفريد : 3/255؛ ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء، (ت 643هـ)، 1980} شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، لبنان : 1/294؛ ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر، (1985)، الأمالي النحوية، هادي حسن عوده، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان: 2/139-40 القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 5/204؛ الغرناطي، التسهيل لعلوم التزيل: 360؛ أبو حيأن، تفسير البحر المحيط: 6/504؛ الحلبى، الدر المصور: 1/265.

(2) أبو عبيدة، مجاز القرآن: 1/245؛ الكسائي، معاني القرآن: 66؛ النحّاس، معاني القرآن: 2/414.

(3) أبو حيأن، البحر المحيط: 1/147.

(4) أجد هذا الرأي فجاز القرآن لأبي عبيدة، ولعله للكسائي، لأنَّه موجود في كتابه : معاني القرآن: 66.

(5) بحث جاهداً لنفسه هذه العبارة ولم أجد لها تفسيراً.

إن الاستعمال اللغوي للنحو "سبحان" سمع عن العرب بصورته أ لتي أمانا، فهو على موضع واحد لا يتصرف في الكلام، لأنَّه جامد، ومثله "معاذ الله"⁽¹⁾، قال سيبويه: "هذا باب من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره، ولكنها مصادر وضع موضعًا واحدًا لا تتصرف في الكلام"⁽²⁾، وكما لاحظنا فقد كان النحاة القدامى مضطربين إلى ت قدير عامل نصب "سبحان الذي"؛ لأنَّها جملة مفيدة، فيجب أن تكون من مسند ومسند إليه، فقدروا الفعل "أسبح" وبذلك تحققت عناصر الإسناد، كما أنَّهم قدروا أداة النداء "يا" كمسوغ لنصب النحو "سبحان"، ولعلَ النحاة بهذا التقدير قد أحكموا القاعدة النحوية التي تقول : إنَ الكلام مكون من مسند ومسند إليه، ونلاحظ أنَّ عامل النصب -المسند- قد غيرَ معنى الجملة، فجملة "سبحان الله أو الذي" جملة انتفالية عاطفية -إنشائية- لا تحتمل الصدق أو الكذب، أما جملة "أسبح سبحان الله أو الذي" فجملة خبرية عادية تحتمل الصدق أو الكذب، وجملة "يا سبحان الله أو الذي" مسووبة على ما قبلها.

4.1 المفعول لأجله:

هو علة الإقدام على الفعل وهو جواب "لمه"، وهو مصدر قلبي ذكر علة لحدث سابق واتحد مع هذا الحدث في الزمان والفاعل، أو هو اسم يذكر لبيان سبب الفعل، ويشترط فيه أن يكون مصدراً قليلاً -وهو ما يكون معناه عقلياً غير مادي - مفيداً للتعليق، متحداً مع المعل به في الوقت، ومتحداً معه في الفاعل⁽³⁾.

ناصب المفعول لأجله:

يرى ابن يعيش أنَ المفعول لأجله لا يكون إلاً مصدراً، ويكون العامل فيه من غير لفظه، وهو الفعل الذي قبله، وهذا الفعل يكون لازماً أو منتهياً في التعدي باللام⁽⁴⁾.

(1) عابنة، تطور المصطلح النحوي: 101.

(2) سيبويه، الكتاب: 322/1.

(3) عابنة، تطور المصطلح النحوي: 107.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل: 52/1.

فال فعل اللازم هو عامل النصب في المفعول لأجله على تقدير "اللام" ، فال فعل
عمل النصب بالإيصال بعد الانفصال من أثر الجر ، وعليه تكون جملة المفعول
لأجله جملة فعلية مصدرة بفعل لازم .

ومما تعددت فيه صور الإعراب عند النحّاس ما جاء في حديثه عن قوله

تعالى: ﴿وَإِنْ شَاءُ نَغْرِقُهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَذُونَ إِلَّا رَحْمَةً مِّنَنَا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ﴾⁽¹⁾ .
ويرى النحّاس أن "رحمة" منصوبة من وجهين⁽²⁾:

فالجهة الأولى: نحا إليها الكسائي، وهي نصب "رحمة" على أنها مستثنى⁽³⁾،
ونجبيويه صرّح بهذا الوجه أيضاً فـ "رحمة" عنده منصوبة لأنّها مستثنى منقطع،
تقدير الجملة عنده "ولا هم ينقذون لكن رحمةً منا"⁽⁴⁾، وتؤكدأ لها هذا الوجه أنسد:
حَلَفْتُ يَمِينًا غَيْرَ ذِي مَتْنَوْيَةٍ وَلَا عِلْمٌ إِلَّا حُسْنَ ظَنٌّ بِغَائِبِهِ⁽⁵⁾
موطن الشاهد إِلَّا حُسْنَ ظَنٌّ ، فقد نصبهما سيبويه على الاستثناء المنقطع من
"علم" ، وتقدير الجملة عنده "ولا علم لكن حُسْنَ ظَنٌّ"⁽⁶⁾.

أما الوجه الثاني : فذهب إليه الزجاج الذي يرى أن "رحمة" منصوبة على أنها
مفعول لأجله، فتقدير الجملة عندهم "لا ينقذون إِلَّا لرحمة منا"⁽⁷⁾ ، ونلاحظ أن "رحمة"
قد نصبت في هذا الوجه بعد الانفصال من أثر حرف الجر.

ورجح أبو حيان نصب "رحمة" على أنها مفعول لأجله، وحجته في ذلك أن
الاستثناء الذي ورد في الآية هو استثناء مفرغ؛ لأنّه مسبوق بحرف نفي وهو "لا"
فوجب نصب "رحمة" على المفعول لأجله⁽⁸⁾.

(1) سورة بيس ، الآية: 43-44؛ ومثلها سورة الجن ، الآية: 23.

(2) النحّاس ، إعراب القرآن: 397/3.

(3) الكسائي ، معاني القرآن: 218؛ النحّاس ، إعراب القرآن: 397/3.

(4) سيبويه ، الكتاب: 322/2.

(5) النابغة الذهبياني ، (1977)، دليلان ، جمعه وشرحه وعلق عليه محمد الطاهر بن عاشور ، ط 2 ،
الشركة التونسية للتوزيع ، تونس: 44؛ سيبويه ، الكتاب: 322/2.

(6) النحّاس ، شرح أبيات سيبويه: 145.

(7) الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه: 298/4؛ وانظر: النحّاس ، إعراب القرآن: 397/3.

(8) أبو حيان ، تفسير البحر المحيط: 324/7؛ وانظر: البروسوي ، روح البيان: 403/7.

وزاد بعض النحاة والمفسرين وجهين جديدين في إعراب "رحمة"⁽¹⁾:

فالوجه الأول: نصب "رحمة" على نزع الخافض، فتقدير الجملة عندهم "إلا لرحمة منا"، فعندما سقط الخافض وهو "الباء" نصبت "رحمة".

أما الوجه الثاني : فنصب "رحمة" على المصدر النائب عن المفعول المطلق المؤكد لعامله، فأصل التركيب عندهم "إلا أن نرحمهم رحمة".

ونجد أنَّ بعض النحاة والمفسرين اتخذوا الاحتمالات النحوية منهجاً لهم، فجعلوا إعراب "رحمة" محصوراً في صورتين، هما⁽²⁾:

1. الصورة الأولى أن تكون مفعولاً لأجله.
2. الصورة الثانية أن تكون مستترّة.

ونلاحظ أنَّ ابن الأباري لم يذهب بعيداً عنهم، فقال في نصب "رحمة" أنها لا تتعدى وجهين، وهما⁽³⁾:

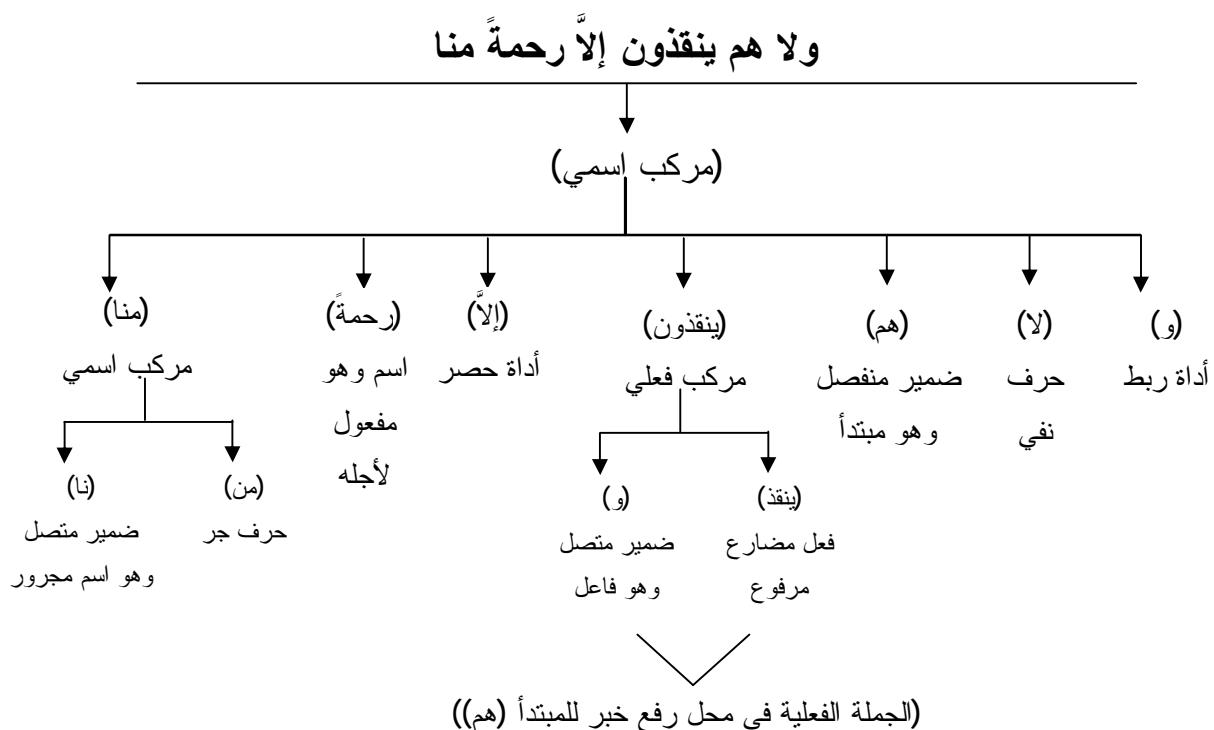
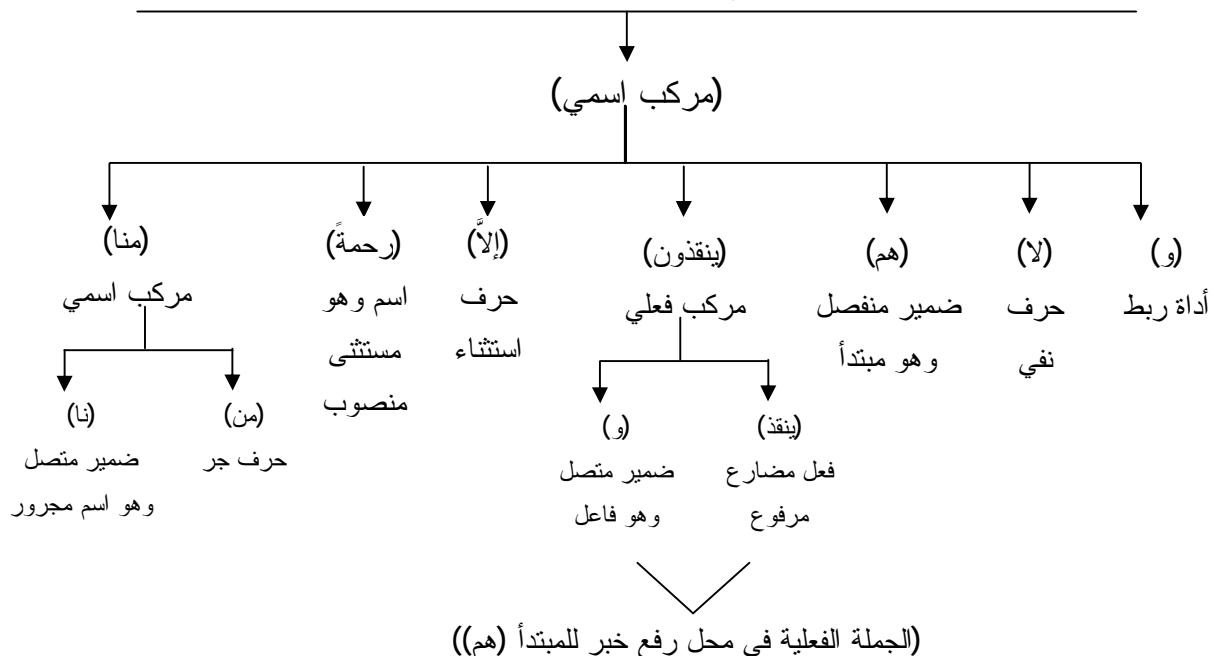
1. الوجه الأول أنها منصوبة على نزع الخافض.
2. الوجه الثاني أنها مفعول لأجله.

(1) انظر: القيسى مشكل إعراب القرآن : 605/2 العكاري، التبيان : 1083-1084؛ الهمذاني، الفريد: 111/4 الحلبى، الدر المصنون : 5/272 الخاجى، حاشية الشهاب : 7/244؛ الأولosi، روح المعانى: 28/8.

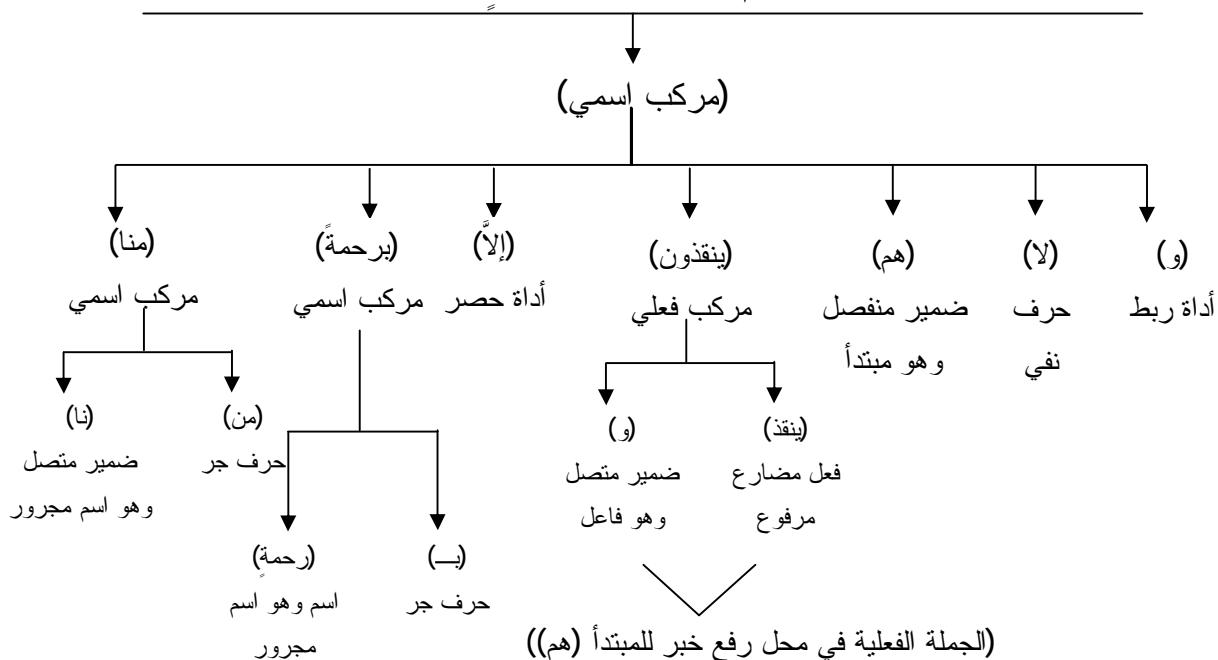
(2) انظر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 8/35؛ وانظر الغرناطى، التسهيل لعلوم التنزيل : 554؛ ابن عجيبة، البحر المديد: 15/6.

(3) انظر: ابن الأباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 2/297.

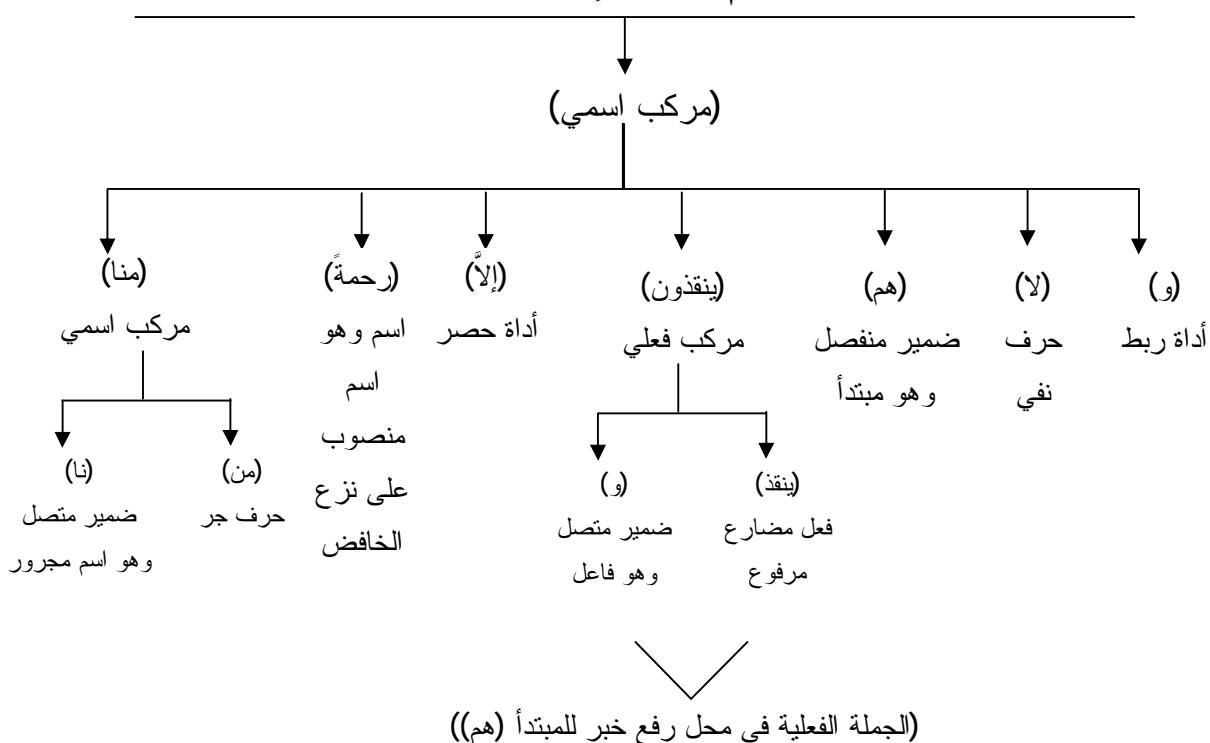
وَلَا هُمْ يَنْقذُونَ إِلَّا رَحْمَةً مِنَ



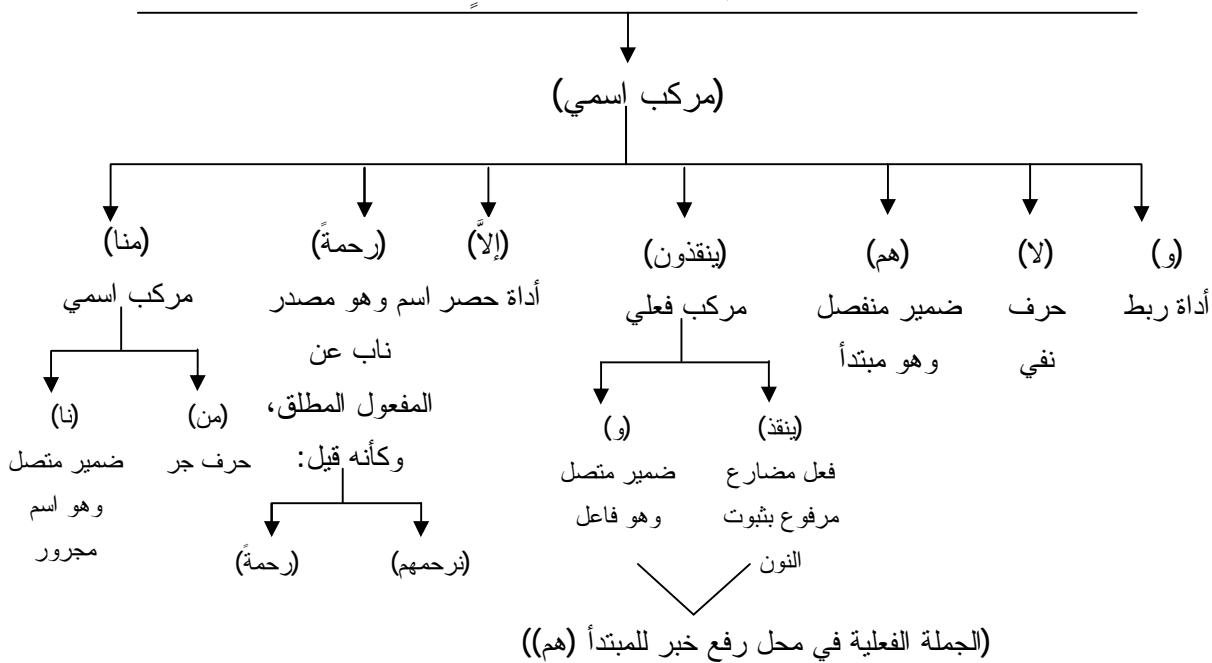
وَلَا هُمْ يَنْقذُونَ إِلَّا بِرَحْمَةٍ مِّنْهَا



وَلَا هُمْ يَنْقذُونَ إِلَّا رَحْمَةً مِّنْهَا



وَلَا هُمْ يَنْقذُونَ إِلَّا بِرَحْمَةٍ مِّنْهَا



ففي النمط الأول كانت "إلا" حرف استثناء، فنصبت "رحمة" على أنها مستثنى، أما النمط الثاني فكانت "إلا" أداة حصر، فنصبت "رحمة" على أنها مفعول لأجله على تقدير "لام التعليل"، فأصل التركيب إلا لرحمة منا، وفي النمط الثالث كانت "إلا" أداة حصر، فقدّر العلماء حرف جر، وهو "الباء" في أصل التركيب، ولكن لاتساع القاعدة النحوية وميلها إلى الاختصار حذف حرف الجر فنصبت "رحمة" على نزع الخافض، أما النمط الرابع، فقد نصبت رحمة على أنها مصدر ناب عن المفعول المطلق، ولعل العامل النحوي له أثر بارز في هذا الوجه، فقد قدّروا الفعل "ترحيمهم"، لإجازة النصب على المصدرية.

يبدو لي أن إحكام القاعدة النحوية فرضت على النحاة كثرة التأويلات والتقديرات التي تعد جزءاً من نظرية العامل، فأفضلت هذه التأويلات والتقديرات إلى إغفال كاهل التركيب اللغوي وتحميله من الإعرابات ما يجوز وما لا يجوز، فاللغويون أنفسهم لم يكونوا فوق مستوى الشبهات؛ لأن كلاماً منهم يبحث عن تركيب يؤيد القاعدة التي ذهب إليها.

وفي قوله تعالى : ﴿وَلَا تُسْبِّحُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيُسْبِّحُوا اللَّهَ عَدُواً بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَاهُ كُلُّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَيْ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾⁽¹⁾.

قرأ السبعة عدا ابن كثير "عدوا" ، بفتح "العين" وتسكين "الdal" ، وقرأ ابن كثير "عدوا" ، بفتح "العين" وضم "الdal" ، وقرأ الحسن وأبي رجاء وقتادة وسلم وعبد الله بن يزيد "عدوا" بضم "العين والdal" وتشديد "الواو"⁽²⁾.

ويوجه النحّاس قراءة "عدوا" على أنها مصدر ناب عن المفعول المطلق المرادف ل فعله وهو "سب" ، وأجاز نصبها على أنها مفعول لأجله، فقد يغير الجملة عنده فيسبوا الله لأجل العدو " ، في حين يوجه قراءة ابن كثير "عدوا" على أنها حال من الضمير المتصل بالفعل "فيسبوا"⁽³⁾ ، أمّا القراءة الثالثة فقد ذكرها النحّاس دون أن يوجهها ، إلّا الأزهري قال في توجيهها : "إن القراءة الأولى قراءة السبعة عدا ابن كثير - القراءة الثالثة - قراءة الحسن وأبو رجاء وقتادة وسلم وعبد الله بن يزيد - بمعنى واحد "⁽⁴⁾ ، ويتبّع لي من خلل وصف الأزهري لما أغفله النحّاس - أن هذه القراءة تحتمل جميع صور الإعراب التي مرت في قراءة "عدوا" ، ومما يؤيد ما زعمته أن العكري قال عنها: "إنّها لغة مثل القعود والجلوس"⁽⁵⁾.

ونلاحظ أنّ جمهور النحّاة والمفسرين كانوا يوردون الوجوه التي ذكرها النحّاس في توجيه القراءتين دون أن يرجحا أيّاً منها ، ففي قراءة السبعة عدا ابن كثير ، أجازوا نصبها على المصدرية ، وحجتهم في ذلك ، أنّ السب بغير حق عدوان في المعنى ، فكانه قيل "فيعدوا عدوا" ، وصرّحوا بنصبها على أنها مفعول لأجله للفعل

(1) سورة الأنعام ، الآية: 108.

(2) ألهي حيان ، تفسير البحر المحيط : 40؛ واظطرين خالويه ، مختصر في شواذ القرآن : 4/202؛ الأزهري ، أبو منصور محمد بن أحمد ، (د.ت) القراءات وعلل التحويين فيها المسمى (علل القراءات) ، تحقيق نوال بنت ابراهيم الحلوه ، دون ناشر : 1/10؛ ابن جني ، المحتسب : 1/335؛ العكري ، إعراب القراءات الشواذ: 1/507.

(3) انظر: النحّاس ، إعراب القرآن: 2/89.

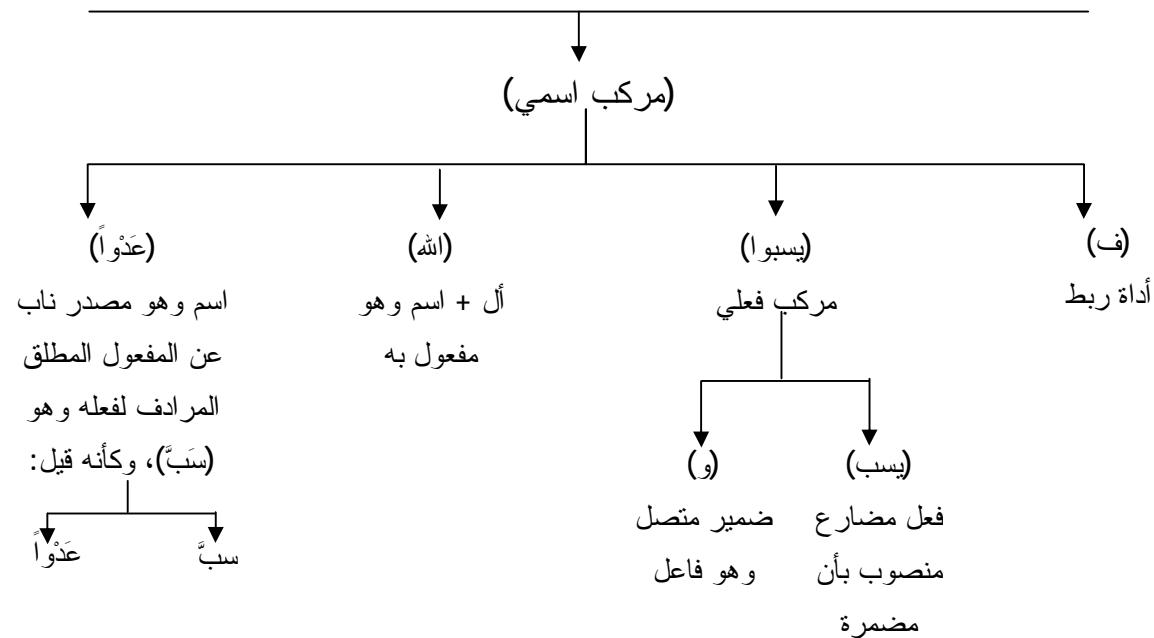
(4) الأزهري ، علل القراءات: 1/110.

(5) العكري ، إعراب القراءات الشواذ: 1/507.

"فَيُسِبُّوْا" فأصل التركيب عندهم "فَيُسِبُّوْا اللَّهُ لِأَجْلِ الْعَدُوْا"، ولم يكتفوا بهذه الصور الإعرابية، بل زادوا واجهاً جديداً، وهو نصب "عَدُوْا" على الحال المؤكدة لعاملها، وهو الفعل "فَيُسِبُّوْا"، وحاجتهم في هذا الوجه أنَّ السَّبَّ لا يكون إلَّا عدوناً، ونجدهم يوجهون قراءة ابن كثير كما وجها النحاس، فنصبو "عَدُوْا" على الحال، وتقدير الجملة عندهم "فَيُسِبُّوْا اللَّهُ أَعْدَاءَ"⁽¹⁾.

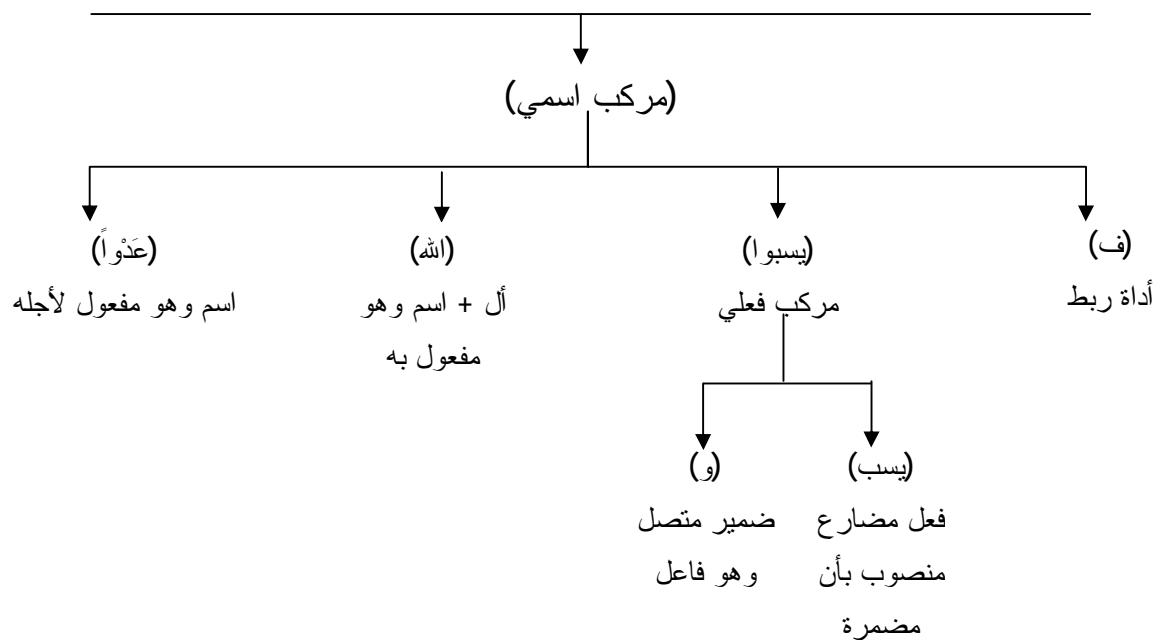
قراءة السبعة عدا ابن كثير:

1. فَيُسِبُّوْا اللَّهُ عَدُوْا

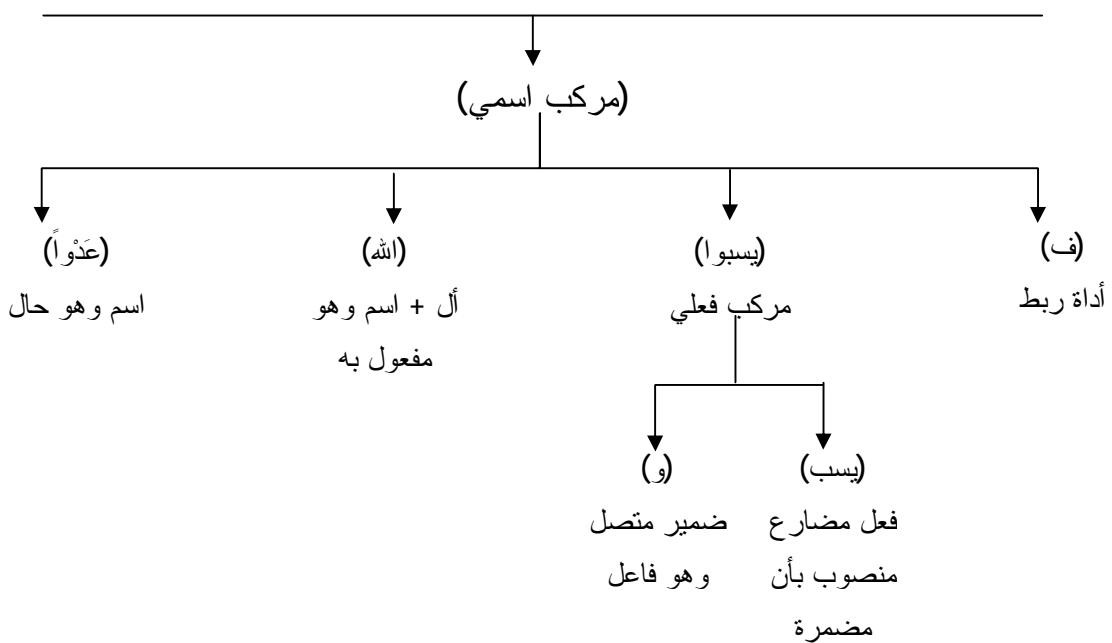


(1) انظر: الأخفش، معاني القرآن : 309/1 الزجاج، معاني القرآن وإعرابه : 381/2؛ النحاس، معاني القرآن: 471/2-472 بن خالويه، مختصر في شواد القرآن : 40/4 ابن جني، المحتسب : 335/1؛ الزمخشري، الكشاف: 33/2 العكري، التبيان : 30/3 العكري، إعراب القراءات الشواد : 507/1 الهمذاني، الفريد : 240/2 القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 61/4؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 202/4 الحطيبي، الدر المصنون : 5/100-101؛ سبط الخياط، عبدالله بن علي بن أحمد، (2006) المنهج في القراءات السبع المتممه لابن محيصن والاعمش ويعقوب وخلف، تحقيق نيد كسروي حسن، ط ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان : 255/2؛ الخفاجي، حاشية الشهاب: 111/4-112؛ الكرمانى، محمد بن أبي المحابين، (2001)، مفاتيح الأغانى في القراءات والمعانى، تحقيق عبد الكريم مصطفى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان : 169-168؛ الألوسي، روح المعانى: 236/4-237.

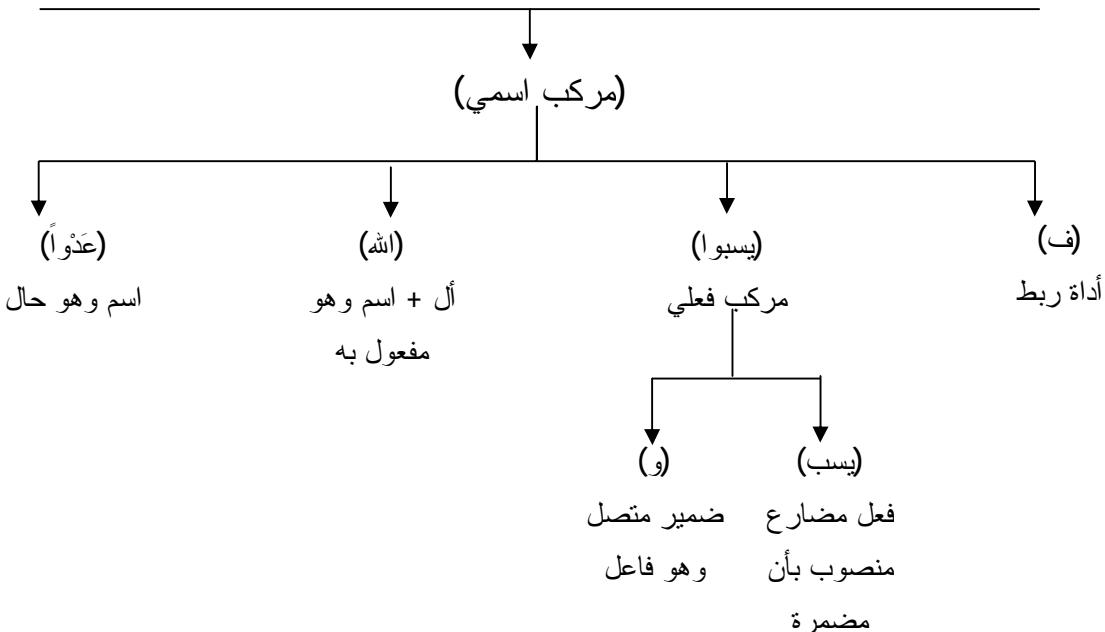
2. فيسبوا الله عَدُواً



3. فيسبوا الله عَدُواً



قراءة ابن كثير فيسبوا الله عَدُواً



في النمط الأول من قراءة السبعة عدا ابن كثير، نجد أن "عدواً" نصبت على المصدر النائب عن المفعول المطلق المرادف لفعله، أي أن السب بحقيقة "عدواناً"، وكأنه قيل "فيعدوا عدواً"، وفي النمط الثاني من القراءة نفسها، نلاحظ أن "عدواً" نصبت على أنها مفعول لأجله فأصل التر كـ **فيسبوا الله لأجل العدو**، أمّا النمط الثالث من القراءة ذاتها، فنصبت عدواً على أنها حال مؤكدة للفعل **"فيسبوا"**. وفي قراءة ابن كثير، نجد الاختلاف ظاهراً أمامنا، فقد نصبت "عدواً" على الحال فقط، ونلاحظ أن اللهجات الدخلة في القراءات القرآنية لها أثر بارز في هذا التعدد.

لقد تكلل عمل النحاة القدمى بالنجاح عندما اهتموا بمسألة الاختلاف في اللهجات، ولذلك خاضوا في هذه الاختلافات وحدودها، فكيف إذا دخلت هذه الاختلافات اللهجية في القرآن الكريم؟، فنجدتهم درسوا هذه الاختلافات التي تتناولت طريقة النطق في اللهجات المختلفة من خلال ورودها في النص القرآني ⁽¹⁾، وعليه فإن جميع القبائل العربية متساوية في صحة القول، وسلامة اللغة، وليس أمام العقل

(1) انظر: حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية: 160-162.

مسوغ مقبول يعمل على تفضيل لهجة على أختها، فجميعها حجة، ولعلنا نلاحظ أن الاختلافات في اللهجات العربية يعد سبباً في تعدد صور الإعراب.

و عن قوله تعالى : ﴿يُسْتَقِونَكُلَّهُ يُفْتَكِمُ فِي الْكَلَّةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ رِثَاهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَاتَتَا أَشْتَهِنَ فَلَهُمَا اللَّهُ لِمَثَانِ مَمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلَذِكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأَسْيَئَنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضْلُوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾⁽¹⁾.

قال النحاس: "أن تضلوا" في موضع نصب، وقيل : خفض وفيها ثلاثة أقوال⁽²⁾:

1. أحدها: يرى الفراء أن المصدر المؤول "أن تضلوا" في موضع نصب على أنه مفعول لأجله، فتقدير الجملة عنده "يبين الله لكم لئلا تضلوا"، فالفراء قدر "لام التعليل" وأدغمها "بلا النافية"، وبعد إسقاط اللام النافية ولام التعليل "نصب المصدر المؤول على أنه مفعول لأجله"⁽³⁾ وقال النحاس : إن هذا التقدير خطأ لأن "لا النافية" لا تمحى في هذا المقام⁽⁴⁾.

2. ثانيةها: ذهب الزجاج إلى نصب المصدر المؤول "أن تضلوا" على أنه مفعول لأجله، فتقدير الجملة عند "يبين الله لكم كراهة أن تضلوا" ، فعندما حذف المفعول لأجله "كراهة" قام المصدر المؤول مقامه⁽⁵⁾، ونلاحظ أن قول الزجاج يمكن في مسألة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فـ "كراهة" مفعول لأجله وهو مضاف وتم حذفه، وال المصدر المؤول "أن تضلوا" في حقيقته مضاف إليه، وعندما حذف المضاف سد مسده المصدر المؤول فأعرب مفعولاً لأجله.

وأرى أن الو جهين يصيّان في بوقعة واحدة، وهي نصب المصدر المؤول "أن تضلوا" على أنه مفعول لأجله، ويبدو أن الاختلاف عند الفراء والزجاج لا يتعدي

(1) سورة النساء، الآية: 176.

(2) النحاس، إعراب القرآن: 511/1.

(3) انظر: الفراء، معاني القرآن: 1/297؛ وانظر: النحاس، إعراب القرآن: 1/511.

(4) انظر: النحاس، إعراب القرآن: 1/511.

(5) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 2/136-137؛ وانظر: النحاس، إعراب القرآن: 1/511.

مسألة المذوف المقدر، وعلى ذلك قمت بدمج الوجهين معاً لآخر بوجه واحد، وهو نصب المصدر المؤول "أن تضلوا" على أنه مفعول لأجله.

3. ثالثها: أجاز النحّاس نصب المصدر المؤول "أن تضلوا" على أنه مفعول به للفعل "يبين"، فأصل التركيب عنده "يبين الله لكم الضلال فاجتبوها"⁽¹⁾.

أمّا الخفض، فقد ذكره النحّاس، دون أن يفصّح عنه⁽²⁾، وقد وجدت في تفسير الطبرى ما نصه : "فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ : خَفْضٌ، بِمَعْنَى 'يَبِينُ اللَّهُ لَكُمْ بِأَنَّ لَا تَضْلُلُوا'، وَأَسْقَطَتْ 'لَا' مِنَ الْفَظْوَى، وَهِيَ مَطْلُوبَةٌ فِي الْمَعْنَى لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهَا"⁽³⁾. ونجد أنَّ بعض النحّاة والمفسرين أوردوا ما قاله النحّاس في إعراب المصدر المؤول "أن تضلوا"، ونجدتهم أغفلوا مسألة الخفض التي لم يشرحها النحّاس⁽⁴⁾.

ورجح بعضهم نصب لا مصدر المؤول "أن تضلوا" على أنه مفعول لأجله، فتقدير الجملة عندهم "يبين الله لكم كراهة أن تضلوا أو لئلا تضلوا، واستبعدوا نصب المصدر المؤول "أن تضلو" على المفعولية، وحاجتهم تفسيرية بحثة، فقالوا : إننا لا نستطيع أن نحكم على الجاهلين بالضلال من خلال قسمة الأموال، فهي لا تدلُّ على صفة حسن وقبح بيته، وذهبوا إلى أنَّ المفعول به المذوف دلَّ عليه السياق، فتقدير المفعول به المذوف هو كلمة "الحق"، فيصبح تقدير الجملة "يبين الله لكم الحق كراهة أن تضلوا"⁽⁵⁾، ولم يذكر من رجح النصب على أن المصدر المؤول مفعول لأجله قضية الخفض، ولعلَّ عدم ذكرها رفض لها.

(1) انظر: النحّاس، إعراب القرآن: 511/1.

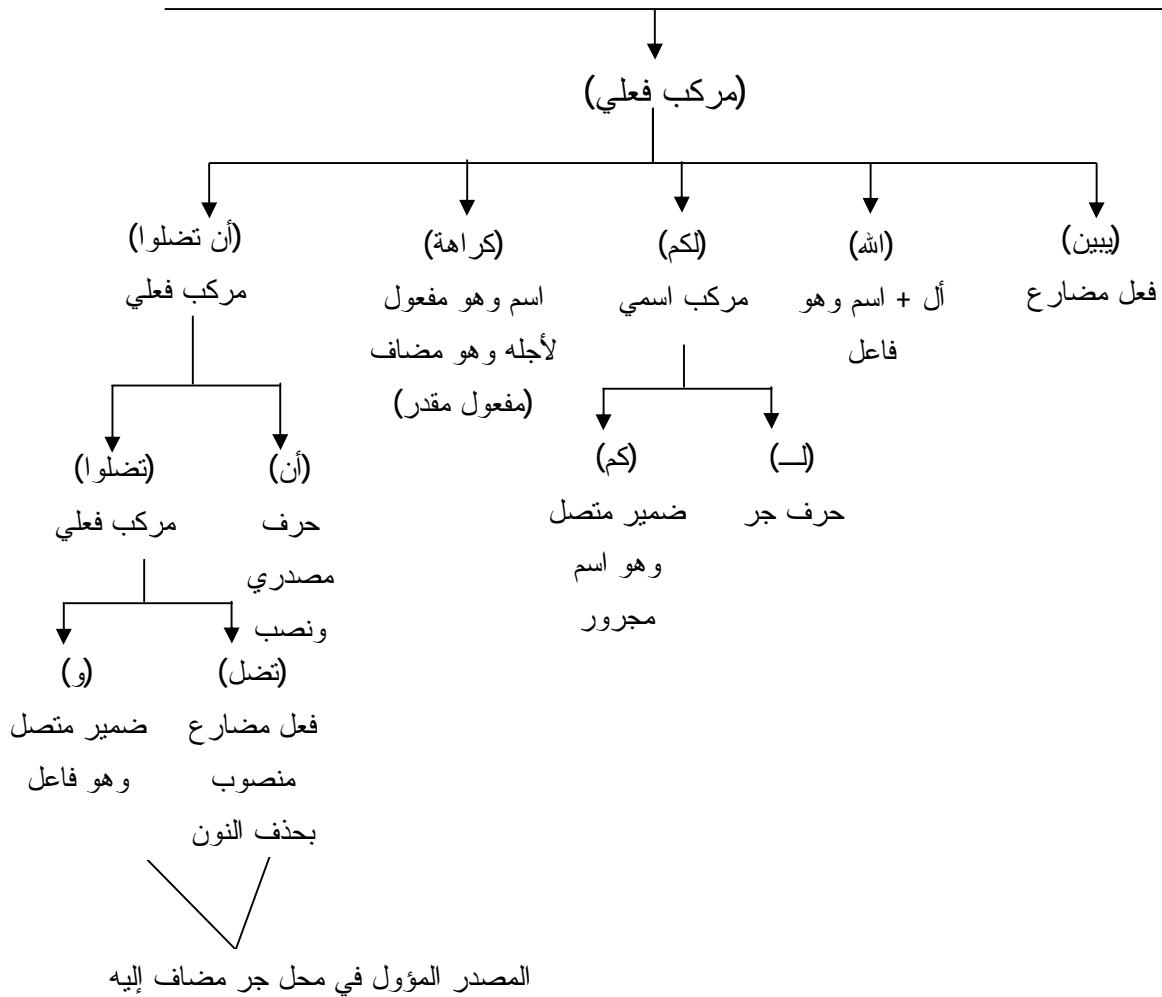
(2) المصدر نفسه.

(3) الطبرى، جامع البيان: 384/4.

(4) انظر: العكبرى، التبيان: 414/1 الهمذانى، الفريد : 1/3؛ حيان، تفسير البحر المحيط : 424/3 الحلبى، الدر المصنون : 4/176 القونوى، حاشية القونوى : 7/376؛ الألوسى، روح المعانى: 3/218.

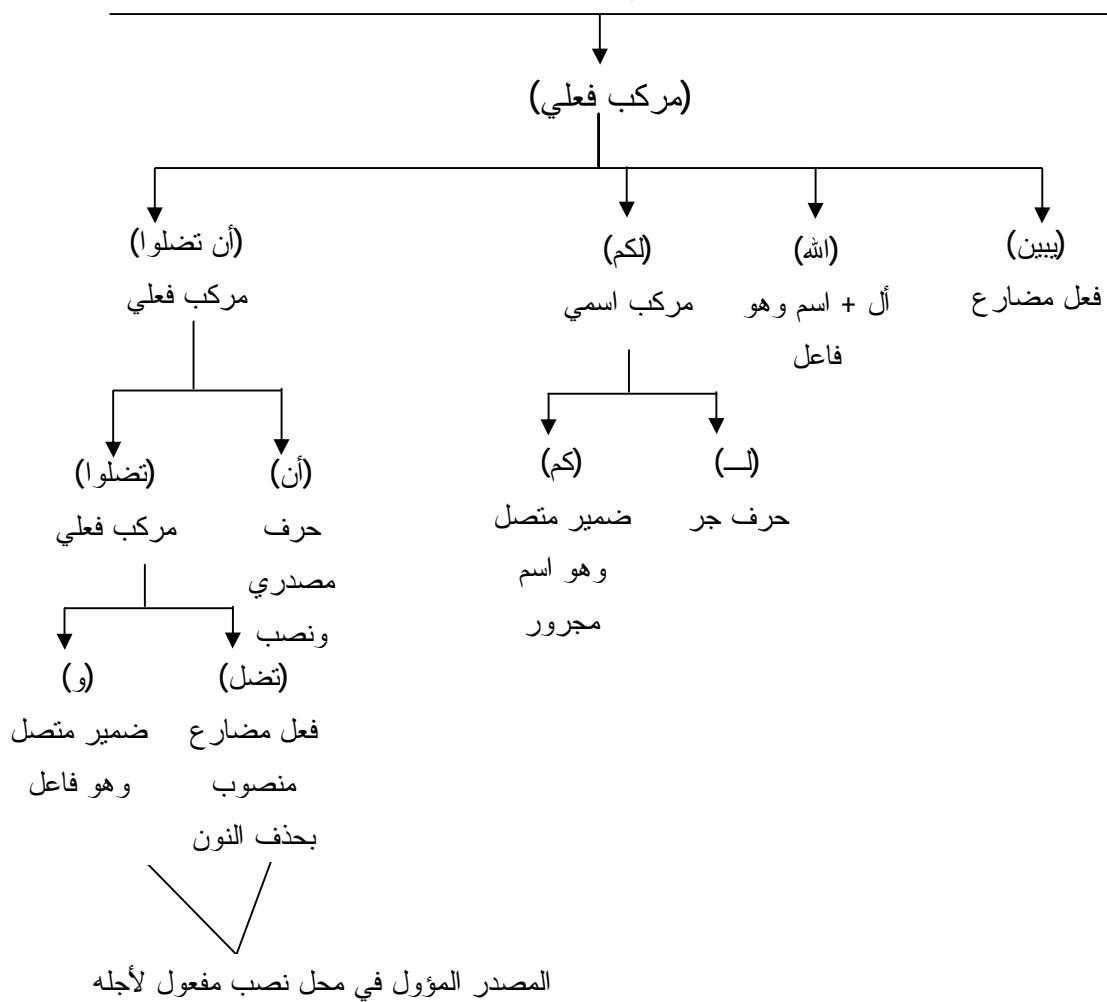
(5) انظر: الزمخشري، الكشاف: 1/20؛ ابن عطية، المحرر الوجيز : 2/142؛ ابن الأنبارى، البيان فى غريب إعراب القرآن: 1/281؛ ابن الجوزى، زاد المسير : 1/159؛ البقاعى، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر، (1995)، نظم الدر فى تناسب الآيات والسور، تحقيق: عبدالرزاق غالب المهدى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان : 2/82؛ قرقطبى، الجامع لأحكام القرآن : 5/29.

يَبْيَنُ اللَّهُ لَكُمْ كُرَاهَةً أَنْ تَضْلُوا

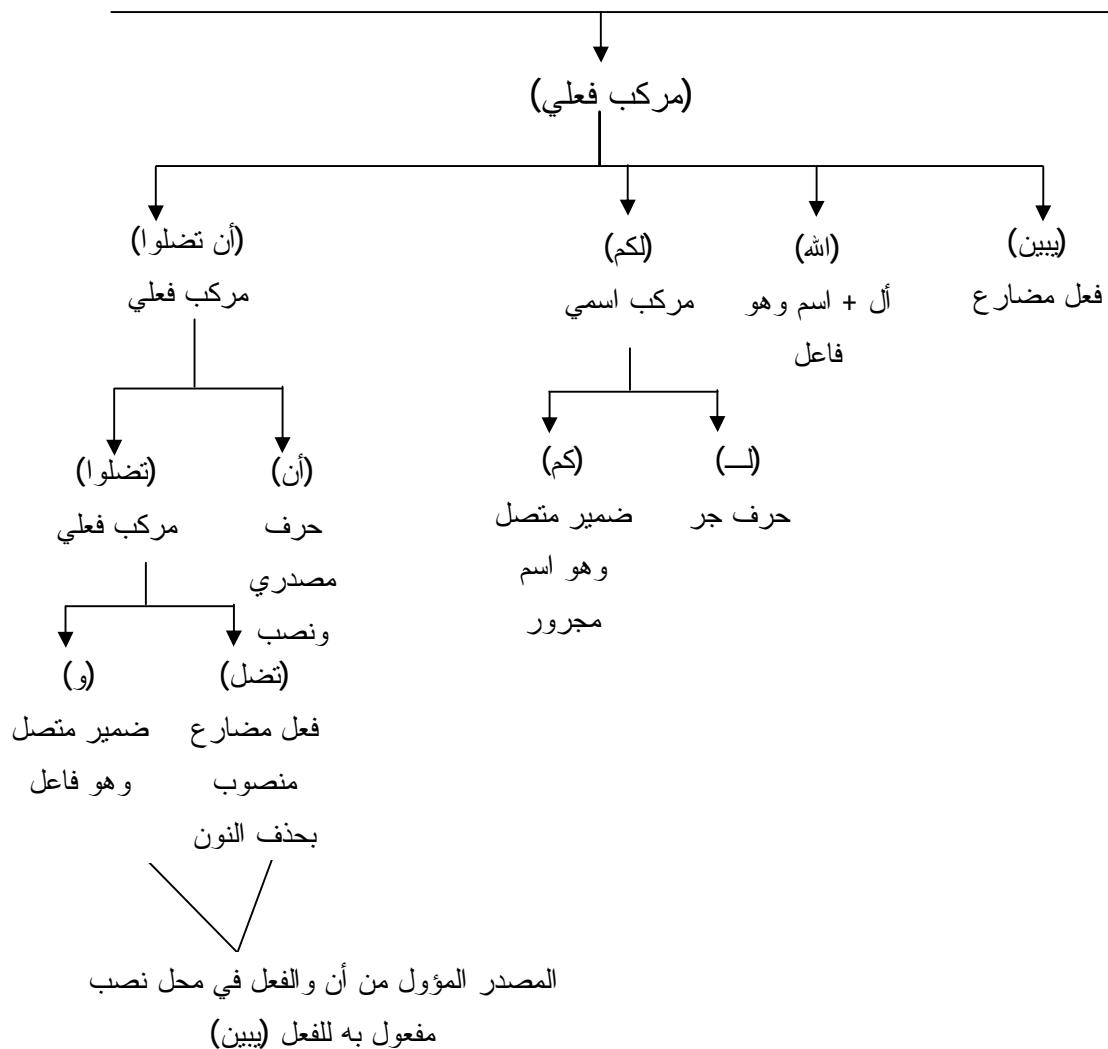


الأندلسى، أبو حيان محمد بن يوسف (ت 745هـ)، (1986)، تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان : 184الإيجي، جامع البيان : 1/436؛ البروسوي، روح البيان: 2/41ابن عجيبة، البحر المديد : 2/138؛ التعالبى، أبو يزيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف، (1997)، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: محمد الفاضلى، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان: 1/403؛ الشوكانى، فتح القدير: 1/627.

يَبِينَ اللَّهُ لَكُمْ كُرَاهَةً أَنْ تَضْلُوا



يَبْيَنُ اللَّهُ لَكُمْ كُرَاهَةً أَنْ تَضْلُوا



ففي النمط الأول ظهر المفعول لأجله، وهو "كراهة" فكان إعراب المصدر المسؤول "أن تضلوا" مضادٍ إليه مجرور، ولكن دخول آلية الحذف على الترکيب أدى إلى وقوع المضاف إليه "أن تضلوا" موقع المضاف "كراهة" فأعرب المصدر المسؤول "أن تضلوا" مفعولاً لأجله.

أما النمط الثاني، فقد نصب المصدر المؤول "أن تضلوا" على أنه مفعول به الفعل "تبين":

في الآية السابقة يبرز عند النحاة والمفسرين ما يسمى بـ «الافتتان في وجوه العربية»، وهذا ناتج عن ترفهم النحوي الذي وصل إلى أعلى مستويات اللغة وخصوصاً عند ارتباطه بالتفسير، مما دفع النحاة إلى كثرة التأويلات والتقديرات.

5.1 المفعول معه:

قرأ الجمهور **"فاجمعوا أمركم وشركاءكم"** بهمزة قطع في الفعل **"اجمعوا"**
ونصب **"شركاءكم"** وقرأ **رويس** والزهري والأعمش والجحدري وأبو رجاء
والأعرج والأصمعي عن نافع ويعقوب **"فاجمعوا أمركم وشركاءكم"** بهمزة وصل في
الفعل **"اجمعوا"** ونصب **"شركاءكم"**، وقرأ **أبو عبيد الرحمن السلمي** والحسن وابن أبي

¹(ا)هن عقیل، شرح ابن عقیل : 1/284؛ وانظر: الجرجانی، التعیریفات: 242حسن، النحو الوافی : .305/2

(2) سورة يونس، الآية: 71.

إسحاق وعيسى بن عمر وسلم ويعقوب ورويت عن أبي عمرو "فاجمعوا أمركم وشركاؤكم" بهمزة قطع في الفعل "اجمعوا" ورفع "شركاؤكم"⁽¹⁾.

ويوجه النحّاس قراءة الجمهور على ثلاثة أوجه، قالها علماء العربية⁽²⁾:

1. فالوجه الأول: رواه الكسائي والفراء، فهما يريان أنَّ "شركاءكم" نصب لأنَّه مفعول به لفعل مذوف جوازًا يقدر بعد "الواو"، فأصل التركيب عندهما فاجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم ، ومما يؤيد هذا القول أنَّ الآية وردت في مصحف أبي بن كعب وقرأ بها عبد الله بن مسعود - "فاجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم" ، وذكرها أنَّ مثلها في القرآن الكريم والذين تبوءوا الدار والإيمان " ، فـ "الإيمان" نصبت عندهما لأنَّها مفعول به لفعل مذوف جوازًا، فتقدير الجملة عندهما "والذين تبوءوا الدار واعتقدوا الإيمان" ، وقاسا عليه قول الشاعر:

عَلَفْتُهَا تِبْنَا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا⁽⁴⁾

موطن الشاهد نصب "ماء" على أنها مفعول به لفعل مذوف جوازًا، فتقدير الجملة عندهما "عَلَفْتُهَا تِبْنَا وَسَقَيْتُهَا مَاءً" ⁽⁵⁾ ، وأرى أنَّهم أصابوا في تخریج بيت الشعر الذي رووه، إذ إنَّ الماء لا يعرف وإنما يسقى.

(1) أبو حيان، تفسير الـ بحر المحيط: 179/5؛ وانظر: النحّاس، إعراب القرآن : 261/2؛ ابن خالويه، مختصر في شواد القرآن : 57؛ ابن جني، المحتسب : 446/1 للعكري، إعراب القراءات الشواد : 649/1-650؛ الألوسي، روح المعاني: 11/158.

(2) انظر: النحّاس، إعراب القرآن: 261/2-262.

(3) سورة الحشر، الآية: 9.

(4) بيت لذى الرمة، ولم أجده في ديوانه، انظر: ابن جني، الخصائص : 2/433؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 2/8؛ ابن هشام، أوضح المسالك: 1/299.

(5) انظر: الكسائي، معاني القرآن : 195؛ وانظر: الفراء، معاني القرآن : 1/473؛ ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم، (1989)مشكل تأويل القرآن، تحقيق: عمر محمد سعيد عبد العزيز، مركز الأبراج للنشر، القاهرة، مصر : 213-214؛ السيوطي، جلال الدين (ت 911هـ)، (1983)، تفسير الدر المنثور في التفسير المأثور، دار المعرفة، بيروت، لبنان : 4/380الأباضي، هيمان الزاد : 101/2-102.

2. أمّا الوجه الثاني : فنحى إلـيـه المبرد، فهو يرى أنَّ "شـركـاءـكـم" نـصـبتـ لأنـهاـ معـطـوفـةـ عـلـىـ المعـنىـ، فـ "شـركـاءـكـم"ـ عـنـهـ مـحـمـولـةـ عـلـىـ معـنىـ "أـجـمـعـواـ"ـ لـفـظـهـ،ـ وـفـيـ ذـلـكـ أـنـشـدـ المـبـرـدـ:

يا ليت زوجك قد غدا متقلدا سيفاً ورمحا⁽¹⁾

موطن الشاهد نصب "رمـاـ"ـ إذـ يـرـىـ المـبـرـدـ أـنـهـ معـطـوفـ عـلـىـ معـنىـ "متـقـلـداـ سـيفـاـ"ـ،ـ وـحـجـتـهـ أـنـ "الـرـمـحـ"ـ لاـ "يـتـقـلـدـ"ـ وـلـكـنـهـ "يـحـمـلـ"ـ وـقـدـ أـرـادـ الشـاعـرـ أـنـ يـقـولـ :ـ "متـقـلـداـ سـيفـاـ"ـ وـحـامـلاـ رـمـحاـ⁽²⁾.

وـوفـقاـ لـمـاـ قـالـهـ المـبـرـدـ أـرـىـ أـنـهـ لـمـ يـذـهـبـ مـذـهـبـاـ بـعـيـداـ عـنـ الفـرـاءـ،ـ فـلـوـ قـدـرـناـ عـاـمـلاـ لـنـصـبـ "شـركـاءـكـمـ"ـ لـقـلـنـاـ:ـ فـأـجـمـعـواـ أـمـرـكـمـ وـادـعـواـ شـركـاءـكـمـ"ـ،ـ وـبـهـذـاـ التـقـدـيرـ نـلـاحـظـ أـنـ المـبـرـدـ لـمـ يـبـعـدـ كـثـيـراـ عـنـ الفـرـاءـ.

3. ثالثـهاـ:ـ يـرـىـ الزـجاجـ أـنـ "شـركـاءـكـمـ"ـ نـصـبتـ،ـ لـأـنـهاـ مـفـعـولـ مـعـهـ لـلـفـعـلـ "أـجـمـعـواـ"ـ،ـ فـتـقـدـيرـ التـرـكـيبـ عـنـدـهـ فـأـجـمـعـواـ أـمـرـكـمـ مـعـ شـركـاءـكـمـ"ـ،ـ وـمـتـلـهـ فـيـ الـعـرـبـيـةـ،ـ "جـاءـ الـبـرـدـ وـالـطـيـالـسـةـ"ـ،ـ أـيـ "مـعـ الطـيـالـسـةـ"ـ وـ"الـنـقـىـ الـمـاءـ وـالـخـشـبـةـ"ـ أـيـ:ـ "مـعـ الـخـشـبـةـ"⁽³⁾.ـ فـيـ حـينـ يـوـجـهـ قـرـاءـةـ روـيـسـ وـالـزـهـرـيـ وـالـأـعـمـشـ وـالـجـدـريـ وـأـبـ يـرجـاءـ وـالـأـعـرـجـ وـالـأـصـمـعـيـ وـنـافـعـ وـيـعـقـوبـ عـلـىـ وـجـهـيـنـ،ـ هـمـاـ:

1. الـوـجـهـ الـأـوـلـ:ـ يـرـىـ النـحـاسـ أـنـ "شـركـاءـكـمـ"ـ نـصـبتـ لأنـهاـ معـطـوفـةـ عـلـىـ "أـمـرـكـمـ".

(1) الزبعري، أبو سعد عبدالله، (1981) شعر عبدالله بن الزبيري، تحقيق يحيى الجبورى، ط 2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان : 68؛ وانظر: الفراء، معاني القرآن : 473/1؛ المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285هـ)، (1987) الكامل في اللغة والأدب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان : 234/1؛ النحاس، إعراب القرآن: 262/2.

(2) انظر: المبرد، المقتصب: 51/2؛ والكامل: 334/1 وانظر للفراء، معاني القرآن : 1/473؛ النحاس، إعراب القرآن: 262/2.

(3) انظر للزجاج، معاني القرآن وإعرابه : 27/3-28؛ وانظر النحاس، إعراب القرآن : 2/262؛ الطبرسي، جوامع الجامع : 1/587 الإيجي، جامع البيان : 7/105 الخفاجي، حاشية الشهاب : 24/5.

2. أما الوجه الثاني : فأجاز النحّاس نصب "شركاءكم" على أنها مفعول معه للفعل "اجمعوا"⁽¹⁾.

يبدو لي أنَّ النحّاس كان دقيقاً في تفسير وتوجيه هذه الآية، إذ أنه ميّز بين قراءة الجمهور القائمة على إثبات همزة القطع، وقراءة الثانية التي كان عمادها همزة وصل في الفعل "اجمعوا"، ونلاحظ أنَّ الاختلاف بين القراءتين يكمن من جهة المعنى، فالفعل "أجمعوا" همزة قطع يختص بالمعنى دون الذوات، فلا يجوز أن نقول "أجتمع شركائي"، أما الفعل "اجمعوا" بهمزة وصل، فإنه يختص بالمعنى والذوات معاً، فيجوز لنا أن نقول : "جمعت شركائي"، ونجد ذلك الفرق واضحاً في إمكانية العطف، فلاحظنا أنَّ العطف امتنع في القراءة الأولى، وثبتت في الثانية.

ويوجه النحّاس قراءة أبي عبد الرحمن السلمي والحسن وابن إسحاق وعيسي ابن عمر وسلم ويعقوب، والتي قيل بأنّها رويت عن أبي عمرو، فهذه القراءة عند النحّاس لها وجه واحد، هو رفع "شركاءكم"، لأنَّه معطوف على الضمير المتصل بالفعل "أجمعوا" قد وصفه بأنَّه وجه حسن، لأنَّ الكلام طال، ورغم ا ستحسانه لها إلا أنَّه استبعدها وحجه في ذلك أنها مخالفة لرسم المصحف والنحو، والصواب عنده روایة النصب، ونحو إلى ذلك الأخفش أيضاً⁽²⁾، وزاد بعضهم وجهاً جديداً في إعراب "شركاءكم" ، فأجازوا رفعها على الابتداء وخبره مذوق، فأصل التركيب عندهم "شركاءكم فليجمعوا أمرهم"⁽³⁾.

كما انفرد أبو حيان بذكر قراءة ولم يعزّها أبو حيان إلى قارئ، وهي خفض "شركائهم" ، فقال: قرئ **فأجمعوا أمركم وشركائهم** ، وفي هذه القراءة يكون الخفض عطفاً على الضمير المتصل بـ "أمركم" ، فقد يشير التركيب عنده **"فاجمعوا أمركم وأمر شركائهم"** حذف المضاف و أقام المضاف إليه مقامه، فأصبح معطوفاً على

(1) انظر : النحّاس، إعراب القرآن: 262/2.

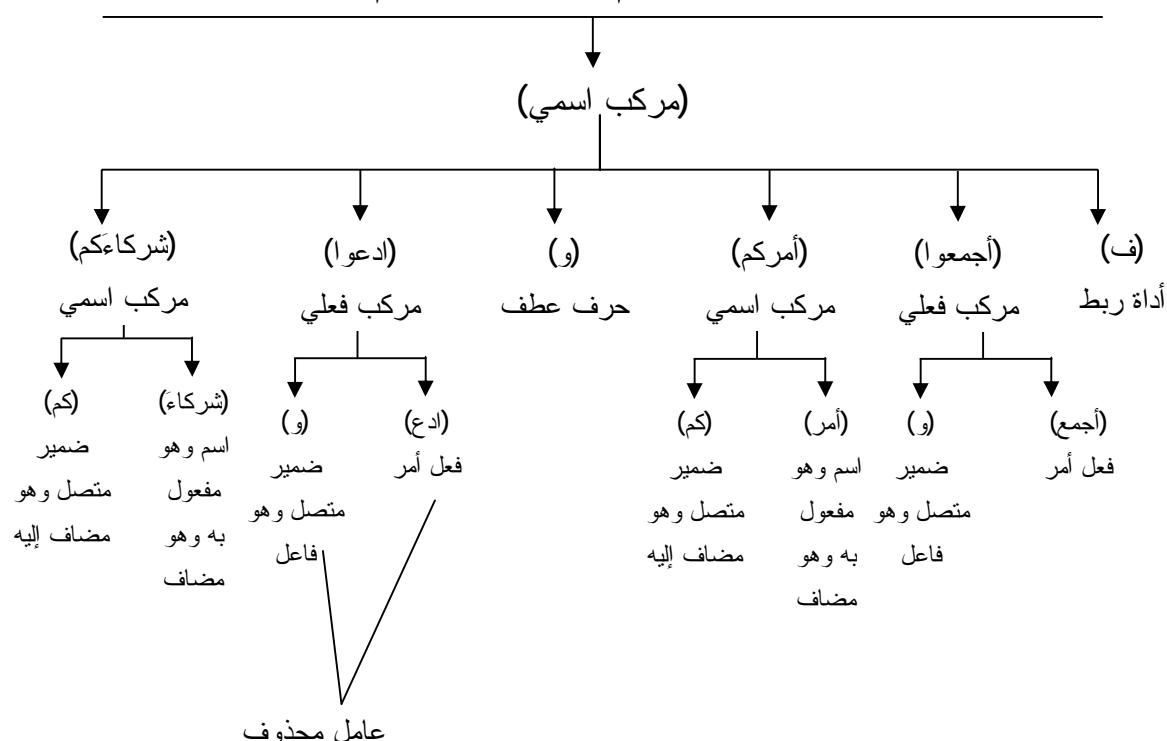
(2) انظر : النحّاس، إعراب القرآن: 262/2؛ وانظر : الأخفش، معاني القرآن: 1/376.

(3) انظر ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن : 57 وانظر : ابن جني، المحتسب : 1/446؛ العكري، النبيان: 1/649-650.

الضمير⁽¹⁾، وقد أجاز الكوفيون هذا العطف فيما منعه البصريون⁽²⁾، وهو عطف جائز تؤيده شواهد كثيرة جاءت عن العرب.

ولعل الرأي الراجح ما ذكره جمهور النحاة والمفسرين، فقد رجحوا نصب "شركاءكم" على أنها مفعول معه، وحجتهم في ذلك، أن المفعول معه استوفى الشروط الثلاثة التي ذكرت فيه، وهي أن يكون اسمًا، وأن يكون واقعًا بعد الواو الدالة على المعية، وأن تكون تلك الواو مسبوقة بفعل لازم أو متعد استوفى مفعوله⁽³⁾.

فاجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم

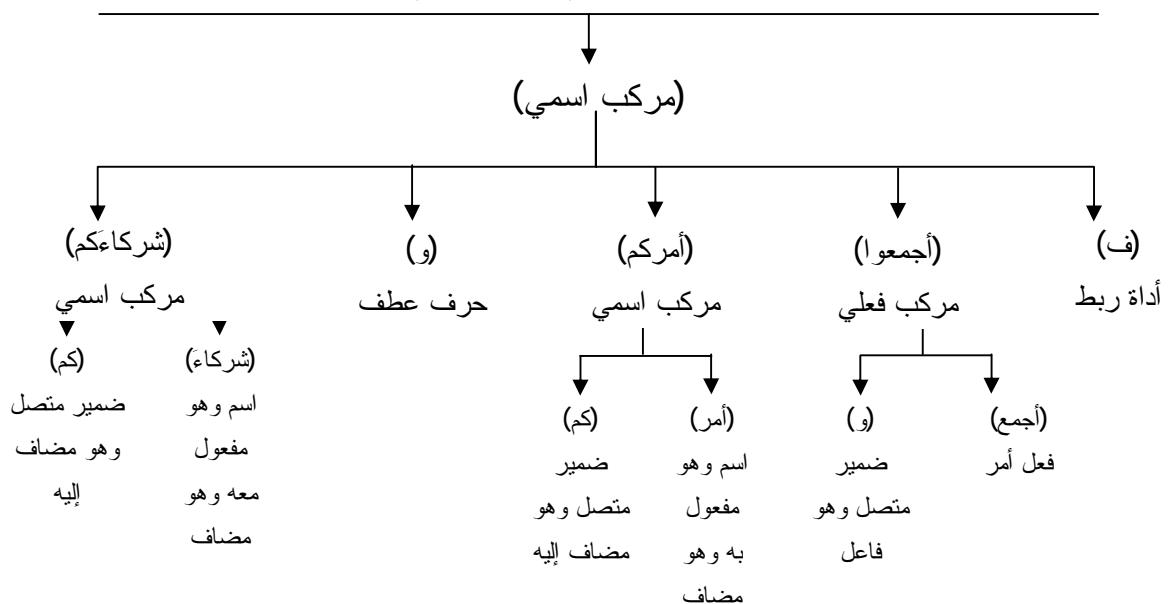


(1) انظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 179/5.

(2) ابن الأنباري، الإنصاف: 248-252/2.

(3) انظر: الزمخشري، الكشاف: 197/2؛ الهمذاني، الفريد: 579-578/2؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 48/1؛ ابن هشام، شرح شذور الذهب: 237-238/2؛ ابن مالك، التسهيل: 185/2؛ الصبان، حاشية الصبان: 139-140/2؛ الخضري، محمد، (1995)، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان: 105/7؛ الخفاجي، جامع البيان: 1/299؛ حاشية الشهاب: 24/5؛ الجمل، الفتوحات الإلهية: 363/2.

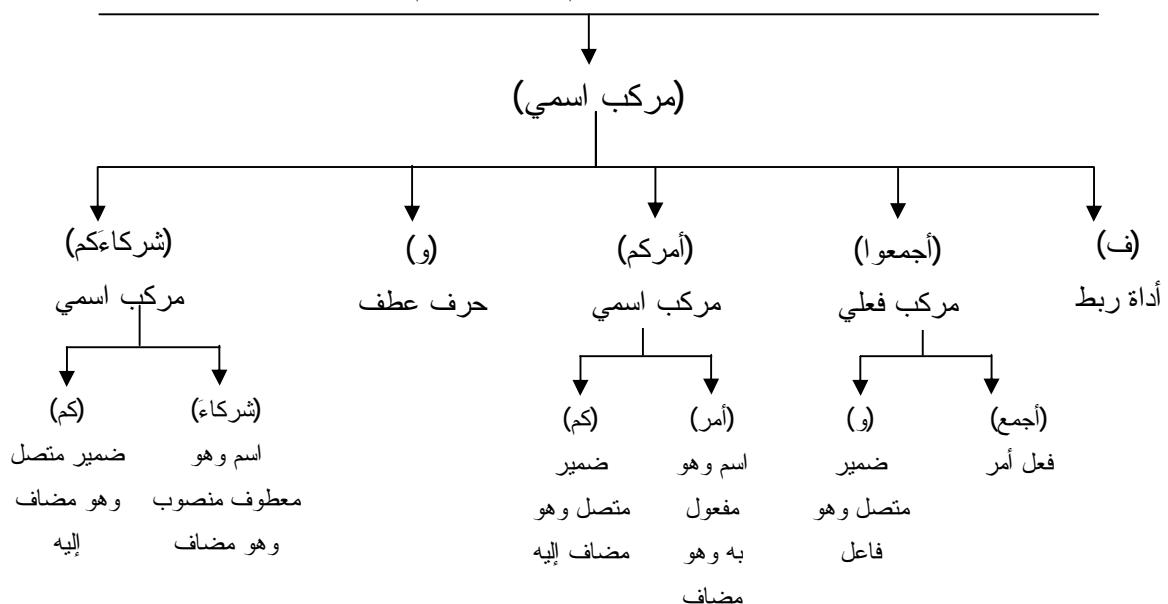
فاجمعوا أمركم وشركاءكم



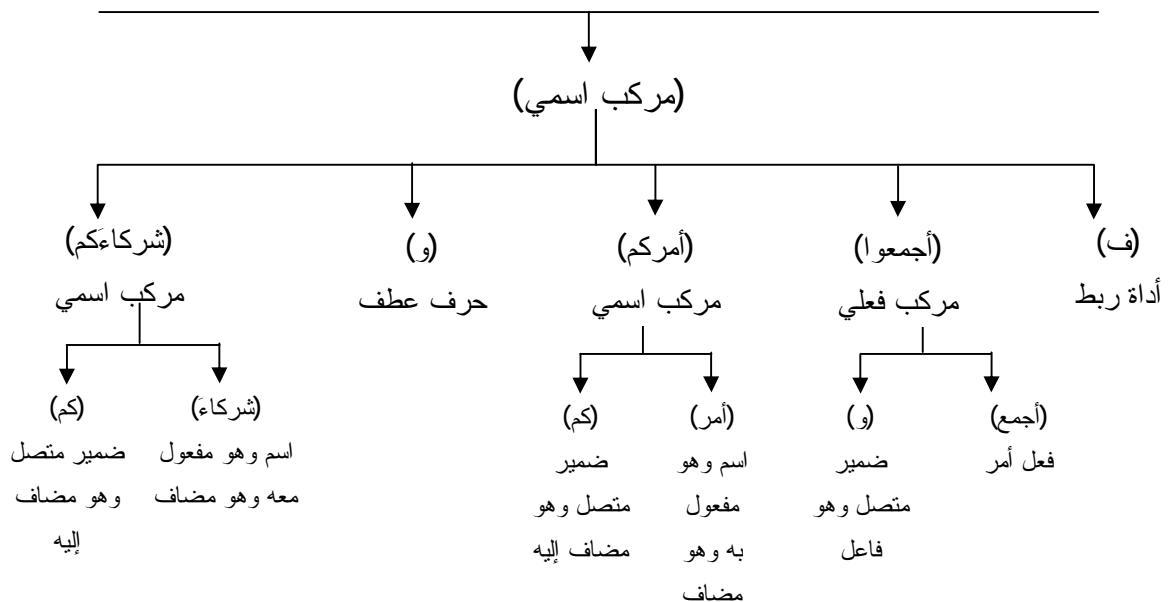
قراءة رويس والزهري والأعمش والجحدري وأبي رجاء والأعرج

والأصمعي ونافع ويعقوب، لها وجهان:

فأجمعوا أمركم وشركاءكم

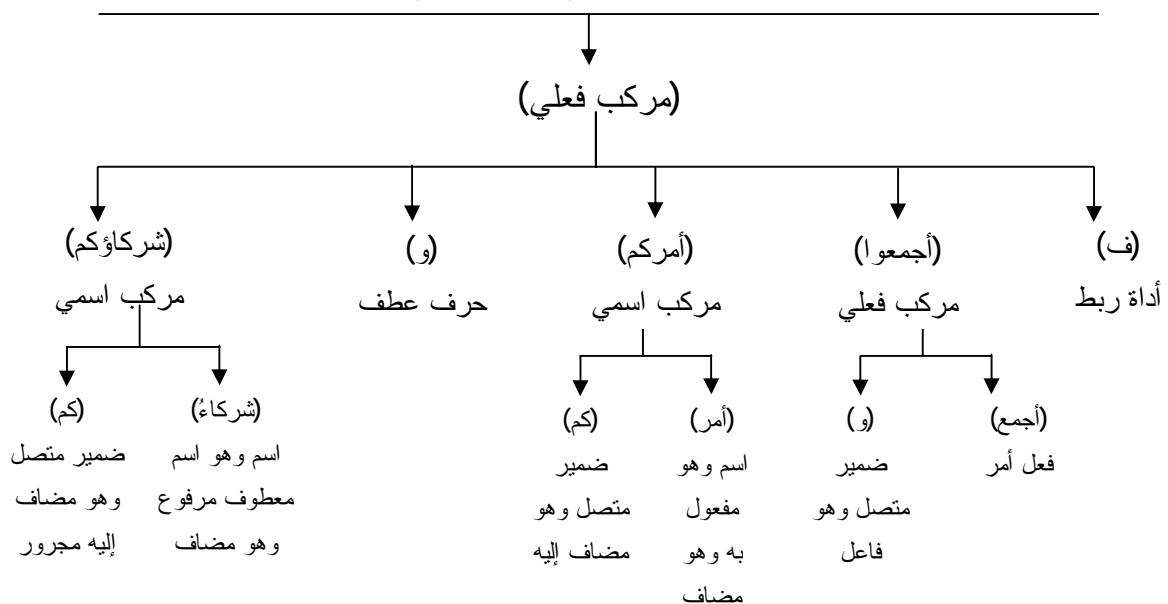


فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشَرْكَاءِكُمْ

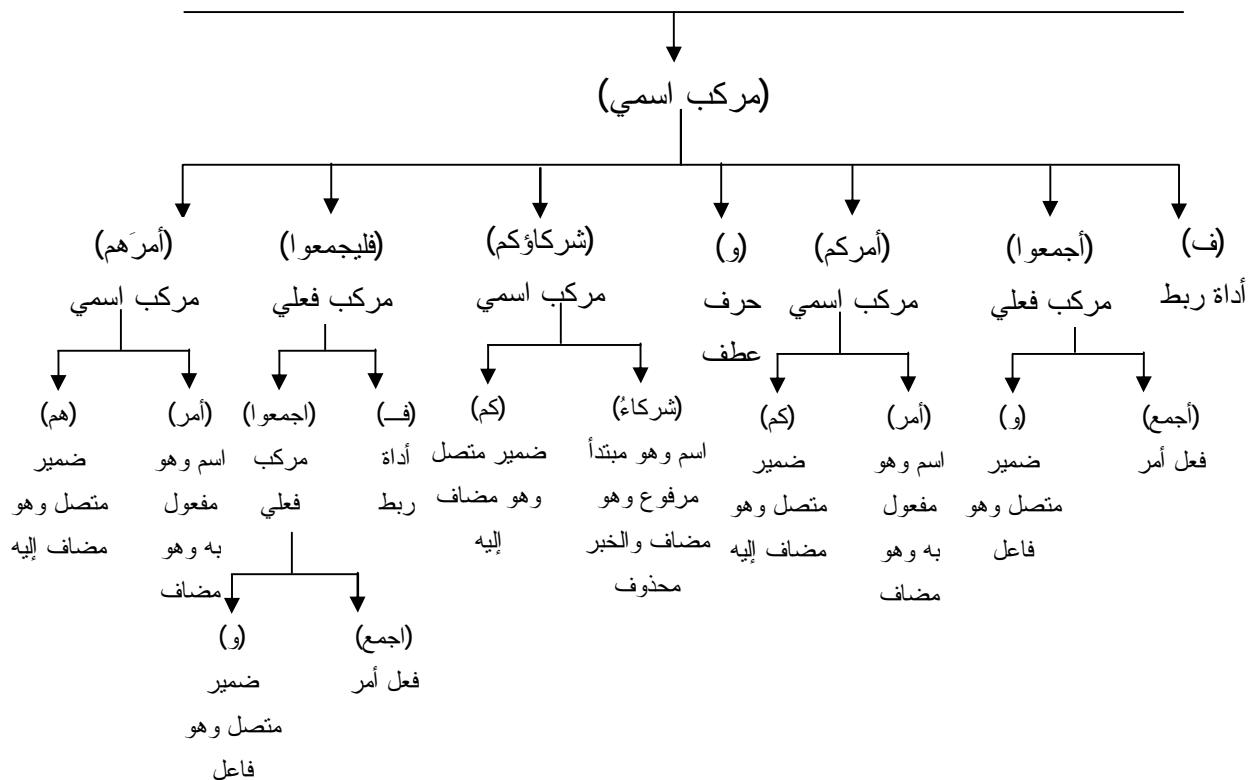


قراءة أبي عبد الرحمن السلمي والحسن وابن إسحاق ويعقوب بن عمر،
وسلام ويعقوب، لها وجهان:

فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشَرْكَاءِكُمْ



فأجمعوا أمركم وشركاؤكم فليجمعوا أمرَهم



ففي قراءة الجمهور وجهاً إعرابياً، فالوجه الأول نصب النمط وشركاءكم على أنه مفعول به للفعل المقدر أدعوا، وقد طرأ على الجملة الأصلية "وادعوا شركاءكم" تغيير واضح وهو حذف الفعل "ادعوا" من التركيب، فأصبح لدينا استعمال جديد، وهو "وشركاءكم" الذي نصب بفعل مقدر، وما يلحق بهذا الوجه ما قاله المبرد، وهو نصب النمط وشركاءكم على أنه معطوف على المعنى، فلو قدرنا فعلًا لنصب "شركاءكم" لكان "ادعوا"، وعلى هذا فالوجهان يدوران ضمن دائرة واحدة. أمّا في الوجه الثاني، فقد نصب "وشركاءكم" على أنه مفعول معه للفعل "أجمعوا"، وأزعم أن دور "واو المعية" في نصبه على المفعول معه يشابه إلى حدٍ كبير دور "لام التعليل" في المفعول لأجله.

وفي قراءة رويس ومن معه نلا حظ بأن "وشركاءكم" قد نصب من جهتين، فالجهة الأولى عطف "وشركاءكم" على "أمركم"، وكأن "الواو" الواردة في التركيب كانت "واو" العطف والمشاركة، أما الجهة الثانية، فقد نسبت وشركاءكم على أنها مفعول معه للفعل "ادعوا".

وفي قراءة أبي عبد الرحمن السلمي ومن معه، فقد رفع النمط "شركاؤكم" وكان رفعه على وجهين، فالوجه الأول عطف "شركاؤكم" على الضمير المتصل بالفعل "اجمعوا" أما الوجه الثاني فظهر التأويل واضحاً فيه إذ قدّروا خبراً وأقحموه في صلب التركيب، ليتمكنوا من رفع "شركاؤكم" على الابتداء.
وفي قراءة الخفظ عطف "شركاؤكم" على الضمير المتصل بالمفعول به "أمركم"، فأصبح مجروراً.

إنَّ الاختلاف الذي ورد في إعراب "شركاءِكم" نابع من نظرية العامل، فقد اختلف النحاة والمفسرون في تقدير عامل النصب، فقالوا إنَّه فعل مضمر دلَّ عليه "اجمعوا"، فقد روا "ادعوا"، وقالوا: نصب على العطف على المعنى وقدّروا "ادعوا" أيضاً، فلو اكتفوا بنصبه على المفعول معه لكان أقرب للناحية الوصفية، ونجد أنَّ صراع النحاة فيما بينهم ساعد أيضاً على تعدد صور الإعراب.

وفي قوله تعالى : هُنَّا نُّعَذْنُ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذَرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ⁽¹⁾.

وصف النحاس التركيب يدخلونها ومن صلح "بأنَّه من مشكل النحو، لتعدد صور الإعراب فيها، فهي عنده تحتمل إعرابات عدَّة، هي⁽²⁾:

1. أولاً: رفع "ومثلي" لأنَّها معطوفة على الضمير المتصل بـ الفعل "يدخلونها" وهو "الواو".

2. ثانياً: وذهب إلى نصب "ومن" على أنها مفعول معه للفعل "يدخلونها"، الذي استوفى مفعوله، وهو الضمير المتصل بالفعل، فأصل التركيب عنده "يدخلونها مع من صلح".

3. ثالثاً: وأجاز رفع "ومن" على أنها معطوفة على محذوف، فتقدير الجملة عنده "أولئك ومن صلح".

(1) سورة الرعد، الآية: 23.

(2) انظر: النحاس، إعراب القرآن: 356-357/2.

ونلاحظ أنَّ بعض النحاة والمفسرين كانوا يوردون الوجوه التي ذكرها النحَّاس دون أن يرجحوا أيًّا منها⁽¹⁾.

وزاد ابن الأباري وجهاً جديداً في إعراب "ومن"، إذ يرى أنَّها مجرورة؛ لأنَّها معطوفة على "لهم"⁽²⁾ وبن الأباري في هذا الوجه يقف إلى جانب ا لковيين الذين أجازوا العطف على المجرور دون إعادة العامل، فيما يرى البصريون أنَّ العطف على المجرور يجب أن يكون بإعادة العامل⁽³⁾.

ويرجح الزجاج نصب "ومن" على أنَّها مفعول معه، ولعلَّ التفسير يؤيده بذلك، فإذا قيل يدخلونها مع من صلح من آبائهم "، تكون بالشفاعة لهم عند الله، فيكرمهم الله بدخول أقرانهم الجنة معهم، ويبدو أنَّ الزجاج انتطلق في ترجيحه للنصب في "ومن" من القاعدة النحوية البصرية التي لا تجيز عطف الظاهر على المضمر إلَّا بوجود فاصل، و"الهاء" عندهم فاصل ضعيف⁽⁴⁾.

ونجد أبا حيان في "النهر المار من البحر المحيط" يرجح الرفع، بعطف "ومن" على الضمير المتصل في "يدخلونها"⁽⁵⁾، وفي هذا الترجيح يبدو لي أنَّ أبا حيان لم يجهد نفسه بكثرة التأويلات والتقدير، فنظر إلى "ومن" نظرة عقلية، فرجَّح رفعها.

(1) انظر: القيسى مشكل إعراب القرآن : 1/398 العكاري، التبيان : 2/757 الهمذاني، الفريد : 3/143، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 9/312؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 5/378؛ شيخ زادة، حاشية محبي الدين : 5/19 الخفاجي، حاشية الشهاب : 5/236 الجمل، الفتوحات الإلهية : 2/502؛ الصاوي، أحمد الماكى ، (1934)، حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، مصر: 2/230؛ الألوسي، روح المعاني: 5/136.

(2) ابن الأباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 2/51.

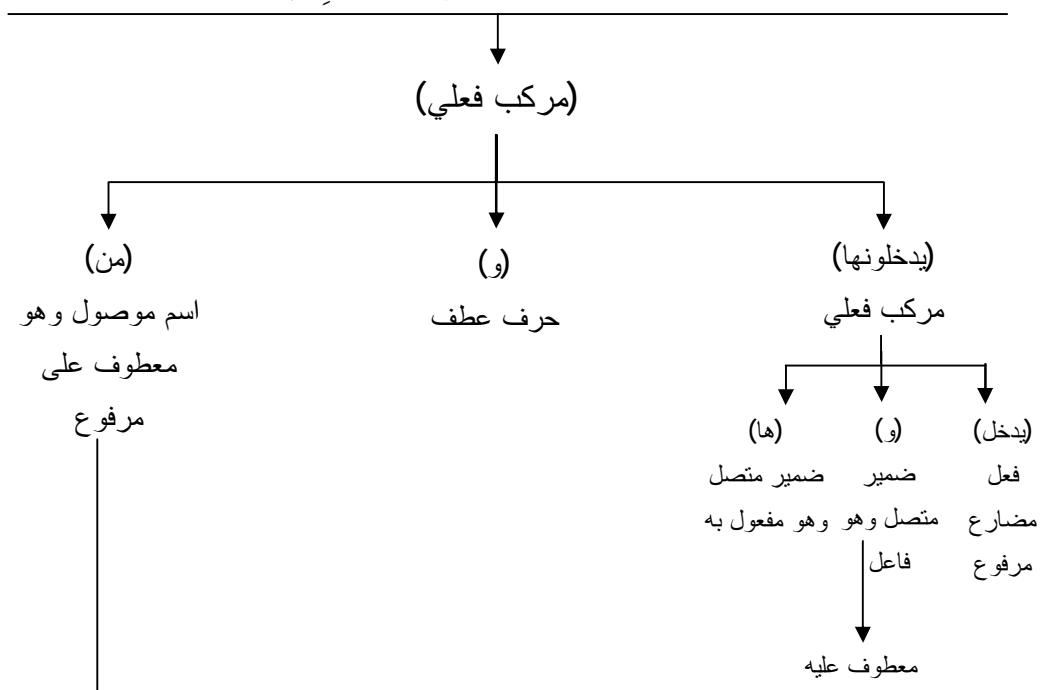
(3) انظر: ابن الأباري، الإنصاف: 2/248-252؛ وانظر: الهمذاني، الفريد: 3/123.

(4) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 3/147؛ وانظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 9/312.

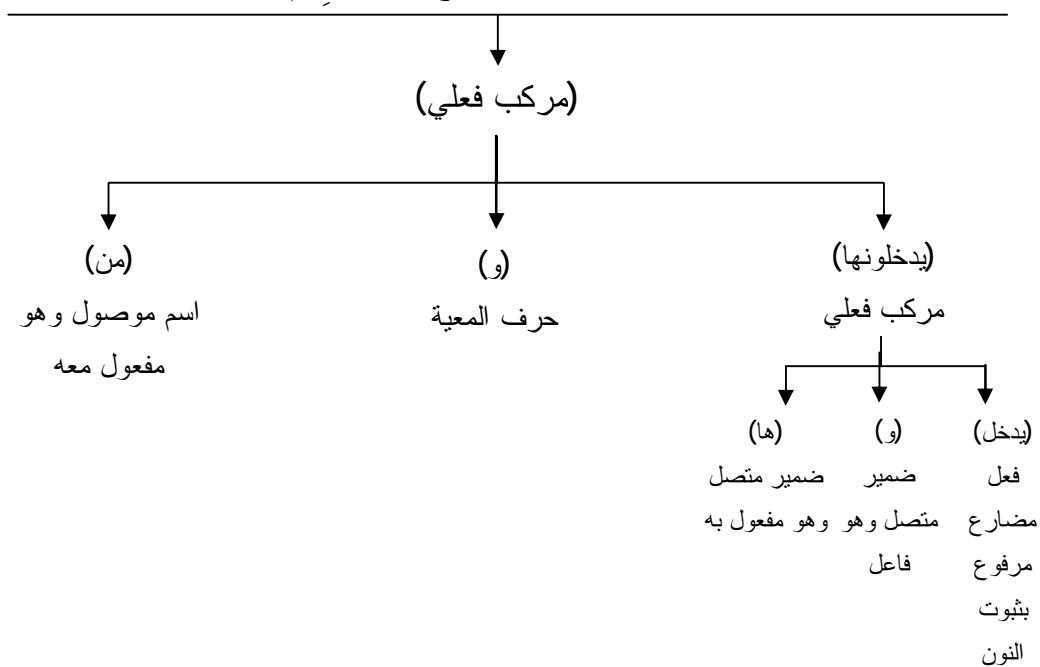
(5) الأندلسى، أبو حيان محمد بن يوسف (ت 745هـ)، (1995)، النهر المار من البحر المحيط، تحقيق: عمر الأسعد، دار الجليل، بيروت، لبنان : 3/881 وانظر البروسوي، روح البيان :

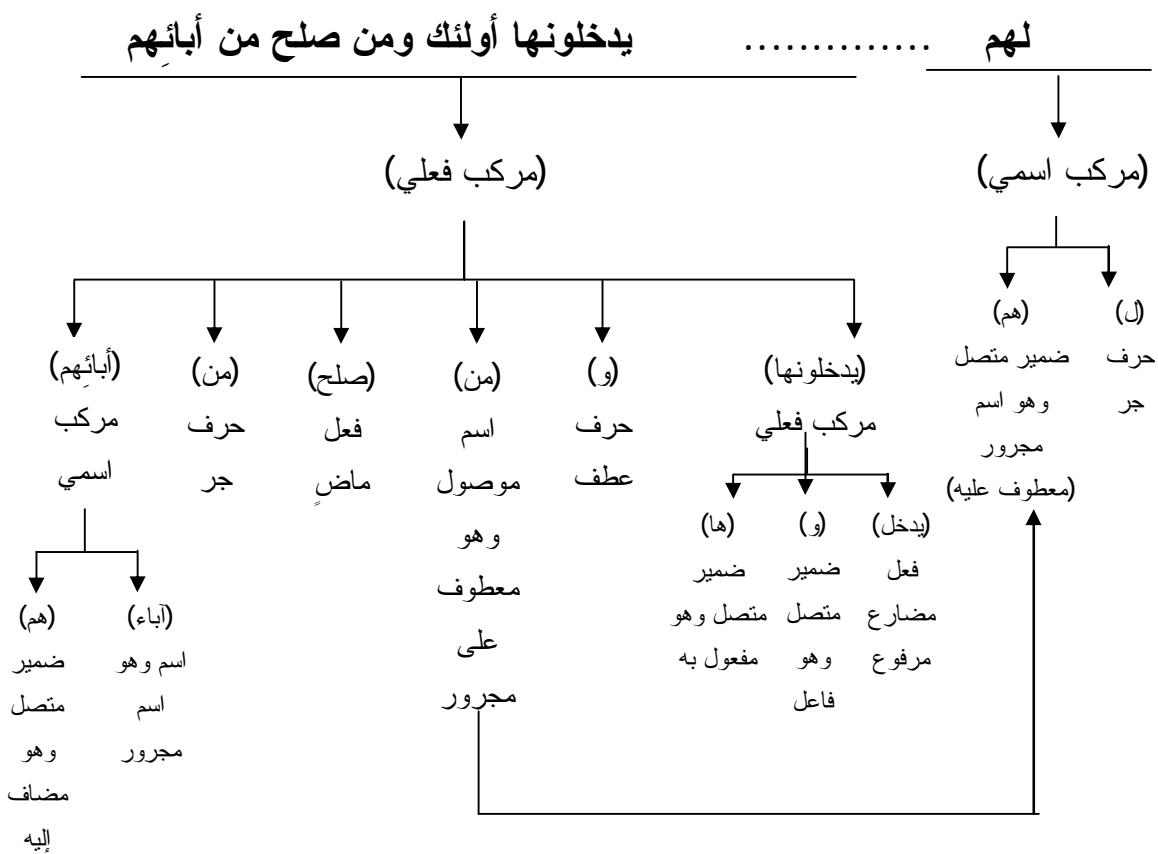
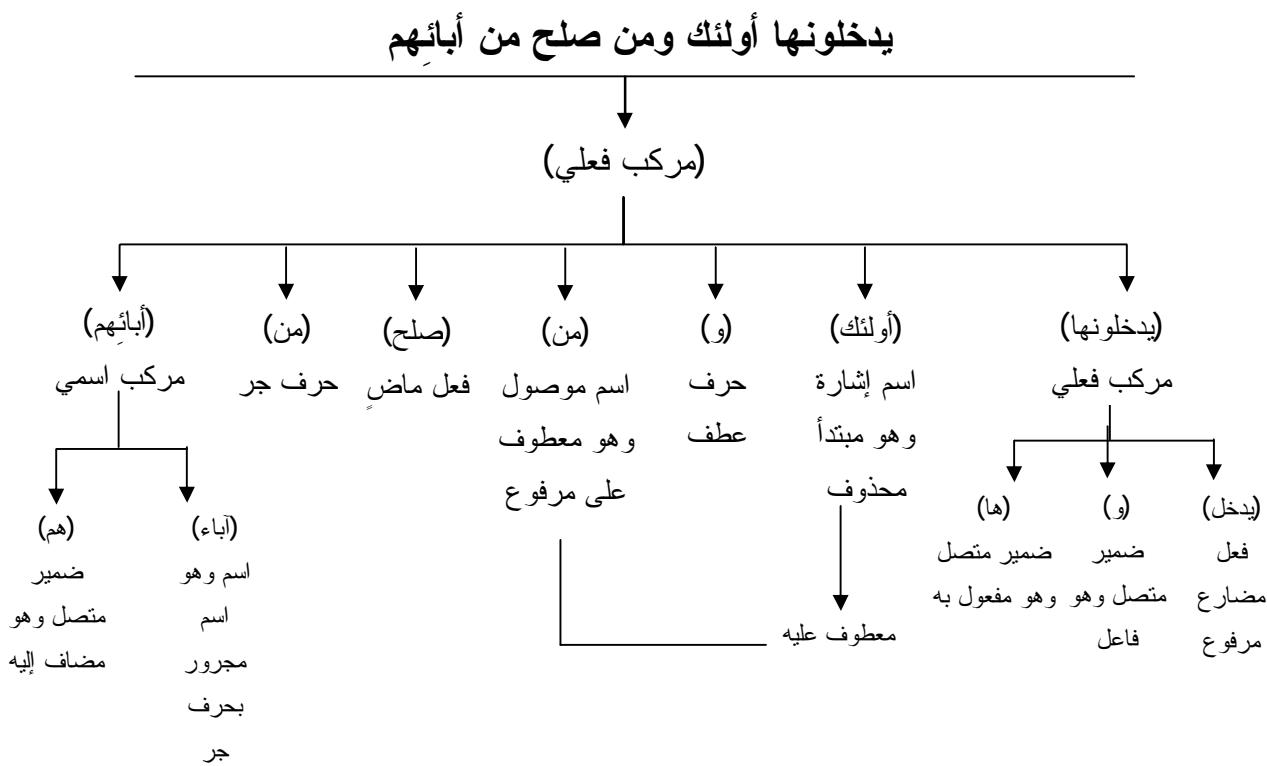
.387/4

يُدخلونها ومن صلح من أَبائِهِم



يُدخلونها ومن صلح من أَبائِهِم





ففي النمط الأول رفع الاسم الموصول "من" على أنه معطوف على الضمير المتصل بالفعل "يدخلونها"، وفي النمط الثاني نصب الاسم الموصول "من" على أنه مفعول معه للفعل "يدخلونها" ويبيرز هنا دور واو المعية أو المصاحبة، فهي قرينة معنوية يستفاد منها في الدلالة على المصاحبة عن غير طريق العطف، وهذا يدل على أن الحركة تتغير بتغيير القصد، فالنهاة متقدون على أن العدول عن معنى إلى معنى يقابلها عدول عن حركة إلى أخرى⁽¹⁾، وهذا ما سماه يحيى عبابة بالتحويلات الأسلوبية التي تسهم بتغيير الإعراب⁽²⁾.

وفي النمط الثالث نلاحظ أن التكفل المصاحب للتقدير قد بُرِزَ عند بعض النهاة، فقدّروا محفوظاً، وهو "أولئك" ليعطفوا "من" عليه، ولعل الدافع لذلك هو عجز نظرية العامل عن تفسير بعض الأ نماط اللغوية، كما أن اتساع شقة الخلاف بين النهاة واضطراب آرائهم في التقدير والتعليق عمل على إيجاد صور جديدة كما في النمط الثالث.

وفي النمط الرابع خفضت "من" على أنها معطوفة على "لهم" وأعجب من قول ابن الأنباري لذلك، فهو لا يجوز العطف على المجرور دون إعادة العامل، فكيف أجازه هنا؟

ولعل عجز نظرية العامل في تحليل بعض الأنماط وتفسيرها قد أوجدت مثل هذا التعدد في صور الإعراب، كما أن دخول الأسماء المبهمة في العملية النحوية يساعد على تعدد صور الإعراب، ويؤكد ما قلته أن هذه الأسماء لا تظهر عليها حركات الإعراب؛ لأنها مبنية.

(1) انظر: عيسى، فارس، (1993)، النصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، م، 3، ع، 6، ص 193-194.

(2) انظر: عبابة، يحيى عطية، (1994)، أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الاعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، مجلة أبحاث اليرموك، ع، 1، ص 42-9.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَتَيْنَا دَأْوَدَ مَنَّا فَضْلًا يَا جَبَالُ أَوِي مَعَهُ وَالظَّيرَ وَأَنَّالَهُ الْحَدِيد﴾⁽¹⁾.
 قرأ الجمهور "والظير" بالنصب، وقرأ السلمي وابن هرمز وأبو يحيى وأبو نوبل ويعقوب وابن أبي عبلة وجماعة من أهل الم دينة، وعاصر في رواية "والظير" رفعاً⁽²⁾.

يوجه النحاس قراءة الجمهور على أربعة وجوه أوردها معزوة إلى أصحابها⁽³⁾.

فالوجه الأول: يرى أبو عمرو بن العلاء أن "والظير" نصبت؛ لأنّها مفعول به لفعل مذوف جوازاً دل عليه السياق، وكأنّه قيل "سخرنا له الطير"⁽⁴⁾، ومثل هذا التقدير ما قيل في قول الشاعر:

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءَ بَارِدًا حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةَ عَيْنَاهَا
أي "وسيقتها ماء"، وقد سبق ذكر هذا الشاهد.

أمّا الوجه الثاني فذهب إليه الكسائي، إذ يرى أن "والظير" نصبت؛ لأنّها معطوفة على "فضلاً"، وفي هذا الوجه يجب تقدير مضاف مذوف لنتمكن من نصب "والظير"؛ لأنّ تقدير الجملة عنده آثيناه فضلاً وتسبيح الطير، فلما حذف المضاف "تسبيح" قام مقامه المضاف إليه "الظير"، فأخذ حكمه فنصب⁽⁵⁾.

الوجه الثالث: يرى الخليل وسيبويه أن "الظير" نصبت؛ لأنّها معطوفة على موضع "الجبال" فالقاعدة العامة عند النحاة تقول : "كل منادى معرفة مبني على الضم في محل نصب "، فـ"الجبال" في قوله تعالى "يا جبال" معرفة أنزلت منزل

(1) سورة سباء، الآية: 10.

(2) النحاس، إعراب القرآن: 3-333/3؛ وانظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 7/253.

(3) انظر: النحاس، إعراب القرآن: 3/333-334.

(4) انظر أبو عبيدة، مجاز القرآن : 2/143؛ وانظر الزجاج، معاني القرآن وإعرابه : 243/4؛ النحاس، إعراب القرآن : 3/333-334؛ القيسي مشكل إعراب القرآن : 2/583؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 13/266؛ البروسي، تتوير الأذهان: 3/263؛ الشوكاني، فتح الديرين: 4/362.

(5) انظر: الكسائي، معاني القرآن : 215؛ وانظر النحاس، إعراب القرآن : 3/334-333/3؛ القيسي، مشكل إعراب القرآن : 2/583؛ العكري، التبيان : 2/1064؛ الخاجي، حاشية الشهاب : 7/193؛ الألوسي، روح المعاني: 8/288-289.

العقل، فهي مجاز عقلي، ولذا بنيت على الضم، فإذا رددناها إلى الأصل وجوب النصب، وإذا عطفنا "والطير" عليها وجوب نصبها، لأنّها من التوابع التي قال عنها سيبويه: "الحروف تشرك الآخر فيما دخل فيه الأولى يجوز أن نقول : يا أيها الرجل وزيد، ويا أيها الرجل عبد الله، فالجملة الثانية تكون محمولة على "يا"، أي أن نقول في تقدير الجملة يا عبد الله⁽¹⁾، وعلى ذلك يكون تقدير الجملة عند الخليل وسيبوه "يا جبال ويا أيها الطير".

ويبدو لي أنَّ رأي سيبويه هو الرأي الراجح عند جمهور النحاة والمفسرين، ويتبين ذلك من خلال شرحهم الوافي له وإيرادهم ما يؤيد ذلك من الشعر، وربط القراءة الأولى "النصب" بالقراءة الثانية "الرفع" في حالة الرفع تكون "والطير" معطوفة على "الجبال"، وكأنَّه قيل: "يا جبال ويا أيها الطير"، ومثله قول الشاعر:

فَقَدْ جاوزْتُمَا خَمْرَ الْطَّرِيقِ⁽²⁾
أَلَا يَا عَمْرُو وَالضَّحَاكَ سِيرًا
مُوطنَ الشَّاهِدِ عِنْدَهُمْ نَصْبٌ وَالضَّحَاكَ؛ لَأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَوْضِعٍ
"عَمْرُو"⁽³⁾.

أما الوجه الرابع : فقد أجازه الزجاج إذ نصب "والطير" على أنها مفعول معه، فتقدير الجملة عندها أُبَيٌّ معه ومع الطير⁽⁴⁾، ومثلها في العربية "استوى الماء والخشبة" ، أي "مع الخشبة".

(1) انظر: سيبويه، الكتاب: 2/186-289؛ وانظر: كتاب الجمل المنسوب للخليل: 16-17.

(2) قائله مجهول، انظر: الفراء، معاني القرآن: 2/355؛ الطبرى، جامع البيان: 7/351.

(3) انظر أبو عبيدة، مجاز القرآن : 2/143؛ وانظر: الفراء، معاني القرآن : 2/355؛ الطبرى، جامع البيان: 7/351؛ الزمخشري، الكشاف: 3/253؛ الخوارزمي، مجد الدين أبو محمد القاسم بن الحسين، (1990)، شرح المفصل في صنعة الاعراب (المعروف بالتخمير)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان : 1/388-389؛ الرازى، التفسير الكبير : 25/245 العكربى، التبيان : 2/1064 القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 13/266؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 7/53؛ لابيضاوى، أنوار التزيل وأسرار التأويل : 566؛ الجمل، الفتوحات الإلهية: 462.

(4) انظر للزجاج، معاني القرآن وإعرابه : 4/243؛ وانظر النحاس، إعراب القرآن : 3/333-334؛ الطبرسى، مجمع البيان: 7/595.

وردَ أبو حيان هذا الوجه، وحجته في ذلك، أنَّ قبله لفظة "معه"، وهذا لا يسمح للعامل أن ينصب أكثر من مفعول معه واحد إِلَّا على البدل أو العطف؛ فلا يجوز " جاء زيدٌ مع عمرٍ مع زينبٍ" إِلَّا بالعطف⁽¹⁾.

وردَ بعضهم قول أبي حيان : " وحجتهم أنَّ "معه" تعود على أوبى وهو ظرف أو حال، والمعلوم أنَّ الظرف والحال غير المفعول معه، وكل منها بابٌ في النحو"⁽²⁾.

في حين يوجه النحّاس قراءة الرفع على أنَّ "والطير" معطوفة على لفظ المنادي الذي قبله، وهو "يا جبالُ" ، فأصل التركيب عنده "يا جبالُ ويَا طيرُ أو يا أيَّها الطيرُ"⁽³⁾ ، ولعلَ دفاع سيبويه عن قراءة الرفع التي وصفت بأنها شاذة، هو دليلٌ منه على نصب "والطير" على أنها معطوفة على موضع الجبال، فما أورده بالنصب أورده بالرفع، وعلل ذلك بأنَّ القياس والسمع يجيزان الرفع، فالعرب تقول "يا عزُّ وحارثُ ويَا زيدُ والنضر" ، فـ"حارث" مرفوع؛ لأنَّه معطوف على "عزُّ" ، وأما "النضر" ، فهي معطوفة أيضاً، ولكن يجب وضع "أيَّها" لأنَّها محلَّة "بِأَل التعريف"⁽⁴⁾ ، إن العطف في القراءة التي وردت برفع "والطير" لا تتعذر بباب المشاكلة في الحركة الإعرابية، وهي الضم⁽⁵⁾ ، وهذا ينطبق على الأمثلة التي أوردها سيبويه، ووجه النحّاس قراءة الرفع في "والطير" أيضاً، على أنها معطوفة على الضمير المستتر في

(1) أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 253/7؛ وانظر: هامش المقتضب: 212/4.

(2)الحلي، الدر المصنون : 159/9 الخفاجي، حاشية الشهاب : 193/7الألوسي، روح المعاني : 289/8.

(3)النحّاس، إعراب القرآن : 333-334/3؛ وانظر: القيسى مشكلاً إعراب القرآن : 583/2؛ ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن : 275/2 العكري، التبيان : 1064/2 الهمذاني، الفريد : 58/4 القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 266/13 الشعالي، الجواهر الحسان : 70/3؛ الألوسي، روح المعاني : 289/8.

(4) سيبويه، الكتاب: 186/2-188؛ وانظر: المبرد، المقتضب: 212/4.

(5) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: 176/2.

"أُوبِي"، ويصف النحّاس في كتابه "إعراب القرآن" بأنَّ مثل هذا العطف حسن لوجود فاصل بين الضمير والمعطوف عليه، فأصل التركيب عنده "أُوبِي أَنْتَ وَالظِّيرُ"⁽¹⁾. وزاد بعضهم وجهاً جديداً في إعراب "والظِّيرُ"، إذ أجازوا رفعها على أنها مبتدأ لخبر مذوق، فتقدير التركيب عندهم "والظِّيرُ مُؤَوِّبٌ"⁽²⁾، وأجاز الزجاج رفع "وَالظِّيرُ" على أنها بدلٌ من المنادى المذوق "أَيُّ"، فأصل التركيب عنده "يَا جَبَّالُ وَيَا أَيُّهَا الظِّيرُ أُوبِي مَعَهُ"⁽³⁾.

وعَدَ الدِّمِيَاطِي قراءة الرفع شاذة، وحجه أنَّها قراءة منفردة لابن مهران لا يقرأ بها ولذا أسقطها صاحب الطيبة على عادته⁽⁴⁾، ولا يجوز رد القراءة بسبب الشذوذ بل ينبغي الأخذ بها في العربية دون القراءة والتبعيد عنها، ونلاحظ أنَّ النحّاس كان متحرياً الدقة فلم أجد موضعًا واحداً فيما يخص القراءة إلَّا وأورد أغلب القراءات التي وردت في الآية، وإن كانت شاذة، فهذا يدلُّ على احتاجه بالقراءات حتى الشاذة منها وتوظيفها في باب الرواية اللغوية.

وتمثل وجوه الإعراب السابقة تكفل النحاة وتعسفهم في وضع تقديرات بعيدة لا يحتملها التركيب، وهذا يدلُّ على محاولة كلِّ منهم تثبيت قاعده النحوية بأي شكلٍ من الأشكال.

وعن قوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً﴾⁽⁵⁾.

ذهب النحّاس إلى نصب "من" على أنها معطوفة على الضمير المتصل بالفعل "ذرني"، وأجاز نصبهما على أنها مفعولٌ معه للفعل "ذرني"، فأصل التركيب عنده "ذرني مع من خلقت وحيداً"⁽⁶⁾.

(1) النحّاس، إعراب القرآن: 333-334؛ القيسى، مشكل إعراب القرآن: 2/583؛ الحلبي، الدر المصنون: 9/159.

(2) حيان، تفسير البحر المحيط : 7/253 الحلبي، الدر المصنون : 9/159؛ الألوسي، روح المعاني : 289/8.

(3) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 4/243.

(4) الديمياطي، إتحاف فضلاء البشر: 358.

(5) سورة المدثر، الآية: 11.

(6) انظر: النحّاس، إعراب القرآن: 5/66.

ونلاحظ أنَّ بعض النحاة والمفسرين كانوا يوردون ما قاله النَّحَّاسِ في نصب "ومن" دون أن يرجحوا وجهاً على آخر⁽¹⁾.

ويميز السمين الحلبي بين التفسير وال نحو، إذ يقول : "يدل ظاهر الآية على أنَّ "ومن" مفعول معه، وهذا الإعراب مناسب للتفصير، ويجوز أن يكون معطوفاً، وهو أوقف للصناعة"⁽²⁾.

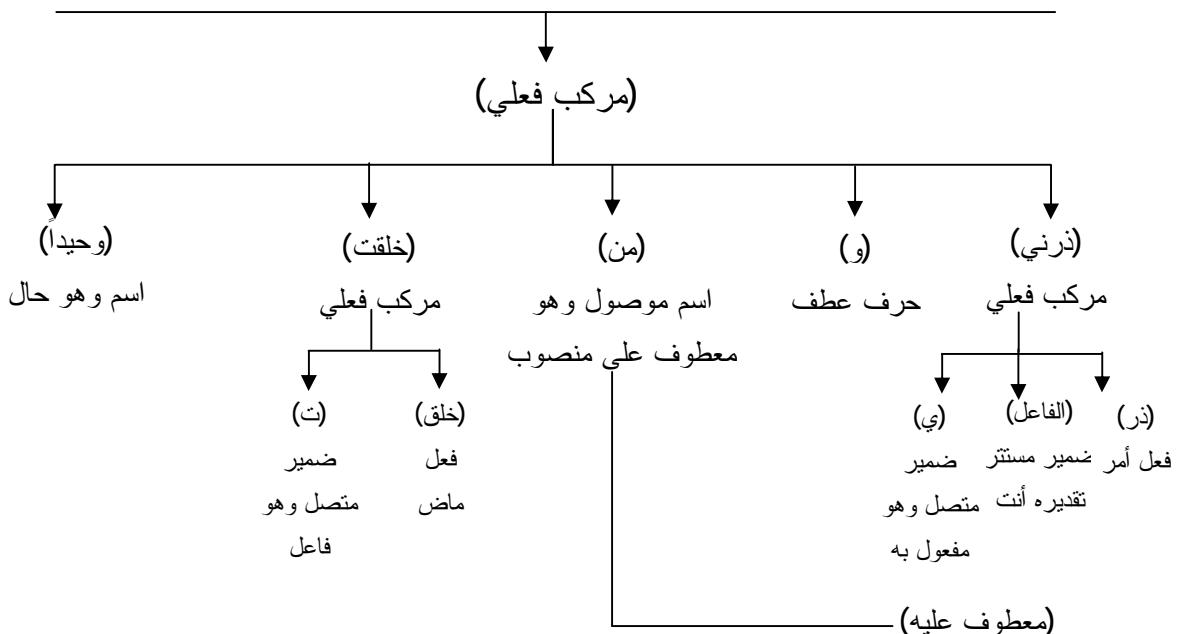
ونجد الزركشي يرفض العطف ويرجح نصب "ومن" على أنها مفعول معه، وحجته في ذلك تفسيرية بحثة؛ إذ يقول : "لا يلزم فيه أن يكون الله أمر نبيه - لـ - أن يتركه، وكأنه قال : اتركني واترك من خلقت وحيداً "، هذا في حالة العطف، ولكن يتبعين أن يكون المراد حلّ بيني وبينهم "، كقولك: "لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها" أي "مع فصيلها"⁽³⁾.

(1) انظر: القيسى مشكل إعراب القرآن : 77/1، الأصبغاني، قوام السنة، إعراب القرآن : 477؛ ابن الأباري، البيان في غريب إعراب القرآن : 474/2 العكربى، التبيان : 1250/2 الهمذانى، الفريد : 563-562 الخازن، تفسير الخازن : 28/4 أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 356/8؛ البيضاوى، أنوار التنزيل : 70/6 أبو السعود، تفسير أبي السعود : 328/6؛ الخفاجى، حاشية الشهاب : 8/273 الحنفى، حاشية لا قونوى: 19/425 الجمل، الفتوحات الإلهية : 4/237؛ الصاوى، حاشية الصاوى على تفسير الجلالين : 4/244 لشريينى، السراج المنير : 8/168؛ الألوسى، روح المعانى: 10/110؛ الأياضى، هيمان الزاد: 15/56.

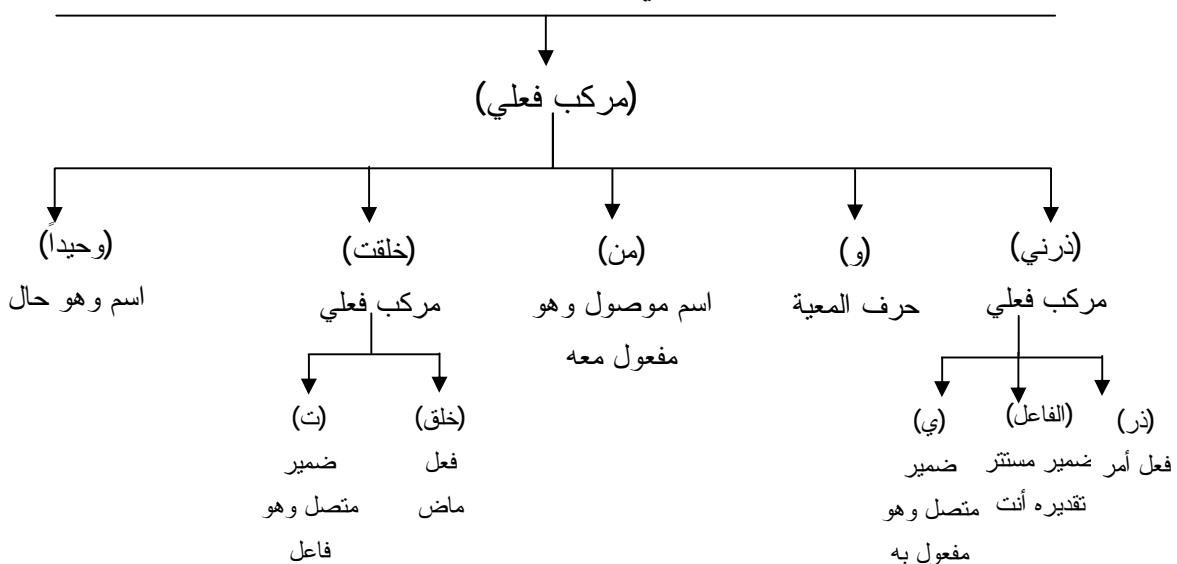
(2) الحلبي، الدر المصنون: 1/523.

(3) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 436/4.

ذرني ومن خلقت وحيداً



ذرني ومن خلقت وحيداً



ففي النمط الأول نصب الاسم الموصول "من" على أنه معطوف على المفعول به المتصل بالفعل "ذرني"، وهو "الياء"، أمّا النمط الثاني فقد نصب الاسم الموصول "من" على أنه مفعول معه للفعل "ذرني".

6.1 المفعول فيه:

هو كلُّ اسم زمان أو مكان سلط عليه عامل على معنى "في"، كقولك: "صمتُ يوم الخميس، وجلست أمامك"⁽¹⁾، وناصب المفعول فيه ما وقع فيه، وهو المصدر، نحو: "جِئْتُ من ضربِكَ زيداً يوْمَ الْجَمْعَةِ عِنْدَ الْأَمْيَرِ" ، أو الفعل، نحو "ضربتُ زيداً يوْمَ الْجَمْعَةِ أَمَامَ الْأَمْيَرِ" ، أو الوصف، نحو: "أَنَا ضاربٌ زيداً، الْيَوْمَ عِنْدَكَ"⁽²⁾.
ومما تعددت فيه وجوه الإعراب عند النحّاس ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿لِيَوْمٍ عَظِيمٍ # يَوْمٍ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽³⁾.

قرأ الجماعة "يَوْمٍ يَقُومُ النَّاسُ" بـ"بنصب" "يَوْمٍ" ، وقرأ زيد بن علي "يَوْمٍ يَقُومُ النَّاسُ" بـ"رفع" "يَوْمٍ" ، وحكى أبو معاذ أنه قرأ "يَوْمٍ يَقُومُ النَّاسُ" بـ"خفض" "يَوْمٍ"⁽⁴⁾.
ويوجه النحّاس قراءة النصب في "يَوْمٍ" ، على أنها مفعول فيه لفعل مضمر جوازاً دلّ عليه "مبعوثون" ، فتقدير الجملة عند "يَبْعَثُونَ يَوْمٍ يَقُومُ النَّاسُ"⁽⁵⁾.
وذهب بعض النحّاة والمفسرين إلى أنَّ العامل في "يَوْمٍ" هو اسم المفعول "مبعوثون" ، فأصل التركيب هو "مبعوثون يَوْمٍ يَقُومُ النَّاسُ"⁽⁶⁾ ، ونلاحظ أنَّ إعراب

(1) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى: 191.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 1/279-283.

(3) سورة المطففين، الآية: 5-6.

(4) أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 432/8؛ وانظر ابن خالويه، مختصر في شواد القرآن : 170؛ الزمخشري، الكشاف: 195/4؛ الحلباني، الدر المصنون: 1/719.

(5) النحّاس، إعراب القرآن: 5/175-176.

(6) لازجاج، معاني القرآن وإعرابه : 5/298؛ القيسى مشكل إعراب القرآن : 2/806؛ الزمخشري، الكشاف: 4/195؛ الطبرسي، جواجم الجامع : 2/723؛ ابن الأباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 2/500؛ الباقي، أبو الفضل يوسف بن محمد بن يعقوب، (2001)، كشف المشكلات وإيضاح المضلالات في إعراب القرآن وعلل القراءات، تحقيق : عبدالقادر عبد الرحمن السعدي، دار عمار للنشر، عمان ،الأردن: 2/411 العكبري، التبيان : 2/1276؛ الغرناطي، التسهيل لعلوم التنزيل: 7/74 الهمذاني، الفريد : 4/640 القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 19/254؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 8/432؛ الحلباني، الدر المصنون : 1/19؛ الإيجي، جامع البيان : 4/459؛ الخفاجي، حاشية الشهاب : 8/386؛ الصاوي، حاشية الصاوي على تفسير الجلالين : 4/300؛ الشوكاني، فتح القدير: 5/399.

"يوم" في التقدير يكون مفعولاً فيه، إلا أنَّ الاختلاف يكمن في عامل النصب في "يوم".

وزاد بعضهم وجهاً جديداً في إعراب "يوم"، وهو نصب "يوم" على الاختصاص، فتقدير الجملة عندهم "أعني أو أخص يوم يقوم الناس لرب العالمين"⁽¹⁾. وأجاز الأخفش جعل "يوم" بمعنى "الآن أو الحين"، فهي عنده منصوبة على الظرفية، واحتج لذلك بأمثلة منها : "فَلَمَنِ الْيَوْمَ صَالِحٌ" تزيد به "الآن"، أو في هذا "الحين"⁽²⁾، ولعلَّ الأخفش بهذا التقدير لم يخرج عن النصب على الظرفية، ولكن ما قدَّره في جعل "يوم" بمعنى "الآن أو الحين" يصب في الناحية التفسيرية للآية.

ويرى الفراء أن "يوم" ليس منصوباً بل مبني على الفتح في محل خفض على البدل من "ليوم"⁽³⁾ ولعلَّ قراءة الخفض في "يوم" تؤيد ما ذهب إليه الفراء، غير أنَّ النحاس رفض ما ذهب إليه الفراء وحجته في ذلك أن جمهور النحوة لا يجيزون بناء الظرف مع الفعل المضارع⁽⁴⁾.

في حين يوجه النحاس قراءة الرفع في "يوم"، على أنه خبر لمبدأ محنوف، فتركيب الجملة عنده "ذلك يوم يقوم الناس"⁽⁵⁾.

ويوجه النحاس قراءة الخفض في "يوم" على أنها بدلٌ من "ليوم"⁽⁶⁾، وأجاز ابن خالويه إعرابها على أنها نعتٌ لـ"يوم"⁽⁷⁾.

(1) العكري، التبيان: 276/2 أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 482/4 الحبشي، الدر المصنون : 19/1 الإيجي، جامع البيان : 459/4 البروسوي، روح البيان : 371/10؛ الشربيني، السراج المنير: 283/8؛ الشوكاني، فتح التدبر: 399/5؛ الألوسي، روح المعاني: 10/277.

(2) الأخفش، معاني القرآن: 572/2؛ وانظر: النحاس، إعراب القرآن: 175/5.

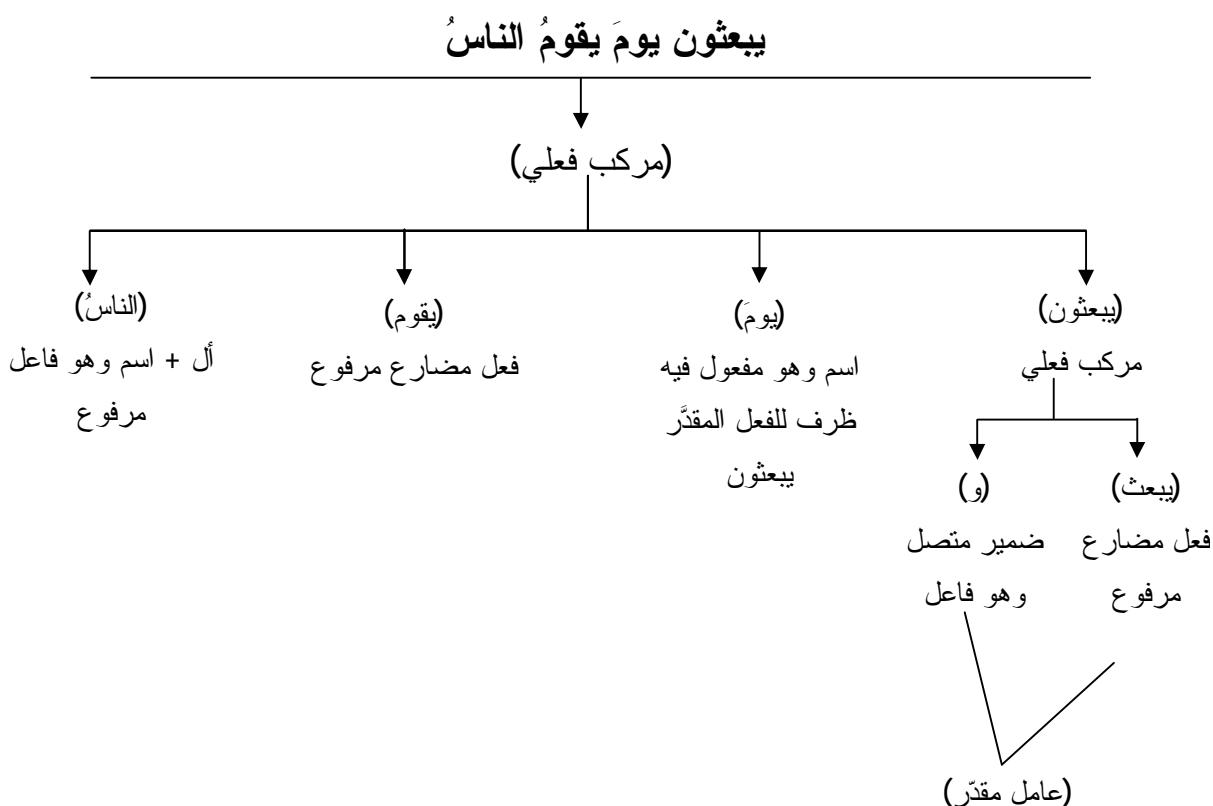
(3) الفراء، معاني القرآن: 346/3؛ وانظر: النحاس، إعراب القرآن: 175/5-176/1.

(4) النحاس، إعراب القرآن: 175/5-176/1.

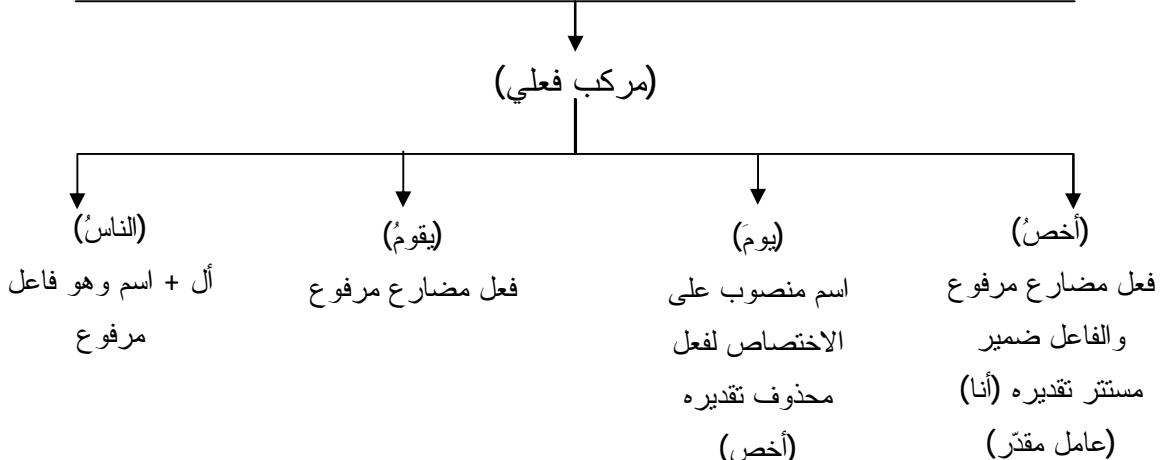
(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

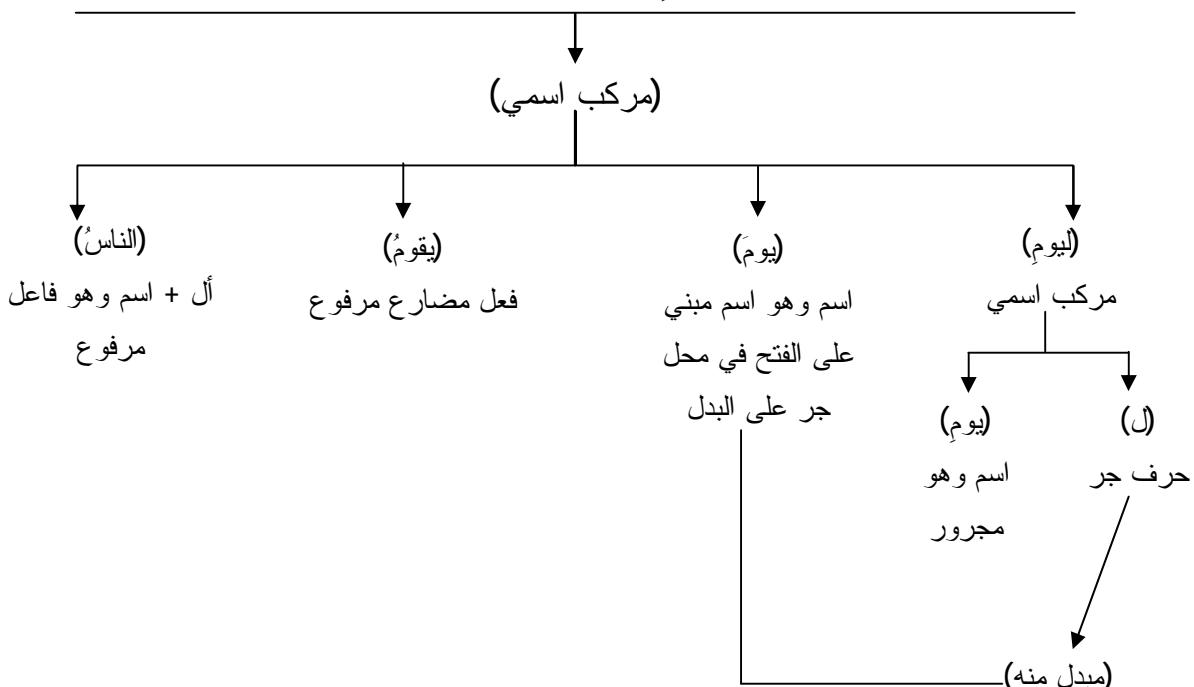
(7) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 170.



أَخْصُّ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ

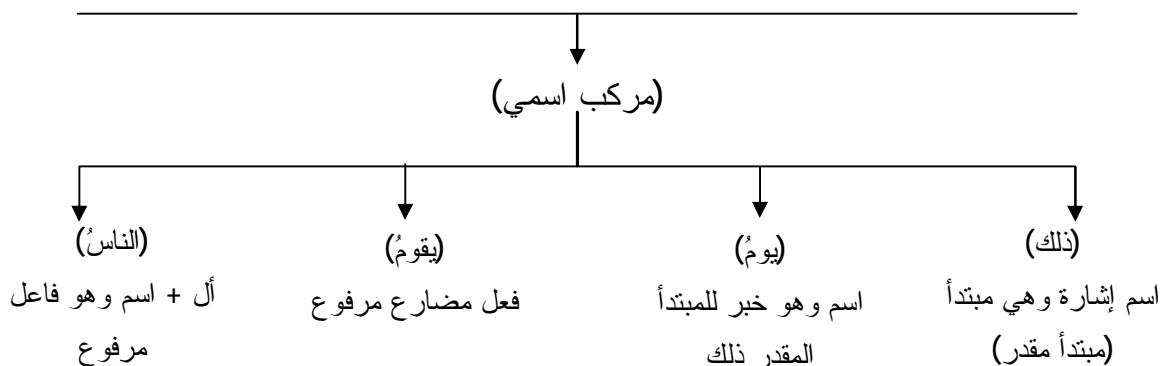


لِيَوْمِ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ



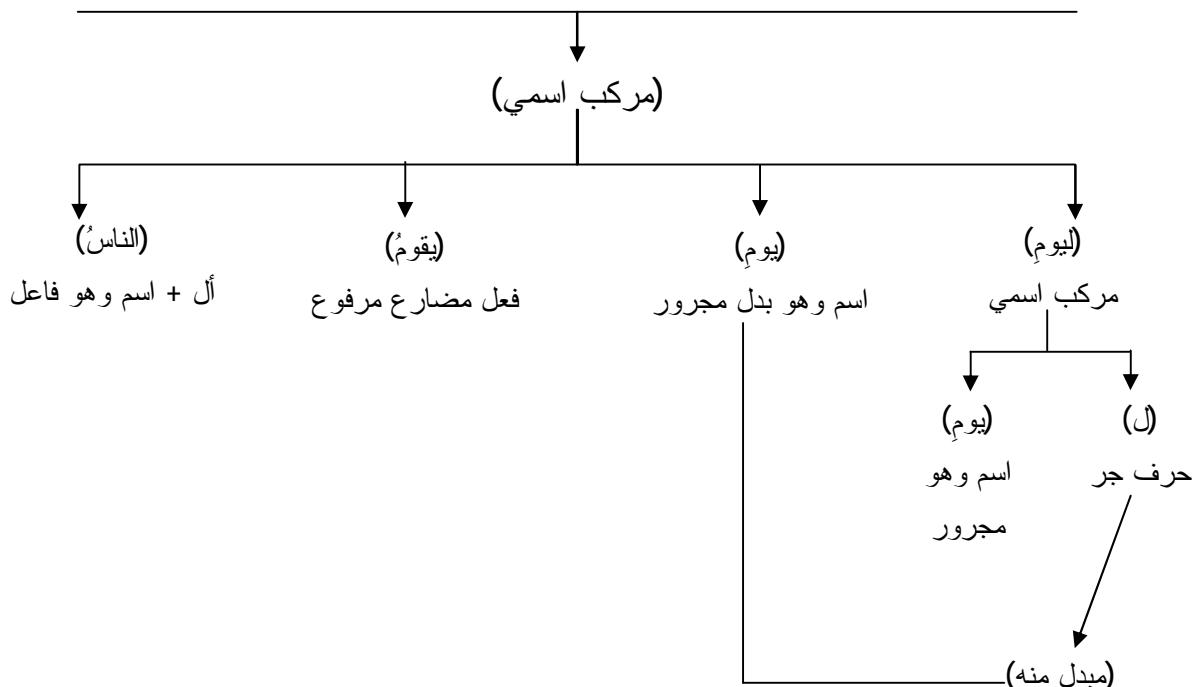
قراءة زيد بن علي:

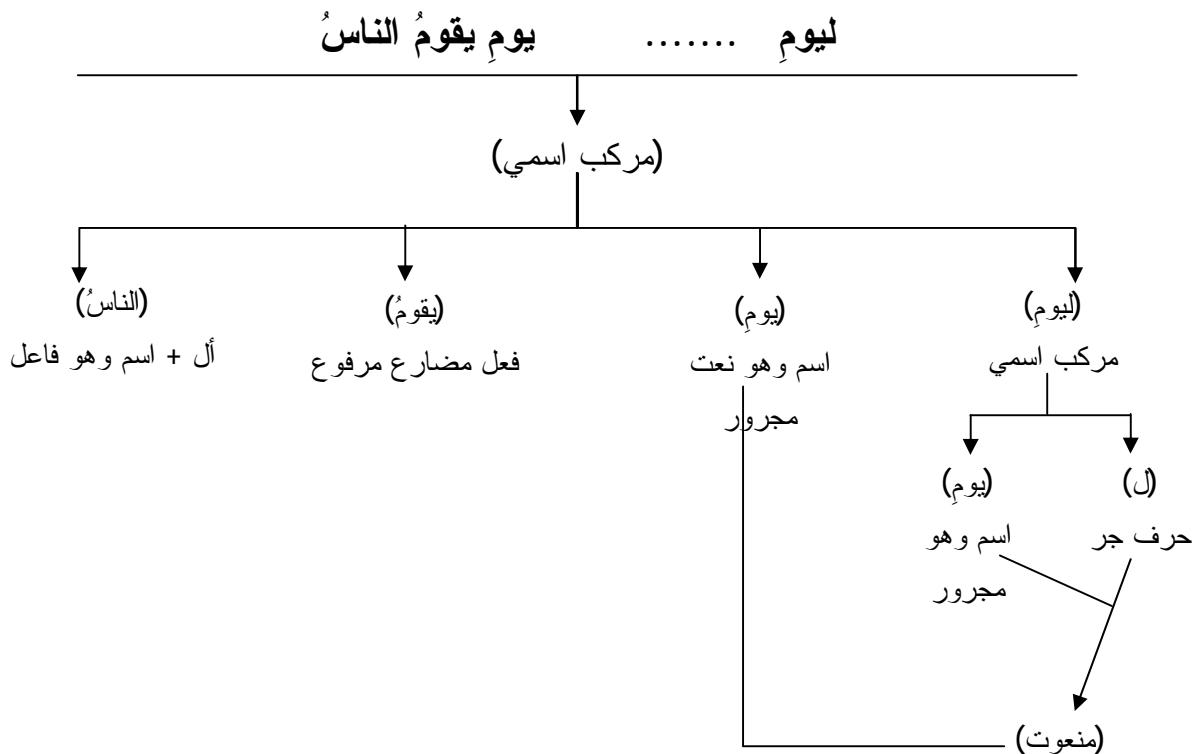
ذلك يوم يقوم الناسُ



قراءة الخفظ، وفيها وجهان:

يُومُ يَقُومُ النَّاسُ لِيَوْمٍ





وفي قراءة زيد بن علي، رفع النمط "يُومٌ" على أنه خبر لمبدأ محذف.
وفي قراءة الخفظ نمطان، فالنمط ا لأول خفظ "يُومٌ" على أنها بدل من
"يُومٍ" وهذا ما وجدناه في قراءة الجماعة المتمثلة بالنمط الرابع، أما النمط الثاني
فخفضت "يُومٌ" على أنها نعت لـ"يُومٍ".

وتوجيه النحّاس لقراءة النصب محمول على ما ذهب إليه البصريون بأنه منصوب على الطرفية، وهو معرب غير مبني ، أما الكوفيون فقالوا بأنه مبني،

وسبب بنائه إضافته للفعل⁽¹⁾، ويأتي توجيه النحّاس لقراءة الرفع والخض من باب توظيف الرواية اللغوية.

ويتضح لي مما سبق أن الخلاف بين المذاهب النحوية كان سبباً في تعدد صور الإعراب، كما أنَّ اختلاف الرواية في القراءات القرآنية قد أسممت في تعدد صور الإعراب أيضاً.

وفي قوله تعالى: ﴿فَحَمَلَهُ فَانْتَبَذَ بِهِ مَكَانًا قَصِيًّا﴾⁽²⁾.

يرى النحّاس أن "مكاناً" نصب؛ لأنَّه مفعول فيه ظرف - للفعل "فانتبذ"، فأصل التركيب عند فانتبذت به في مكانٍ قصيٍّ، أوفاً بـ"انتبذت" به في مكانٍ قصيٍّ، وأجاز نصب "مكاناً" على أنه مفعول به للفعل "فانتبذت" الذي ضمن معنى "قصدت أو أنت" ، وعلى ذلك فتقدير الجملة عنده "قصدت أو أنت مكاناً قصيًّا"⁽³⁾.
وأورد بعض النحاة والمفسرين يوردون ما ذكره النحّاس في إعراب "مكاناً" دون أن يرجعوا وجهاً على الآخر⁽⁴⁾، ونلاحظ أن البروسوي أورد وجهاً واحداً لإعراب "مكاناً" ، وهو نسبة على أنه مفعول به للفعل "انتبذت" الذي ضمن معنى "قصدت أو أنت"⁽⁵⁾، ونجد أنَّ بعضهم أورد النصب على أنه مفعول فيه للفعل "انتبذت"⁽⁶⁾.

وأرى أنَّ من يورد وجهاً واحداً لإعراب "مكاناً" ، يكون هذا الوجه هو المرجح عندـه.

(1) انظر: الزمخشري، المفصل: 132.

(2) سورة مريم، الآية: 22.

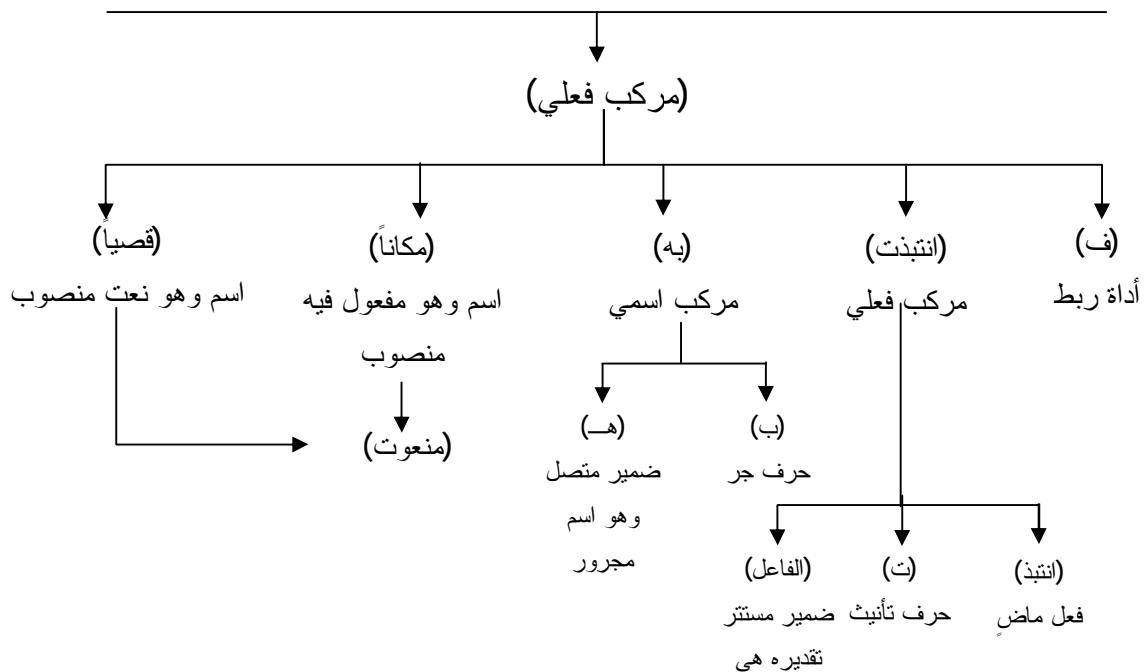
(3) النحّاس، إعراب القرآن: 11/3.

(4) انظر للزجاج، معاني القرآن وإعرابه : 322/3؛ القيسى مشكل إعراب القرآن : 2/451؛ الهمذاني، الفريد: 388/3؛ الخفاجي، حاشية الشهاب: 149/6.

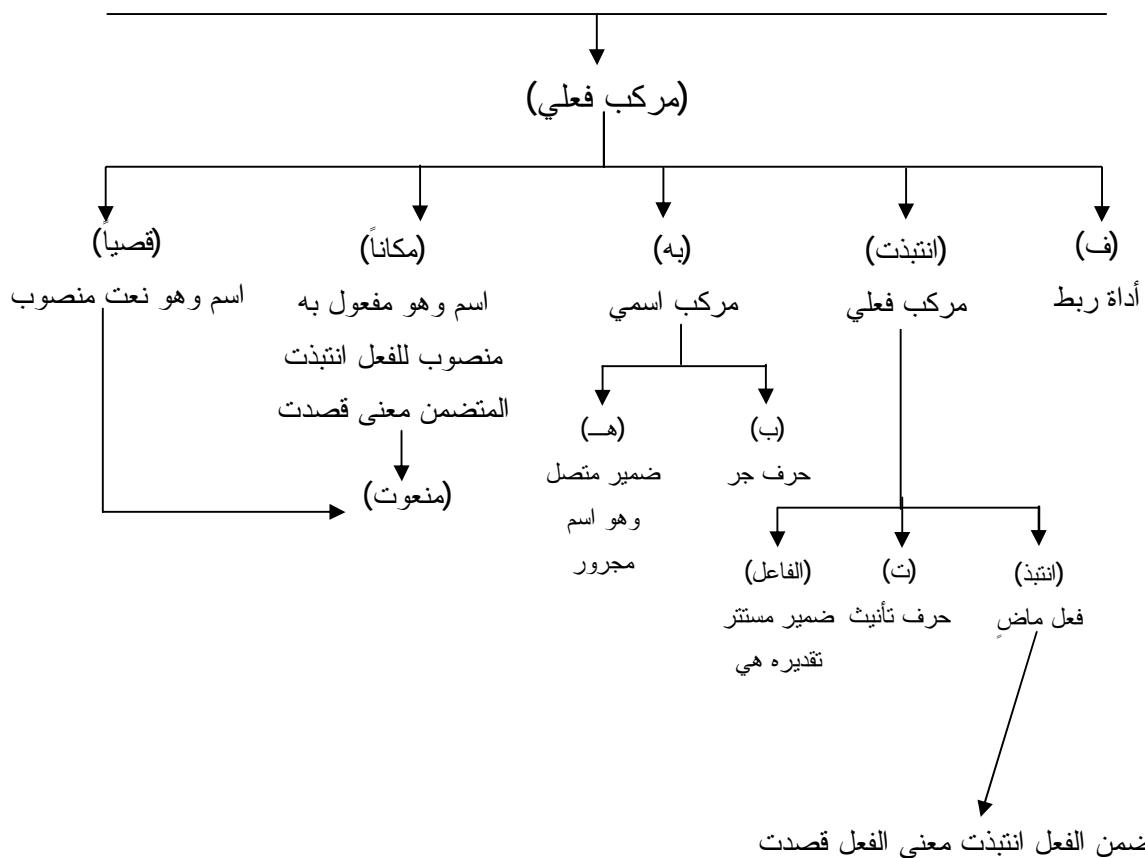
(5) البروسوي، روح البيان: 328/5.

(6) الطبرى، جامع البيان: 323-322/5؛ الزمخشري، الكشاف : 407-408/2؛ ابن الجوزى، زاد المسير: 160/5؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 11/40؛ حيان، تفسير البحر المحيط : 69/6؛ نيسابوري، تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان : 478/4؛ الشوكاني، فتح القدير : 388/3؛ الألوسي، روح المعانى: 399/8.

فانتبدت به مكاناً قصياً



فانتبدت به مكاناً قصياً



ففي النمط الأول نصبت "مكاناً" على أنها ظرف مفعول فيه - للفعل انتبذت، أما النمط الثاني، فنجد التأويل قد لعب دوراً بارزاً، إذ ضمن الفعل "انتبذت" معنى الفعل قصدت أو أنت " وكل هذا التأويل لتسويغ نصب "مكاناً" على أنه مفعول به للفعل "انتبذت" الذي تضمن معنى "قصدت أو أنت".

إن التضمين كثيراً ما يكون وسيلة يستعملها النحوى لحل إشكال الأصل، فالتضمين أحد أنواع "التخريج" إلا أنه مشروط بالرد إلى أصل متყق عليه، أمّا إذا اختلفت الأصولى حدث الرد إلى غير أصل فإنَّ التخريج يلقى الرفض⁽¹⁾، ولعلَّ ما ورد في الآية السابقة يوقع المتألق باللبس فكلا الوجهين صحيحان، ولكن لو قالوا بنصب (مكاناً) على الظرفية لكان أقرب إلى الناحية الوصفية.

وفي قوله تعالى : ﴿إِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدُوكُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوهُمْ كُلُّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَأْبُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَتُوا الزَّكَاةَ فَخُلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾⁽²⁾.
ويرى النحاس أن "كلَّ مرصد" نصبت من جهتين⁽³⁾:

أحدهما: ذهب الأخفش إلى نصب "كلَّ مرصد" على نزع الخافض، فأصل التركيب عندهم أقعدوه لهم على كلَّ مرصد "، فعندما حذف الخافض "على" نصبت "كلَّ" ، ومثلها في العربية "ضرِبَ الظَّهَرَ وَالبَطْنَ"؛ أي "على الظهر وعلى البطن"⁽⁴⁾.
ثانيها: نصب النحاس "كلَّ مرصد" على أنها مفعول فيه ووصفه بأنه وجاه في العربية، فتقدير الجملة عنده "وأقعدوه لهم في كلَّ مرصد"⁽⁵⁾.

(1) انظر: حسان، تمام، (1981)، الأصول دراسة الستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، دار الثقافة، المغرب: 156.

(2) سورة التوبة، الآية: 5.

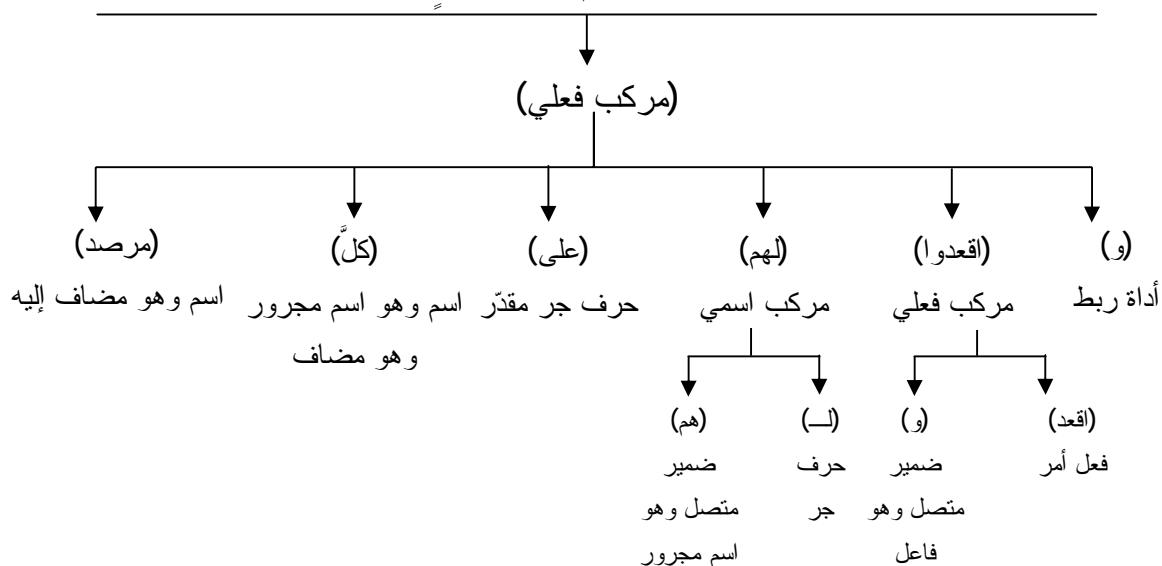
(3) النحاس، إعراب القرآن: 203/2.

(4) الأخفش، معاني القرآن: 1/353؛ وانظر: النحاس، إعراب القرآن: 203/2.

(5) النحاس، إعراب القرآن: 203/2.

ونلاحظ أنَّ العلماء انقسموا إلى قسمين فيما ذكره النحَّاس، فبعضهم كانوا يوردون ما ذكره النحَّاس دون أن يرجحوا وجهاً على الآخر⁽¹⁾، وبعضهم رجَّح نصب كلَّ مرصد على أنها مفعول فيه للفعل "وأقعدوا"، وحاجتهم في ذلك أنَّ "وأقعدوا لهم" ليس "القعود بعينه"، بل معناه وارصدهم في كلِّ مكانٍ؛ ولأنَّ المفعول فيه يتضمن معنى "في" باطرادٍ أصبح "كلَّ مرصد" مفعولاً فيه⁽²⁾.

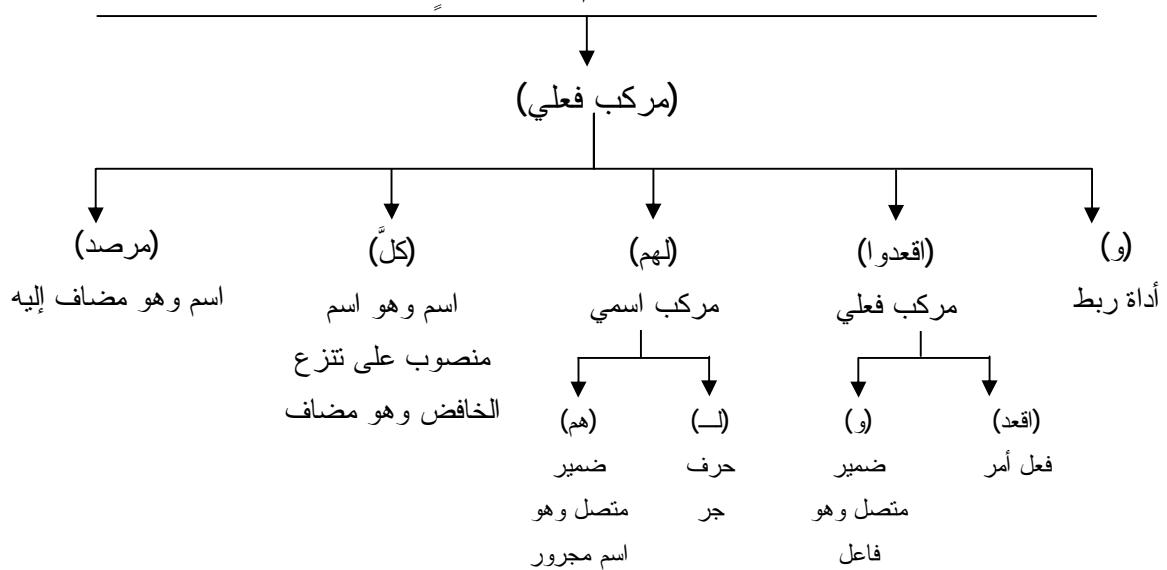
وأقعدوا لهم كلَّ مرصد



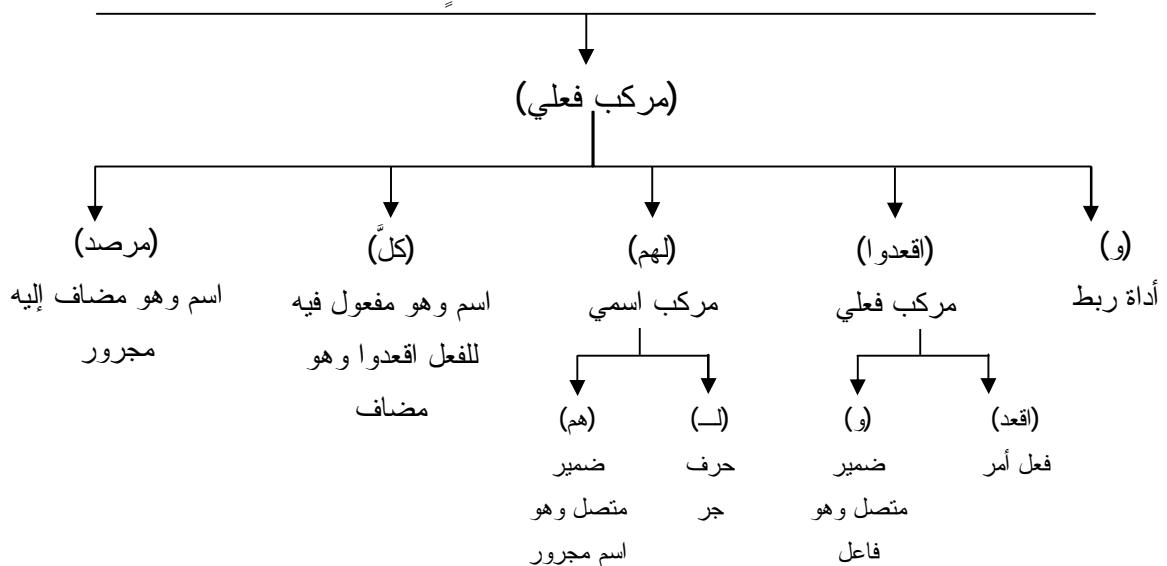
(1) انظر: القيسبي مشكل إعراب القرآن : 1/324؛ وانظر ابن عطية، المحرر الوجيز : 3/8؛ ابن الأباري، البيان في غريب إعراب القرآن : 1/394؛ ابن الجوزي، زاد المسير : 3/301؛ العكري، التبيان : 2/362؛ الهمذاني، الفريد : 2/446؛ القرطبي، لجامع لأحكام القرآن : 7/73؛ الشوكاني، فتح القدير : 2/385.

(2) انظر الطبرى، جامع البيان : 6/820؛ وانظر للزجاج، معانى القرآن وإعرابه : 2/431؛ الزمخشري، الكشاف : 2/140؛ الطبرسى، جوامع الجامع : 1/521؛ أبو حيان، تقسيم البحر المحيط : 5/12؛ الحطبي، الدر المصورون : 6/10-11؛ الخفاجي، حاشية الشهاب : 4/300-301؛ البروسوى، روح البيان : 3/707؛ النسابورى، تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان : 3/432؛ الألوسى، روح المعانى : 4/246.

وأَقْعُدُوا لِهِمْ كُلَّ مَرْصُدٍ



وأَقْعُدُوا لِهِمْ كُلَّ مَرْصُدٍ



ففي النمط الأول نسبت "كلَّ مرصدٍ" على نزع الخافض فأصل التركيب على كلَّ مرصدٍ، أمّا النمط الثاني فقد نسبت "كلَّ مرصدٍ" على أنها مفعول فيه للفعل "وأعدوا".

إنَّ كثرة التأويل في النصوص النحوية يعد تكالفاً مفسداً، فتقدير حرف الجر "على" في النمط الأول يصب في دائرة التخريج المتكلف من قبل النحاة، وقد يكون هذا التخريج محاولة منهم لثبت قاعدتهم النحوية وتطبيقاتها على الاستعمالات اللغوية.

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ نَعِيماً وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾⁽¹⁾.

ذهب النحاس إلى نصب النمط "ثمَّ" متكئاً على أقوال العلماء، فهي عندهم منصوبة من ثلاثة جهات⁽²⁾:

إحداها: يرى جمهور البصريين أنَّ النمط "ثمَّ" منصوب؛ لأنَّه مفعول فيه وهو عندهم ظرف يشار به للبعيد، وحجتهم في النصب أنَّ "رأيتَ" فعل لازم؛ لأنَّه من رؤية العين⁽³⁾، ومثلها عند سيبويه "ظننتُ" في قوله: "ظننتُ في الدار وحسبتْ" فهي أفعالٌ لازمة لا مفعول لها⁽⁴⁾.

ثانيها: ذهب الفراء والأخفش إلى نصب النمط "ثمَّ" على أنه مفعول به للفعل "رأيتَ"، وحجتهم في ذلك أنَّ "ثمَّ" في هذا الـموضع اسم لا ظرف، فتقدير الجملة عندهما "وإذا رأيتَ ذلك الموضع في الجنة"⁽⁵⁾.

ثالثها: ذهب الفراء في نصب النمط "ثمَّ" مذهباً بعيداً، فهي عنده مفعول به للفعل "رأيتَ" ، والفاء بهذا الوجه قد أكثر التأويل والتقدير، فقد عمل على تقدير اسم

(1) سورة الإنسان، الآية: 2.

(2) انظر: النحاس، إعراب القرآن: 5/102-103.

(3) لزجاج، معاني القرآن وإعرابه : 5/102-103؛ النحاس، إعراب القرآن : 5/102-103؛ الرمخشي، الكشاف: 4/170؛ البيضاوي، أنوار التنزيل: 775؛ الألوسي، روح المعاني: 10/179.

(4) سيبويه، الكتاب: 1/1-63.

(5) الفراء، معاني القرآن : 3/18؛ الأخفش، معاني القرآن : 2/561؛ النحاس، إعراب القرآن : 5/103-102.

موصول وقام بحذفه، فأخذت "ثم" وهي صلة الموصول المحذوف إعراب الاسم الموصول، فأصل التركيبوإذا رأيت ما ثمَ رأيت⁽¹⁾، ولعل الفراء في هذا التقدير قد خالف البصريين الذين يرفضون حذف الصلة وإبقاء الموصول وحاجتهم في ذلك الرفض، أنَّ الصلة والموصول كالاسم الواحد، فلا يجوز حذف بعض الاسم و إبقاء بعضه، وحمل البصريون ما ورد في الشعر من حذف الصلة وبقاء الموصول على الضرورة الشعرية⁽²⁾، ومنه قول حسان بن ثابت⁽³⁾:

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ وَيَمْدُحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ
موطن الشاهد " ويمدحه وينصره" إذ حذف الشاعر الصلة وأبقى الموصول،
فتقدير الكلام عنده " ومن يمدحه وينصره سواء".

وقد انقسم العلماء فيما أورده النحَّاس ثلاثة أقسام، فبعضهم أوردوا ما قاله النحَّاس دون أن يرجحوا وجهاً على الآخر⁽⁴⁾، وبعضهم رجَح ما قاله الفراء والأخفش في نصب النمط "ثم" على أنه مفعول به للفعل "رأيت"⁽⁵⁾، وبعضهم رجَح ما ذهب إليه جمهور البصريين، وهو نصب النمط "ثم" على أنه مفعول فيه للفعل "رأيت"⁽⁶⁾.

(1) الفراء، معاني القرآن: 3/218؛ وانظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 5/102-103.

(2) ابن الأئباري، الإنصاف: 2/772؛ وانظر: ابن منظور، لسان العرب: 12/240.

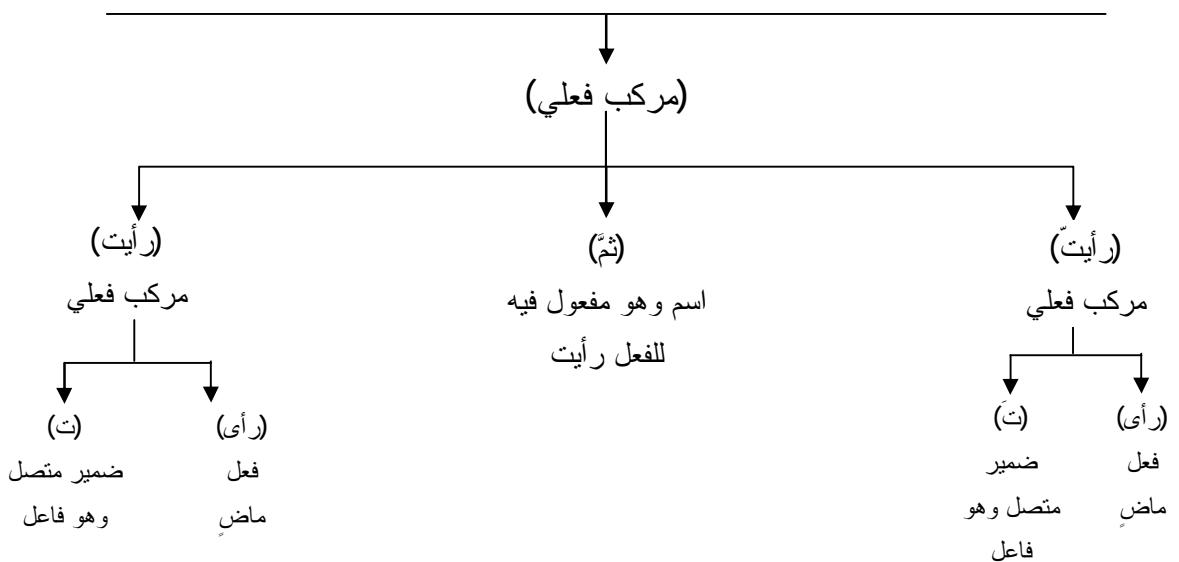
(3) ابن ثابت، حسان، (1986)،^أبيان حسان بن ثابت، شرح : عبد منها، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 64؛ وانظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 8/390.

(4) انظر: القيسبي، مشكل إعراب القرآن: 2/775-776؛ وانظر: ابن الأئباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 2/483 العكري، التبيان : 2/1228 الهمذاني، الفريد : 4/592؛ ابن منظور، لسان العرب: 12/240؛ الألوسي، روح المعاني: 1/179.

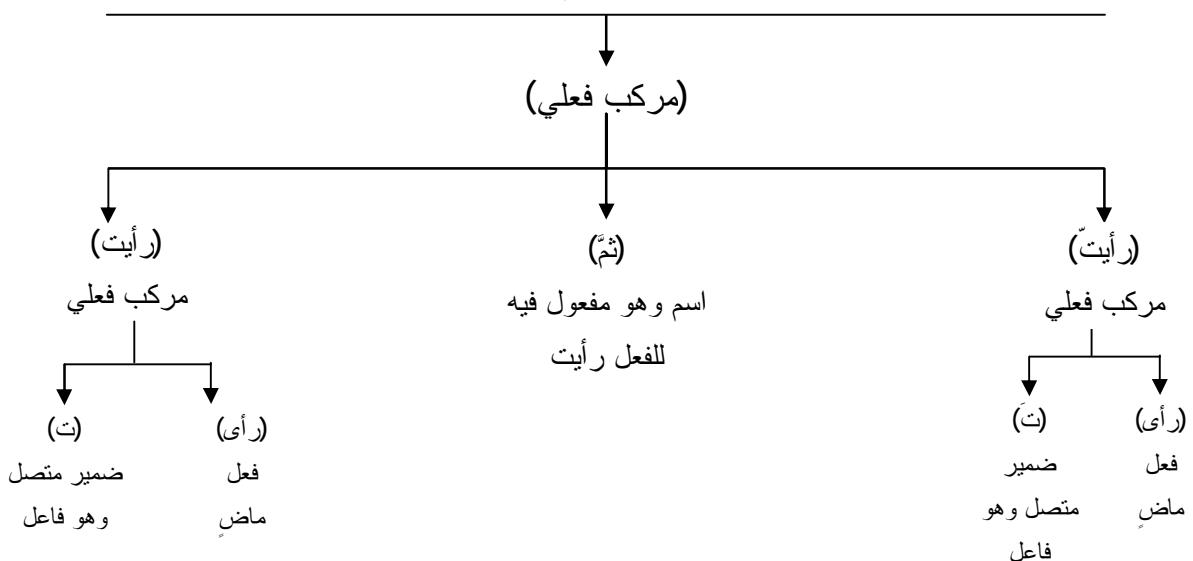
(5) انظر: الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب، (1980)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق محمد سعيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان : 82؛ الفيروز آبادي، مجdalidin أبو طاهر محمد بن يعقوب، (1980)،^{بـ}صائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تحقيق : عبد العليم الطحاوي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان: 2/345.

(6) انظر: الزمخشري، الكشاف: 4/170؛ وانظر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 19/144؛ البيضاوي، أنوار التنزيل : 8/390-391؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 8/75.

وإذا رأيت ثمَّ رأيت

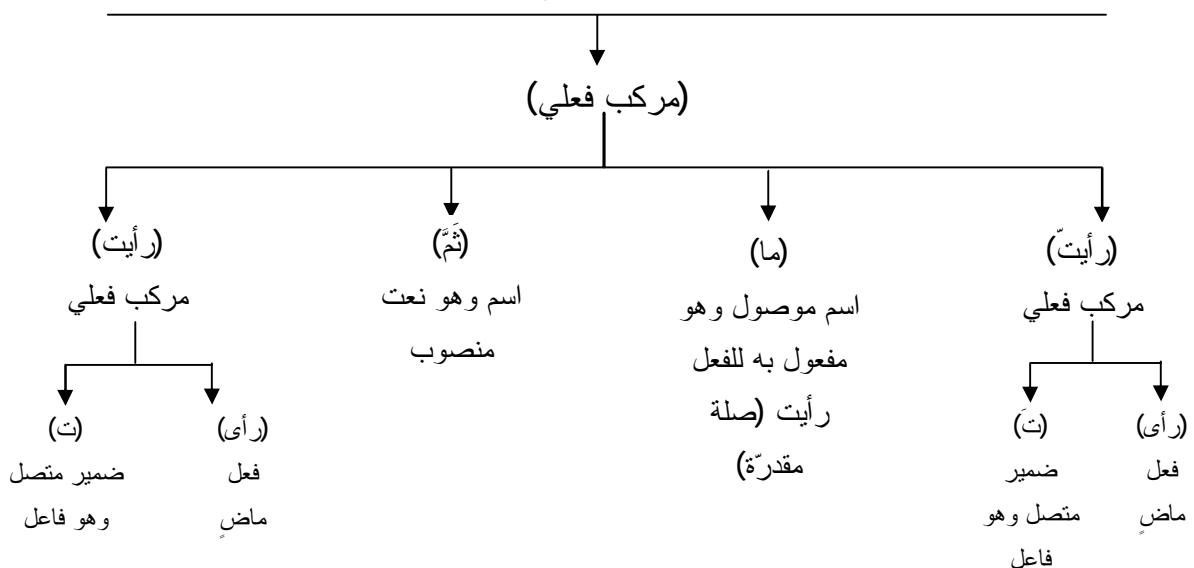


وإذا رأيت ثمَّ رأيت

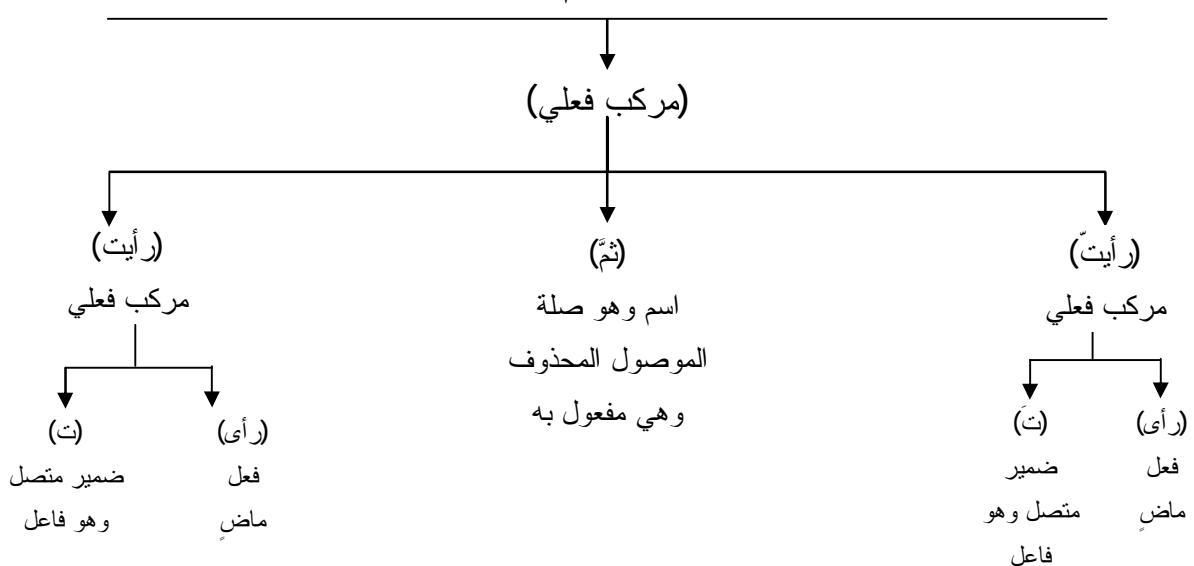


المصنون: 51-48 الإيجي، جامع البيان : 215/4؛ النيسابوري، تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان: 417/6؛ الخفاجي، حاشية الشهاب: 291/8؛ الأباضي، هيمان الزاد: 116/15-117.

وإذا رأيت ما ثمَّ رأيت



وإذا رأيت ثمَّ رأيت



ففي النمط الأول نصب **ثم** على أنها مفعول فيه للفعل "رأيت"، وهذا الفعل لكي ينصب **(ثم)** على الظرفية يجب أن يكون من رؤية العين، أما النمط الثاني، فقد نصب **(ثم)** على أنها مفعول به للفعل المتعدي "رأيت"، وفي النمط الثالث نلاحظ بأنَّ **(ثم)** حمول على صلة الموصول فـ "ما" موصول محذوف، فحلت الصلة محلَّ الاسم الموصول، وهذا النمط مرفوض عند البصريين لأنَّ الاسم لا يجوز حذفه.

لعلَّ علاقَة المتصوّبات فيما بينها تظهر في النمط الأول والثاني، فهما يوضحان علاقَة المفعول به بالمفعول فيه، فقد عرف النحاة هذه العلاقة وسموها بـ "التوسيع" فيه يجوز للظرف أن يكون مفعولاً به، ولعلَّ هذه العلاقة عائدة إلى أقسام الظروف، فهما نوعان : متصرف وهو ما يفارق الظرفية إلى حالٍ لا تشبهها، كأن يكون مفعولاً، أما غير المتصرف، فهو نوعان : الأول: ما لا يفارق الظرفية أصلًا نحو "قطُّ" ، وثانيهما: ما لا يخرج عنها إلا بدخول الجار عليه نحو "قبل" ⁽¹⁾.

وأرى أنَّ كثرة التأويل والتقدير التي مارسها بعض النحاة قد أدت إلى إفساد بعض الاستعمالات.

و عن قوله تعالى : ﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَتَبَوَّدُوا الَّذِينَ آمَنُوا سَالِقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرَّعْبَ فَاضْرِبُوهُمْ فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوهُمْ مَكَّلَّبَانَ﴾ ⁽²⁾.

أوردَ النحّاس صورتين لإعراب " فوق" ⁽³⁾، وهما:

أولاً: يرى الأخفش أنَّ "فوق" زائدة، فتقدير الجملة عنده "فاضربوا الأعناق" ، ومثلها "رأيت نفسَ زيد" أي "رأيت زيداً" ⁽⁴⁾، ولعلَّ الأخفش بهذا التقدير قد انطلق من قاعدة تحريم ضرب الرأس.

ثانياً: ذهب النحّاس إلى نصب "فوق" على أنها مفعول فيه للفعل "فاضربوا" ⁽⁵⁾، وفي هذا قال الفراء: "فاضربوا فوقَ الأعناق" علمُهم مواضع الضرب،

(1) الأنباري، أوضح المسالك: 249/2.

(2) سورة الأنفال، الآية: 12.

(3) انظر: النحّاس، إعراب القرآن: 180/2.

(4) الأخفش، معاني القرآن: 346/1؛ وانظر: النحّاس، إعراب القرآن: 180/2.

(5) النحّاس، إعراب القرآن: 180/2.

قال: اضرروا الرؤوس والأيدي والأرجل ⁽¹⁾، وقال الزجاج في معنى الآية : "أباح الله اقتلهم بكل نوع في الحرب" ⁽²⁾، وأضاف ابن عطية أن حذف الظرف عند المبرد وعند النحويين خطأ؛ لأنها أسماء تفيد معنى، وفي الآية السابقة أبيح لهم ضرب الوجه ⁽³⁾.

وأجاز أبو عبيدة أن تكون "فوق" بمعنى على كما يقال : "صربته فوق رأسه"؛ أي "على رأسه" وفي هذا التقدير يكون مفعول "فاضربوا" محفوظاً، أي "فاضربوهم" ⁽⁴⁾، وقد استحسن أبو حيان هذا الوجه لإبقاء "فوق" على ظرفيتها ⁽⁵⁾. وأضاف العكري وجهاً جديداً في إعراب "فوق"، فقد أجاز نصبها على المفعولية للفعل "فاضربوا" ⁽⁶⁾.

ونلاحظ أن بعض النحاة والمفسرين كانوا يوردون ما قاله الذ حاس في إعراب "فوق" دون أن يرجحوا وجهاً على الآخر ⁽⁷⁾.

وقد رجح جمهور النحاة والمفسرين نصب "فوق" على أنها مفعول فيه للفعل "فاضربوا"، ولعل التفسير يقف إلى جانبهم فقد حدد الله طريقة قتلهم، فأمرهم بضرب العظم الذي فوق عظم العنق دون عظم الرأس في المفصل، وهو وصف بلاغي لإحكام ضربات العنق، وعلى هذا التفسير يكون المفعول به محفوظاً تقديره "هم" ⁽⁸⁾.

(1) الفراء، معاني القرآن: 1/405.

(2) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 2/405.

(3) انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/508.

(4) أبو عبيدة، مجاز القرآن: 1/242؛ وانظر: الطبرى، جامع البيان: 6/197.

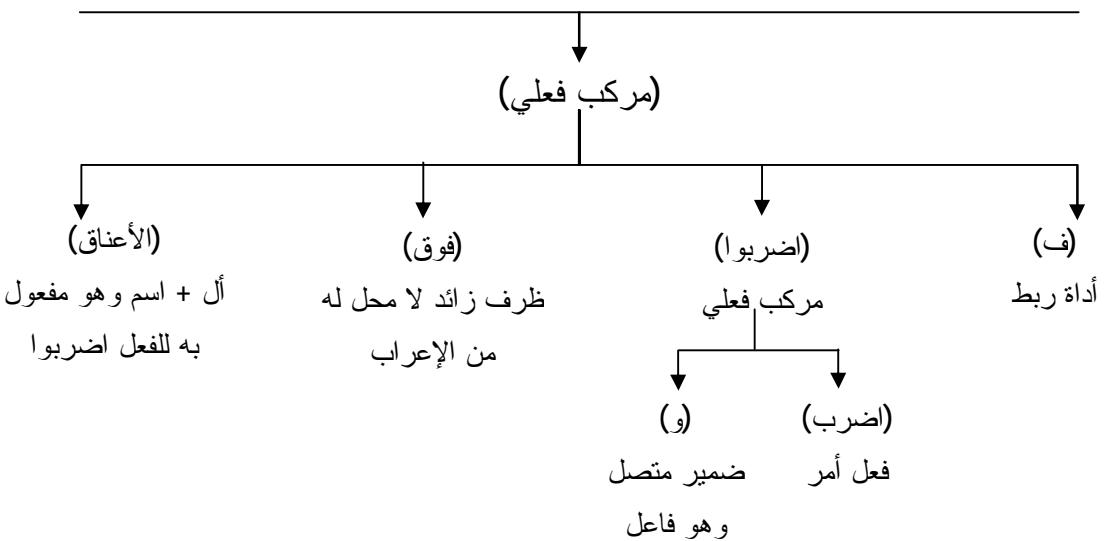
(5) انظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 4/464.

(6) انظر: العكري، التبيان: 2/619؛ وانظر: الخفاجي، حاشية الشهاب: 4/259.

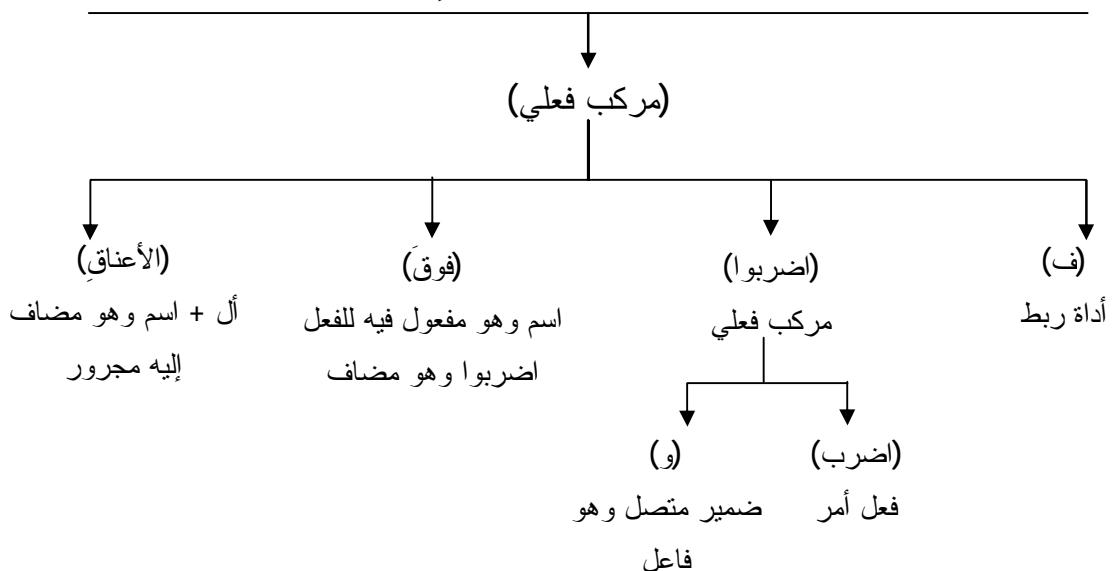
(7) انظر: القىسى مشكل إعراب القرآن: 1/312 البغوى، تفسير البغوى: 2/235؛ ابن الجوزى، زاد المسير: 3/251.

(8) انظر: الطبرى، جامع البيان: 2/196-197 الزمخشري، الكشاف: 2/118؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 7/78 أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 4/464 الحلبى، الدر المصنون: 5/578؛ النيسابورى، تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان: 3/382 الخفاجي، حاشية الشهاب: 4/259؛ الشوكانى، فتح القدير: 2/332.

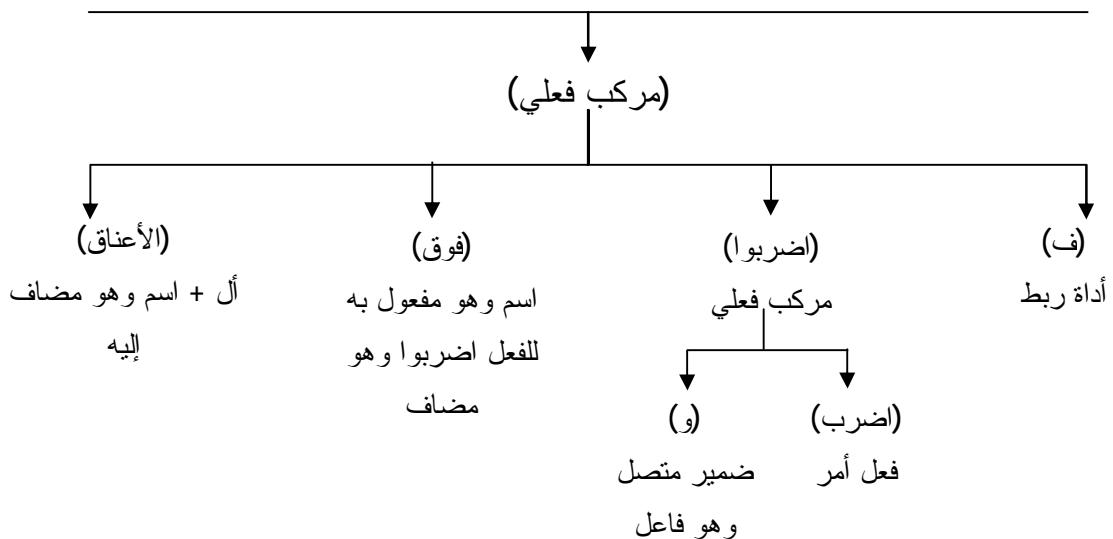
فاضربوا فوق الأعنق



فاضربوا فوق الأعنق



فاضربوا فوق الأعنق



ففي النمط الأول كانت "فوقَ" محمولة على الزيادة أي أنها زائدة لا محل لها من الإعراب، وهذا منافٌ لما قاله البصريون وجمهور النحاة في أنَّ الأسماء لا تزداد، أمّا النمط الثاني فقد نصبت "فوقَ" على أنها ظرف مفعول فيه للفعل "فاضربوا"، ولعلَّ هذا الوجه هو الأقرب إلى اللغة والتفسير، وفي النمط الثالث حملت "فوقَ" على المفعولية؛ لأنَّها ظرف متصرف.

الفصل الثاني

المحمول على المفعول به

1.2 النداء:

هو تصويبٌ لمن تريده إقباله لخاطبه⁽¹⁾، والنهاة يحملون المنادى على المفعول به؛ لأنَّهم يجعلونه منصوباً بفعل مذوف، تقديره : "أنا دي" أو "أدعوه"، وهذا الفعل لا يظهر أبداً، وحرف النداء هو العامل في المنادى، ويجوز حذف حرف النداء في الاستعمال ويبقى أثره كما هو⁽²⁾.

ومما تعددت فيه صور الإعراب في كتاب "إعراب القرآن" للنحاس ما جاء في حديثه عن قوله تعالى : ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَا لَكَ الْمُلْكُ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ شَاءَ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ شَاءَ وَتُعَزِّزُ مَنْ شَاءَ وَتُذَلِّ مَنْ شَاءَ يَبْدِلُ الْخَيْرَ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾⁽³⁾.

يذكر النحاس خلافاً جرى بين البصريين والkovfien في تركيب لفظ الجلالة "اللهُمَّ" فالبصريون يرون أنَّ "الميم" في "اللهُمَّ" عوض عن حرف النداء "يا"، وحجتهم في ذلك أنَّ الأصل "يا الله" ، ثم جاؤوا بحرفين عوضاً عن حرفيين وهما "الميمان" عوض عن "يا" ، والدليل على ذلك أنَّه لم يسمع من الفصحاء "يا اللهُمَّ"؛ لأنَّهم لا يجمعون بين الشيء وعوضه، أما الكوفيون فقالوا : إنَّ "الميم المشددة" في "اللهُمَّ" ليست عوضاً من "يا" بل هي بقية كلمة، فأصل التركيب عندهم "يا اللهُمَّ أَمَّا بَخِيرٌ" ، فـ"الميم" التي في آخر "اللهُمَّ" هي "الميم" التي في "أَمَّا" ، وحجتهم في ذلك أنَّ العرب تحذف بعض الكلام طلباً للخفة⁽⁴⁾.

(1) الجرجاني، التعريفات: 182/2؛ وانظر: الكفوبي، الكليات: 364/4.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 1/443-445.

(3) سورة آل عمران، الآية: 26.

(4) ابن الأباري، الإنصاف : 1/279-281؛ وانظر: النحاس، إعراب القرآن : 1/364؛ ابن منظور، لسان العرب، مادة (آله): 13/470-471.

أما "مالك الملك"، فيرى النحّاس أنّها نصبت من جهتين⁽¹⁾: إداحهما: ذهب سيبويه إلى نصب "مالك الملك" على أنها منادى ثانٍ حذفت منه أداة النداء، فأصل التركيب عنده: "قل اللهم يا مالك الملك"⁽²⁾. وأيدَ بعض النحّاة والمفسرين ما ذهب إليه سيبويه في نصب "مالك الملك" على النداء⁽³⁾.

ثانيتهما: يرى المبرد والزجاج أنَّ "مالك الملك" نصبت؛ لأنّها نعت لـ "اللهم"، وحاجتهم في ذلك أنَّ الاسم ومعه "الميم" بمنزلته ومعه "يا"، فلا تمنع الصفة مع "الميم" كما لا تمنع مع "يا"⁽⁴⁾.

ويرى سيبويه أنَّ وصف لفظ الجلالة المتصل بـ "الميم" لا يجوز، وحاجته أنَّ "الميم" صوت والأصوات لا توصف في علم النحو⁽⁵⁾.

ويظهر عنصر القياس واضحاً جلياً عند النحّاس، فالرأيان اللذان أوردهما يختصان بآية أخرى قاس عليهما هذه الآية، وتلك الآية هي : ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾⁽⁶⁾.

ونلاحظ أنَّ بعض النحّاة والمفسرين كانوا يوردون الوجوه التي ذكرها النحّاس دون أن يرجحوا أيّاً منها⁽⁷⁾.

(1) انظر: النحّاس، إعراب القرآن: 1/365.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب: 2/196.

(3) انظر: الطبرى، جامع البيان : 221/3؛ وانظر: ابن عطية، المحرر الوجيز : 417/1؛ النسفي، حافظ الدين عبد الله بن أحمد (ت 720هـ)، (1996)، تفسير النسفي ملارك التنزيل وحقائق التأويل ، تحقيق: مروان محمد الشعار دار النفائس، بيروت، لبنان : 231/1 الخازن، تفسير الخازن : 220/1؛ أبو السعود، تفسير أبي السعود: 352/1؛ البروسوي، توكير الأذهان: 233/1.

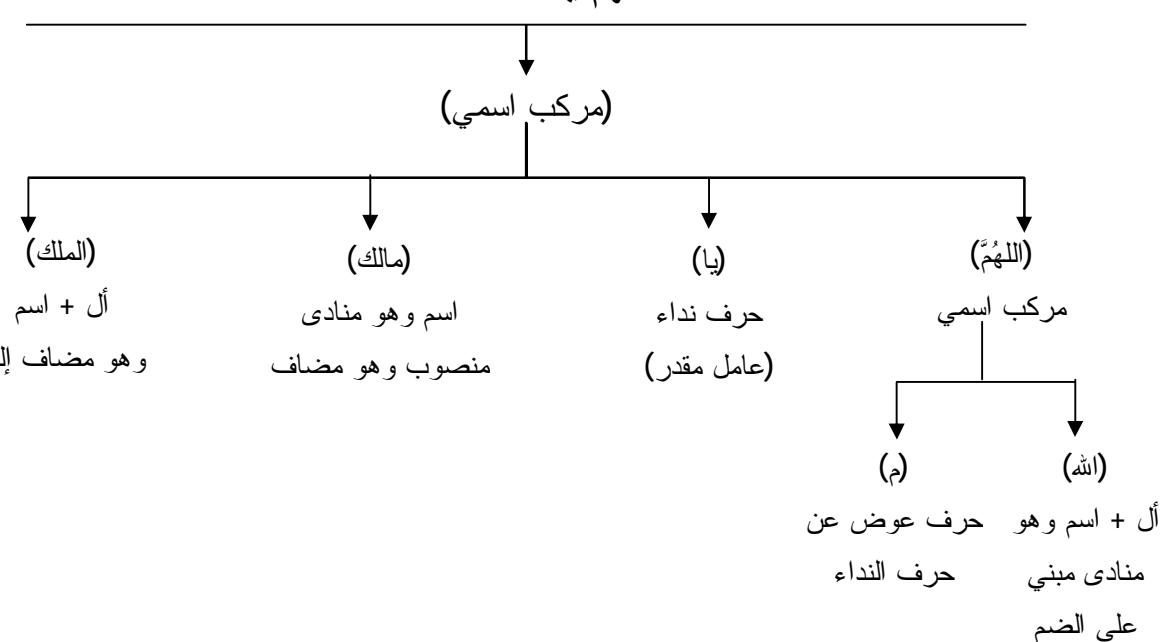
(4) انظر: المبرد، المقتضب: 239/4؛ وانظر الزجاج، معاني القرآن وإعرابه : 394/1؛ القونوى، حاشية القونوى: 6/87.

(5) انظر: سيبويه، الكتاب: 196/2؛ وانظر: الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت 377هـ)، (1990)، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض بن أحمد الفوزي، دون ناشر: 342.

(6) سورة الزمر، الآية: 46.

(7) انظر: القيسي مشكل إعراب القرآن : 154/1؛ الطبرسى، مجمع البيان : 726/1 ابن الأبارى، البيان فى غريب إعراب القرآن : 197/1 العكربى، التبيان : 250/1 الهمذانى، الفريد : 558/1 القرطبى، الجامع

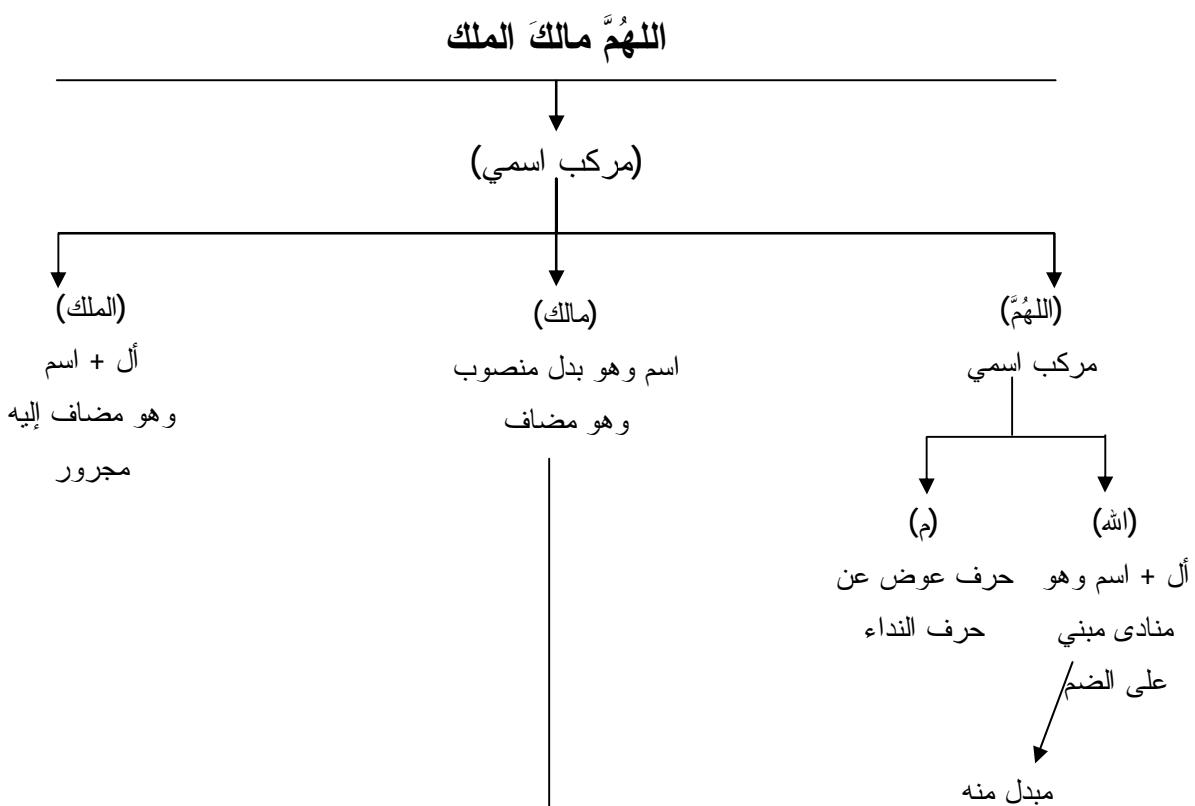
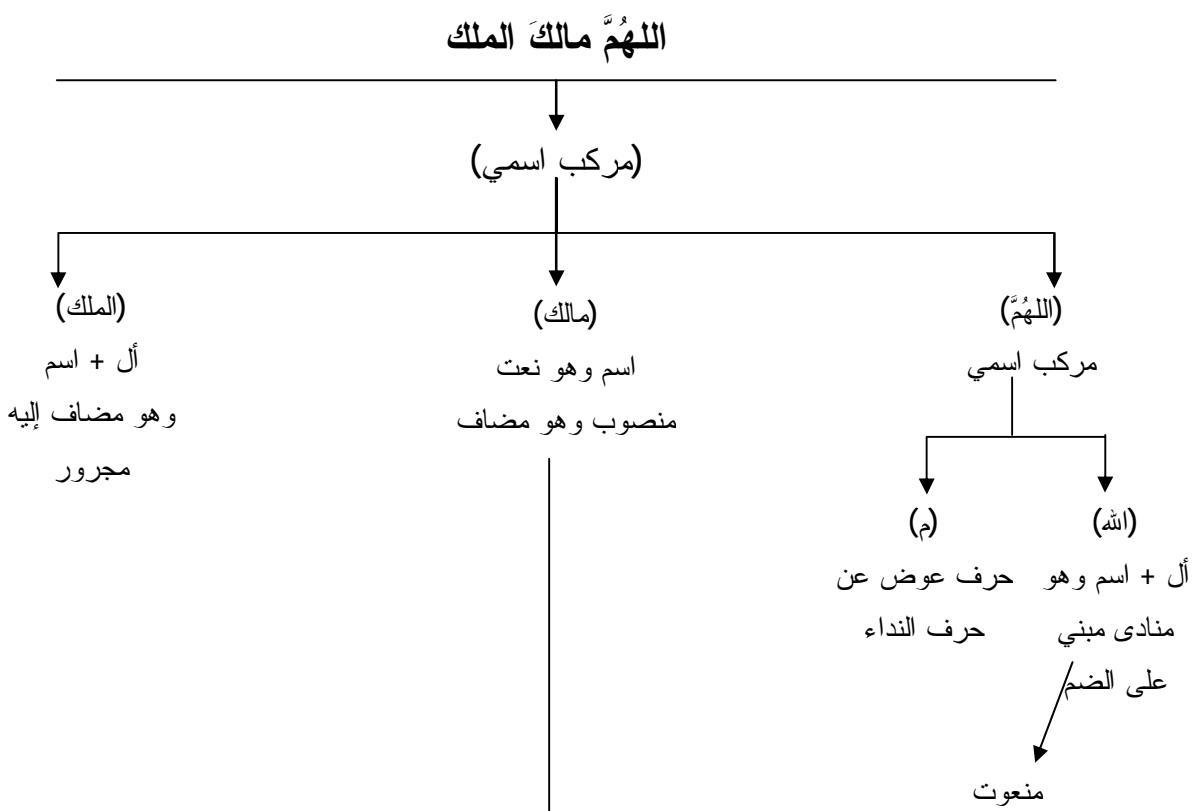
وزاد السمين الحلبي وجهين جديدين في إعراب "مالك الملك"⁽¹⁾:
 أحدهما: نصب "مالك الملك" على أنه بدل من "اللهم"، ولعله بهذا الوجه انطلق
 من قاعدة البدل التي تنص على أنَّ البدل على نية تكرار العامل.
 ثانيهما: أجاز نصب "مالك الملك" على أنه "عطف بيان"⁽²⁾.
 والمخطط الآتي يوضح ما قيل في نصب "مالك الملك":

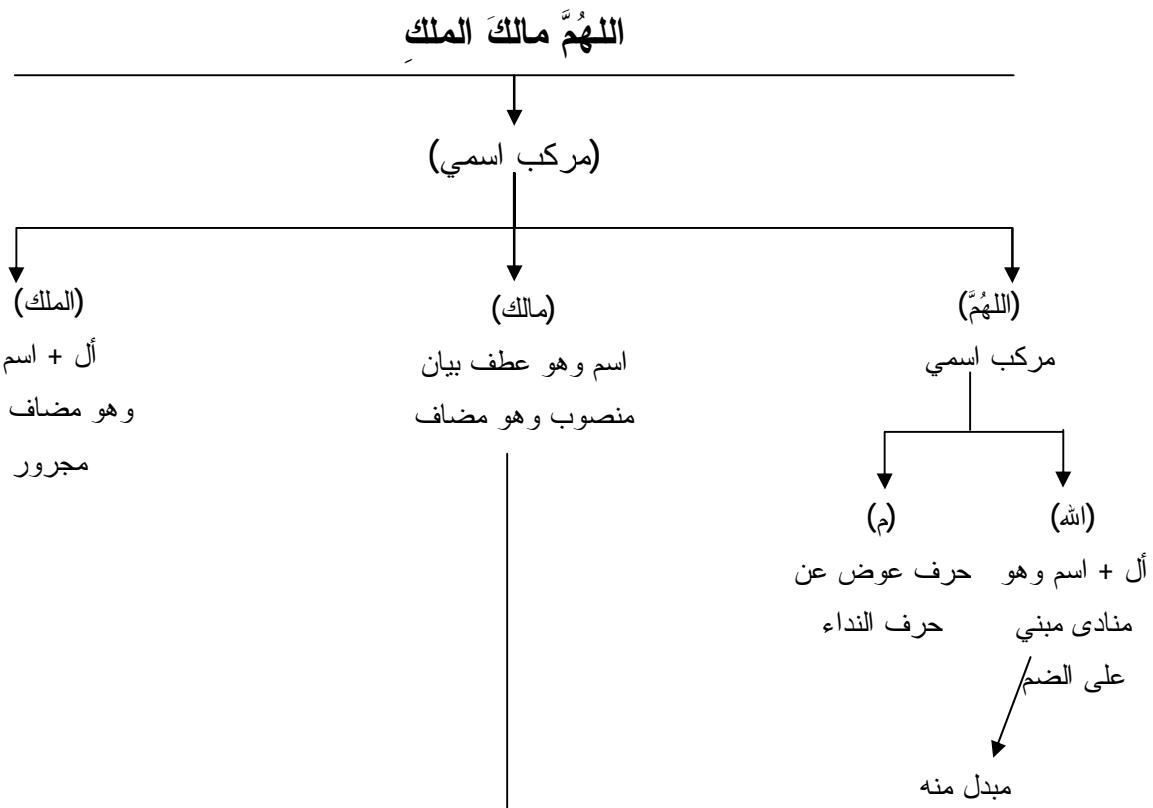


لأحكام القرآن: 54/3 أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 436/2 السيوطي، همع الهوامع : 65/3؛
الخفاجي، حاشية الشهاب : 16/3 ابن عجيبة، البحر المديد : 1/304 الشوكاني، فتح القدير : 1/378-379.
الألوسي، روح المعانى: 2/109.

(1) انظر: الحبّي، الدر المصون: 3/99؛ وانظر: الجمل، الفتوحات الإلهية: 1/256.

(2) عطف البياهـو تابع غير صفة يوضح متبعه، قوله تابع شامل لجميع التوابع، قوله : غير صفة خرج عن الصفة، قوله : يوضح متبعه، خرج عنه التتابع الباقية لكونها غير موضحة لمتبوعها نحو أقسم بالله أبو حفص عمر "، فـ"عمر" تابع يوضح متبعه "، عابنة، تطور المصطلح النحوـي: 176-177.





ففي النمط الأول نصب "مالك الملك" على أنه منادى مضاف، ولعل الإضافة هي ما دعت لنصد بـ "مالك الملك"، أما النمط الثاني، فنصب "مالك الملك" على النعت، وكان المぬوت "اللهُمَّ" مبنياً على الضم لأنَّه منادى مفرد وعلم، ونلاحظ أنَّ "مالك الملك" كانت نعتاً على الموضع للمنادى المبني "اللهُمَّ"، وفي النمط الثالث نصبت "مالك الملك" على أنها بدل مذ صوب من "اللهُمَّ"، وفي النمط الرابع كانت "مالك الملك" عطف بيان، وأرى أن هذا الوجه يمكن أن يضاف إلى النمط الثالث، لأنَّ كلَّ عطفٍ بيانٍ بدل.

لقد اتسم النحو القديم بدراسة اللغة ترابطية دراسة ترابطية تمت بين المادة اللغوية من جهة ومعرفة الإنسان الضمنية بلغته من جهة أخرى، ولذلك فإنَّ متكلم اللغة يستطيع أن يتعامل مع جميع الأنماط اللغوية ⁽¹⁾، وارتبطت هذه الأنماط بالواقع الاستعمالي للغة؛ مما فتح المجال للنحو وسمح لهم باستبطاق قواعد جديدة عملت على إحداث

(1) انظر: زكريا، ميشال، (1985)، مباحث في النظرية الألسنية، ط 2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان: 41.

تغيرات على بنية القاعدة النحوية، فلُوِجَتْ هذه الاستثناءات اللغوية ما يسمى بافتتان النحاة باللغة فعملوا على تعدد صور الإعراب للفظة الواحدة.

وفي قوله تعالى : ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَّمُوا أَنفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَرْقَاتِهِمْ كُلَّ مُمَرَّقٍ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لَكُلُّ صَبَارٍ شَكُورٌ﴾⁽¹⁾.

قرأ الجمهور "ربنا باعد" بمنصب "ربنا"، وقرأ محمد بن الحنفية وابن عباس وأبو صالح وأبو رجاء والحسن ويعقوب وأبو حاتم وزيد بن علي وابن يعمر "ربنا باعد" برفع "ربنا"⁽²⁾.

ويوجه النحّاس قراءة النصب على أنَّ "ربَّلَمَنَادِي مُضَافٌ" ، وأداة النداء ممحوظة، فتقدير التركيب عندَهِ يَـ "ربَّـنا باـعـدـ" ، في حين يوجه قراءة الرفع على أنَّ "ربُّـنا" مبتدأً والجملة الفعلية خبر⁽³⁾.

ونلاحظ أنَّ جمهور النحّاة والمفسرين أوردوا ما قاله النحّاس في توجيه "ربَّـنا" في حالة النصب والرفع دون أن يرجحوا قراءةً على أخرى⁽⁴⁾.

(1) سورة سباء، الآية : 19؛ ومثلها: الأعراف: 149؛ الأنعام: 23؛ الأنبياء: 60؛ 12؛ الدخان: 18؛ غافر: 46.

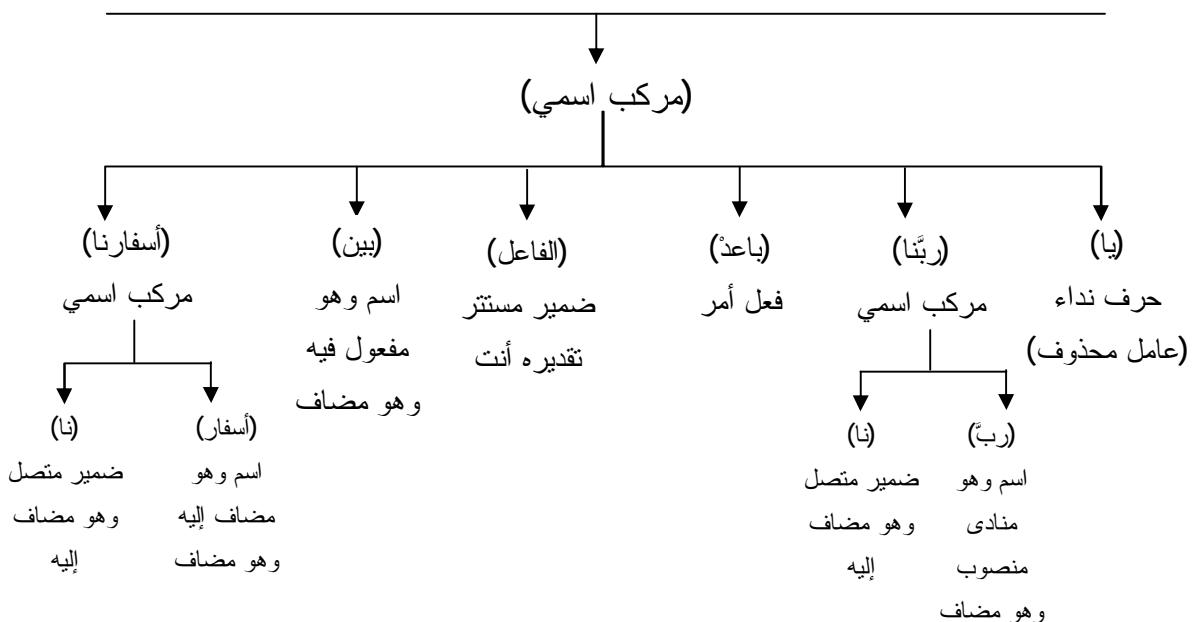
(2) أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 7/262؛ وانظر النحّاس، إعراب القرآن : 3/341-342؛ ابن جني، المحتسب: 2/233 العكري، إعراب القراءات الشواذ: 2/328 الشوكاني، فتح القدير : 4/369.

(3) انظر: النحّاس، إعراب القرآن: 3/341-342.

(4) انظر: الفراء، معاني القرآن : 2/359-360 الطبرى، جامع البيان : 10/368؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 4/250-251؛ القىسى مشكل إعراب القرآن : 2/330 الزمخشري، الكشاف : 3/777؛ ابن عطية، المحرر الوجيز : 4/416؛ ابن الجوزي، زاد المسير : 5/241؛ العكري، التبيان: 2/1066-1067 الهمذانى، الفريد : 7/262 القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 13/296؛ الخازن، تفسير الخازن : 3/488؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 7/262؛ الحلبى، الدر المصنون : 9/175؛ الخفاجى، حاشية الشهاب : 7/199؛ الألوسى، روح المعانى: 8/304؛ الأباضى، هيمان الزاد: 12/204.

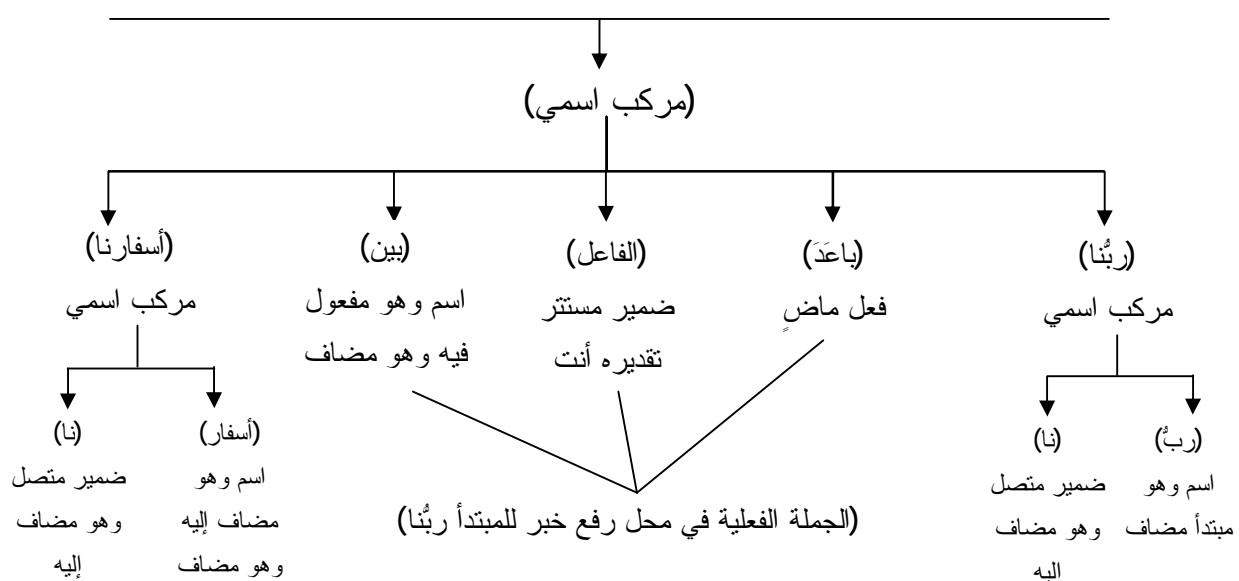
قراءة الجمهور:

يا ربنا باعد بين أسفارنا



قراءة الجمهور:

ربنا باعد بين أسفارنا



ففي النمط الأول حملت "ربنا" على النداء، وقدر العامل المحذف بحرف النداء "يا"، ولذلك نصبت "ربنا" على النداء؛ لأنّها مضافة.

وفي النمط الثاني وضعت "ربنا" موضع الابتداء، فرفعت وكان خبرها الجملة الفعلية "باعد بين أسفارنا".

لعل اختلاف القراءات القرآنية يعد سبباً في توسيع انتقال الحركة الإعرابية من النصب إلى الرفع، ويظهر لنا أنَّ عمل النحاة قائم على تطوير القاعدة النحوية من جميع الاتجاهات "اللفظية والمعنوية"، لكي تستطيع هذه القاعدة أن تستوعب كل الأنماط اللغوية التي ظهرت في الاستعمال اللغوي⁽¹⁾، ولهذا نجد أنَّ قراءة الرفع والنصب تلتقيان في توسيع انتقال الحركة الإعرابية، وكلتاهمما خارجتان من الاستعمال اللغوي.

وفي قوله تعالى : ﴿يُوجَدُ تَهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ \$ لَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تَخْفُونَ وَمَا تُلْعِنُونَ﴾⁽²⁾.

قرأ أبو عمرو ونافع وعاصم وحمزة "ألا يسجدوا"، بتشديد "ألا" ، وقرأ الزهري وأبو عبد الرحمن وحميد وطلحة والكسائي "ألا يسجدوا" ، بتخفيف "ألا"⁽³⁾، أي "ألا" .

ويوجه النحاس قراءة التشديد في "ألا" لأنَّها مكونة من حرفين هما : "أنْ" و "لا" ، فحدث بينهما إدغام، فأصبحت "ألا"⁽⁴⁾.

الفرع	-	الأصل
ألا	-	أنْ لا
> <i>alla</i>	-	> <i>anLa</i>

(1) انظر : عابنة، علم اللغة المعاصر: 116-126.

(2) سورة النمل، الآية: 26-25.

(3) النحاس، إعراب القرآن: 3/206؛ وانظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 526-527.

(4) انظر: النحاس، إعراب القرآن: 3/206.

ويورُد النَّحَاس مجموَّةً من الأقوال في إعراب المُصْدِر المُؤول من "الاَيْسُجُودُوا" ⁽¹⁾.

فالأخش يرى أنَّ المُصْدِر المُؤول من "الاَيْسُجُودُوا" موضع نصب مفعولٍ لأجله للفعل "زَيْن"، فتقدير الجملة عنده "وَزَيْنَ لَهُمْ لَئِلَا يَسْجُودُوا لِلَّهِ" ⁽²⁾.

أمَّا الكسائي فيقول : إنَّ المُصْدِر المُؤول في موضع نصب مفعولٍ لأجله للفعل "فَصَدَّهُمْ" ، فتقدير الجملة عنده "فَصَدَّهُمْ لَئِلَا يَسْجُودُوا" ⁽³⁾.

وأجاز النَّحَاس نصب المُصْدِر المُؤول على البدل من "أَعْمَالَهُمْ" وقال: بخضها على البدل من "السَّبِيل" ⁽⁴⁾.

وضَّحَ بعض النَّحَاس والمفسِّرين للذين جاؤوا بعد النَّحَاس - هذه القراءة جيداً، فعملوا على تقسيمها إلى قسمين ⁽⁵⁾:

فالقسم الأول يقول : إذا كانت "لا" زائدة يجوز الخفض على البدل من "السَّبِيل" ، وزادوا وجهاً جديداً وهو نصب المُصْدِر المُؤول على المفعوليَّة للفعل "يَهْتَدُون" ، فأصل التركيب عندهم "لا يَهْتَدُون أَنْ يَسْجُودُوا".

(1) انظر: النَّحَاس، إعراب القرآن: 3/206.

لم ⁽²⁾ هذا الرأي في معاني القرآن للأخش، ولكنه منسوب إليه في إعراب القرآن، انظر إعراب القرآن: 3/206.

(3) انظر: الكسائي، معاني القرآن: 207؛ وانظر: النَّحَاس، إعراب القرآن: 3/206.

(4) النَّحَاس، إعراب القرآن: 3/206.

(5) انظر: القيسبي مشكل إعراب القرآن : 533/2 الزمخشري، الكشاف : 361/3-362؛ ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن : 221/2 العكري، التبيان : 1007/2؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 185/13 النَّسفي، تفسير النَّسفي : 305/3 الخازن، تفسير الخازن : 383/3؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 7/65-67؛ أبو السعود، تفسير أبي السعود : 79/5-80؛ القونوي، حاشية القونوي: 14/376-377 الصاوي، حاشية الصاوي على تفسير الجلالين : 13/193؛ الشوكاني، فتح القدير: 4/154-155؛ الألوسي، روح المعاني : 7/286-287؛ الأباضي، هيمان الزاد : 154/12.

أمّا القسم الثاني فيقول : إذا كانت "لا" أصلية في تركيب الجملة، فيجوز فيها عدة أوجه، إمّا النصب على البدل من "أعمالهم"، أو النصب على أنها مفعول لأجله للفعل "زين"، أو للفعل "قصدهم".

أمّا قراءة التخفيف في "ألا" ، فيوجّهها النحّاس على أنها مكونة من حرف "ألا" ، وهو زائد للتبيه، وحرف "يا" للنداء، أمّا عن وصل حرف النداء بالفعل، فقد حذفت الألف لالتقاء الساكنين.

الأصل	-	الفرع
يـسـجـدـوا	-	يـاـ اـسـجـدـوا
<i>yasgodo</i>	-	<i>ya > sgodō</i>

وعلى ذلك يكون أصل التركيب بعد تقدير المنادى المذوف "ألا يا هؤلاء اسجدوا"⁽¹⁾، وأزعم أنَّ المنادى قد حذف لدلالة حرف النداء عليه.

وخرج بعضهم هذه القراءة على أنَّ "يا" حرف زائد للتبيه، فلا وجود للنداء والمنادى عندهم، وحجتهم في ذلك أنَّ النداء يختص بالأَ سماء، ولا يدخل على الأفعال، وقالوا: أنَّ المنادى بأصله مفعول به، فلا يجوز حذف الفعل والفاعل والمفعول به⁽²⁾.

ورد صاحب كتاب إعراب القرآن المنسوب للزجاج على هذا القول، فهو يرى أنَّ حذف المنادى كحذف حرف النداء، وهو حسن فصيح ورد به كلام، فقد سمع عن العرب قولهم : "يا ارحمنا" و"يا تصدق علينا" ؟ أي: "يا الله ارحمنا" ، و"يا رجلاً تصدق علينا"⁽³⁾.

(1) انظر: النحّاس، إعراب القرآن: 3/207؛ وانظر: الأشموني، شرح الأشموني: 1/33.

(2) انظر أبو عبيدة، حجاز القرآن : 93-94 الفراء، معاني القرآن : 2/290 الأخفش، معاني القرآن : 2/465 الزجاج، معاني القرآن وإعرابه : 4/113-116؛ الجبي، الدر المصنون : 8/598-600؛ الأشموني، شرح الأشموني: 1/33.

(3) انظر: الزجاج، أبو إسحاق براهيم بن السري، (ت311هـ)، (1986)، إعراب القرآن المنسوب إليه، تحقيق: إبراهيم الأبياري، طدار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان : 2/651-650 وانظر: ابن عطية، المحرر الوجيز: 4/256-257.

ومثله في الشعر قول ذي الرمة⁽¹⁾:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مِيَّ عَلَى الْبَلِي
وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَاعَائِكَ الْقَطْرُ
موطن الشاهد "يَا اسْلَمِي" حذف الشاعر المنادى لدلالة حرف النداء عليه،
فتقدير الجملة "يَا هَذِهِ اسْلَمِي".

ومنه قول الشاعر⁽²⁾:

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلُّهُمْ
وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ
الشاهد يَا لَعْنَةُ اللَّهِ" فقد حذف الشاعر المنادى لدلالة النداء عليه، فتقدير
الجملة "يَا قَوْمُ لَعْنَةُ اللَّهِ".

ويرى النحاس أن القراءة بالتحفيف بعيدة، وحجه أن الكلام لا يتتسق مع بعضه مع بعض، وقال إن السواد على غير هذه القراءة⁽³⁾، إلا أن الطبرى يرى أنها مستفيضة في قراءة الأنصار، فهى سمعت عن الرسول⁽⁴⁾.

وعلى ما سبق يكون التحليل على النحو الآتى:

أولاً: قراءة التشديد في "أَلَا"، وتقسم إلى قسمين:

أ. إذا كانت "لا" أصلية في التركيب:

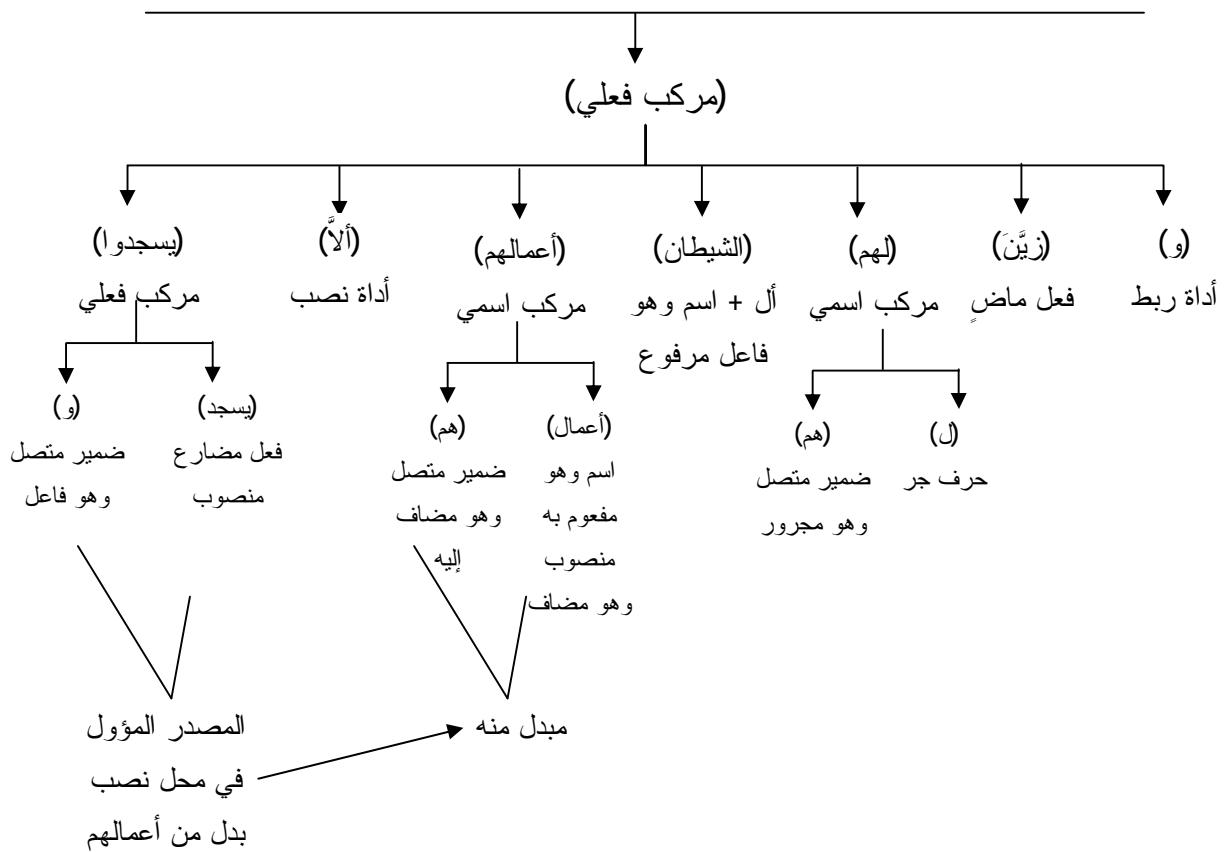
(1) ذو الرمة، أبو الحارت غيلان بن عطية، (1982) ميون ذي الرمة، تحقيق : عبد القدوس أبو صالح، ط مؤسسة الإيمان، بيروت، لبنان : 249 النحاس، إعراب القرآن : 3/206؛ الحلبي، الدر المصنون: 599؛ الأشموني، شرح الأشموني: 1/33.

(2) لم يعلم قائله، انظر لزجاج، إعراب القرآن المنسوب إليه : 2/651؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 7/67.

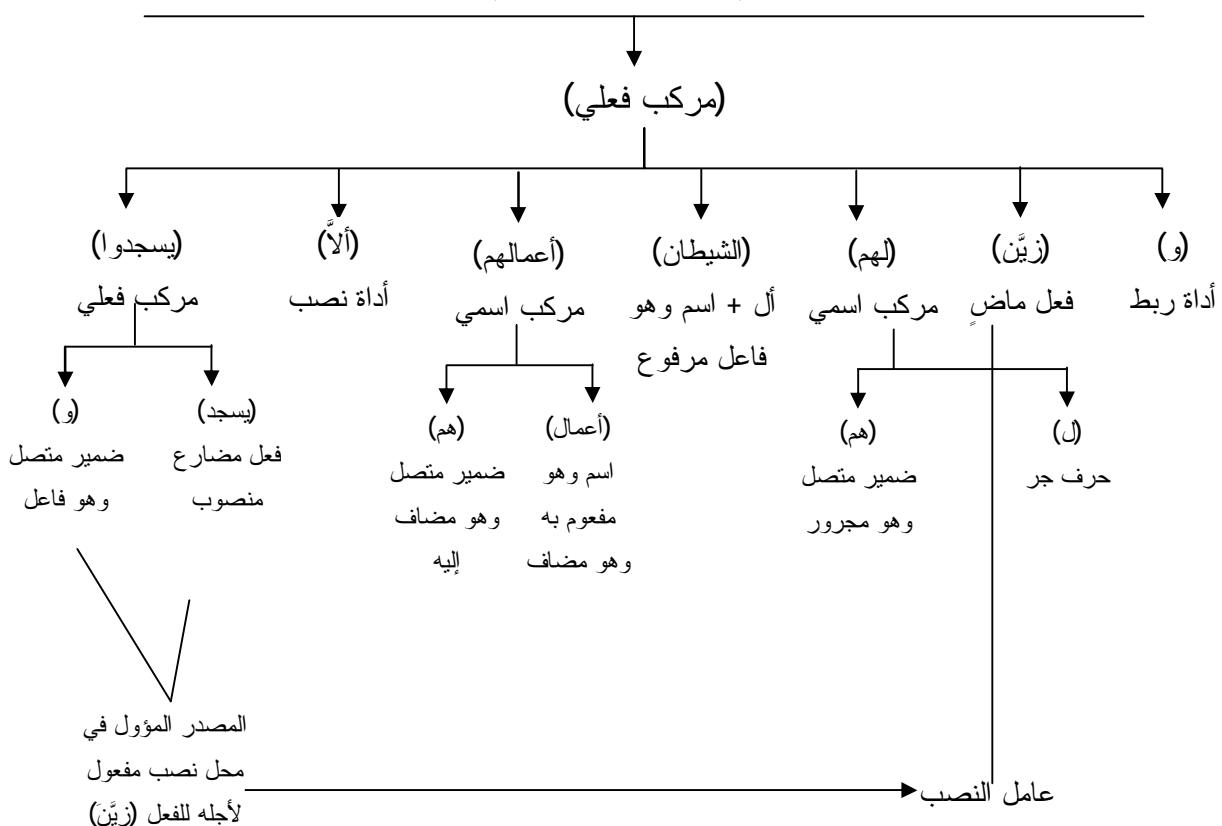
(3) انظر: النحاس، إعراب القرآن: 3/207.

(4) الطبرى، جامع البيان: 9/510.

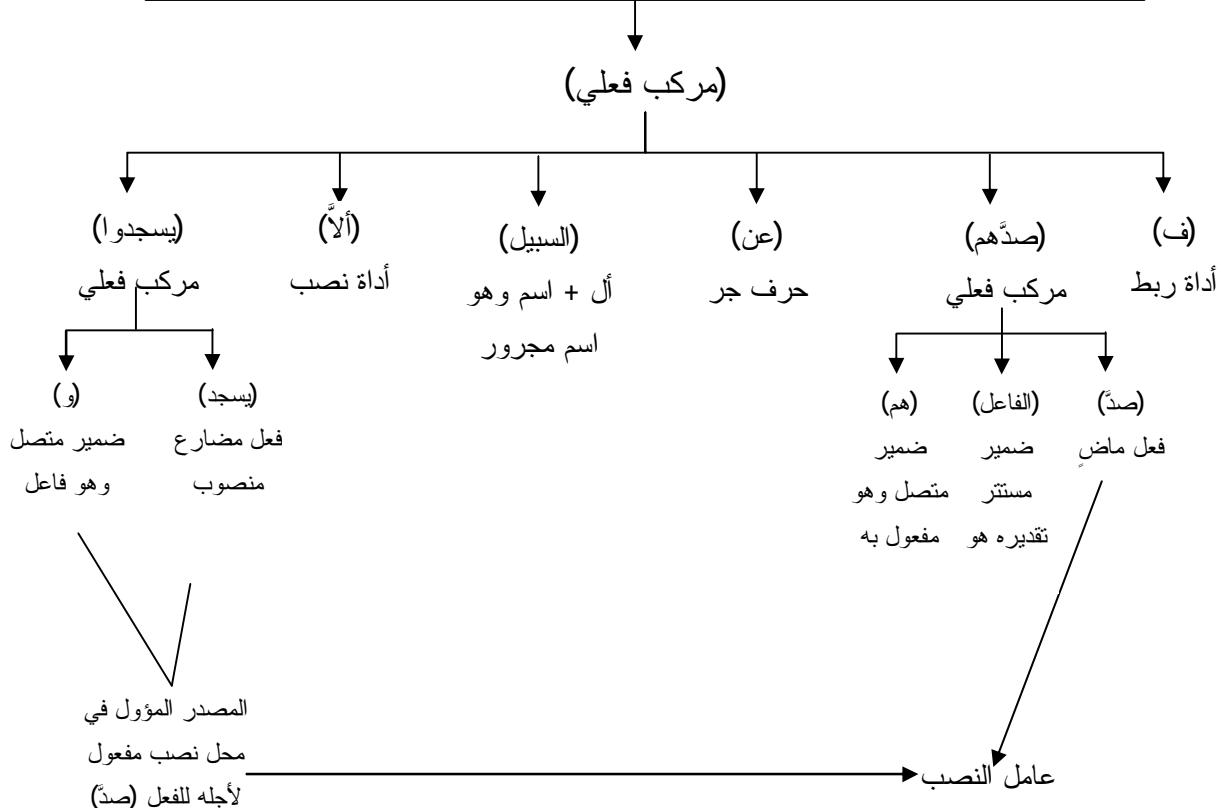
1. وزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ أَلَا يَسْجُدُوا



2. وزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ أَلَا يَسْجُدُوا

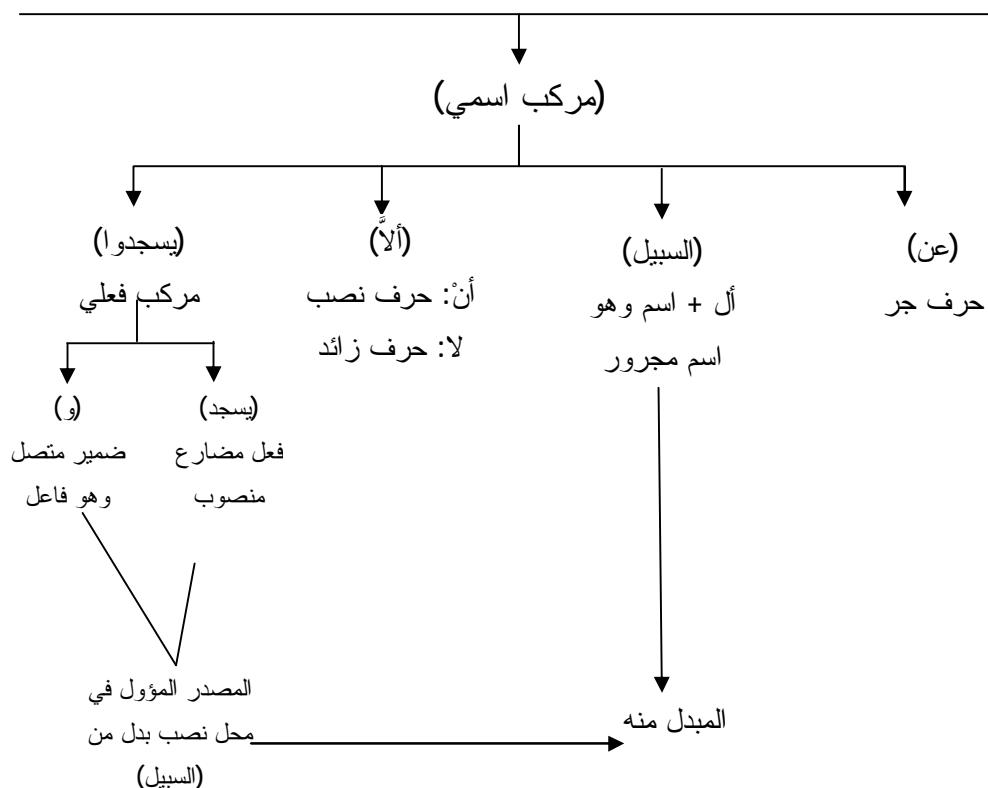


3. فَصَدُّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ أَلَا يَسْجُدُوا

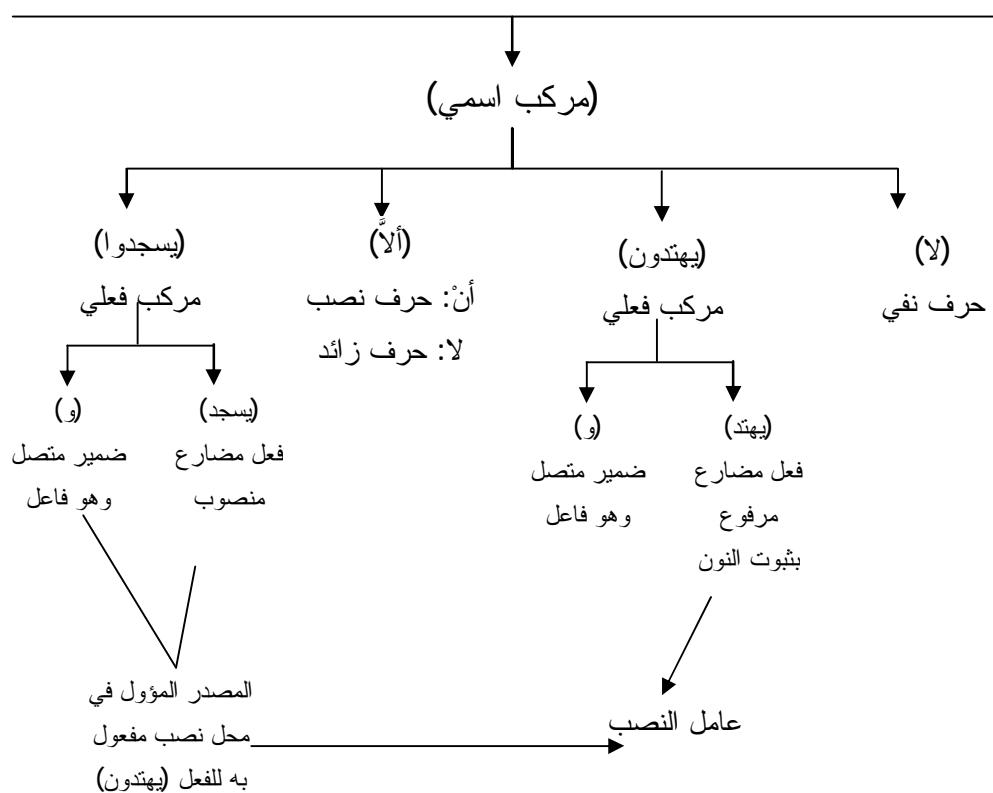


ب. إذا كانت "لا" زائدة:

1. عن السبيل ألا يسجدوا

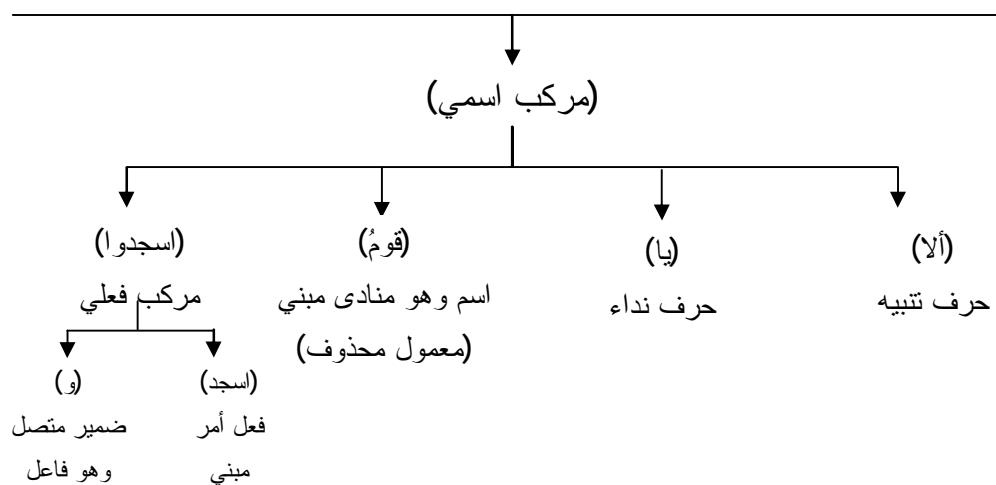


2. لا يهتدون ألاً يسجدوا

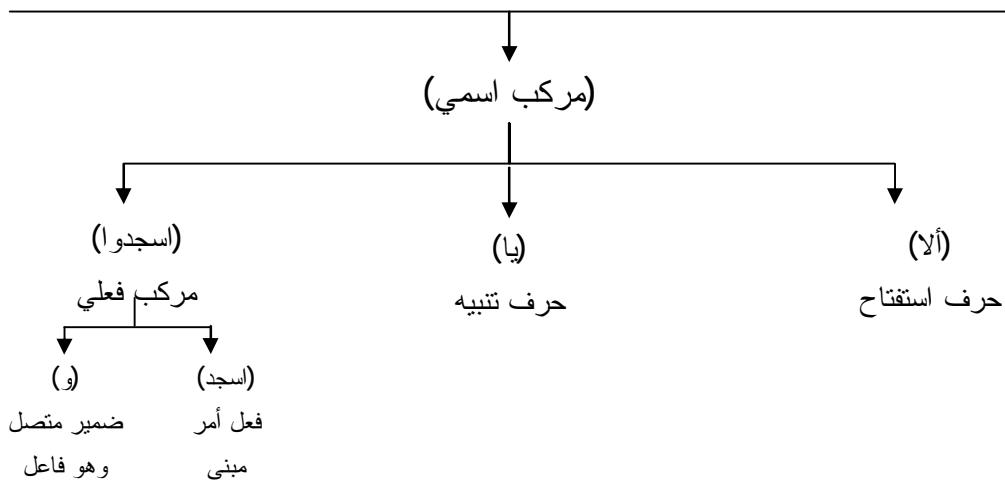


ثانياً: قراءة التخفيف في "ألاً"، وفيها وجهان:

1. ألا يا قوم اسجدوا



2. ألا يا سجدوا



ففي قراءة التشديد في "ألا" نلاحظ أن العلماء قسموها إلى قسمين، فالقسم الأول وضعت "لا" على أنها أصلية في التركيب، ونتج عن ذلك ثلاثة وجوه، فالوجه الأول قائم على وضع المصدر المؤول "ألا يسجدوا" موضع البدل من المفعول به "أعمالهم"، وفي الوجه الثاني نصب المصدر المؤول على أنه مفعول لأجله للفعل "زین"، أما الوجه الثالث فأعرب المصدر المؤول على أنه مفعول لأجله للفعل "صدهم" وبظهور من الوجهين "الثاني والثالث" اختلاف العلماء في تقدير عامل النصب.

أما القسم الثاني من القراءة نفسها، فقد حملت "لا" على أنها زائدة للتوكيد، ونتج عن ذلك وجهان فالوجه الأول أعرب المصدر المؤول على أنه في محل خفض على البدل من الاسم المجرور "السبيل"، أما الوجه الثاني فقد نصب المصدر المؤول على المفعولية للفعل "يهدتون".

وفي قراءة التخفيف في "ألا" فإننا نجد أنه انبعق عنها وجهان، فالوجه الأول قائم على فصل "يا" عن الفعل "سجدوا" لأنها حرف نداء وجب تقدير المنادى، فقدرنا منادى وهو "قوم"، ونلاحظ أن "ألا" عمِلتُ على أنها حرف استفصاح لا محل له من الإعراب، أما الوجه الثاني، فقد فصلنا "يا" عن الفعل "سجدوا"، ولكنها حملت على التنبيه شأنها شأن "ألا"، فلا وجود للنداء والمنادى في الوجه الثاني.

ولعلَّ المعارك الحامية التي جرت بين النحاة قد عملت على تعدد صور الإعراب، فبعض العلماء ذهباً عن مذهبهم النحوي بعيداً، فأوردوا وجوهاً إعرابية قد تكون بعيدةً عن مذهبهم، فهذا الصراع الدائر بين النحاة عمل على إيجاد صورٍ جديدة لا تخضع لقواعد القوانين اللغوية، وهذا ما اتبه له علماء العربية، فحين رأوا أنَّ القاعدة لا يمكن لها أن تسيطر على جميع أنماط اللغة لجؤوا إلى تعدد صور الإعراب لمحاولة السيطرة على جميع الأنماط اللغوية⁽¹⁾.

ونلاحظ أنَّ هذا الصراع قد امتد حتى وصل إلى التأويل والتقدير في القرآن الكريم، مما أدى إلى وقوع صراع بين النحاة والقراء، فالنحاة يصفون بعض القراءات بالشذوذ وعدم الانتشار في الأنصار، وكأنَّهم جعلوا أنفسهم رقباء على اللغة وعلى القراءات القرآنية فتطاولوا على اللغة وعلى القراءات السبعة وما فوقها⁽²⁾.

وعن قوله تعالى: ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ سَاهِرُونَ﴾⁽³⁾. قرأ الجمهور "يا حسرة على العباد" ، بتتوين النصب في "حسرة" ، وقرأ أبي وابن عباس وعلي بن الحسين والضحاك، ومجاحد والحسن "يا حسرة العباد" ، بإسقاط "على" ونصب "حسرة" قرأ أبو الزناد عبد الله بن نكوان المدني وابن هرمز وابن جندب "يا حسرة على العباد" ، بسكون الهاء في "حسرة" ، وقرأ ابن عباس "يا حسرة على العباد" ، بفتح "حسرة" ، وقرئ "يا حستا على العباد" ، بتألف في "حستا"⁽⁴⁾ ، وقرأ قتادة وأبي "يا حسرة على العباد" ، بتتوين الضم في "حسرة"⁽⁵⁾.

(1) خليل، العربية وعلم اللغو البنوي: 191.

(2) انظر الجندي، أحمد علم الدين ، (1974)الصراع بين القراء والـ نحاة، مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة، ج33: 159.

(3) سورة يس، الآية: 30؛ ومثلها: يس: 52؛ الزمر: 56.

(4) حيان، تفسير البحر المحيط : 318/7؛ وانظر ابن عطية، المحرر الوجيز : 452/4؛ الحلبي، الدر المصنون: 259/9-260 الشوكاني، فتح القدير : 421/4-422 الألوسي، روح المعانى : 5-4/8.

(5) بن خالویه، مختصر في شواذ القرآن : 125؛ وانظر لعکری، إعراب القراءات الشواذ : 361/2؛ الحلبي، الدر المصنون: 259/9.

لم يذكر النحّاس القراءات التي وردت في "يا حسرة"، بل توجه إلى حركة الإعراب فيها، فيرى أنَّ "حسرةً" حقها النصب، وحجته في ذلك أنَّها نكرة غير مقصودة⁽¹⁾، وقعت موقع المنادى، وهي لا يستفاد منها تعريف⁽²⁾، وهذا رأي البصريين جميعهم، فسيبويه يرى أنَّه إذا ناديت النكرة فهو صفتها أو لم تصفها فحقها النصب؛ لأنَّك لم تنجح عن شيء معين⁽³⁾، ومثل لها ابن السرّاج بقوله الضرير "يا رجالاً خذ بيدي" ، فنصب "رجالاً"؛ لأنَّه لم يقصد واحداً بعينه، بل من يأخذ بيده⁽⁴⁾. ومثله قول الشاعر⁽⁵⁾:

فِيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَغَنْ
نَدَامَى مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَا
موطن الشاهد نصب "راكباً"؛ لأنَّه منادى منكور إذ لم يقصد به راكباً بعينه.
وذهب الفراء إلى إجازة رفع "حسرةً" ، فهو يقرُّ بنصبها على النداء إلاَّ أنه أجاز رفعها على النداء أيضاً، وحجته في الرفع أنَّها نكرة موصوفة، واحتاج لذلك بما سمع عن العرب قولهم: "يا مهتمُ بأمرنا لا تهتم" ⁽⁶⁾، ومثلها قول الشاعر⁽⁷⁾:
يَا دَارُ حَسَرَهَا الْبَلَى تَحْسِيرًا وَسَفَتْ عَلَيْهَا الرِّيحُ بَعْدَكَ مُورًا
الشاهد رفع "دار" على النداء، وهو نداء نكرة غير مقصودة.

ويرفض النحّاة ما قاله الفراء، وهذا الرفض نابع من قاعدة معيارية، فيقول إنَّ رفع النكرة يسقط بباب النداء؛ لأنَّ النداء مفعول به في المعنى، وحقه النصب، فكيف يرفع ما حقه النصب بغير علة، وأما ما سمع عن العرب، فعمد النحّاس إلى تخریجه على التقديم والتأخير، ووضع "أي" قبل المنادى؛ لأنَّه محلٍّ بـ"آل التعريف" ، فالتركيب "يا مهتمُ بأمرنا لا تهتم" ، أصله عند النحّاس "يا أيها المهتمُ لا

(1)النكرة غير المقصودة : هي الباقية على إيهامها وشيوخها كما كانت قبل النداء، ولا تدل معه على فرد معين مقصود بالمناداة، انظر: حسن، النحو الافي: 29/4.

(2) النحّاس، إعراب القرآن: 391/3-392.

(3) سيبويه، الكتاب: 199/2.

(4) ابن السرّاج، الأصول في النحو: 1/331.

(5) البيت لعبد يغوث، سيبويه، الكتاب: 1/200؛ المبرد، المقتصب: 4/204.

(6) الفراء، معاني القرآن: 2/375-376؛ النحّاس، إعراب القرآن: 3/391-392.

(7) البيت للأحوص، انظر: سيبويه، الكتاب: 1/201.

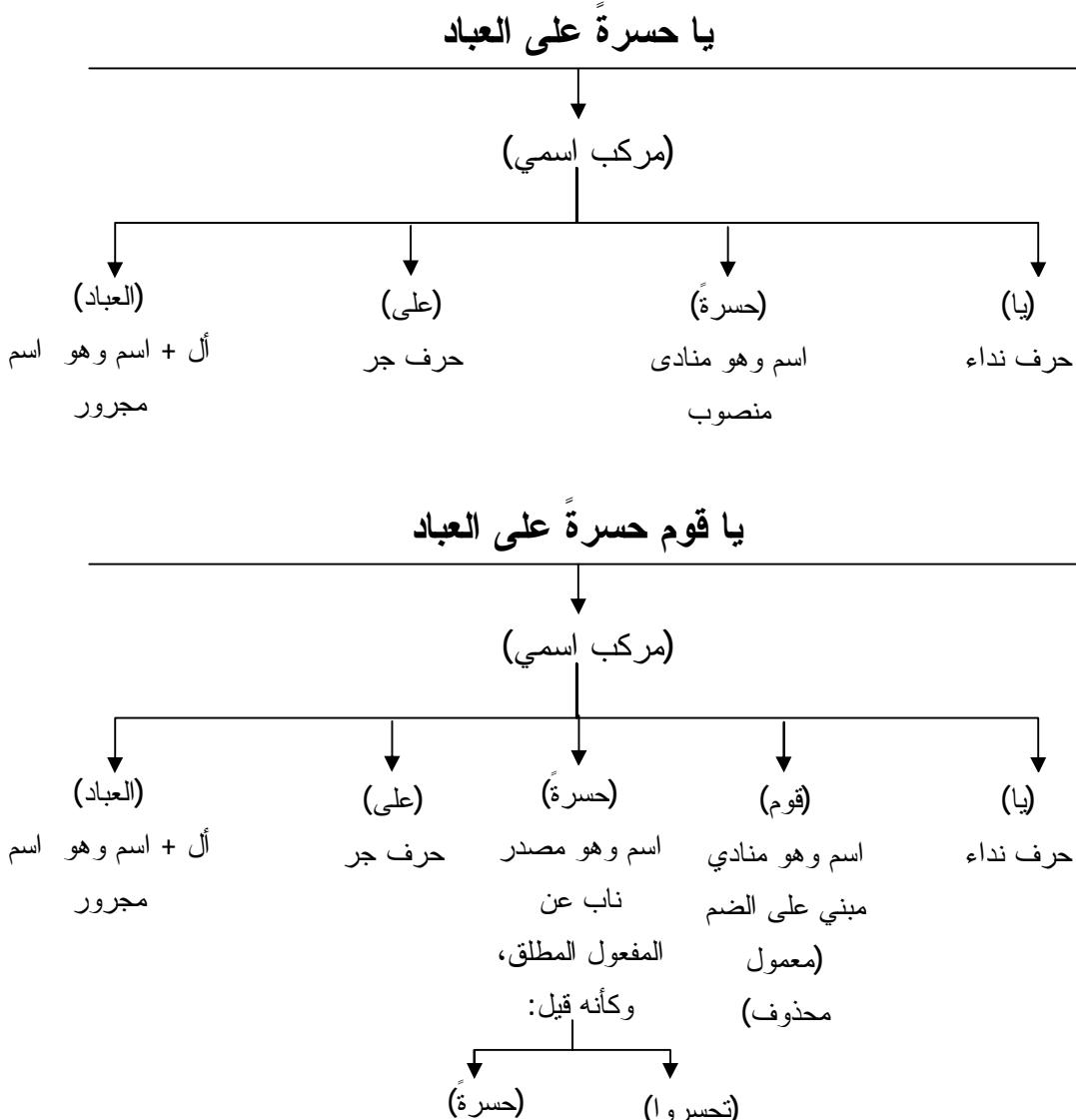
تهتم بأمرنا" وعن قول الشاعر : "يا دار غيرها البلى " فخرجه النحّاس على تحويل صيغة الخطاب من "يا أيتها الدار" إلى "يا هؤلاء غير هذه الدار البلى"⁽¹⁾. وفي كلتا الحالتين فإن "يا حسرا" سواء أكانت بالرفع أم النصب، فإنّها منادي. ونلاحظ أنَّ جمهور النحّاة والمفسرين كانوا يوردون ما قاله النحّاس دون أن يرجحوا أيًّا منها، وضافوا وجهاً جديداً وهو إعراب "حسراً" على أنَّه مصدر ناب عن المفعول المطلق، أما المنادي، فهو محنوف " فأصل التركيب عندهم "يا قوم تحسروا حسراً على أنفسكم" ، فالمنادي المحنوف هو "قوم"⁽²⁾. ولعلَّ إيراد بعضهم وجهاً واحداً، وهو نصب "حسراً" على أنها منادي يعد ترجيحاً له.

أمّا عن القراءات فجميعها منصوبة على النداء، ولكن الاختلاف يكمن في التفسير، فقراءة الجمهور "يا حسراً على العباد" ، يكون الخطاب فيها صادر عن الكفار ندماً على استهزائهم بالرسل، وأنزلوا الحسراً منزلة العاقل وهو مجاز عقلي، وقيل إنَّ المتحسرين هم الملائكة عندما رأوا عذاب الله للكفار يتحسروا عليهم، وكأنّهم قالوا: "يا حسرتهم" أي "يا ندمهم" القول في قراءة أبي و من معه "يا حسراً العباد" ، وقراءة ابن عباس "يا حسراً على العباد" ، وقراءة قتادة وأبي "يا حسراً على العباد" مسحوبتان على قراءة الجمهور، أما قراءة أبي الزناد ومن معه "يا حسراً على العباد" ، فـ"حسراً" منادي، والهاء فيها مبدلٌ من "باء الثانية" ، فأفاده معنى المبالغة لما لها من التأوه، وهي صادرة عن العباد أنفسهم، أما قراءة "يا حستا على

(1) النحّاس، إعراب القرآن: 391/3-392.

(2) انظر ابن عطية، المحرر الوجيز : 452/4 العكري، التبيان : 1081/2 الهمذاني، الفريد : 106/4 القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 15/22-23 الخازن، تفسير الخازن: 4/4؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 7/318 الحلبي، الدر المصور : 9/259-260؛ أبو السعود، تفسير أبي السعود: 5/297 الخفاجي، حاشية الشهاب : 7/238-239 الشوكاني، فتح القدير : 4/421؛ الألوسي، روح المعاني: 8/4-5؛ الأباضي، هيمان الزاد: 12/311-312.

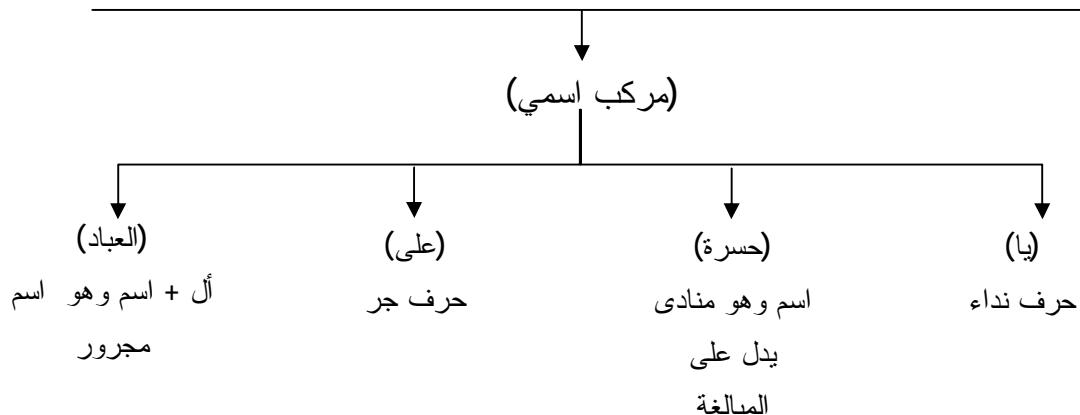
العبد" فـ "حسرة" منادي، والتاء الملحقة بها صادرة عن الله سبحانه وتعالى، وذلك على سبيل المجاز العقلي الدال على الندم الذي وقع فيه الكفار⁽¹⁾. ويوضح المخطط الآتي القراءات ووجوه الإعراب فيها:



(1) ابن عطية، المحرر الوجيز : 152/4 القسطبي، الجامع لأحكام القرآن : 15/22-23؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 318/7 الحلبـي، الدر المصنون : 9/259-260؛ أبو السعـود، تفسير أبي السعـود: 297/5 الشوكـاني، فتح الـقدـير : 421/4 الألوـسي، روح المعـانـي : 8/4-5؛ الأباـضـي، هـيمـانـ الزـادـ: 311/12-312.

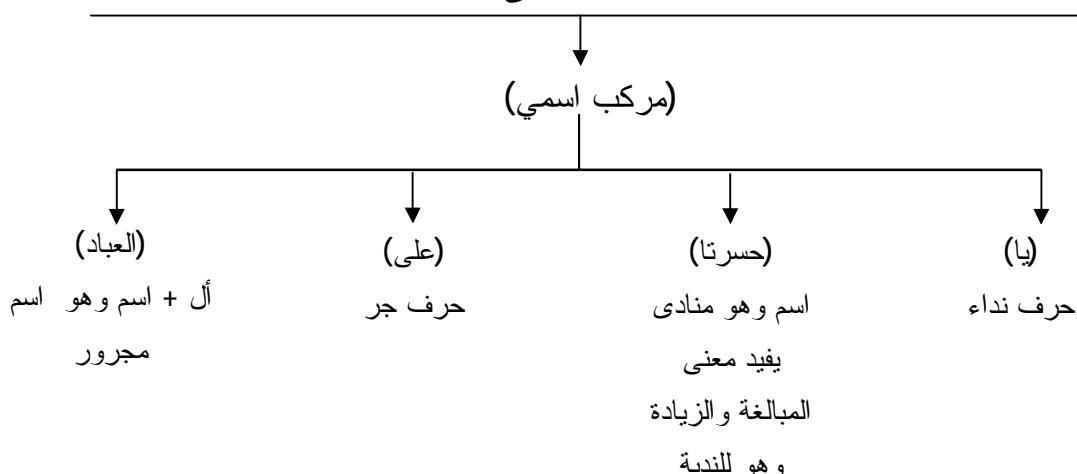
قراءة أبي الزناد ومن معه:

يا حسرا على العباد



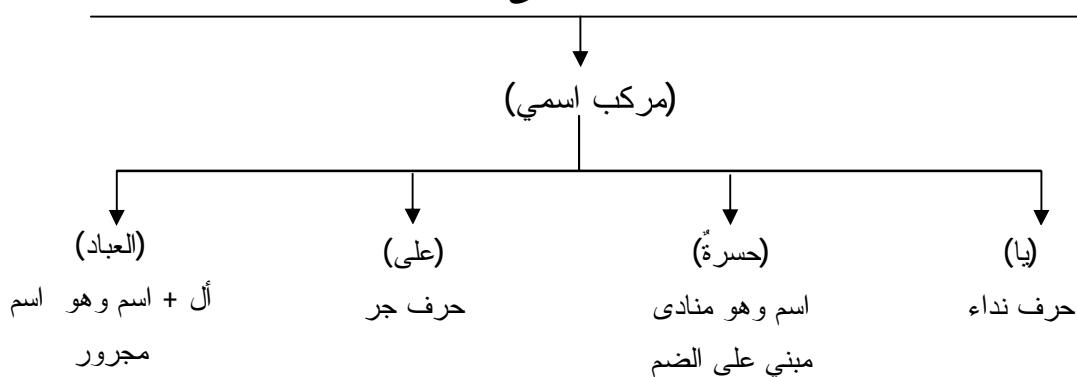
قراءة (يا حستا على العباد):

يا حستا على العباد



قراءة قتادة وأبي:

يا حسرا على العباد



ففي قراءة الجمهور كان هنالك نمط ان لغويان، فالنمط الأول محمول على إزالة "حسرة" منزلة العاقل الذي سبق بأداة نداء، فأصبح منادي منصوباً؛ لأنَّه نكرة غير مقصودة، أما النمط الثاني، فقد ظهر عنصر التقدير، فعملوا على تقدير فعل محفوظ لتسوية إعراب "حسرة" على أنها مصدر ناب عن المفعول المطلق، وعملوا على تقدير منادي محفوظ وهو "قوم".

أمَّا قراءة أبي ومن معه "يا حسرة العباد"، فقد وضعت "حسرة" موضع العاقل المسبوق بأداة نداء، فأعربت منادي منصوبًا بالفتحة، ويظهر لنا عنصر اختصار بهذه القراءة، وهو ما حملها على الشذوذ، وهذا العنصر هو الحذف، فقد حذف حرف الجر "على" من التركيب.

أمَّا قراءة أبي الزناد ومن معه "يا حسره على العباد"، فقد حملت على الإبدال، فأبدلت "التاء" بـ"هاء" مما أضاف على التركيب المبالغة في التحسن، وبقي إعراب "حسره" على النداء.

أمَّا قراءة "يا حسرة على العباد" ، فقد وضعت "حستا" موضع العاقل، ونلاحظ أن صيغة الخطاب قد تحول من الأدنى إلى الأعلى، ففي القراءات السابقة كان الخطاب خارجاً عن الكفار أمَّا في هذه القراءة، فقد خرج الخطاب عن رب العزة، مما أوجد مبالغة وزيادة في الندم، ونجد أنَّ إعراب "حستا" منادي دال على النسبة.

وفي قراءة قتادة وأبي "يا حسرة على العباد" ، نجد أنَّ حركة الإعراب هي التي تغيرت، فأصبح إعراب "حسرة" منادي مبني على الضم.
إنَّ إعمال العقل عند النحاة القدامي كان سمةً مميزةً لهم، فتفسيرهم لبعض الأنماط اللغوية يكون خارجاً عن فكرهم النحوي، ولكن هذا الإبداع العقلي كان يتسم في معالجة بعض الأنماط بالتعسف والخطأ، فقد يكون خطأهم ناتجًا عن نظرية في تكون الجملة، وفصل هذا التكوين عن الموقف اللغوي وتجريده من التأثر به، ومن ثمَّ ألموا في نظرية وجود قاعدة تحكم التركيب اللغوي، فلماً وجدوا اختلافاً بين

القاعدة الحاكمة وبعض الأنماط اللغوية ابْتَهَ كروا ما اصطلوا على تسمية شاذًا خارجًا عن القاعدة⁽¹⁾.

2.2 الاختصاص:

الاختصاص لغة إفراد الشيء دون غيره⁽²⁾، وهو اسم ظاهر معرفة قصد تخصيصه⁽³⁾.

وأماماً الاختصاص اصطلاحاً فهو على قسمين⁽⁴⁾:

الأول كان محمولاً على النداء ومنقولاً عنه، وحكمه في البناء والإعراب حكمه، وذلك نحو قولنا: "اللهم اغفر لنا أينتها العصابة".

الثاني: ما لم يكن محمولاً على النداء ولا منقولاً عنه، وهو عند أبي البقاء الكفوبي النصب على المدح بإضمار فعل لائق⁽⁵⁾، وذلك نحو: "نحن، العرب، أقرى الناس للضيف"⁽⁶⁾.

ويدرج تحت أسلوب الاختصاص ضربان⁽⁷⁾:

الأول منصوب على المدح والتعظيم : وذلك إذا كان المعنى في التركيب مدحًا، أو تعظيمًا، فال فعل الذي وقع على المنصوب على الاختصاص يقدر بـ "أعظم وأمدح".

الثاني المنصوب على الذم والشتّم : وذلك إذا كان المعنى في التركيب ذمًا أو شتمًا، فال فعل الذي وقع على المنصوب على الاختصاص يقدر بـ "أذم أو أشتم".

(1) انظر: أبو المكارم، أصول التفكير النحوی: 177.

(2) عابنة، تطور المصطلح البصري: 123.

(3) ابن هشام، شرح شذور الذهب: 237.

(4) عابنة، تطور المصطلح البصري: 123.

(5) الكفوبي، الكليات: 1/76.

(6) عابنة، تطور المصطلح البصري: 123.

(7) المرجع نفسه: 125-126.

وفي قوله تعالى : ﴿لَيْسَ الْبَرَّ أَنْ تُوكِدُ وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرُقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبَرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالْبَيِّنَاتِ وَأَنَّ الْمَالَ عَلَىٰ حِبَّهِ ذُوِي التَّقْبِيٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلَيْنَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَأَتَى الزَّكَةَ وَالْمُؤْفُونَ بَعْهُدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبُأْسِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبُأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُقْتَمِلُونَ﴾⁽¹⁾.

قرأ الجمهور "الموفون" بعدهم إذا عاهدوا والصابرين "، برفع "الموفون" ونصب "الصابرين" ، وقرأ عبد الله بن مسعود "الموفين" بعدهم إذا عاهدوا والصابرين" ، بنصب "الموفين والصابرين" ، وقرأ الحسن والأعمش ويعقوب "الموفون" بعدهم إذا عاهدوا والصابرون" برفع "الموفون والصابرون"⁽²⁾.
ويوجه النحاس قراءة الجمهور على خمسة أوجه⁽³⁾ :

فالوجه الأول: يرى النحاس أن "الموفون" رفعت؛ لأنها معطوفة على "من" ، وهي خبر "لكن" مرفوع، أما "الصابرين" فهي منصوبة على المدح ، فأصل التركيب عنده "الموفون" بعدهم إذا عاهدوا وأمدح الصابرين".

أما الوجه الثاني : فذهب النحاس إلى رفع "الموفون" على أنها خبر لمبدأ محذوف، فتقدير الجملة عنده "وهم الموفون" ، ويكون إعراب "الصابرين" اسم معطوف على "ذوي القربى" وهو منصوب.

وفي الوجه الثالث قال: إن "الموفون" مرفوعة؛ لأنها خبر لمبدأ محذوف، فأصل التركيب عنده "وهم الموفون" ، أما "الصابرين" ، فتكون منصوبة على المدح بفعل محذوف، فتقدير الجملة عنده "وأمدح الصابرين".

(1) سورة البقرة، الآية: 177؛ ومثلها: آل عمران: 143، النساء: 162، المائدة: 69.

(2) أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 10/2؛ وانظر ابن عطية، المحرر الوجيز : 1/244، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 1/240.

(3) انظر: النحاس، إعراب القرآن: 1/280-281.

ويصف النحّاس هذه الوجوه الثلاث بـ⁽¹⁾ "الصحيحة التي لا مطعن فيها ومثلها قول الشاعر⁽²⁾:

سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
وَالطَّيَّبُونَ مَعَافِدُ الْأَزْرِ
لا يَبْعَدُنَ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ

موطن الشاهد "النازلين" إذ نسبت على المدح، ويجوز الرفع فيها، وكذلك "الطيبون"، يجوز نصبها على المدح.

أمّا الوجه الرابع : فذهب الكسائي إلى رفع "الموفون" على أنّها معطوفة على "من" ، وهي خبر إنّ مرفوع، وعطف "الصابرين" على "ذوي القربي" ، وهي مفعول به، فوجب نصبها⁽³⁾ ، وهذا الرأي مرفوض عند النحّاس لأنّ عطف "الصابرين" على "ذوي القربي" يكون داخلاً في صلة "من" التي عطف عليها "الموفون" ، فلم تتم الصلة بعد، وكما أنّ فرق بين الصلة والوصول بالمعطوف، وهو "الموفون"⁽⁴⁾.

وفي الوجه الخامس : قال النحّاس: رفعت "الموفون" ، لأنّها معطوفة على الضمير المستتر في الفعل "آمن" ، أمّا "الصابرين" فقد نسبت؛ لأنّها معطوفة على "ذوي القربي"⁽⁵⁾.

في حين يوجه النحّاس قراءة عبد الله بن مسعود "الموفين بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين" على وجهين⁽⁶⁾:

فالوجه الأول: يرى النحّاس أنّ "الموفين والصابرين" نسبتاً؛ لأنّهما معطوفتان على "ذوي القربي".

(1) انظر: النحّاس، إعراب القرآن: 1/280-281.

(2) الخرنق، بنت هقان بن مالك، (1996)، ديوان شعر الخرنق، تحقيق: حسين نصار، دون ناشر: 29؛ انظر: سيبويه، الكتاب: 2/64 الفراء، معاني القرآن : 1/105 النحّاس، إعراب القرآن : 1/281-280.

(3) انظر: الكسائي، معاني القرآن: 83؛ النحّاس، إعراب القرآن: 1/280-281.

(4) النحّاس، إعراب القرآن: 1/280-281.

(5) المرجع نفسه.

(6) المرجع نفسه.

أمّا الوجه الثاني : فذهب النحّاس إلى نصب "الموفين والصابرين" على أنّهما منصوبتان على المدح، وكأنه قيل: "وأمدح الموفين وأمدح الصابرين".

أما قراءة الحسن والأعمش ويعقوب "الموفون والصابرون" فقد أغفلها النحّاس، وصرح بتوجيهها أبو حيان، فيرى أن لها وجهٌ واحداً، وهو عطف "الموفون" على "من"، وعطف "الصابرون" على "الموفون"⁽¹⁾.

ونلاحظ أنَّ بعض النحّاة والمفسرين كانوا يوردون ما قاله النحّاس دون أن يرجحوا قراءة على أخرى أو يرجحوا وجهاً على آخر⁽²⁾، إلا أنَّ بعضهم رجَح نصب "الصابرين" على المدح، فتقدير الجملة عندهم "وأمدح الصابرين"⁽³⁾.

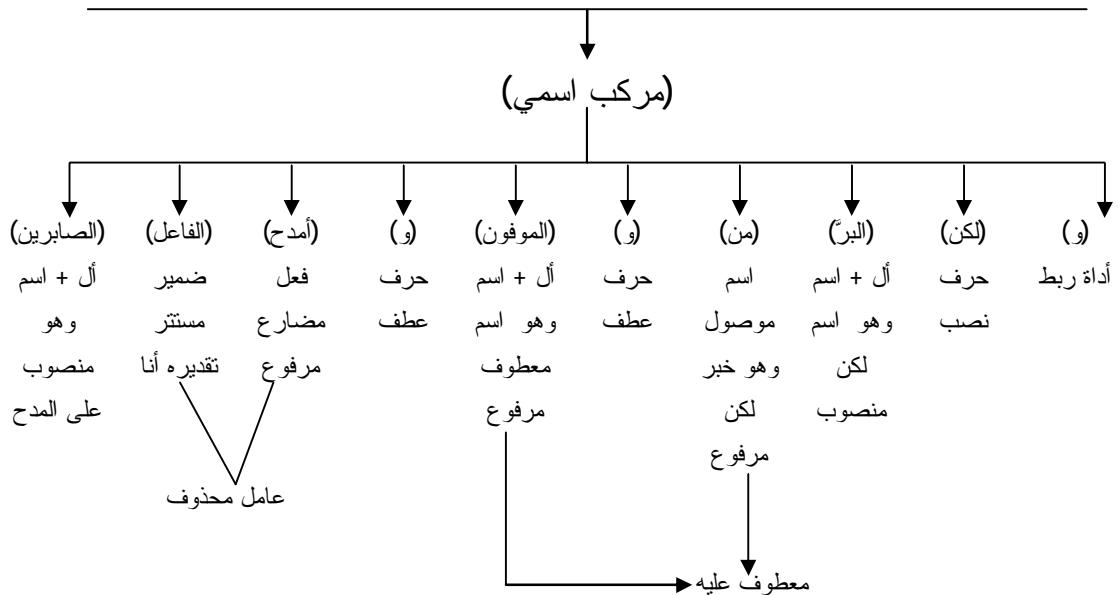
(1) انظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 2/9-10.

(2) انظر أبو عبيدة، مجاز القرآن : 1/65-66الأخفش، معاني القرآن : 1/167؛ الطبرى، جامع البيان: 2/105-106؛ القىسى مشكل إعراب القرآن : 1/118؛ ابن الأثيرى، البيان فى غريب إعراب القرآن: 1/144-145 العكربى، التبيان : 1/144-145 الهمذانى، الفريد : 1/410-411؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 1/239-240أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 2/9-10؛ الحلبى، الدر المصنون: 2/249-250؛ الشوكانى، فتح القدير: 1/199-200.

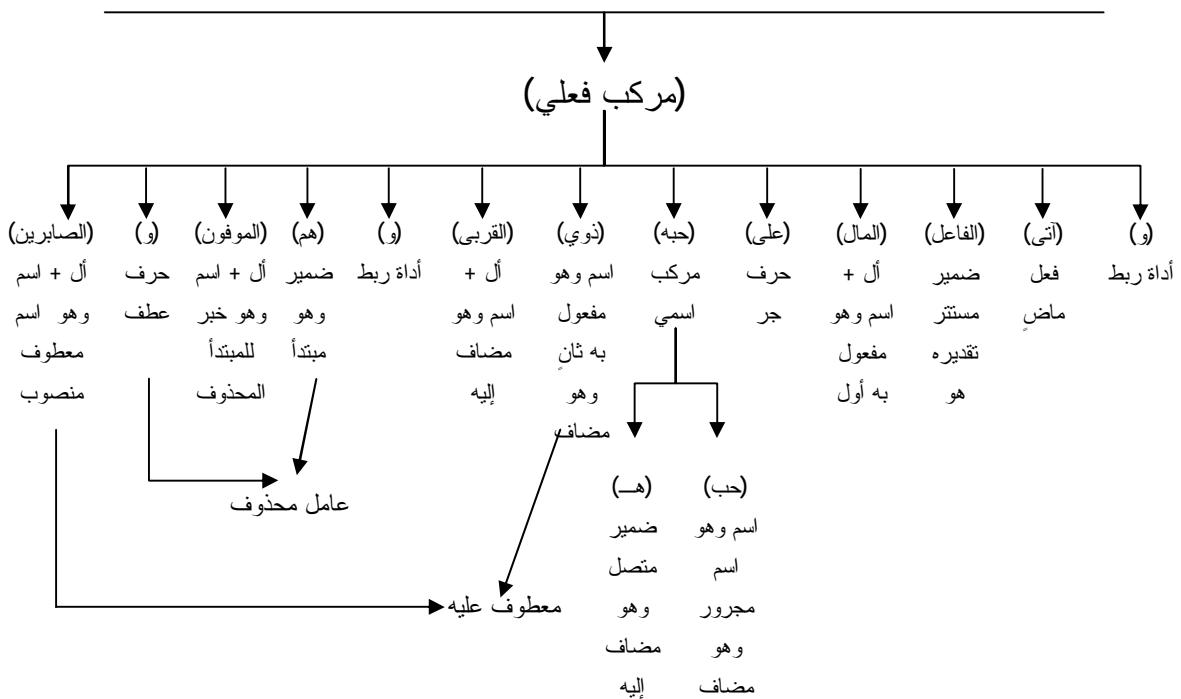
(3) انظر: الفراء، معاني القرآن : 1/05 الزجاج، معاني القرآن وإعرابه : 1/247؛ الزمخشري، الكشاف: 1/220 الزجاج، إعراب القرآن : 1/741 ابن عطية، المحرر الوجيز : 1/244؛ النسفي، تفسير النسفي: 1/178 الخازن، تفسير الخازن : 1/106؛ السيوطي، جلال الدين (ت 911ھـ)، الإنقان في علوم القرآن، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان: 1/540؛ الألوسي، روح المعاني: 1/445.

قراءة الجمهور، وفيها خمسة أوجه:

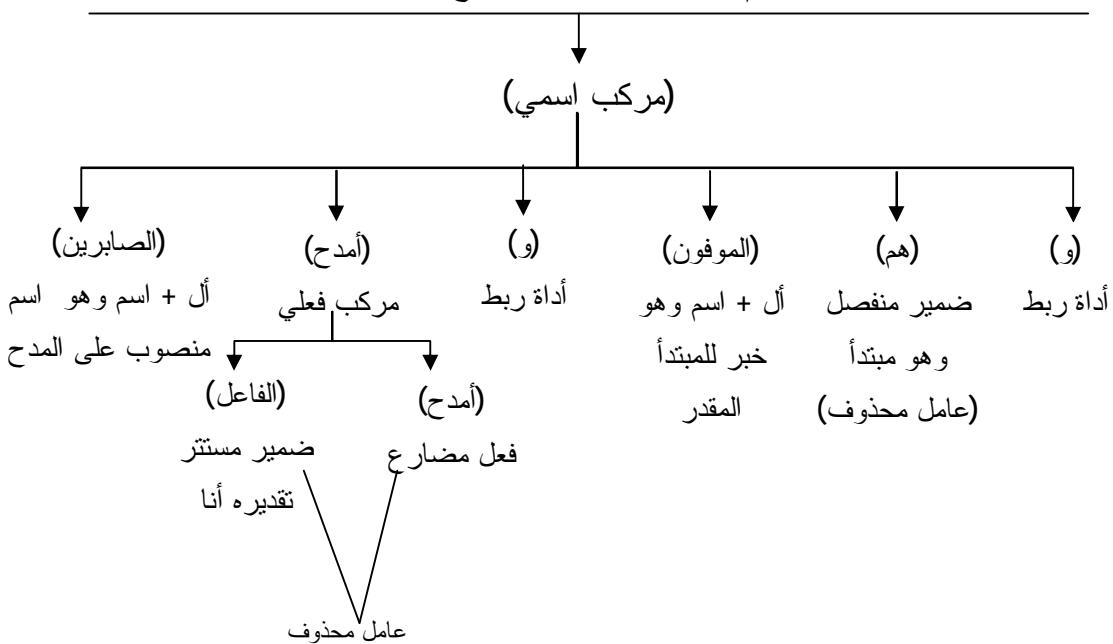
1. ولكن البر من والموفون و(أمدح) الصابرين



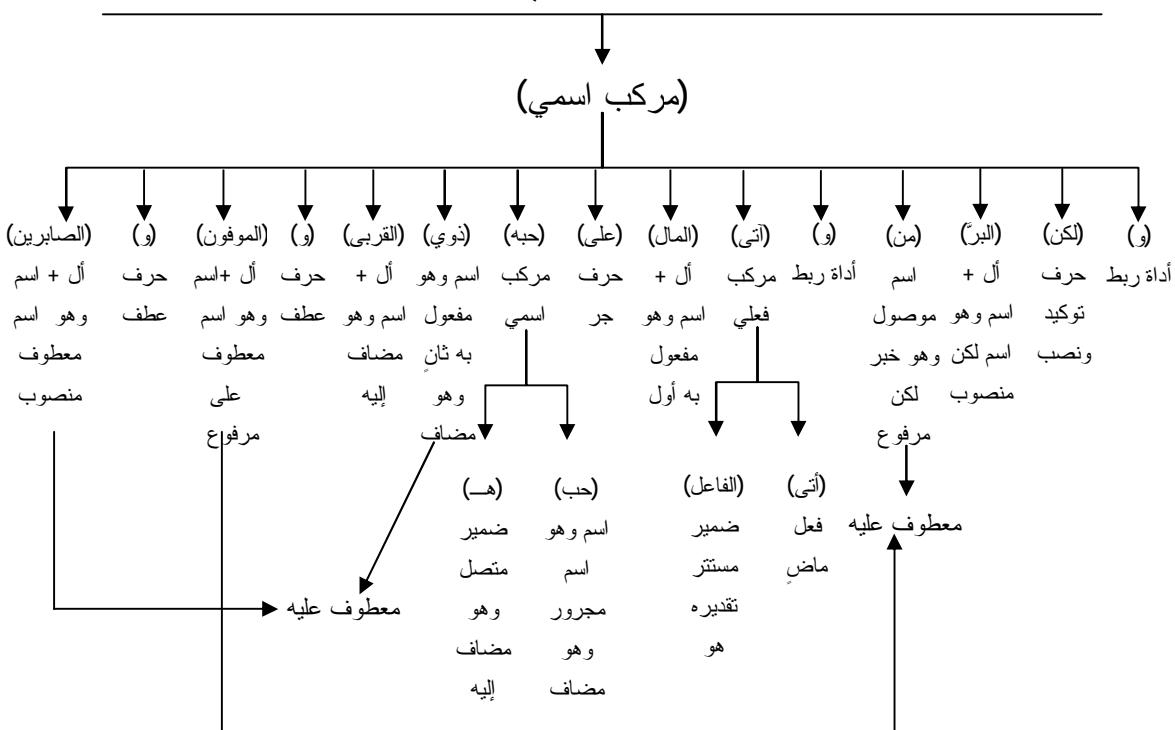
2. وآتى المال على حبه ذوي القربى.... و(هم) الموفون... والصابرين



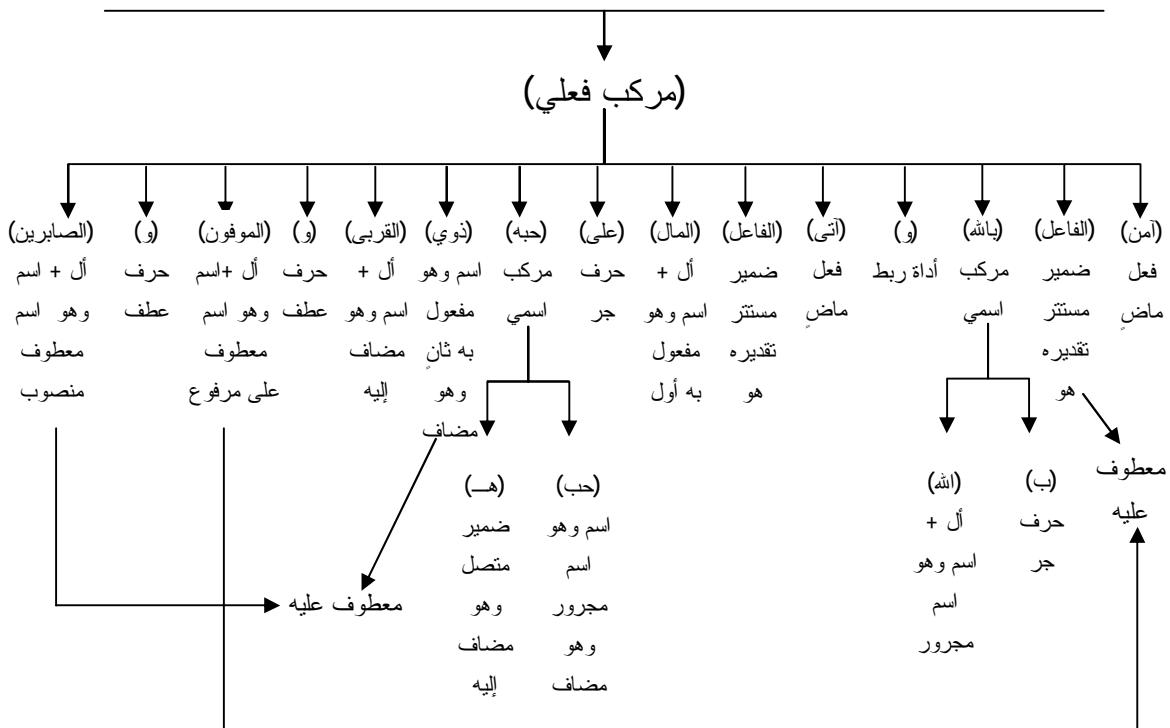
3. و(هم) الموفون... و(أمدح) الصابرين



4. ولكن البر من... وآتى المال على حبه ذوي القربى... والموفون... والصابرين

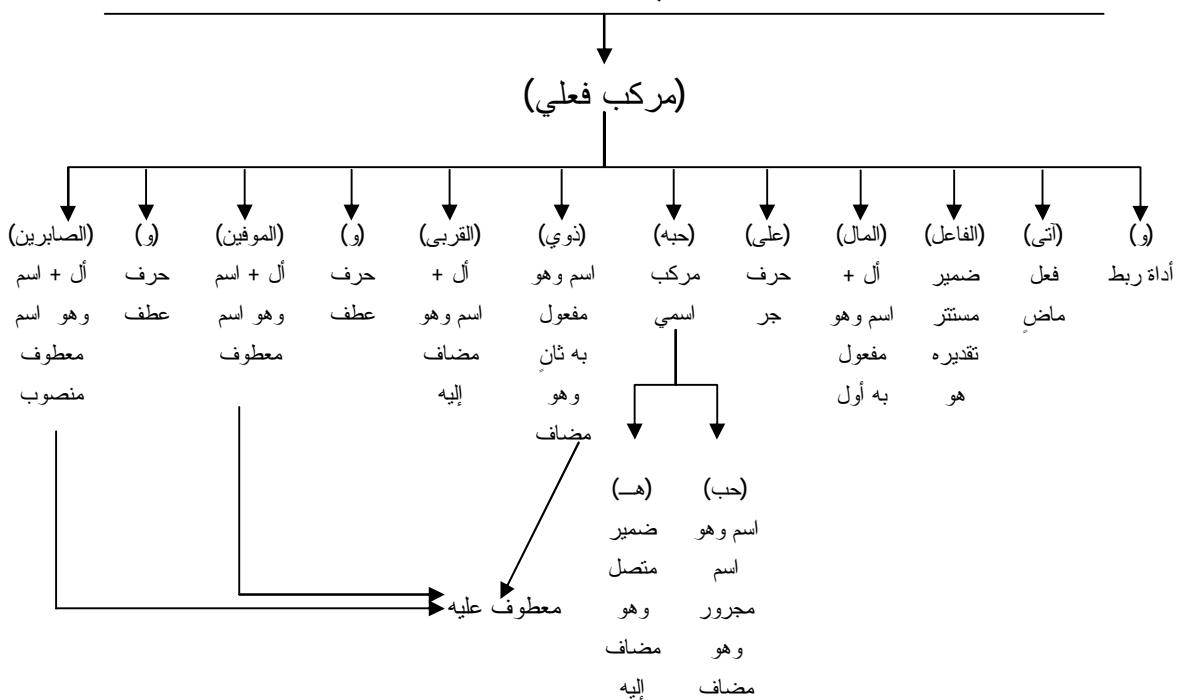


5. آمن بالله..... وآتى المال على حبه ذوي القربى... والموفين... والصابرين

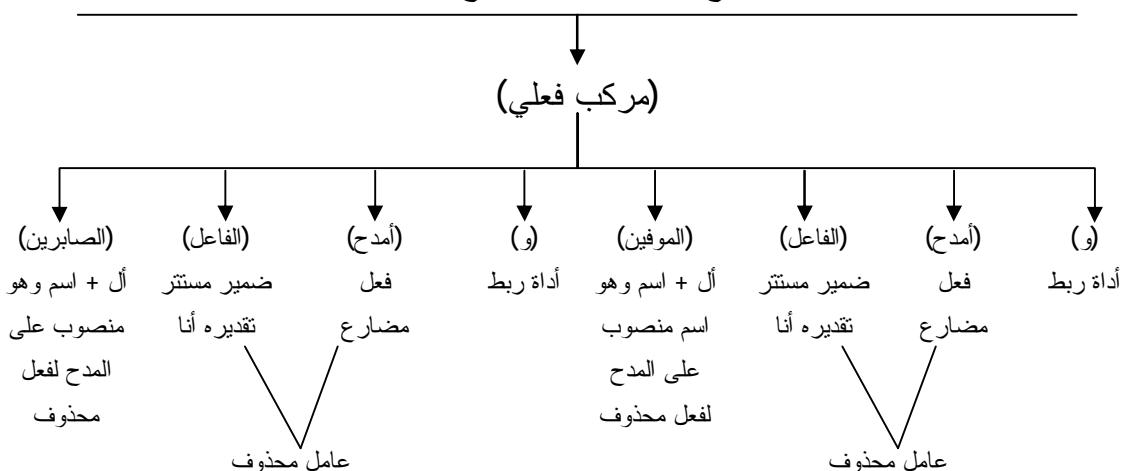


قراءة عبد الله بن مسعود، وفيها وجهان:

1. وآتى المال على حبه ذوي القربى... والموفين... والصابرين

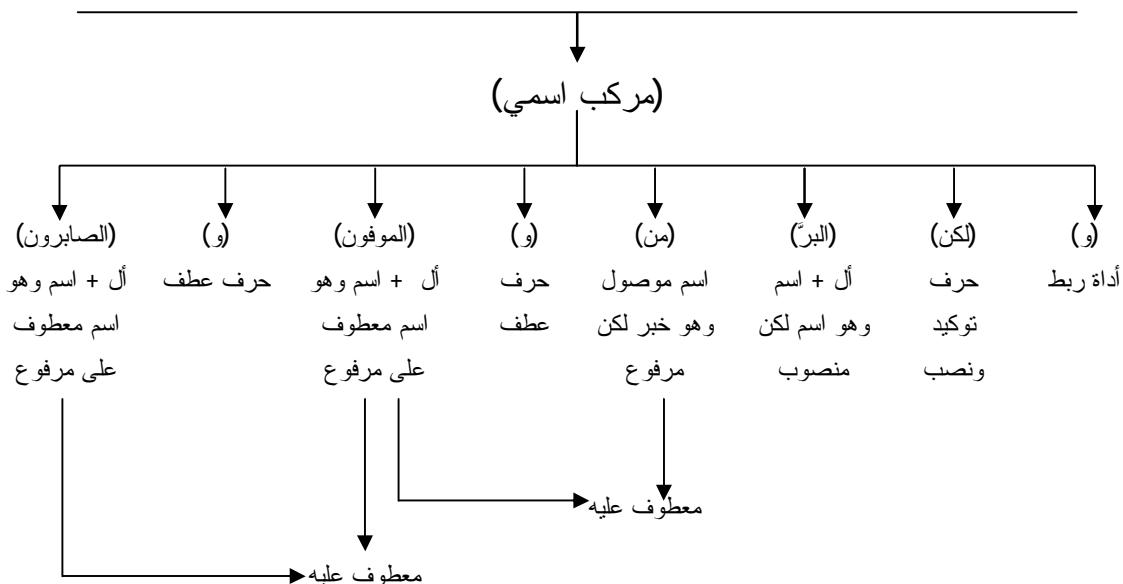


2. و (أمدح) المؤفدين و (أمدح) الصابرين



قراءة الحسن والأعمش ويعقوب، ولها وجه واحد:

ولكن البرّ من ... والموفون والصابرون



ففي قراءة الجمهور خمسة أوجه إعرابية، فنجد بالوجه الأول أنَّ "الموفون" عطفت على خبر لكن، وهو الاسم الموصول "من" فرفعت؛ لأنَّها معطوفة، أما "الصابرين"، فقد تحول الأسلوب من الخبر إلى الانفعال، ونلاحظ أنَّ الأصل في "الصابرين" الرفع؛ لأنَّها معطوفة على "الموفون"، ولكن طرأ تحويل أسلوبي على الكلمة، فنصبت على المدح بتقدير عامل مذوف وهو الفعل "أمدح"، وفي الوجه الثاني رفعت "الموفون" على أنها خبر لمبتدأ مذوف تقديره "هم" وأرى أن سبب تقدير المبتدأ يعود إلى طول الجملة ونجد أنه مع تقدير المبتدأ لا تزال "الموفون" تقييد المدح، وفي كلمة "الصابرين"، نجد أن حرف العطف "الواو" قد عمل بشكل سليم فعطف "الصابرين" على المفعول الثاني لل فعل "واتي"، وهو ذوي القربى" ، لذلك نصبت "الصابرين" أما الوجه الثالث: فقد رفعت "الموفون" على الخبر بتقدير مبتدأ مذوف، وهو "هم" ، ونلاحظ أنَّ "الصابرين" نصبت للتحول الأسلوبي الذي دخل على الآية، فنصبت على المدح، وفي الوجه الرابع نجد أنَّ "الموفون" عطف على "من" ، وهي اسم موصول حمل على خبر "لكن" فرفعت "الموفون" ، وفي "الصابرين" نلاحظ أنَّها عطف على المفعول الثاني المنصوب، وهو "ذوي القربى" ، ولعلَّ هذا الوجه غير ملائم للقواعد العامة للغة العربية، فنجد أنَّ "الصابرين" عطف على "ذوي القربى" قبل اكتمال الصلة . ولا نبتعد كثيراً في الوجه الخامس، فقد عطفت "الموفون" على الفاعل المستتر في الفعل "آمن" فرفعت، أما (الصابرين) فقد عطفت على منصوب، وهو المفعول الثاني "ذوي القربى" .

وفي قراءة عبد الله بن مسعود، نجد أنَّ هنالك وجه بـين، فالوجه الأول عطف "الموفين والصابرين" على المفعول الثاني "ذوي القربى" ، أما الوجه الثاني فقد نصبتا على التحول في ا لأسلوب الذي دخل الجملة لطولها فنصبتا على المدح، فحقهما الرفع؛ لأنَّهما معطوفتان إلا أنَّ المدح أقرب للتفسير.

أما قراءة الحسن والأعمش ويعقوب، فلها وجه واحد، وهو الأصل في الآية إذا أبعدا المدح والطف على المنصوب، فنجد أنَّ "الموفون" رفعت؛ لأنَّها معطوفة على خبر "لكن" ، وهو الاسم الموصول "من" ، ونلاحظ أنَّ "الصابرون" عطف على "الموفون" فرفعت.

فسَرَ النَّحَاةُ مِثْلَ هَذِهِ الْأَنْمَاطِ وَفَقَاءِ نَظَرِيَّةِ الْعَالِمِ الَّتِي تَقُولُ أَنَّهُ لَا بُدَّ لِكُلِّ مَعْوِلٍ مِنْ عَالِمٍ وَهَذَا الْعَالِمُ يَكُونُ عَالِمًا لِفَظِيًّا أَوْ عَالِمًا مَعْنَوِيًّا، إِلَّا أَنَّ النَّظَرِيَّةَ الْجَادَةَ لِمُعَالَجَةِ مِثْلِ هَذِهِ الْأَنْمَاطِ تَتَلَخَّصُ بِقَضِيَّةِ التَّحْوِيلَاتِ الْأَسْلُوبِيَّةِ الَّتِي تَعْمَلُ عَلَى تَحْوِيلِ الْكَلَامِ مِنْ أَسْلُوبِ الْخَبَرِ إِلَى أَسْلُوبِ الْإِنْشَاءِ وَتَخَصِّصُهُ بِالْإِنْفَعَالِ النَّفْسِيِّ الَّذِي يَسْبِبُ تَغِيرَفِيًّا دَلَالَةَ الْكَلَامِ وَالْمَرَادَ مِنْهُ⁽¹⁾، وَعَلَى ذَلِكَ أَرَى أَنَّ هَذَا الْأَسْلُوبَ يَعْمَلُ عَلَى ضَبْطِ الْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي يَمْكُنُ خَرْقُهَا، فَهَذِهِ التَّرَكِيبُ تَمَثِّلُ وَاقْعًا اسْتِعْمَالِيًّا فِي الْلُّغَةِ لَا يَمْكُنُ إِهْمَالَهُ.

وَعَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْ جَاهِلِيَّةَ الْأُولَى وَأَقْمِنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطْعِنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرُكُمْ تَطْهِيرًا﴾⁽²⁾.
أَوْرَدَ النَّحَاسُ أَرْبَعَ صُورَ لِإِعْرَابِ "أَهْلَ الْبَيْتِ"⁽³⁾ :

فَالصُّورَةُ الْأُولَى: ذَهَبَ الزَّجَاجُ إِلَى نَصْبِ "أَهْلَ الْبَيْتِ" عَلَى الْمَدْحِ، فَتَقْدِيرُ
الْجَمْلَةِ عَنْهُ "أَمْدَحْ أَهْلَ الْبَيْتِ"⁽⁴⁾.

أَمَّا الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ : فَأَجَازَ الزَّجَاجُ نَصْبَ "أَهْلَ الْبَيْتِ" عَلَى النَّدَاءِ، فَأَصْلَى
الْتَّرَكِيبَ عَنْهُ "يَا أَهْلَ الْبَيْتِ"⁽⁵⁾.

وَفِي الصُّورَةِ الْثَّالِثَةِ : أَجَازَ النَّحَاسُ خَفْضَ "أَهْلَ الْبَيْتِ" عَلَى الْبَدْلِ مِنْ الضَّمِيرِ
الْمُتَصَلِّ بِحَرْفِ الْجَرِ "عَنْكُمْ"، فَتَقْدِيرُ الْجَمْلَةِ عَنْدَمِلِيَّذْهَبٍ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ الرِّجْسَ⁽⁶⁾،
وَهَذَا الْوَجْهُ مَرْفُوضٌ عِنْدَ الْبَدْلِ صَرِيبِينَ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَجِيزُونَ إِبْدَالَ الظَّاهِرِ مِنْ الضَّمِيرِ،
وَحِجْتُهُمْ أَنَّ الْبَدْلَ جَيِءٌ بِهِ لِلْبَيَانِ، وَضَمِيرُ الْمَخَاطِبِ وَالْمُتَكَلِّمُ فِي غَايَةِ الْوَضُوحِ،

(1) عَبَابَةُ، أَثْرُ التَّحْوِيلَاتِ الْأَسْلُوبِيَّةِ: 20-22.

(2) سُورَةُ الْأَحْزَابِ، الْآيَةُ: 33؛ وَمِثْلُهَا: هُودٌ: 73.

(3) النَّحَاسُ، إِعْرَابُ الْقُرْآنِ: 314/3-315.

(4) الزَّجَاجُ، مَعَانِيُ الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ: 4/226-227؛ النَّحَاسُ، إِعْرَابُ الْقُرْآنِ: 3/314-315.

(5) الزَّجَاجُ، مَعَانِيُ الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ: 4/226-227؛ النَّحَاسُ، إِعْرَابُ الْقُرْآنِ: 3/315-314.

(6) النَّحَاسُ، إِعْرَابُ الْقُرْآنِ: 3/314-315.

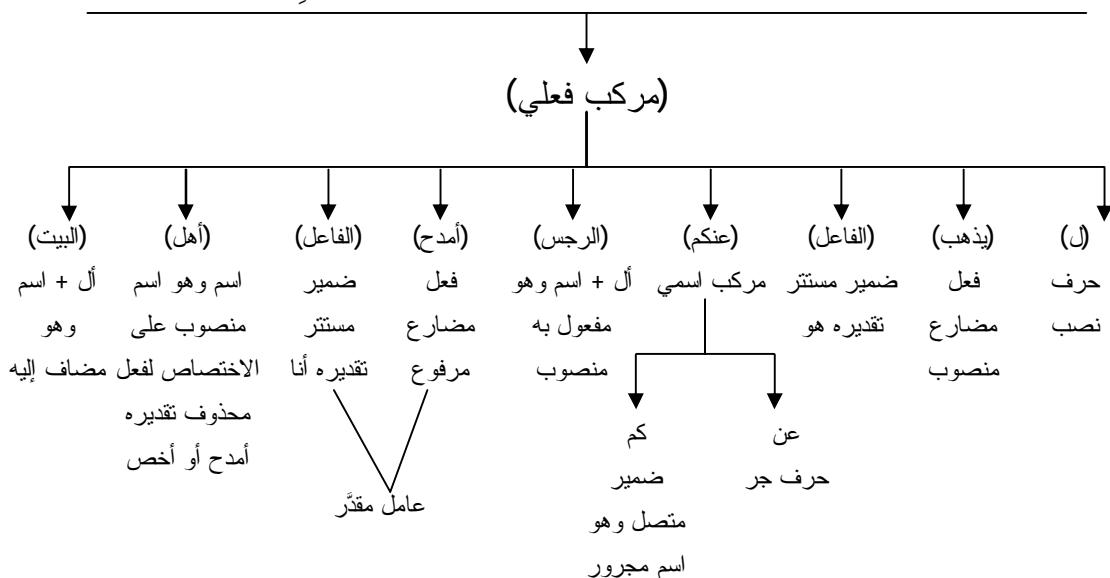
وقد أجاز الكوفيون إيدال الظاهر من الضمير، وهو من القواعد الفصيحة التي سمعت عن العرب⁽¹⁾.

أما الصورة الرابعة : فأجاز النحّاس رفع "أهُلُّ الْبَيْتِ" على أنها خبر لمبدأ ممحوف، فأصل التركيب عنده "أَنْتُمْ أَهُلُّ الْبَيْتِ"⁽²⁾.

ونلاحظ أنَّ بعض النحّاة والمفسرين كانوا يذكرون الوجوه التي أوردها النحّاس دون أن يرجحوا أيًّا منها⁽³⁾.

والخطط الآتي يوضح الوجوه التي ذكرها النحّاس.

ليذهب عنكم الرجس (أمدح) أهلَّ الْبَيْتِ

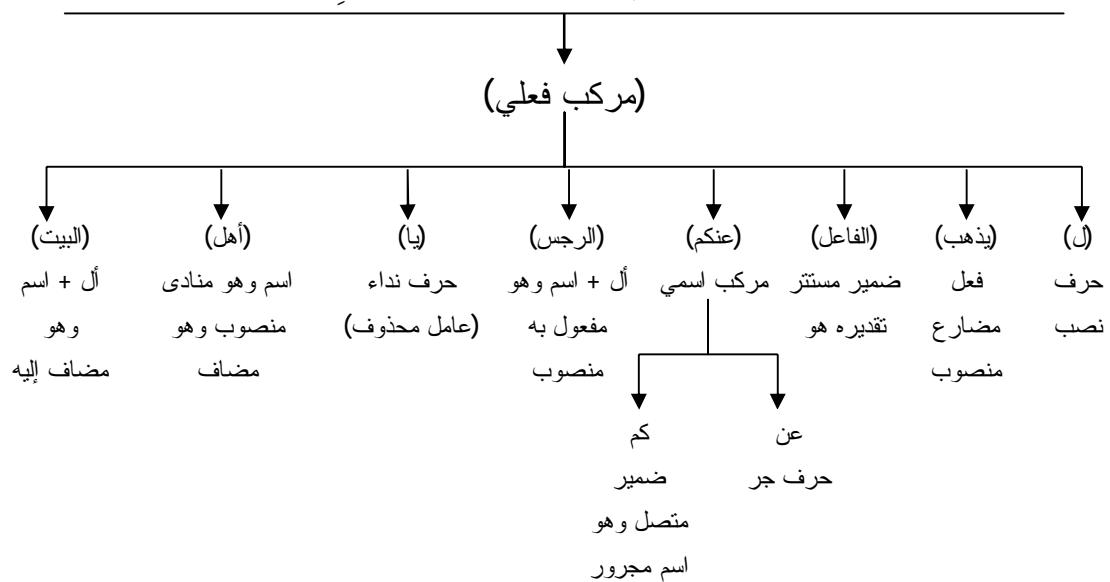


(1) ابن الأباري، الإنصاف: 405/1

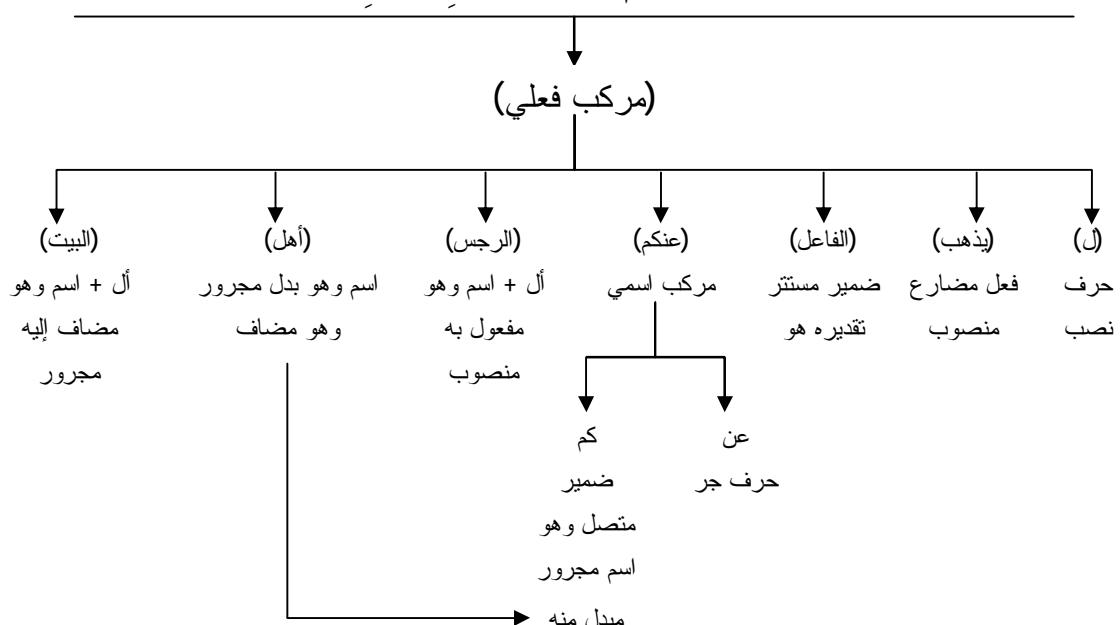
(2) النحّاس، إعراب القرآن: 314/3-315.

(3) القيسي مشكل إعراب القرآن: 2/577-578 الزمخشري، الكشاف: 3/538؛ ابن عطية، المحرر الوجيز: 4/484؛ الأباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 2/269 العكري، التبيان: 2/1056؛ الهمذاني، الفريد: 4/42؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 13/182؛ النسفي، تفسير النسفي: 3/441؛ الخازن، تفسير الخازن: 3/467-468؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 7/193؛ الشوكاني، فتح القدير: 4/320؛ الألوسي، روح المعاني: 8/224.

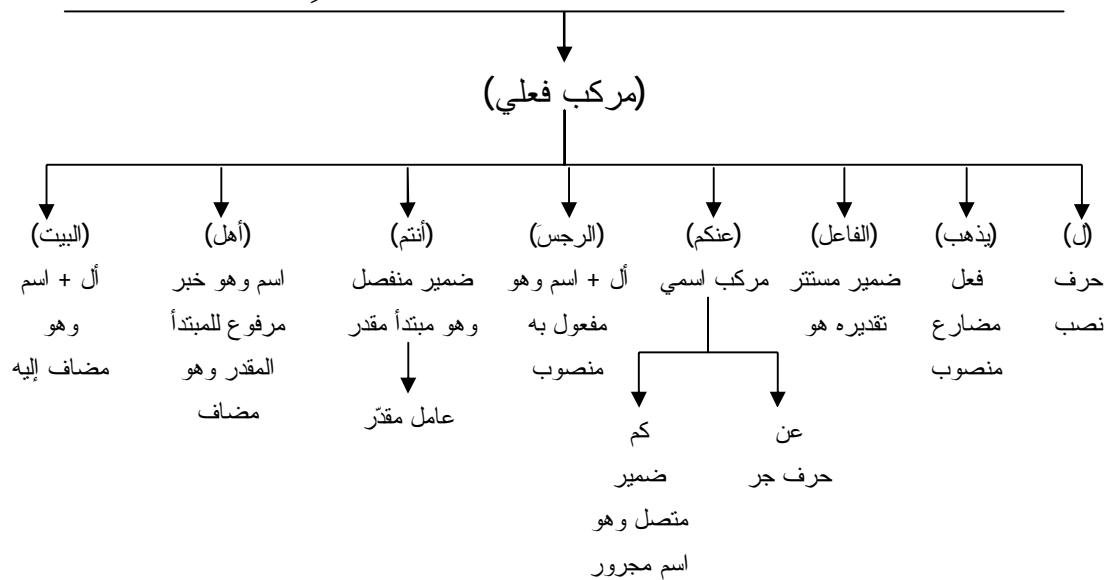
ليذهب عنكم الرجس يا أهل البيت



ليذهب عنكم الرجس أهل البيت



ليذهب عنكم الرجس (أنتم) أهل البيت



ففي النمط الأول نسبت "أهل البيت" على المخالفة الأسلوبية في باب المدح، أما النمط الثاني، فقد نسبت "أهل البيت" على النداء، وفي هذه الآية دليلٌ على ما ذكره سيبويه وتصديقاً لكلامه، فقد حمل الاختصاص على النداء، فقال : "هذا بابٌ من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء، فيجيء لفظه على موضع النداء نصباً، ولا يجري الأسماء فيها مجرها على النداء؛ لأنَّهم لم يجرُوها على ما حروف النداء، ولكنهم أجروها على مُحملِ عليه النداء، وذلك قوله : إِنَّا عَشْرَ الْعَرَبِ - نفعل كذا وكذا، كأنَّه قال : "أعني"⁽¹⁾، والفرق بين الاختصاص والنداء، إِنَّك في النداء تختص واحداً من جماعة ليعطف عليك عند توهم غلطه عنك، وفي هذا الباب تختصه بفعل يعمل فيه النصب، تقصد به الاختصاص على سبيل الافتخار والتفضيل له⁽²⁾، وأرى أنَّ الوجه فيه يكون على المدح؛ لتفضيل "أهل البيت" عما سواهم.

وفي النمط الثالث خفضت "أهل البيت" على البدل من الضمير المتصل في "عنكم"، ولعلَّ النحَّاس بهذا النمط وضحَّ أنَّ البدل يحل محل المبدل منه، وهذا النمط مرفوض عند البصريين وجائز عند الكوفيين.

(1) سيبويه، الكتاب: 153/3.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل: 18/2.

أما النمط الرابع : فظهر عنصر التقدير فرفع "أهُلُّ الْبَيْتِ" على الخبر وقدروا المبتدأ بـ"أَنْتُمْ".

لعل حمل جزء من الاختصاص على النداء يعد مسوغاً لـ تعدد صور الإعراب فهذا التعدد يعطي القاعدة الـ نحوية قدرأً كبيراً من التعامل مع الأنماط المختلفة، وهذا ما دفع العلماء لنصب الاسم على المدح وعلى النداء والرفع على الخبر والخض على البدل.

ومن قوله تعالى: ﴿وَامْرَأُتُهُ حَمَالَةُ الْحَطَبِ﴾⁽¹⁾.

قرأ عاصم وحده "حملة الحطب"، بنصب "حملة"، وقرأ الباقيون "حملة الحطب"، برفع "حملة"⁽²⁾.

ويوجه النحاس قراءة النصب في "حملة" على الشتم والذم، فهي منصوبة بفعل محفوظ تقديره أذم أو أشتمن ، فأصل التركيب عند "أذم أو أشتمن حملة الحطب" ، وأجاز نصبها على الحال من "امرأته" ، في حين يوجه قراءة الرفع في "حملة" على أنها نعت لـ"امرأته" ، وأجاز رفعها على الخبر لمبتدأ محفوظ، فتقدير الجملة عند "هي حملة الحطب"⁽³⁾.

وزاد بعض النحاة والمفسرين وجهين جديدين في إعراب "حملة الحطب" ، فأجازوا رفعها على البدل من "امرأته" ، وأجازوا وقوعها خبر للمبتدأ "امرأته"⁽⁴⁾.

(1) سورة المسد، الآية: 4؛ ومثلها: الأحزاب: 61؛ النساء: 143.

(2) ابن زنجلة، حجة القراءات: 776-777؛ وانظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 700.

(3) النحاس، إعراب القرآن: 306/5.

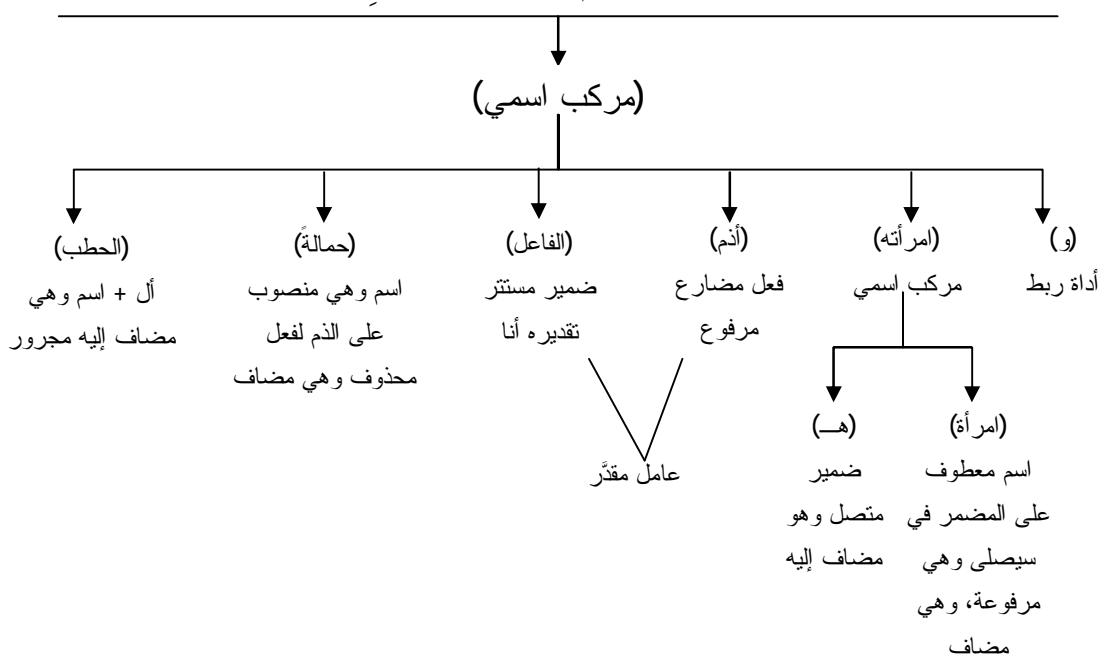
(4) انظر أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 8/527-528النبي، الدر المصنون : 11/144-145؛ الألوسي، روح المعاني: 10/498-499.

ونلاحظ أنَّ بِ بعضهم أورد الوجوه التي ذكرها النَّحَاس دون ترجيح لأيٌ منها⁽¹⁾.

ورجح بعض النحاة والمفسرين نصب "حملة" على الذم، وكأنَّه قيل "أذْمُ حملةَ الحطب"، وحجتهم في ذلك عقلية تفسيرية، فقد يكون لأبي لهب زوجات كثُر، فالشخص والشتم بين إحدى زوجات أبي لهب، وهي "أمُ جميل" وعلى ذلك قيل : قد جاء بجميل من سبَّ أمَّ جميل⁽²⁾.

قراءة النصب، وفيها وجهان:

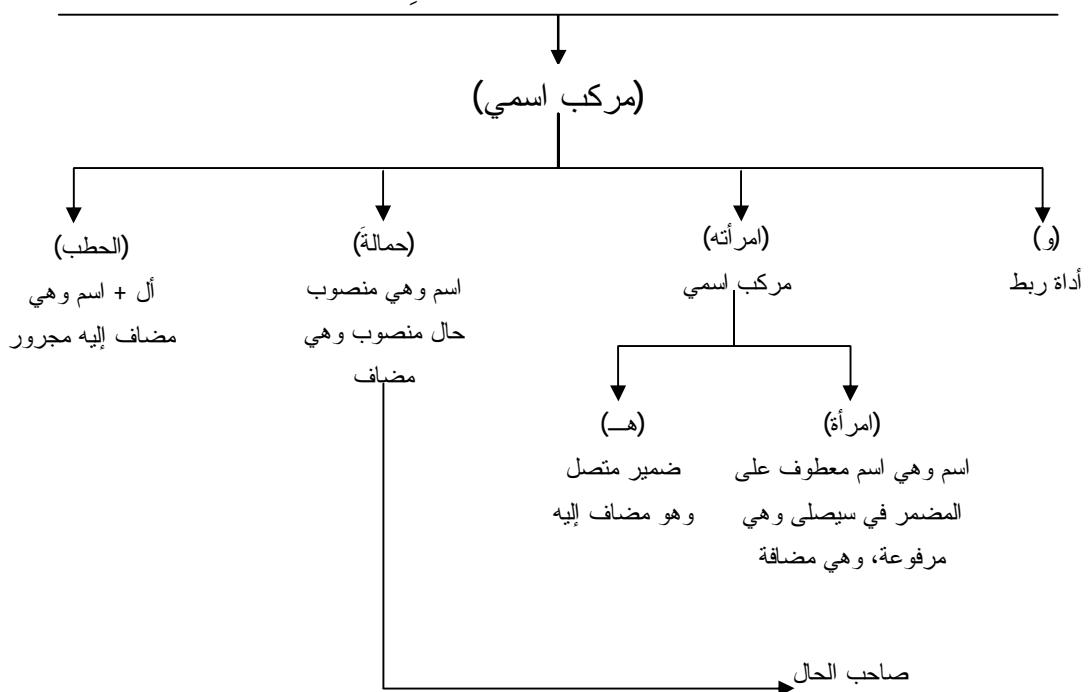
وامرأتهُ (أذْم) حملةَ الحطب



(1) انظر: الفراء، معاني القرآن : 298/3 الأخفش، معاني القرآن : 2/588؛ ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن : 544/2 العكري، التبيان : 1308/2 الهمذاني، الفريد : 4/746؛ الشوكاني، فتح القدير : 5/628-629.

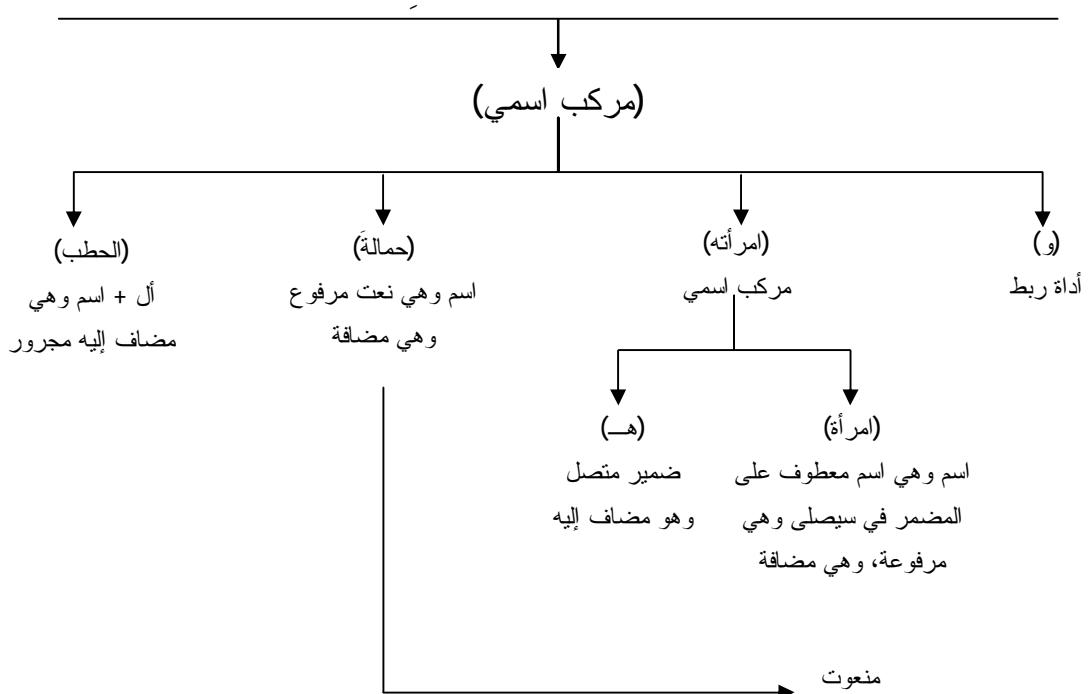
(2) انظر أبو عبيدة، مجاز القرآن : 314/2 الزجاج، معاني القرآن وإعرابه : 5/375؛ الزمخشري، الكشاف : 4/414 لزجاج، إعراب القرآن المنسوب إليه : 2/427 ابن عطية، المحرر الوجيز : 5/535 القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 19/240 النسفي، تفسير النسفي : 4/568؛ الخازن، تفسير الخازن : 4/424.

وامرأته حمالة الحطب

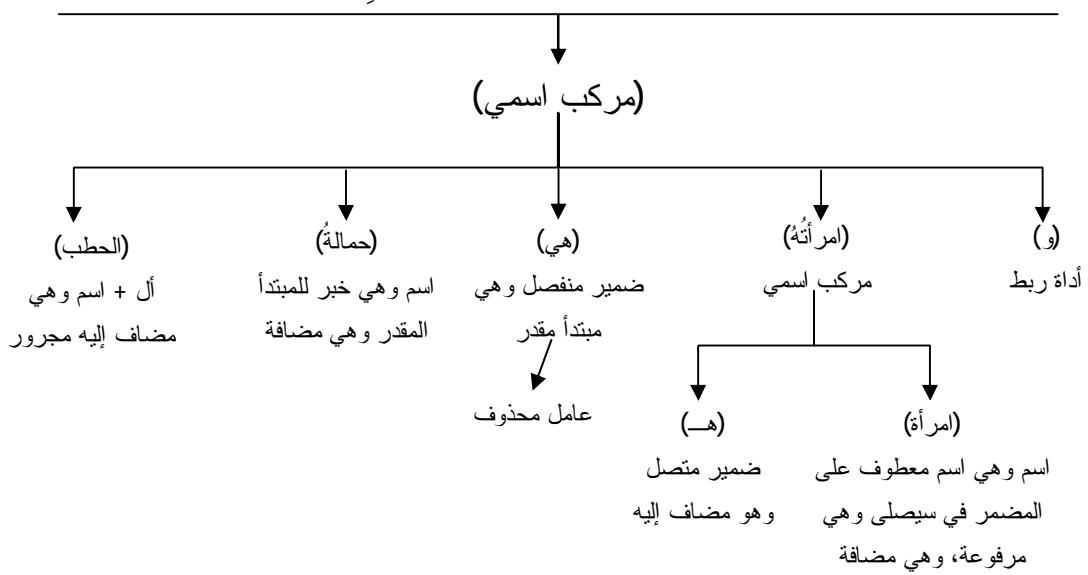


قراءة الرفع، وفيها أربعة أوجه:

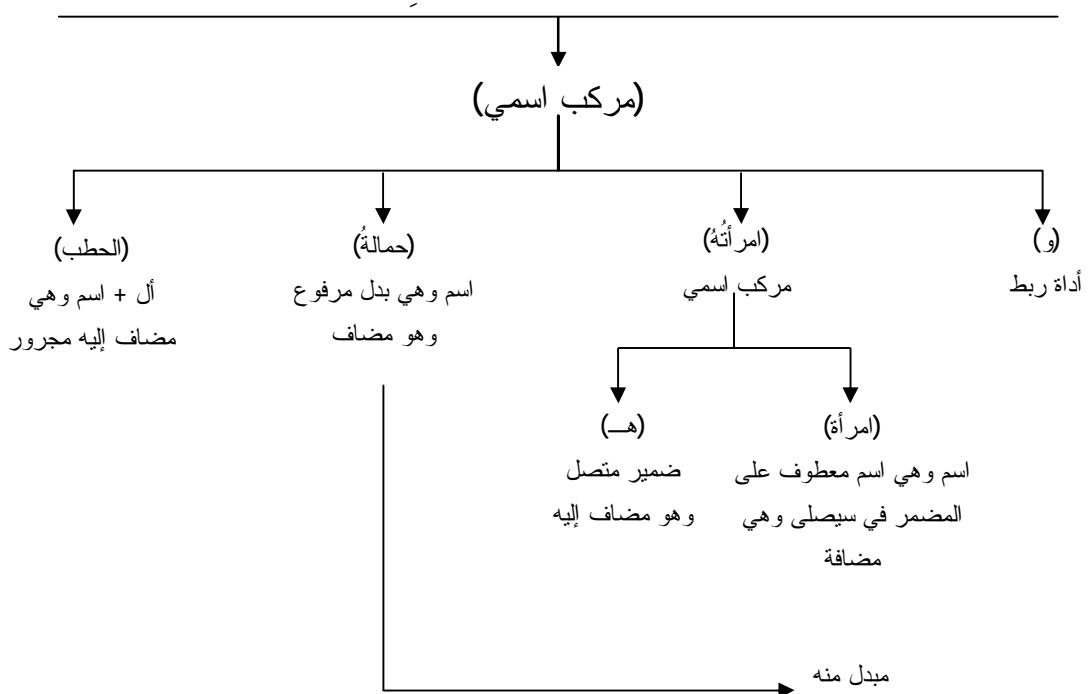
وامرأته حمالة الحطب



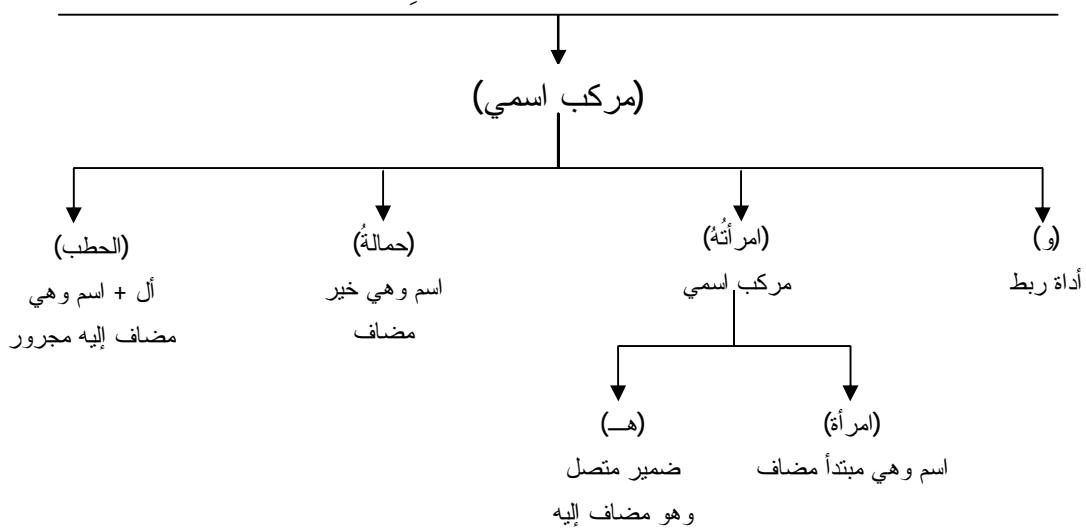
وامرأته (هي) حمالة الحطب



وامرأته حمالة الحطب



وامرأة حمالة الحطب



ففي النمط الأول من قراءة النصب حُمِّلَ النمط "حمالة" على الذم والشتم، وهو أثر المخالفة الأسلوبية التي نقلت الجملة من الخبر إلى الانفعال؛ فعملت على نصب "حمالة"، أما النمط الثاني من القراءة نفسها، فقد نصب النمط "حمالة" على الحال، ولعلَّ المسوغ للنصب على الحال وقوع "حمالة" موقع المصدر الدال على الحال، وهذا ما نوَّهَ إليه سيبويه حين جعل من الأسماء مصدرًا كالمصدر الذي فيه "الألف واللام"، ونصب على الحال لأنَّه وقع فيه الأمر، وذلك قوله "قتلتَه صبراً"⁽¹⁾.

وفي النمط الأول من قراءة الرفع، وقع النمط "حمالة" موقع النعت المرفوع الذي يصف "امرأة"، وهي المنعوت، وفي النمط الثاني من القراءة نفسها فقد حمل النمط "حمالة" على الخبر بتقدير مبتدأ محنوف.

أمَّا النمط الثالث فقد وقع النمط "حمالة" موقع البدل الدال على المبدل منه، وهو "امرأة"، ولعلَّ هذا النمط محمول على التأويل الذي أجاز لهم مثل هذه التقديرات البعيدة، وفي النمط الرابع من قراءة الرفع نجد قمة الإبداع اللغوي عند النهاة، فقد وضع النمط (حمالة) موقع الخبر على أن تكون "امرأة" مبتدأ، أما عن أداة الربط "الواو"، فقد حملت على الحالية، فأعربت الجملة الاسمية حالاً.

(1) سيبويه، الكتاب: 487/1.

إنَّ أسلوبِ الْذِمِّ كأسلوبِ المدح فكلاهُما قائمٌ على التحويلات الأسلوبية التي تخرج النمط اللغوي من بنيةٍ إلى بنيةٍ أخرى مختلفة تركيبياً، فتعمل على تحويل النمط الإعرابي من الرفع إلى النصب لإضافاتٍ مزيدٍ من التنفيذ عن الأمر، فجاء الْذِمِّ

للمبالغة فعمل على تغيير إعرابها تبعاً لتغيير أسلوبها من الخبر الممحض إلى الْذِمِّ⁽¹⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنُكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ يُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَاعُونَ لِكَذْبِ سَمَاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلَمَ مِنْ بَعْدِ مَا ضَعَهُ يَقُولُونَ إِنَّا أُوتِيْسْمَ هَذَا فَخُذُوهُ وَلَئِنْ لَمْ يُؤْتُوهُ فَاحْذَرُوهُ وَمَنْ يُرِيدُ اللَّهَ قُنْتَهُ فَلَنْ تَمُلِّكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُظْهِرَ قُلُوبَهُمْ لِهِمْ فِي الدُّنْيَا خَرِيْزٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾⁽²⁾.

قرأ الجمهور "سماعون للكذب"، برفع "سماعون"، وقرأ الضحاك "سماعين للكذب"، بمنصب "سماعين"⁽³⁾.

ويوجه النحاس قراءة الرفع في "سماعون"، على أنها خبر لمبدأ محدث، فقد يشير التركيب عنده "هم سماعون"، وأجاز رفع "سماعون"، على الابتداء، ويكون الخبر "من الذين"، فـ"سماعون" مبتدأ مؤخر، وشبه الجملة "من الذين" خبر مقدم⁽⁴⁾، في حين يوجه قراءة النصب في "سماعين" على الشتم والذم، وهو رأي الفراء، فأصل التركيب عنده "أذم أو أشتم السماعين"⁽⁵⁾.

ونذكر بعضهم قراءة الرفع فقط دون أن يلتفتوا إلى قراءة النصب التي ذكرها النحاس⁽⁶⁾.

(1) عبارة، أثر التحويلات الأسلوبية: 19.

(2) سورة المائدة، الآية: 41؛ ومثلها: المائدة: 42؛ الأحزاب: 61.

(3) الحلبي، الدر المصنون: 267/4؛ الشوكاني، فتح القدير: 48/2؛ الألوسي، روح المعاني: 305/3.

(4) النحاس، إعراب القرآن: 20/2.

(5) الفراء، معاني القرآن: 1-308؛ النحاس، إعراب القرآن: 20/2.

(6) الأخشن، معاني القرآن: 1/281؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 2/174؛ الزمخشري، الكشاف:

الأبي الأنصاري، البيان في غريب إعراب القرآن: 1/291؛ العكري، التبيان: 1/436؛

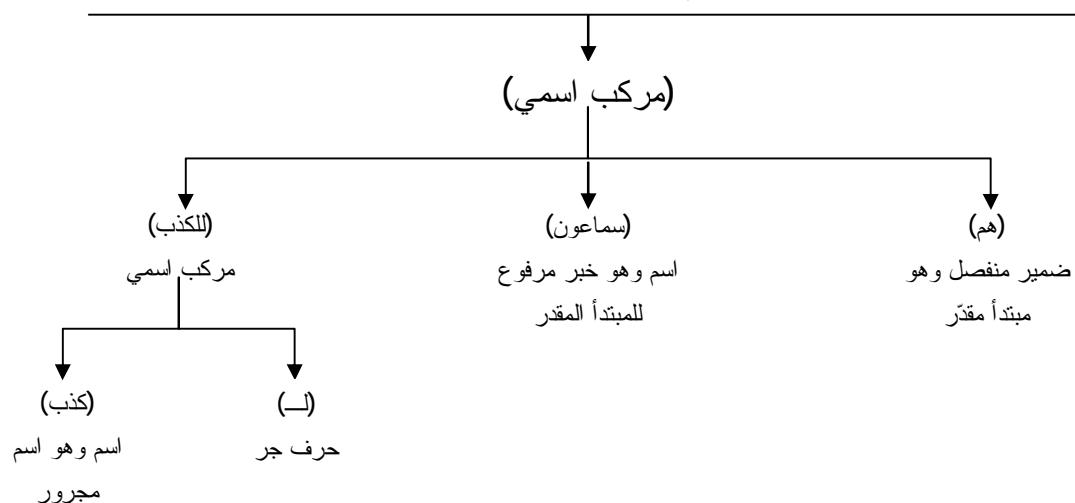
الهمذاني، الفريد: 2/39؛ النسفي، تفسير النسفي: 1/410؛ أبو عيان، تفسير البحر المحيط:

.499/3

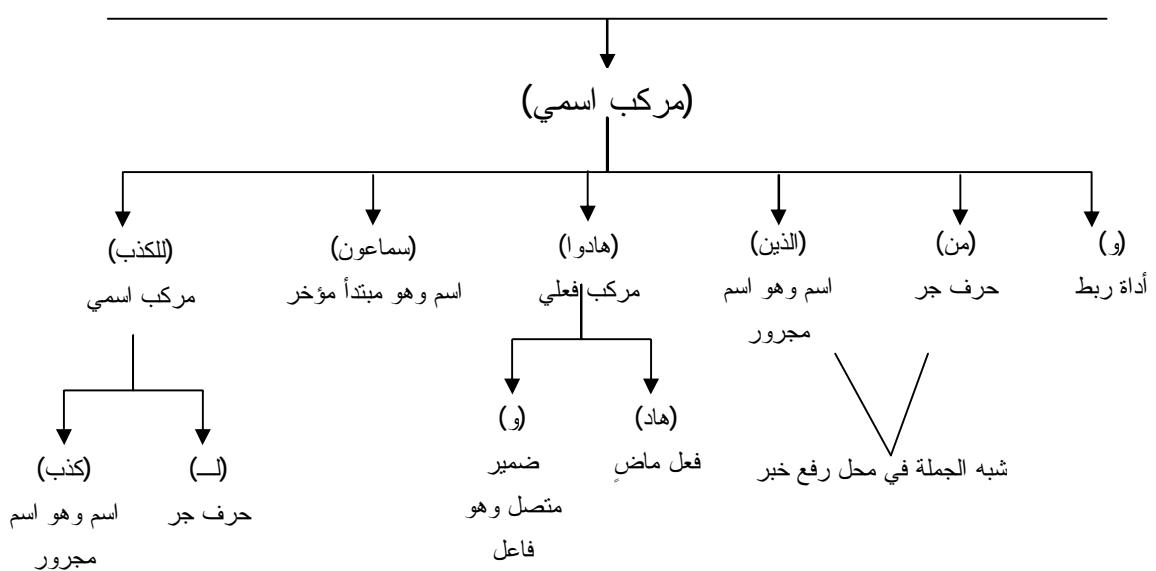
ورجح بعضهم قراءة النصب على أن "سماعين" منصوبة على الذم والشدة تم، وحجتهم في ذلك أن الله خصص اليهود وشتمهم الذين يسمعون للأحاديث ويفتررون الكذب على الله تعالى ورسوله ⁽¹⁾.

قراءة الجمهور، وفيها وجهان:

(هم) سماعون للكذب



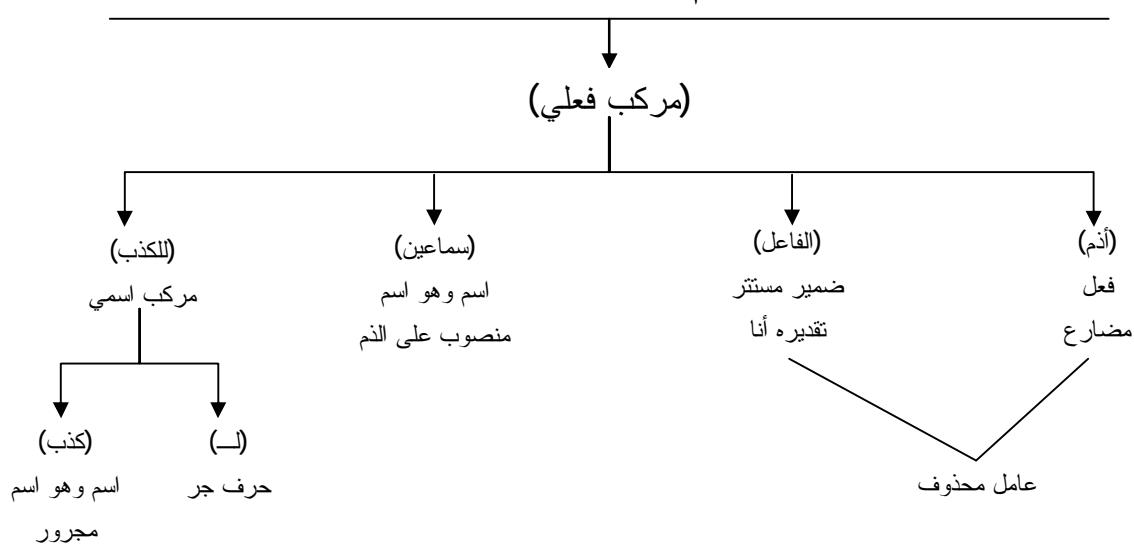
ومن الذين هادوا سماعون للكذب



(1) الحلبي، الدر المصنون: 267/4؛ الشوكاني، فتح القيدير: 48/2؛ الألوسي، روح المعاني: 35/3.

قراءة النصب، ولها وجه واحد:

(أذم) سماعين للكذب



ففي النمط الأول من قراءة الجمهور، وضع "سماعون" موضع الخبر على تقدير مبتدأ محفوظ، ولعل نظرية النحاة أن الكلام لا بد أن يتكون من مسند ومسند إليه هو ما دعا العلماء إلى هذا التقدير، أمّا النمط الثاني من القراءة نفسها، فقد حمل "سماعون" على الابتداء، ووضع شبه الجملة "من الذين" موضع الخبر، أي حدث تقديم وتأخير فقدم الخبر وأخر المبتدأ، لمناسبة دلالة المعنى في الآية.

أمّا قراءة النصب، فقد حملت على الذم، فنصبت "سماعين"، لتغيير لغة الخطاب وأسلوب الكلام المناسب لقراءة النصب.

3.2 التحذير والإغراء:

التحذير: هو تبييه المُخاطَب على أمر يجب الاحتراز منه⁽¹⁾، وهو اسم منصوب بفعل محفوظ.

ومن الأنماط التي عالجها النحّاس في التحذير ما جاء في حديثه عن قوله

تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةُ اللَّهِ وَسُقِيَاهَا﴾⁽²⁾.

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 462/1.

(2) سورة الشمس، الآية: 13.

قرأ الجمهور "نَاقَةُ اللَّهِ" ، بنصب "نَاقَةً" ⁽¹⁾ ، وقرأ زيد بن علي "نَاقَةُ اللَّهِ" ، برفع "نَاقَةً" ⁽²⁾ .

ويوجه النحّاس النصب على التحذير، فأصل التركيب عنده "لَهُزُورا نَاقَةُ اللَّهِ" ⁽³⁾ ، في حين يوجه القراءة الرفع أخذًا برأي الفراء الذي رفعها على أنها خبر لمبدأ محفوظ، فتقدير الجملة عنده "هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ" ⁽⁴⁾ ، والنحّاس وإن وجه الرفع في "نَاقَةً مُلْكُهَا" على قول الفراء، إلا أنه لا يجيز ذلك؛ لأنَّه وظَّف الرفع في "نَاقَةُ اللَّهِ" ضمن الابتداع في القراءات ⁽⁵⁾ ، وأرى أنَّ هذه القراءة وإن كانت شاذة لا يتبعُ بها إلا أنها تمدنا بثروة لغوية نحوية يجب استثمارها.

ونذكر جمهو النحّاة والمفسرين قراءة النصب فقط، وقالوا : إنَّها من صوبة على التحذير، ولعلَّ إيرادهم لهذه القراءة وتوجيهها يعدُّ ترجيحاً لها ⁽⁶⁾ .
قراءة النصب، ولها وجه واحد.

(1) أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 8/476.

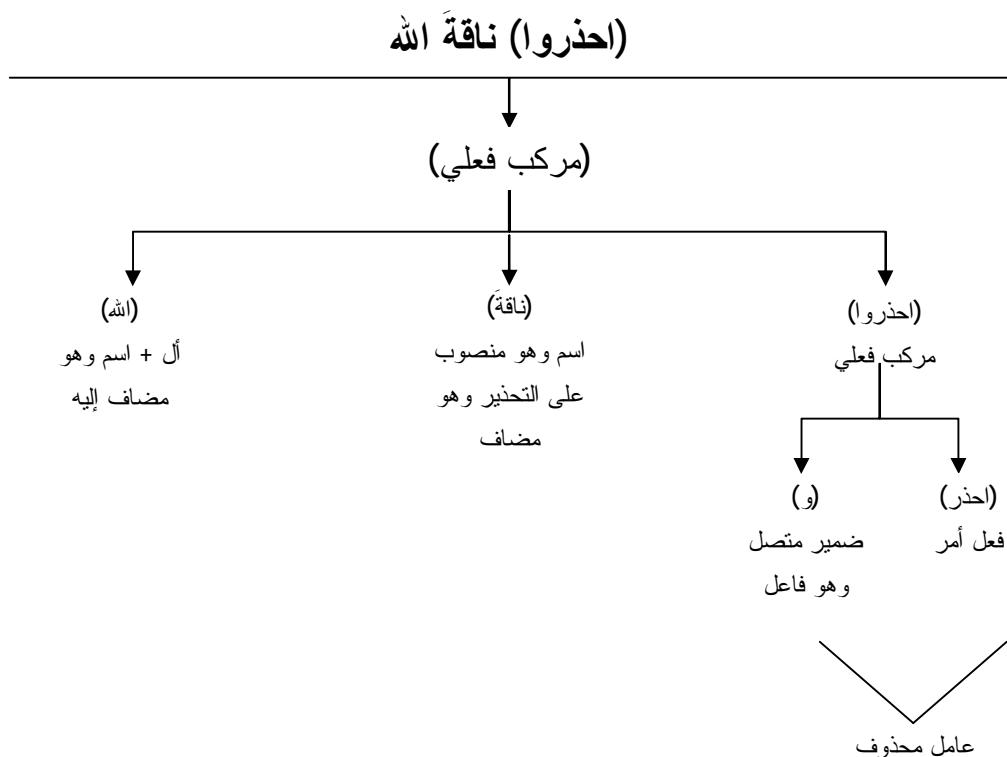
(2) الحلبـي، الدر المصـون : 11/24 ووردت غير منسوبـة عند العـكري في إعرـاب القراءـات الشـواذ : 2/716.

(3) النـحـاس، إعرـاب القرآن : 5/238.

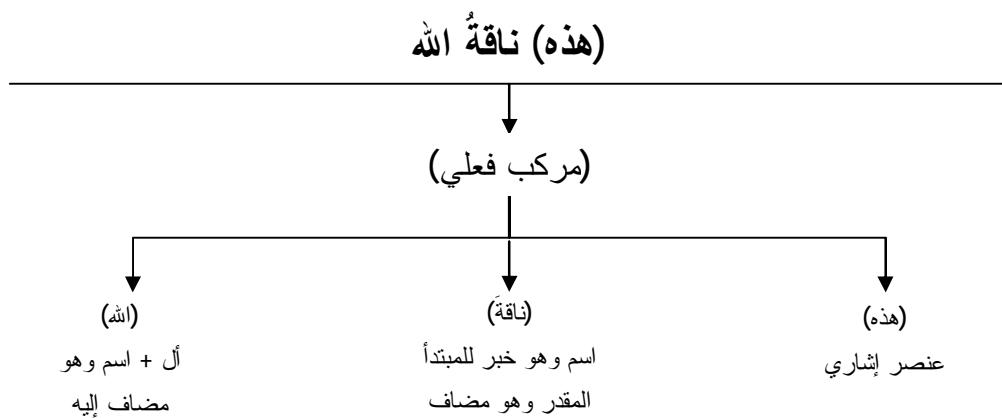
(4) الفـراء، معـاني القرآن : 3/268-269؛ النـحـاس، إعرـاب القرآن : 5/238.

(5) النـحـاس، إعرـاب القرآن : 5/238.

(6) الأخفـش، معـاني القرآن : 2/580 الطـبـري، جامـع البـيـان : 12/606 الزـجاج، معـاني القرآن : 5/33 بن خـالـويـه، إعرـاب ثـلـاثـين سـوـرة : 104؛ الـقـيـسيـ مشـكـلـ إـعـرـابـ الـقـرـآن : 2/82؛ الزـمـخـشـيـ، الـكـشـافـ : 4/21 ابن عـطـيةـ، الـمـحرـرـ الـوـجـيزـ : 5/488؛ ابن الـأـنـبـارـيـ، الـبـيـانـ فـيـ غـرـيبـ إـعـرـابـ الـقـرـآنـ : 2/17؛ العـكـريـ، التـبـيـانـ : 2/129 الـهـمـذـانـيـ، الـفـرـيدـ : 4/680؛ الـقـرـطـبـيـ، الـجـامـعـ لـأـحـكـامـ الـقـرـآنـ : 4/19؛ النـسـفـيـ، تـفـسـيرـ النـسـفـيـ : 4/295 الـخـازـنـ، تـفـسـيرـ الـخـازـنـ : 4/383؛ أبو حـيـانـ، تـفـسـيرـ الـبـرـ الـمـحـيـطـ : 8/476؛ الشـوـكـانـيـ، فـتـحـ الـقـدـيرـ : 5/548؛ الـأـلوـسـيـ، رـوـحـ الـمعـانـيـ : 1/362.



قراءة الرفع، وفيها وجه واحد:



ففي قراءة النصب نجد أن "ناقه الله" قد حملت على التحذير، وهو أسلوب انفعالي يُلْحِّ إِلَيْه عند التحذير من أمر جلل، فسياق الحال وتقدير الموقف الانفعالي يفرض علينا أن ننصب "ناقه الله" على التحذير.

وفي قراءة الرفع نلاحظ أنَّ الأصل رفع "ناقه الله" على الخبر بتقدير مبتدأ يسوغ عملية الرفع التي وقعت على الاسم.

أَمَّا الإِغْرَافُ فَهُوَ تَبِيهُ الْمَخَاطِبُ عَلَى أَمْرِ مُحَمَّدٍ لِيَفْعَلَهُ⁽¹⁾، وَهُوَ اسْمٌ مَنْصُوبٌ بِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ.

وَمَا وَجَهَ النَّحَاسُ فِي هَذَا الْبَابِ مَا جَاءَ فِي حَدِيثٍ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِللهِ قَاتِنِينَ ﴾⁽²⁾.

قَرَأَ الْجَمَهُورُ "الصَّلَاةِ الْوُسْطَى" بِخَفْضِ "الصَّلَاةِ"، وَقَرَأَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا "الصَّلَاةِ الْوُسْطَى" بِنَصْبِ "الصَّلَاةِ"، وَكَذَا قَرَأَ الرَّؤَاسِيُّ وَالْحَلوَانِيُّ، وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْعُودَ "عَلَى الصَّلَاةِ الْوُسْطَى" بِإِعْدَادِ حِرْفِ الْجَرِ "عَلَى"⁽³⁾.

وَيُوجَهُ النَّحَاسُ قِرَاءَةُ الْخَفْضِ فِي "الصَّلَاةِ الْوُسْطَى" عَلَى الْعَطْفِ، فَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى "الصَّلَوَاتِ" لِذَلِكَ وَجَبَ خَفْضُهَا، فِي حِينٍ يُوجَهُ قِرَاءَةُ النَّصْبِ فِي "الصَّلَاةِ الْوُسْطَى" عَلَى الْإِغْرَاءِ، فَأَصْلُ التَّرْكِيبِ عَنْهُ "وَزَمَوْا الصَّلَاةَ الْوُسْطَى" ، وَلَعَلَّ هَذَا التَّوْجِيهُ مَرْتَبَطٌ بِتَقْسِيرِ الْآيَةِ، فَقَدْ أَغْرِيَ بِالصَّلَاةِ الْوُسْطَى لِفَضْلِهَا وَتَمْيِيزِهَا عَنْ بَاقِي الصَّلَوَاتِ، وَيُوجَهُ النَّحَاسُ قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْعُودٍ عَلَى التَّقْسِيرِ لِأَنَّهَا تَضَمِّنَتْ زِيادةً فِي الْمَصْفَحِ، وَهُوَ حِرْفُ الْجَرِ "عَلَى"⁽⁴⁾.

وَنَلَاحِظُ أَنَّ جَمِيعَ النَّحَاسَ وَالْمُفَسِّرِينَ أُورِدُوا مَا ذَكَرَهُ النَّحَاسُ دُونَ أَنْ يَرْجُوا قِرَاءَةً عَلَى أُخْرَى⁽⁵⁾.

(1) عَابِنَةُ، تَطْوِيرُ الْمَصْطَلِحِ الْبَصَرِيِّ: 128؛ ابْنُ عَقِيلٍ، شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ: 1/463.

(2) سُورَةُ الْبَقْرَةِ، الْآيَةُ: 238؛ وَمِثْلُهَا: ص: 84.

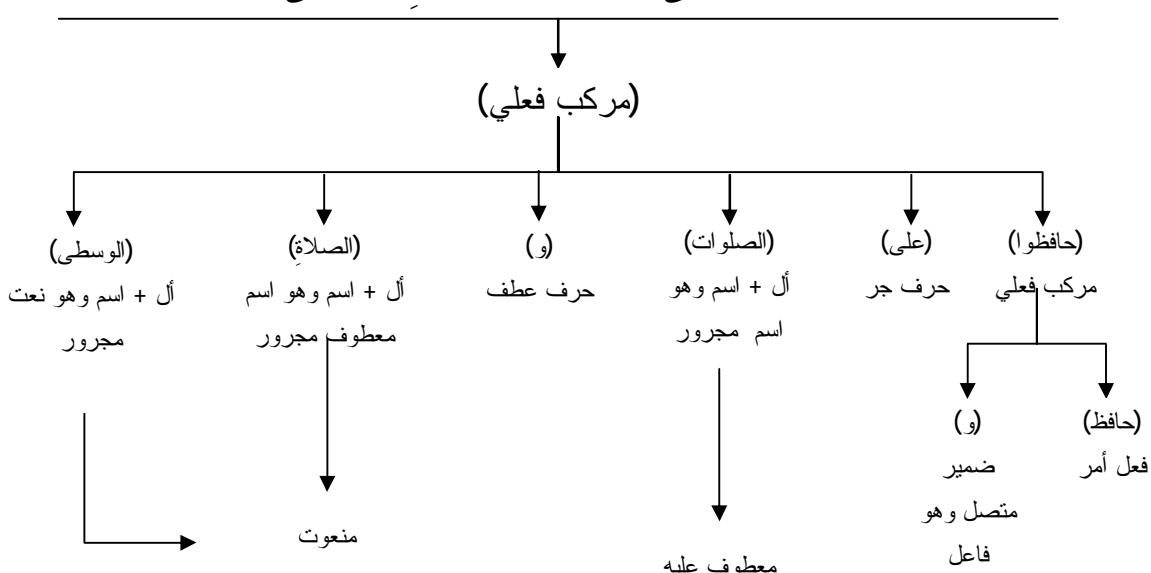
(3) حَيَانُ، تَقْسِيرُ الْبَحْرِ الْمَحِيطِ : 251/2 النَّحَاسُ، إِعْرَابُ الْقُرْآنِ : 1/320-321؛ الزَّمْخَشْرِيُّ، الْكَثَافُ: 1/288.

(4) النَّحَاسُ، إِعْرَابُ الْقُرْآنِ: 1/320-321.

(5) الْفَرَاءُ، مَعَانِيُ الْقُرْآنِ : 1/156؛ الزَّمْخَشْرِيُّ، الْكَثَافُ : 1/285؛ ابْنُ عَلِيَّةَ، الْمُحرِّرُ الْوَجِيزُ : 1/322؛ الْعَكْرَبِيُّ، التَّبِيَانُ : 1/191؛ الْهَمْذَانِيُّ، الْفَرِيدُ : 1/482؛ الْفَرَطَبِيُّ، الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ : 3/209؛ النَّسْفِيُّ، تَقْسِيرُ النَّسْفِيِّ : 1/189؛ الْخَازِنُ، تَقْسِيرُ الْخَازِنِ : 1/165؛ أَبُو حَيَانُ، تَقْسِيرُ الْبَحْرِ الْمَحِيطِ: 2/251؛ الْحَلَبِيُّ، الدَّرُّ الْمَصْوُنُ : 2/499؛ الشَّوْكَانِيُّ، فَتْحُ الْقَدَيرِ: 1/293؛ الْأَلْوَسِيُّ، رُوحُ الْمَعَانِيِّ: 1/549.

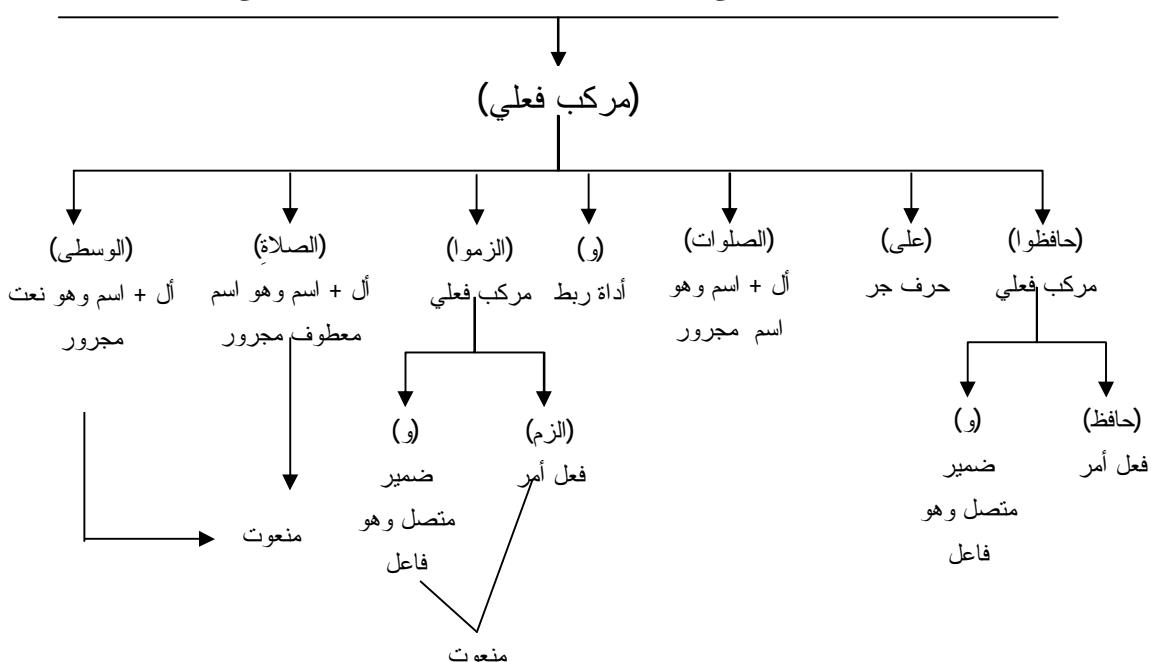
قراءة الخفض، ولها وجه واحد:

حافظوا على الصلوات والصلة الوسطى



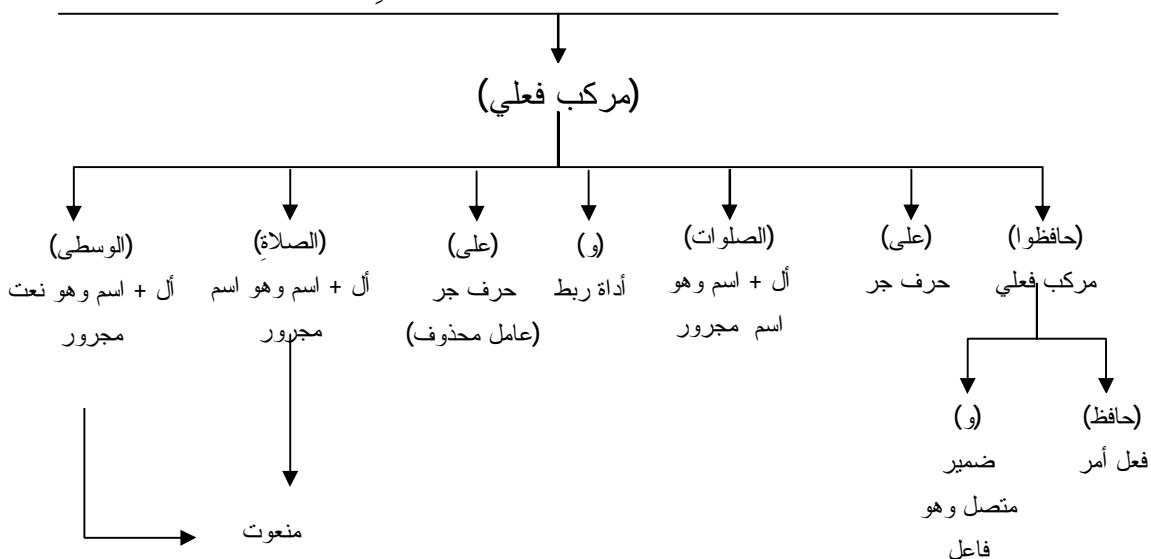
قراءة النصب، ولها وجه واحد:

حافظوا على الصلوات والزموا الصلة الوسطى



قراءة عبد الله بن مسعود، ولها وجه واحد:

حافظوا على الصلوات وعلى الصلاة الوسطى



ففي قراءة الخفظ نجد أنَّ النمط **"الصلاة الوسطى"** قد عطفت على **"الصلوات"**، وهي اسم مجرور، فوجب خفض **"الصلة"**؛ لأنَّها معطوفة على مجرور، وهذا الأصل في التركيب.

أما قراءة النصب، فقد حمل النمط **"الصلاَة الوسطى"** على الإغراء، وهو أسلوب إنشائي انفعالي يفيد معنى الحث والإلزام.

وفي قراءة عبد الله بن مسعود نلاحظ أنَّ القارئ عمل على تقدير عامل فوجب خفض **"الصلاَة الوسطى"** فوضع حرف الجر **"على"**، وهي قراءة محمولة على التفسير، ذكرها النحاس لتوظيف الرواية اللغوية.

يرى يحيى عابنة أنَّ التحوييلات الأسلوبية المساهمة في تغيير حركة الإعراب قادرة على تفسير أمر الحث **"الإغراء"** والخوف **"التحذير"**؛ لأنَّهما مرتبطة بانفعالات النفس، وهذا الأسلوبان فسرهما العلماء متاثرين بنظرية العامل والمعمول⁽¹⁾.

(1) عابنة، أثر التحوييلات الأسلوبية: 29.

4.2 الاشتغال:

هو أن يقدم اسم ويتأخر عنه عامل مشتغل عن الاسم المتقدم بعمله في ضميره، أو في سبب ضميره بواسطة أو بغيرها بحيث لو سلط على الاسم لا متقدم لنصبه لفظاً أو محلاً⁽¹⁾، ومثال المشتغل بضميره "زيداً ضربته"، ومثال المشتغل بالسبيبي "زيداً ضربت غلامه"⁽²⁾.

ومن الشواهد التي وجهها النحّاس في هذا الشأن ما جاء في حديثه عن قوله

تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصِنَاهُ كَابًا﴾⁽³⁾.

قرأ الجمهور "وكُلَّ شيءٍ أحصيناه" بنصب "كُلَّ" ، وقرأ أبو السمّال "وكُلُّ شيءٍ أحصيناه" ، برفع "كُلُّ"⁽⁴⁾.

ويوجه النحّاس قراءة النصب على "الاشغال" ، فقد أضمر فعل يفسره الفعل الذي بعده، وهو "أحصيناه" ، فأصل التركيب عند أحصيننا كُلَّ شيءٍ أحصيناه ، ومثله قول الشاعر⁽⁵⁾:

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمَلُ السَّلاحَ وَلَا
أَمْلَكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَ ا
وَالذِّئْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ
وَحْدِيْ وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالْمَطَرَ

موطن الشاهد نصب "الذئب" على الاشتغال ، فقدر فعل يفسره الفعل "أخشاه" ، فتقدير الجملة أخشى الذئب أخشاه " في حين يوجه النحّاس قراءة الرفع على الابتداء ، ويكون الخبر الجملة الفعلية "أحصيناه"⁽⁶⁾.

(1) عابنة، تطور المصطلح البصري: 135.

(2) حسن، النحو الواقي: 24/2.

(3) سورة النبأ، الآية: 29؛ ومثلها: يس: 12، 39؛ النساء: 164.

(4) حيان، تفسير البحر المحيط : 406/8 الزمخشري، الكشاف : 179/4؛ العكري، إعراب القراءات الشواذ: 67/2 القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 182/19 الشوكاني، فتح القدير : 443/5.

(5) البيتان للربيع ضبع الفزاروي، انظر: سيبويه، الكتاب: 1/89-90.

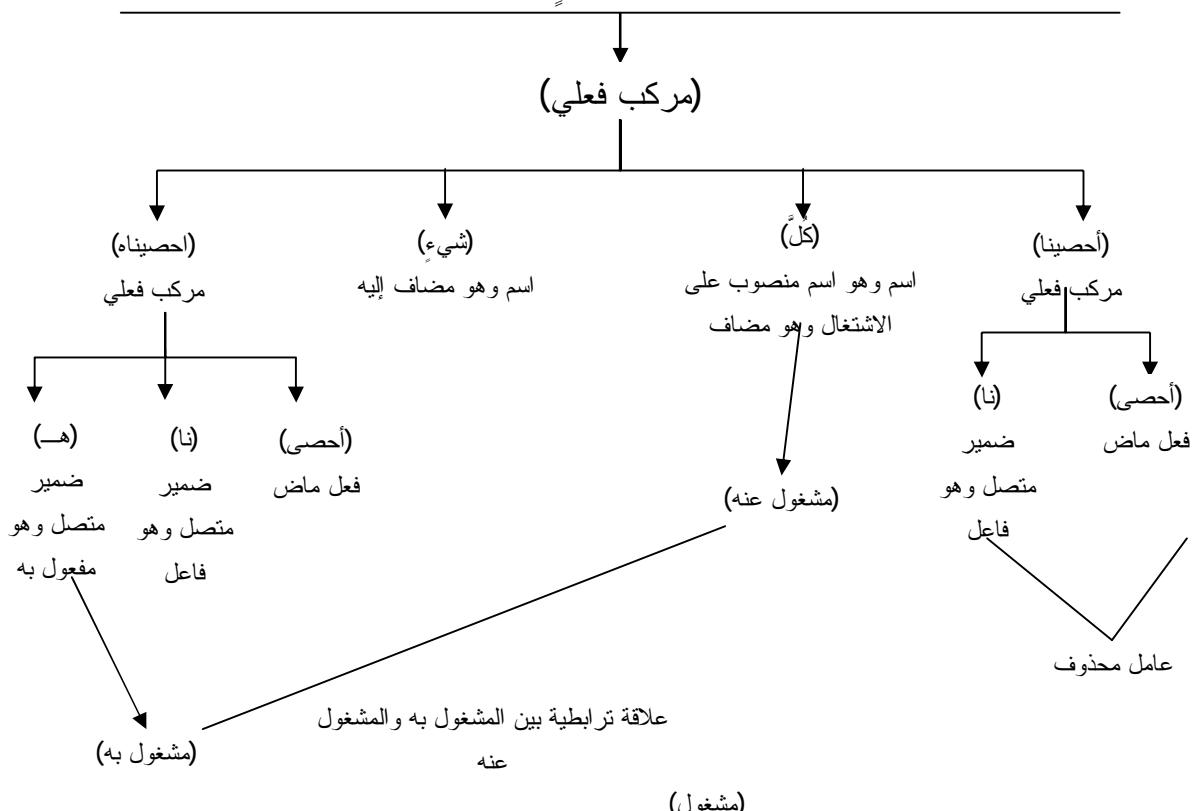
(6) النحّاس، إعراب القرآن: 5/134.

ونلاحظ أنَّ بعض النحاة والمفسرين أوردوا ما قاله النحَّاس دون أن يرجحوا قراءة على أخرى⁽¹⁾.

ولعلَّ ذكر بعضهم لقراءة النصب فقط يشير إلى ترجيحهم لها⁽²⁾.

قراءة النصب، ولها وجه واحد:

(أحصينا) كُلَّ شَيْءٍ أَحصِنَا



(1) القيسي مشكلاً إعراب القرآن : 796/2 الزمخشري، الكشاف : 179/4 الهمذاني، الفريد : 612/4؛

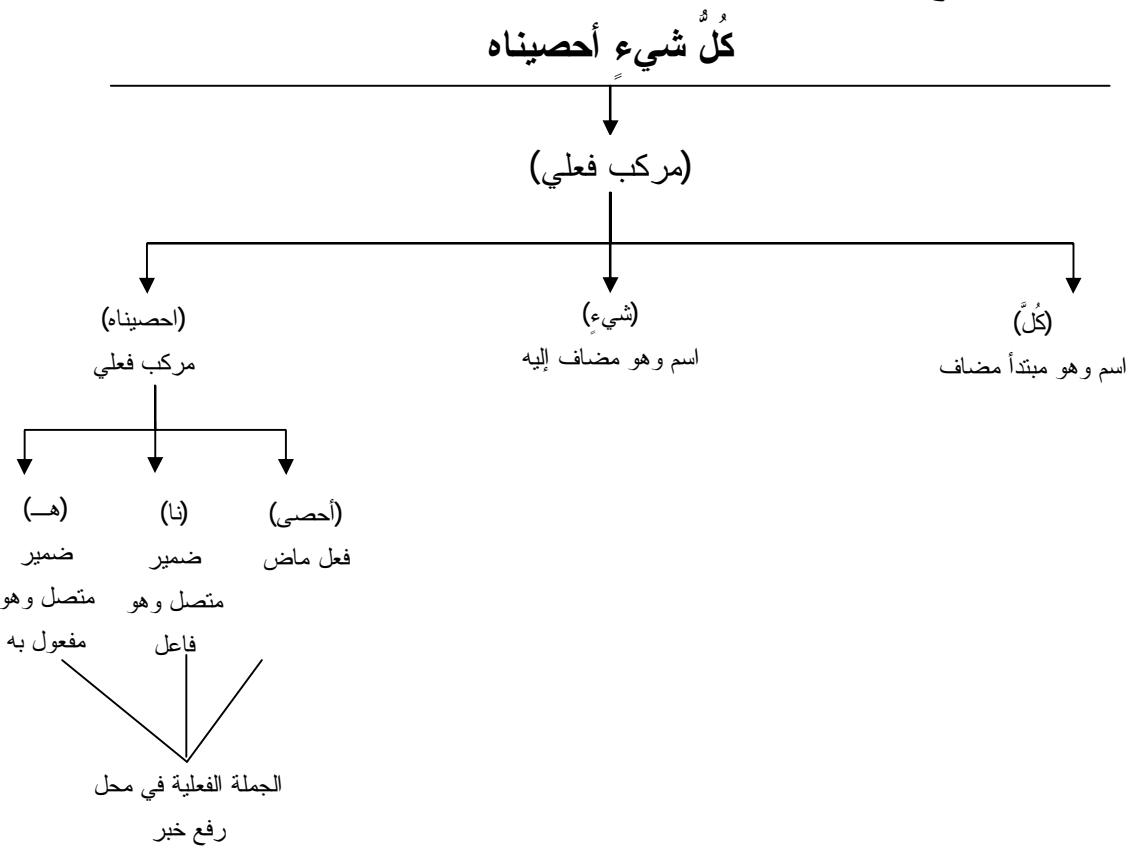
القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 82/9 أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 8/406؛ الحلبي، الدر

المصون: 10/660؛ الشوكاني، فتح القدير: 5/443؛ الألوسي، روح المعانى: 10/217.

(2) الأخفش، معانى القرآن : 2/564؛ زجاج، معانى القرآن وإعرابه : 5/274 العكبرى، التبيان :

.348/4؛ النسفي، تفسير النسفي: 4/479؛ الخازن، تفسير الخازن: 2/1267.

قراءة الرفع، ولها وجه واحد:



ففي قراءة النصب نلاحظ أنَّ الجملة مكونة من ثلاثة عناصر، وهي "كُلَّ" ومثل "المشغول عنه"؛ كان إعرابُها اسمًا منصوبًا على الاشتغال، أما "المشغول" فيمثل الفعل المتأخر عن الاسم المنقدم، وهو "أَحْصَى" الذي دلَّ على الفعل المحذوف أمَّا "المشغول به" فهو الضمير المتصل بالمشغول وهو مفعول به تعود إلى إيه الفعل بنفسه، ونجد أنَّ العلاقة بين المشغول به والمشغول عنه علاقة ترابطية تقوم على ربط الجملة بالاسم المنصوب المنقدم.

أمَّا قراءة الرفع، فقد وضع النمط "كُلُّ" موضع الابتداء، والجملة الفعلية حملت على الخبر، وجد أنَّ الجملة الواقعية موقع الخبر تشتمل على ضمير يربطها بالمبتدأ. وفي قوله تعالى : ﴿لِرَأْيَةِ وَالزَّانِي فَاجْحُلُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مَئَةً حَمْدَةً وَلَا تَأْخُذُكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَسْهُدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽¹⁾.

(1) سورة النور، الآية: 2؛ ومثلها: المائدة: 38؛ النور: 1؛ الشعراة: 224.

قرأ الجمهور "الزانيةُ والزاني"، برفع "الزانيةُ" وقرأ عيسى بن عمر ويحيى بن يعمر وعمرو بن فائد وأبو جعفر وشيبة وأبو السمّال ورويس "الزانيةُ والزاني" بمنصب "الزانية"⁽¹⁾.

ويوجه النحّاس قراءة الرفع في "الزانيةُ والزاني" متكئاً على قول سيبويه الذي رفع "الزانيةُ" على الابتداء والخبر مذوق فأصل التركيب عنده، "وفيما فرض عليكم الزانيةُ والزاني" فحذف الخبر وهو شبه الجملة "فيما"⁽²⁾، وأجاز الفراء والأخفش رفع "الزانيةُ" على الابتداء ويكون الخبر فاجلدوا كلَّ واحد⁽³⁾، في حين يوجه النحّاس قراءة النصب على الاستغلال، فأصل التركيب عنده "فاجلدوا الزانيةُ والزاني"⁽⁴⁾، وهذه القراءة تبناها سيبويه، ودافع عنها في كتابه تحت باب "الأمر والنهي" ، ومفاد كلامه، أنه متى بني الاسم على فعل الأمر، فذاك موضع اختيار النصب⁽⁵⁾.

ونلاحظ أنَّ بعض النحاة والمفسرين أوردوا ما قاله النحّاس في توجيه قراءتي الرفع والنصب دون أن يرجحوا أيَاً منهما⁽⁶⁾.

وذهب الزجاج إلى ترجيح قراءة الرفع في "الزانيةُ والزاني" ، وجنته في ذلك أنَّ الرفع قراءة الجمهور، وهي أقوى في العربية من النصب⁽⁷⁾.

(1) أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 6/393؛ الألوسي، روح المعاني: 7/275.

(2) سيبويه، الكتاب: 1/142؛ النحّاس، إعراب القرآن: 3/127-128.

(3) الفراء، معاني القرآن: 2/244؛ الأخفش، معاني القرآن: 1/80.

(4) النحّاس، إعراب القرآن: 3/127-128.

(5) سيبويه، الكتاب: 1/144.

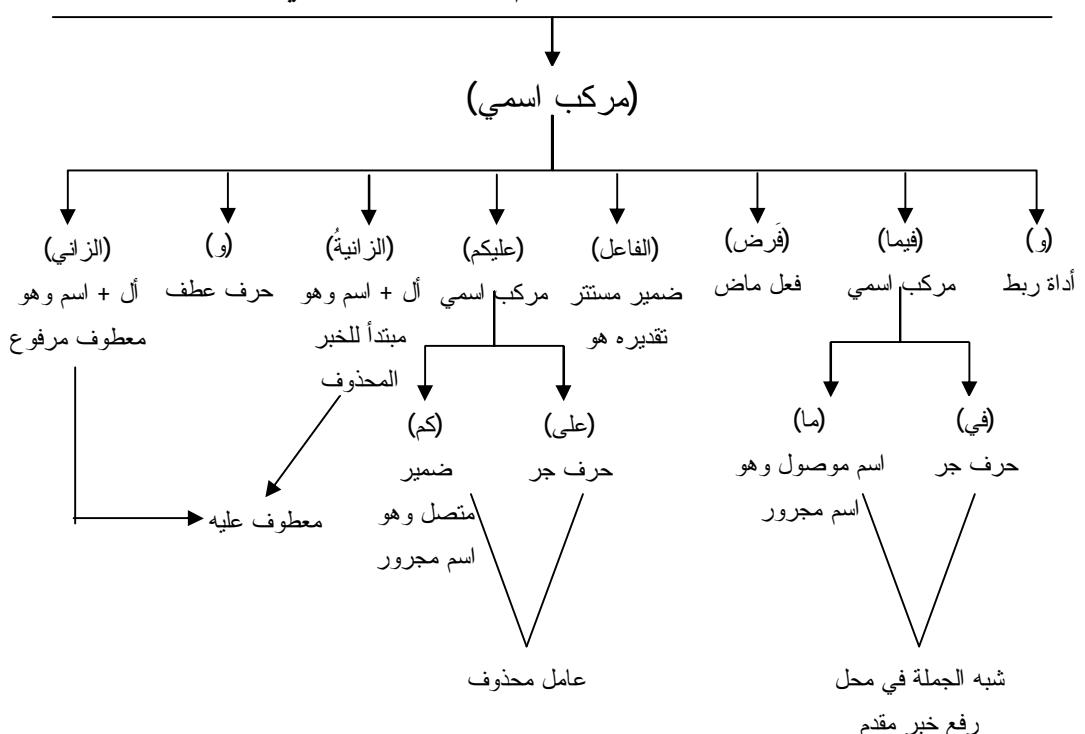
(6) انظر أبو عبيدة، مجاز القرآن: 2/63؛ القيسى مشكل إعراب القرآن: 2/507-508؛ ابن عطية، المحرر الوجيز: 4/146؛ الأبناري، البيان في غريب إعراب القرآن: 2/191؛ العكري، التبيان: 2/963-964؛ الهمذاني، الفريد: 3/87؛ لفظي، الجامع لأحكام القرآن: 11/159؛ النسفي، تفسير النسفي: 3/195؛ الخازن، تفسير الخازن: 3/313-314؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 6/393؛ الحلبـي، الدر المصون: 8/379-380؛ الشوكاني، فتح القدير: 4/6؛ الألوسي، روح المعاني: 7/275.

(7) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 4/27-28.

ورجح الزمخشري قراءة النصب، ووصفها بأنّها أحسن من : **﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾**⁽¹⁾، في قراءة النصب، وهذا الترجيح راجع لوجود الأمر في الفعل **«فاجلدو»**⁽²⁾.

قراءة الرفع، ولها صورتان:

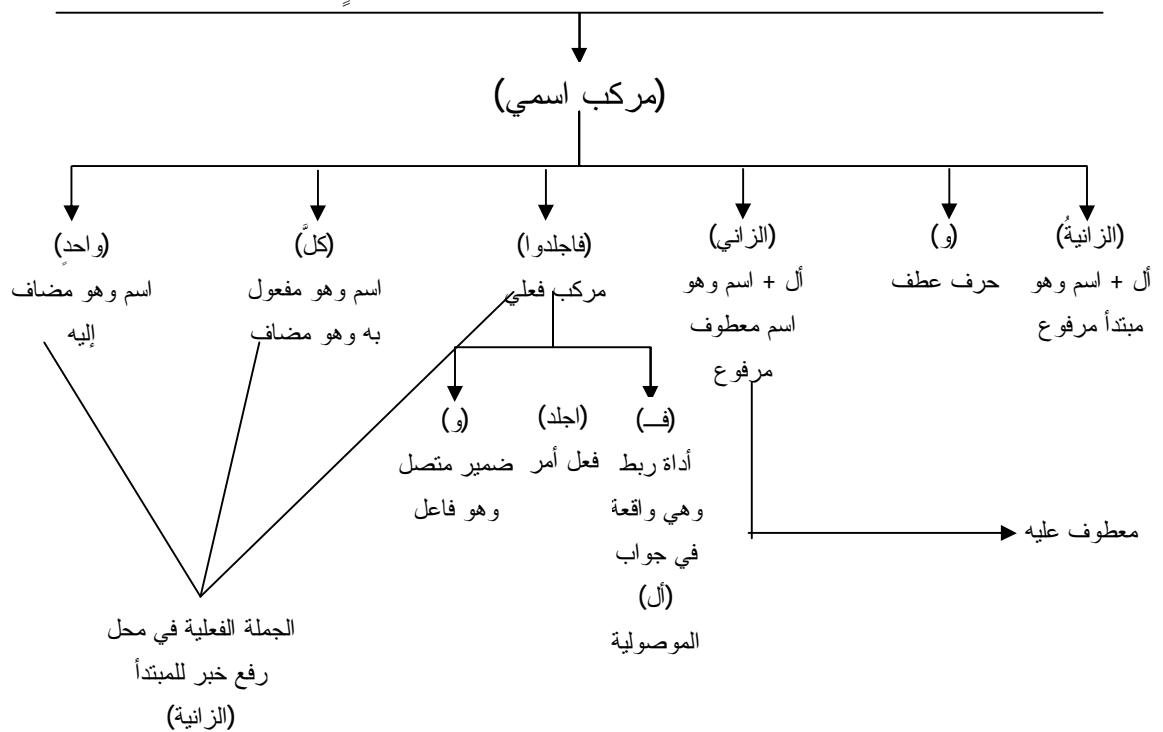
1. (وفيما فَرَضَ عَلَيْكُم) الزانيُّ والزنانيُّ



(1) سورة النور، الآية: 1.

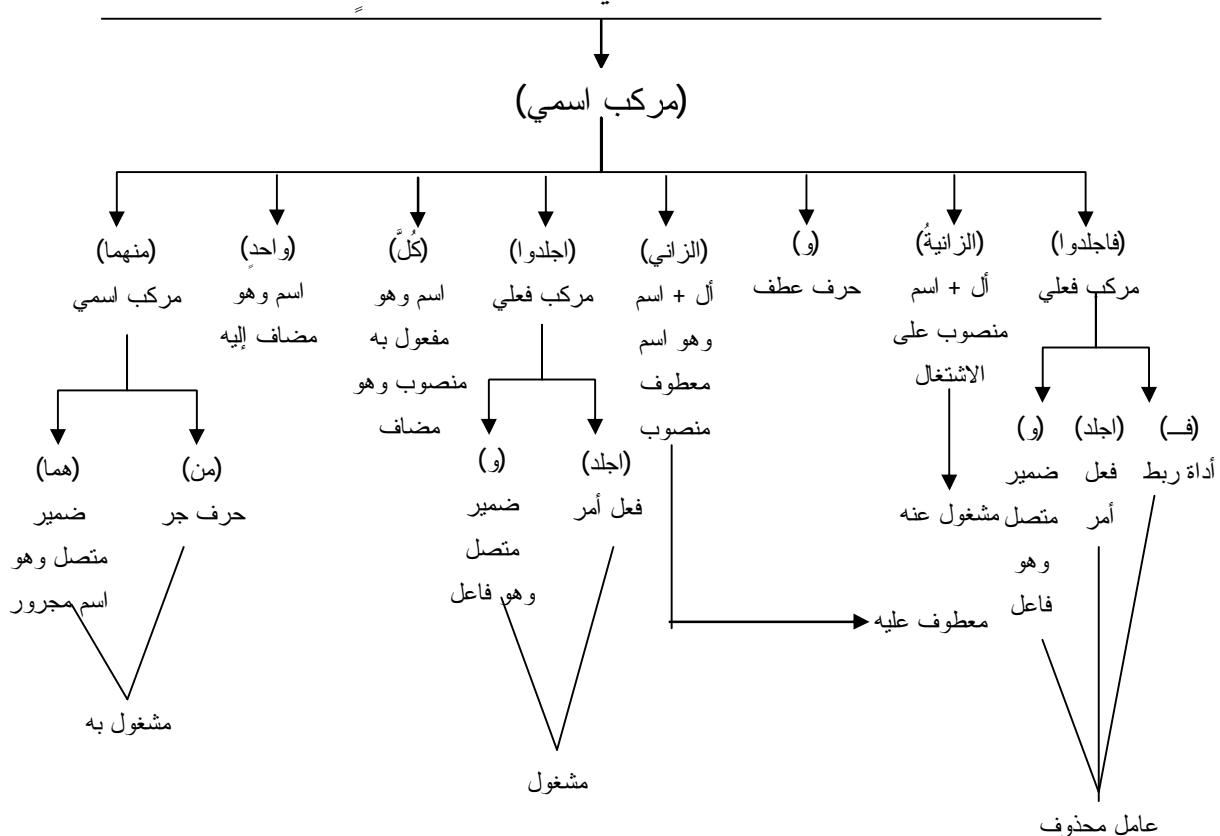
(2) الزمخشري، الكشاف: 209/3.

2. الزانيةُ والزاني فاجلدوا كُلَّ واحِدٍ



قراءة النصب، ولها وجه واحد:

(فاجدوا) الزانية والزاني اجدوا كل واحد منهما



ففي النمط الأول من قراءة الرفع وضع النمط "الزانية" موضع الابتداء وقدر الخبر، وهو شبه الجملة "فيما"، ولعل وجود "الفاء" في "فاجلدوا"، هو ما دعا إلى هذا التقدير، فـ"الفاء" تمنع إعراب الجملة الفعلية خبراً، لأنّها داخلة على فعل شبيه بالشرط.

أمّا النمط الثاني من القراءة نفسها، فقد حمل النمط "الزانية" على الابتداء، وكان الخبر الجملة الأمرية "فاجلدوا"، ويظهر لنا عنصر التأويل جلياً في هذا النمط، إذ وضعت "الفاء" الداخلة على الفعل "اجلدوا" موضع "الفاء" الداخلة على الخبر لشبيه بالشرط، إذ إنَّ "الألف واللام" في المبتدأ موصولة بمعنى "التي والذي"، وكأنَّه قيل: "التي تزني والذي يزني فاجلدوا كُلَّ واحدٍ منهم".

وفي قراءة النصب نلاحظ أنَّ النمط "الزانية" وضع موضع "المشغول عنه"، وكان "المشغول" هو فعل الأمر "اجلدوا" ولعلَّ "المشغول عنه" هو الدال على "المشغول" لأنَّهبني عليه، أمّا "المشغول به" فهو المفعول، المكون من شبه الجملة "منهما".

إنَّ ظاهرة الاشتغال تؤكد مدى استحکام نظرية العامل في أذهان النحاة، فالغاية عندهم تفسير حركة النصب؛ لأنَّ قانون نظرية العامل يقول : المنصوب لا بدَّ له من ناصب ولو لم تسيطر هذه النظرية عليهم لتقبلوا المنصوب "المشغول عنه" على نَّهْ مفعول به⁽¹⁾، وهذا ما سخر منه ابن مضاء فالاشغال عنده جلب صيغ لم تنطق بها العرب ولا دارت على ألسنتهم⁽²⁾.

5.2 الاستثناء (المستثنى) :

الاستثناء في اللغة : المنعُ والصرفُ، فينظم الوضعِيُّ الذي هو ما يكون بأداته، والعريفي الذي هو بمثابة الله تعالى، ولفظ الاستثناء يطلق على فعل المتكلّم وعلى المستثنى، وعلى نفس الصيغة ... والاستثناء يراد لفظ يقتضي رفع ما يوجبه

(1) حسن، النحو بين القديم والحديث: 163-166.

(2) القرطيبي، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم، (1981)، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، القاهرة، مصر: 122.

عموم اللفظ أو رفع ما يوجبه اللفظ، أي أنه إخراج ما بعد (إلاً) أو أداة الاستثناء من حكم ما قبلها⁽¹⁾.

والمستثنى هو المخرج تحقيقاً أو تقديرًا بـ - (إلاً) أو إحدى أخواتها من مذكور أو متروك⁽²⁾.

وللاستثناء أدواته الخاصة به، وهي : إلا، غير، سوى، خلا، عدا، حاشا، ليس، ولا يكونوا الذي يرد منها في القرآن الكريم هو : (إلا) و(غير) وحدهما، وتقوم جملة الاستثناء على ثلاثة أركان هي : (المستثنى منه مذكوراً أو محذوفاً، وأداة الاستثناء)، و(المستثنى)، وبناء عليها يحدد نوع الاستثناء⁽³⁾.

وأنواع الاستثناء هي:

أولاً: التام المتصل: بمعنى أن المستثنى من جنس المستثنى منه، أو أنه الحكم بنقيض ما حكمناه به أولاً . ويرد هذا الاستثناء في الكلام مثبّتاً كان أو منفيّاً، ولكل منهما حكم خاص به، فإذا كان مثبّتاً كان حكم الاستثناء وجوب النصب، وإذا كان منفيّاً كان حكمه جواز النصب على الاستثناء والإتباع على البديلية⁽⁴⁾.

ومما عالجه النحّاس في هذا المقام ما جاء في حديثه عن قوله تعالى : (إنما جرائم الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم # إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم) ⁽⁵⁾.

(1) يحيى عبادنة، تطور المصطلح النحوي، ص 199.

(2) الفاكهي، عبدالله بن أحمد بن علي، (1988) شرح الحدود النحوية، تحقيق : زكي فهمي الألوسي، جامعة بغداد، العراق الختنان، 173.

(3) الحسن، حسن طه، (د.ت)، الاستثناء في القرآن الكريم، نوعه وحكمه، إعرابه، شركة معمل ومطبعة الزهراء الحديثة المحدودة، القاهرة، مصر، ص 10.

(4) حسن، طه، الاستثناء في القرآن الكريم، ص 10-11.

(5) المائدة/34، ومثلها.

يرى النحّاس أنَّ (الذين) في موضع نصب على الاستثناء، وأجازوا رفعها الابتداء على أن يكون الخبر الجملة الاسمية المكونة من أنَّ الله غفور رحيم)، والعائد على المبتدأ فيها مذوف تقديره (غفورٌ لهم)⁽¹⁾.

ونجد أن بعض النحّاة، والمفسرين كانوا يوردون ما قاله النحّاس في إعراب (الذين) أن يرجحوا أيًّا من الرأيين⁽²⁾، وذهب بعضهم إلى ترجيح نصب (الذين) على الاستثناء⁽³⁾.

وأختلف بعضهم في المستثنى أهو من المحاربين أم المعاقبين؟ فهو عند الزجاج وأبي حيّان والشوكاني استثناء من المعاقبين عقاب قاطع الطريق⁽⁴⁾، وذهب ابن الأباري والعكاري والسمين الحلبي إلى أنه استثناء من المحاربين⁽⁵⁾، وأرى أن هذه المسألة الخلافية لا تؤثر في الإعراب شيئاً، فهو على كلا الحالتين استثناء منصوب، إلا أني أرجح أن يكون استثناء من المحاربين؛ لأنَّ العقوبة واقعة عليهم. يرى حلمي خليل أنَّ كثيراً من تقديرات النحّاة لا سند قويٌ لها، وإنما لجأوا إليها لتأثيرهم بالمنطق والفلسفة أو للحفاظ على قاعدة لغوية معينة⁽⁶⁾، وعلى ذلك يبدو لي أنَّ جواز الرفع على الابتداء فيه تكلف وتقدير وحمل لا لآلية على غير ظاهرها، فلو قالوا: أنَّها نسبت على الاستثناء لكان أقرب إلى الناحية الوصفية.

(1) النحّاس، إعراب القرآن، 18/32.

(2) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 2/171، وانظر: العكاري، التبيان، 1/434، الهمذاني، الفريد، 2/18، السمين الحلبي، الدر المصنون، 4/252، الألوسي، روح المعاني، 3/250.

(3) مكي، مشكل إعراب القرآن، 1/225، الزمخشري، الكشاف، 1/628، ابن عطية، المحرر الوجيز، 2/186، ابن الأباري، البيان، 1/290، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 5/158، أبو حيّان، تفسير البحر المحيط، 3/485، أبو السعود، تفسير أبي السعود، 2/265، البروسي، روح البيان، 2/392، الشوكاني، فتح القدر، 2/43.

(4) انظر: الزجاج، معاني القرآن، 2/171، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، 3/485، الشوكاني، فتح القدر، 2/43.

(5) انظر: ابن الأباري، البيان، 1/290، العكاري، التبيان، 1/434، السمين الحلبي، الدر المصنون، 4/252.

(6) انظر: خليل، حلمي، (1996) العربية وعلم اللغة البنوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 190-191.

وفي قوله تعالى: (وَلَوْاَنَا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ وَلَوْاَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُعَظِّلُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَبْيَانًا) ⁽¹⁾.

قرأ عبد الله بن عامر وعيسي بن عمر (ما فعلوه إلا قليلاً منهم)، بنصب (قليلاً) وقرأ الباقيون برفع (قليلاً) ⁽²⁾.

ويوجه النحّاس قراءة ابن عامر وعيسي على أن (قليلاً) منصوبة على الاستثناء، في حين يوجه قراءة الرفع في (قليلٌ) على البدل من (الواو) في (فعلوه)، ويرى النحّاس أن قراءة الرفع هي الأصل والأجود؛ لأنّ البدل يغني عن ذكر المبدل منه من غير نقص في معناه، فأصل التركيب عنده (ما فعله إلا قليلٌ) ⁽³⁾.

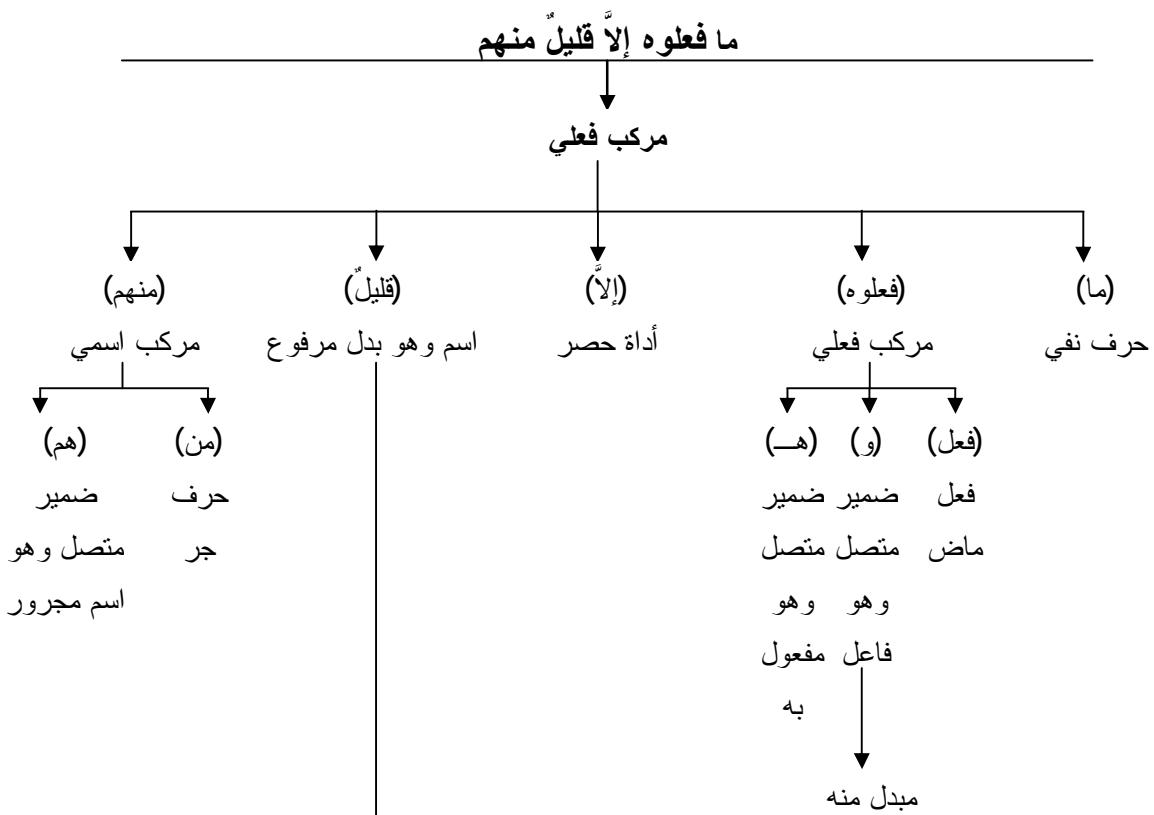
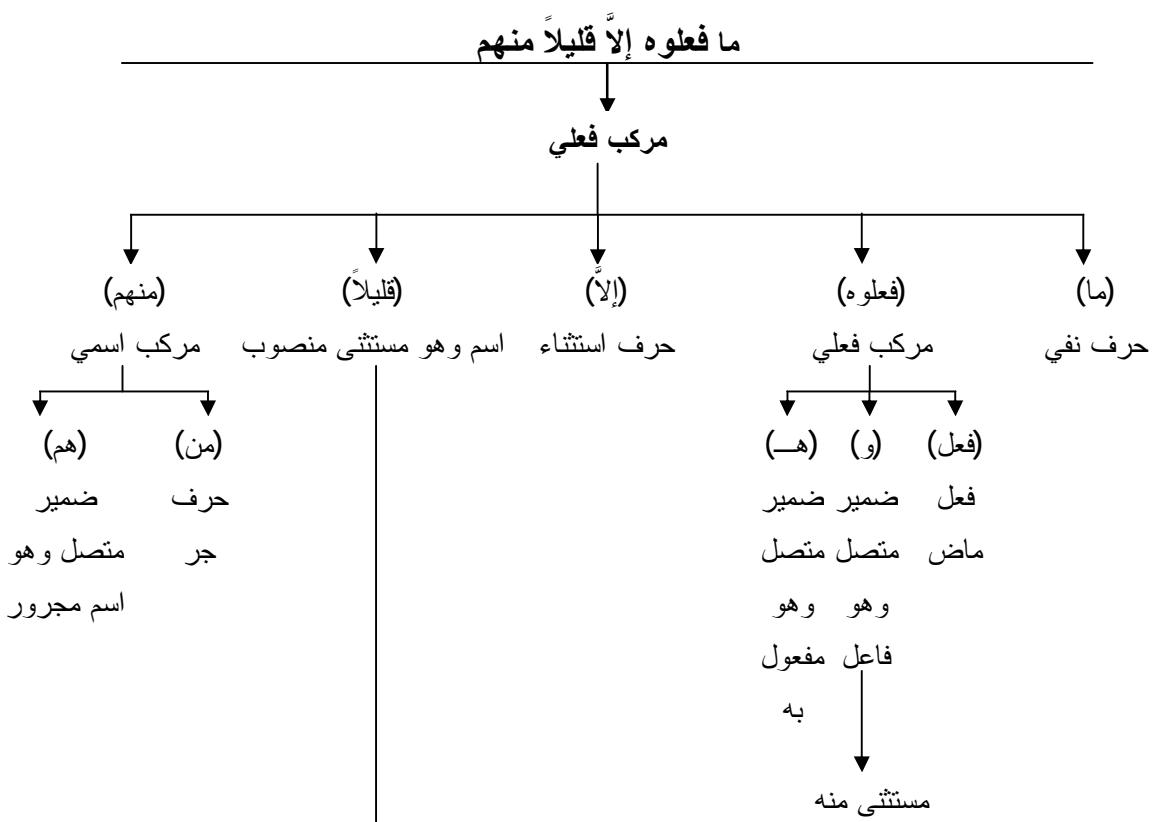
ونلاحظ أنّ جمهور النحّاة والمفسرين أو ردوا ما قاله النحّاس في توجيه القراءتين، ولكنهم اختاروا قراءة الرفع؛ لأنّها الأصل في الإعراب وعليها جماعة القراء، ولأنّ أكثر المصاحف اختارت الرفع ⁽⁴⁾.

(1) النساء، 66.

(2) النحّاس، إعراب القرآن، 1/468، وانظر ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص 235، مكي، التبصرة، 138.

(3) النحّاس، إعراب القرآن، 1/468.

(4) انظر: الطبرى، جامع البيان، 3/332، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، 125، ابن زنجلة، حجة القراءات، 206-207، مكي، مشكل ابن عطية، المحرر الوجيز، 2/105، القرافي، شهاب الدين أبو العباس أحمد (ت 684هـ)، (1986)، الاستغناء في أحكام الاستثناء، تحقيق: عبدالقادر أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، 179، العكربى، التبيان، 1/271، الهمذانى ، الفريد، 790/1، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، 3/383، أبو السعود، تفسير أبي السعود، 200/2، الألوسي، روح المعاني، 3/170.



ففي النمط الأول وضعت (قليلًا) موضع المستثنى المنصوب؛ لأنها مسبوقة بأداة نفي، وهي (ما)، وعليه فإن المستثنى منه الفاعل، وهو الضمير المتصل بالفعل

(فعلوه) ، وفي النمط الثاني حملت (قليل) على البدل من الفاعل في (فعلوه) ، وهو بدل بعض من كل .

إن اختلاف الرواية في القراءات القرآنية ساعدت على تعدد صور الإعراب ، وهذا ما استثمره النحاة ، فقد حاولوا الوصول إلى بعض المسائل من ملاحظاتهم لمفردات القرآن الكريم وقراءاته ، ولأن دراستهم كان عمادها الإعراب والقراءة عملوا على تطبيق نحوهم في قراءاتهم للقرآن الكريم ⁽¹⁾ .

وفي قوله تعالى ﴿وَإِذْ قَلَنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجَدُوا لِأَدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسُ أَبِي وَاسْتَكَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ ⁽²⁾ .

يورد النحّاس رأيين في إعراب (إبليس) ⁽³⁾ :

أولاً: يرى البصريون أنَّ (إبليس) نصبت؛ لأنَّها استثناء موجب، لا يجوز غيره عندهم.

ثانياً: وذهب الكوفيون إلى إجازة الرفع في (إبليس) ، ولم يفصح النحّاس عن معنى الرفع، وأزعم أنه اختصر الشرح في ذلك؛ لأنَّهم وضعوا (إبليس) موضع الاستثناء المنقطع، فأجازوا رفعه على البدل.

ولعلَّ ما أورده النحّاس يعود بالأصل إلى مسألة خلافية جرت بين البصريين والkovيين، فالkovيون يرون أنَّ (إلاَّ) تأتي بمعنى (الواو) العاطفة أو (لكن) فإذا جاءت (إلاَّ) بمعنى (الواو) العاطفة، فتحتمل أن تكون بمعنى (لا) الدالة على أنَّ ما بعدها مخالف لما قبلها، وذهب البصريون إلى أنَّ (إلاَّ) لا تأتي بمعنى (الواو) أو (لكن) إلاَّ في الاستثناء المنفي ⁽⁴⁾ .

ويبدو لي أنَّ التفسير قد كشف النقاب عن المسألة الخلافية التي جرت بين البصريين والkovيين، إذ يرى بعض النحاة والمفسرين أنَّ من قال : " إنَّ الاستثناء

(1) انظر الفاكهي، عبدالله بن أحمد بن علي ، (1993)، مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، ص 75.

(2) البقرة، 34.

(3) النحّاس، إعراب القرآن، 1/212.

(4) ابن الأثيري، الإنصاف، 1/216، وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 1/83.

موجب متصل، فقد جعل المستثنى (إيليس) من جنس المستثنى منه (الملاك)، ففي هذا القول يجب النصب، وهو يوافق رأي البصريين في أنَّ (إلاً) لا تكون بمعنى (الواو) أو (لكن) في الاستثناء الموجب، أما من جعل المستثنى (إيليس) ليس من جنس المستثنى منه (الملاك)، فقد وضعه في باب الاستثناء المنقطع المحمول على معنى (لكن) أو (الواو) التي بمعنى (لا) العاطفة الدالة على مخالفة ما بعدها لما قبلها، فأصل التركيب عندهم (سجدوا ولكن إيليس لم يسجد) ⁽¹⁾. ولعلَّ انشغالهم بتفسير الآية أدى إلى إغفالهم لجازة الرفع في (إيليس)، وأرى أنَّ من قال: "بأنَّه استثناء منقطع فقد أجاز ضمنياً الرفع على البدلية، وإن لم يذكر ذلك.

ورجح بعضهم نصب (إيليس) على أنه مستثنى من الفاعل، وهو واو الجماعة المتصلة بالفعل (سجدوا) أما عن نوع الاستثناء، فقالوا : "أنَّه استثناء موجب تمام متصل، أي أنَّ (إيليس) من (الملاك) لتوجه الأمر عليهم، فلو لم يكن منهم لما توجه الأمر عليه" ⁽²⁾.

وذهب مكي إلى إيراد وجه واحد لإعراب (إيليس)، وهو نصبه على الاستثناء المنقطع ⁽³⁾، ولعلَّ إيراده لهذا الوجه يعد ترجيحاً له.

ورجح القرافي نصب (إيليس) على الاستثناء المنقطع، وحجته في ذلك أنَّ (إيليس) ليس من الملاك، والدليل على ذلك قوله تعالى: «فَسَجَدُوا إِلَّا إِلِيلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَسُقِّطَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ» ⁽⁴⁾، فالجن خلقوا من النار والملاك من النور ⁽⁵⁾.

(1) انظر: الزمخشري، الكشاف، 127/1، ابن الأثري، البيان، 74/1، العكري، التبيان، 51/1، المداوي، الفريد، 272/1، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 294/1 أبو السعود، تفسير أبي السعود، 117/1، البروسي، روح البيان، 107/1، الشوكاني، فتح القيدير، 79/1، الألوسي، روح المعاني، 232/1.

(2) انظر: الأخفش، معاني القرآن، 64/1، الطبرى، جامع البيان، 225/1، الزجاج، معاني القرآن، 114/1، ابن عطية، المحرر الوجيز، 124/1، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، 303/1، السمين الحلبى، الدر المصور، 273/1.

(3) مكي، مشكل إعراب القرآن، 87/1.

(4) الكهف، 50.

(5) القرافي، الاستغناء في أحكام الاستثناء، 457.

ويبدو لي أنَّ الصرا ع بين المذاهب النحوية قد ساعد في تعدد صور الإعراب، كما أنَّ اهتمام بعض النحاة بالتفسير أدى إلى تعدد صور الإعراب.

ثانياً: الاستثناء المنقطع: بمعنى أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، ويكون حرف الاستثناء (إلاً) على معنى (لكن)، وحكمه وجوب النصب عند الحجازيين، والتميميون يجيزون النصب والإتباع على البديلية⁽¹⁾.

ومن شواهده عند النحَّاس قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَفِينَا عَلَىٰ ءاُثْرَهُمْ بِرَسْلَنَا وَقَفِينَا بِعِيسَىٰ ابْنَ مَرِيمٍ وَءَاتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الظِّنَّ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْدَعُوهَا مَا كَتَبْنَا هَا عَلَيْهِمْ إِلَّاْ ابْتِغَاءَ رَضْوَانَ اللَّهِ فَمَا رَعُوهَا حَقَّ رَعَايَتِهَا فَاتَّبَعْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسْقُونَ﴾⁽²⁾.

ذهب النحَّاس إلى أنَّ (ابتغاءً) منصوبة على الاستثناء الذي ليس من الأول، أي (المنقطع) وأجاز نصبه على البدل من المفعول به، وهو الضمير المتصل بالفعل (كتبناها)⁽³⁾.

وذهب الزجاج إلى إِيدِ راد وجه واحد لإعراب (ابتغاءً)، وهو نصبه على البدل من المفعول به في (كتبناها)، وحجه أنَّ (الرهبانية)، لم تكتب عليهم، ولكنهم أوجدوها ابتغاءً رضوان الله⁽⁴⁾.

ونجد أنَّ بعض النحاة والمفسرين أوردوا ما ذكره النحَّاس في إعراب (ابتغاءً) رضوان الله دون أن يرجحوا أيًّا من الرأيين⁽⁵⁾، ولعلَّ إيراد بعضهم وجهاً واحداً لإعراب (ابتغاءً رضوان الله) يعد ترجيحاً له، (فابتغاءً رضوان الله) عندهم منصوبة؛ لأنَّها استثناء منقطع من المفعول به، وهو الضمير (ها) المتصل بالفعل (كتبناها)، ولأنَّ (إلاً) في الاستثناء المنقطع تحتمل معنى (لكن)، أصبح تقدير الجملة عندهم (ما

(1) انظر: ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدا، ص206.

(2) الحدي، 27.

(3) النحَّاس، إعراب القرآن، 367/4-368.

(4) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 130/5.

(5) انظر: مكي، مشكل إعراب القرآن، 721/2، ابن الأباري، البيان، 425/2، الهمذاني، الفريد، 436/4، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 263/17.

كتبناها عليهم لكن ابتدعوها ابتغاء رضوان الله⁽¹⁾، وأجاز بعضهم إعراب (ابتغاء رضوان الله) على أنها استثناء متصل مفهـي، وحجتهم أنَّ الفعل (كتبناها) تضمن معنى **نـلـبـنـاـهـمـ** ابتغاء رضوان الله⁽²⁾، (فالرهـبـانـيـةـ) عندـهـمـ تمثلـ الخـوـفـ منـ اللهـ والطـمـعـ بـرـضـوـانـهـ.

ويبدو لي أنَّ اختلاف اللهجـاتـ وقواعدـهاـ النـحـوـيـةـ كانـ لهـ أـثـرـ بـارـزـ فيـ تـعـدـدـ صـورـ الإـعـرـابـ،ـ كـماـ أـنـ اـهـتـمـاـتـ بـعـضـ النـحـاـةـ بـالـمـعـنـىـ سـاعـدـ فـيـ تـعـدـدـ صـورـ الإـعـرـابـ.

وفي قوله تعالى : **يـأـيـهـاـ النـاسـ اـذـكـرـواـ نـعـمـتـ الـلـهـ عـلـيـكـمـ هـلـ مـنـ خـالـقـ غـيرـ الـلـهـ يـرـزـقـكـمـ مـنـ السـمـاءـ وـالـأـرـضـ لـإـلـهـ إـلـاـ هـوـ فـأـنـيـ تـوـفـكـونـ**⁽³⁾.

قرأ أبو عمرو وعاصم وشيبة ونافع (غيرُ الله)، برفع (غيرُ الله) وقرأ شقيق بن سلمة ويزيد بن القعاع ويحيى بن وثاب وحمزة والكسائي (غيرُ الله)، بخفض (غيرِ)⁽⁴⁾، وقرأ الفضل بن إبراهيم النحوي (غيرَ الله)، بنصب (غيرَ)⁽⁵⁾.
يوجه النحـاسـ قـراءـةـ الرـفـعـ عـلـىـ وجـهـيـنـ،ـ وـهـمـاـ⁽⁶⁾:

أولاً: أن تكون (غيرُ)⁽⁷⁾ فاعلاً لاسم الفاعل (خالقٍ)، فأصل التركيب عنده (ما يخلق إلا الله)، أو (ما يخلق غيرُ الله) ولعل استبداله (غيرُ)⁽⁸⁾ بـ(إلاً) يدل على أنَّه أعاد التركيب إلى الأصل فحصر الفعل بالفاعل.

ثانياً: أن تكون (غيرُ)⁽⁹⁾ نعتاً لـ(خالقٍ) على الموضع، لأنَّ (من)⁽¹⁰⁾ حرف جر زائد، و (خالقٍ) مجرورة لفظاً مرفوعة محملاً على الابداء.

(1) انظر: الزمخشري، الكشاف، 483/4، ابن عطية، المحرر الوجيز، 271/5، النسفي، تفسير النسفي، 338/48، البروسوي، روح البيان، 381/9.

(2) القرافي، الاستغناء في أحكام الاستثناء، ص 612، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، 227/8، السمين الحليبي، الدر المصنون، 257/10، الشوكاني، فتح القدير، 214/5، الألوسي، روح المعانـيـ، 190/9.

(3) فاطر، 3.

(4) النـحـاسـ،ـ إـعـرـابـ الـقـرـآنـ،ـ 360/3ـ،ـ وـانـظـرـ:ـ اـبـنـ زـنـجـلـةـ،ـ حـجـةـ الـقـرـاءـاتـ،ـ صـ592ـ.

(5) ابـنـ خـالـوـيـهـ،ـ مـخـتـصـرـ فـيـ شـوـازـ الـقـرـآنـ،ـ 123ـ،ـ وـورـدـتـ غـيرـ مـنـسـوـبـةـ فـيـ إـعـرـابـ الـقـرـآنـ،ـ اـتـ الشـوـازـ،ـ للـعـكـبـرـيـ،ـ 342/2ـ.

(6) النـحـاسـ،ـ إـعـرـابـ الـقـرـآنـ،ـ 360/3ـ.

في حين يوجه قراءة الخفظ على أنَّ (غير) نعتاً لـ(خالق) على اللفظ، فهو وجه هذه القراءة باعتبار اللفظ، وهو الأصل، وأرى أنَّ إجازة لـنَحَّاس للنصب في (غير) يعد توجيهًا للقراءة التي أغفلها، إذ أجاز نصب (غير) على الاستثناء⁽¹⁾. ورجح الفراء قراءة الرفع في (غير)، متخدًا من الكثرة حجة له في الترجيح، وأضاف أنَّ (إلا) تصلح، لأن تكون بموضع (غير)، وكأنه قيل (ما يخلق إلا الله)⁽²⁾. ونلاحظ أنَّ بعض النحاة والمفسرين كانوا يوردون ما قاله النَّحَّاس في توجيهه لـ(غير) بالرفع والخفظ والنصب، دون أن يرجحوا قراءة على أخرى⁽³⁾، وزاد بعضهم وجهاً جديداً في إعراب (غير) في قراءة الرفع، إذ أجازوا أن تكون (غير) خبراً للمبتدأ من (خالق). وتكون الجملة الفعلية (يرزقكم) نعتاً لـ(خالق)⁽⁴⁾.

(1) النَّحَّاس، إعراب القرآن، 360/3.

(2) الفراء، معاني القرآن، 366/2.

(3) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 262/4، مكي، مشكل إعراب القرآن، 592/2، 593، الزمخشري، الكشاف، 597/3، ابن الأباري، البيان، 286/2، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 321/13، النسفي، تفسير النسفي، 484/3، أبو السعود، تفسير أبي السعود، 271/5، البروسي، روح البيان، 317/4، الشوكاني، فتح القيدر، 388/4.

(4) انظر: مكي، الكشف، 21/2، ابن عطية، المحرر الوجيز، 429/4، الهمذاني، الفريد، 83-82/4، أبو حيّان، تفسير البحر المحيط، 286/7، السمين الحلبي، الدر المصنون، 9/212، الألوسي، روح المعاني، 339/8.

الفصل الثالث

المشبه بالمحفوظ به

1.3 الحال:

هو اسم نكرة فضلة، مذ تصب، يُبيّن هيئة الفاعل أو المفعول به في وقت حدوث الفعل لفظاً نحو : **هربت زيداً قائماً** (أو معنى **زِداً في الدار قائماً**)⁽¹⁾، والغالب في الحال أن يكون متقدلاً غير ثابت، ومشتقاً ولكن ليس ذلك مستحقاً له⁽²⁾. وما تعددت فيه صور الإعراب عند النحّاس ما جاء في حديثه عن قوله تعالى **وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَرَاءَ سَيِّئَةٍ بِمُثْلِهَا وَرَهْبَهُمْ ذَلَّةً مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَانُوا أَغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا مِنَ الظَّلَّامِ أَوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا حَالُدُونَ**⁽³⁾.

قرأ الكسائي وابن كثير **قطعاً من الليل** (بإسكان الطاء، وقرأ الباقيون **قطعاً من الليل**)، بفتح الطاء⁽⁴⁾.

ويوجه النحّاس قراءة الكسائي وابن كثير على أنَّ **(مُظْلِماً)** نعت لقوله **(قطعاً)**، وأجاز نصبهما على الحال من قوله (من الليل)، أما القراءة الثانية فيوجهها النحّاس على أنها حال من **(الليل)**⁽⁵⁾.

ويرى النحّاس أنَّ التعدد في إعراب **(مُظْلِماً)** راجع إلى التداخل اللهجي المرتبط بالقراءات التي وردت في **(قطعاً)**، ففي قراءة الكسائي وابن كثير وضعت **(قطعاً)** موضع المفرد، لأنَّنا نخبر عن جزء أو بقية من سواد الليل، فجاءت **(مُظْلِماً)**، نعتاً لـ **(قطعاً)**، ويجوز حمل **(قطعاً)** في قراءة الكسائي وابن كثير على الجمع، على أن يكون مفردها **(قطعةً)**، ومثلها **(سِدْرَة وسِدْرَة)**، وعلى ذلك يكون

(1) عبارة، تطور المصطلح: 139؛ وانظر: حسن، النحو الواقي: 2/393.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 1/301.

(3) سورة يونس، الآية: 27.

(4) بن زنجلة، حجة القراءات: 330؛ وانظر أبو حيان، تقسيم البحر المحيط: 5/152؛ الشوكاني، فتح القدير: 2/499.

(5) النحّاس، إعراب القرآن: 2/251-252.

إعراب (مُظْلِّماً) حالاً، أما في القراءة الثانية، فقد وضعت (قطعاً) موضع الجمع، ونظيرها (خرقة وخرق)، واختير الجمع في هذه القراءة؛ لأنَّ المعنى (أغشيت وجوهُهم قطعاً من الليل في حال ظلمته)، فكان الوجه المناسب للمعنى إعراب (مُظْلِّماً) حالاً، ويبعد في هذه القراءة إعراب (مُظْلِّماً) نعتاً؛ لأنَّ النعت يوافق المنعوت بالإفراد والجمع، فلو كانت (مُظْلِّماً) نعتاً لقيل: (ظلمة)⁽¹⁾.

وذهب الأخفش إلى أنَّ قراءة الكسائي وابن كثير هي المناسبة للمعنى، فهو يرى أنَّ (قطعاً) جاءت مفردة، يدلُّ على إفرادها أنَّ مُظْلِّم مفردة فطابت قطعاً في الإفراد فوجب نصبها على النعت، ولم يذكر الأخفش إجازة نصب (مُظْلِّماً) في قراءة الكسائي وابن كثير، على الحال، ولعلَّ عدم ذكره لذلك هو إبعاد له⁽²⁾.

وينهى الطبرى منحذى وصفياً في ترجيح قراءة من (فتح الطاء) في (قطعاً)، فالقراءة الأكثر شيوعاً وشهرةً، هي المرجحة عنده⁽³⁾.

ونلاحظ أنَّ بعض النحاة والمفسرين كانوا يوردون ما قاله النحاس دون أن يرجحوا وجهاً على الآخر أو قراءة على الأخرى⁽⁴⁾.

(1) انظر: النحاس، إعراب القرآن: 2/252-251؛ وانظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 330.

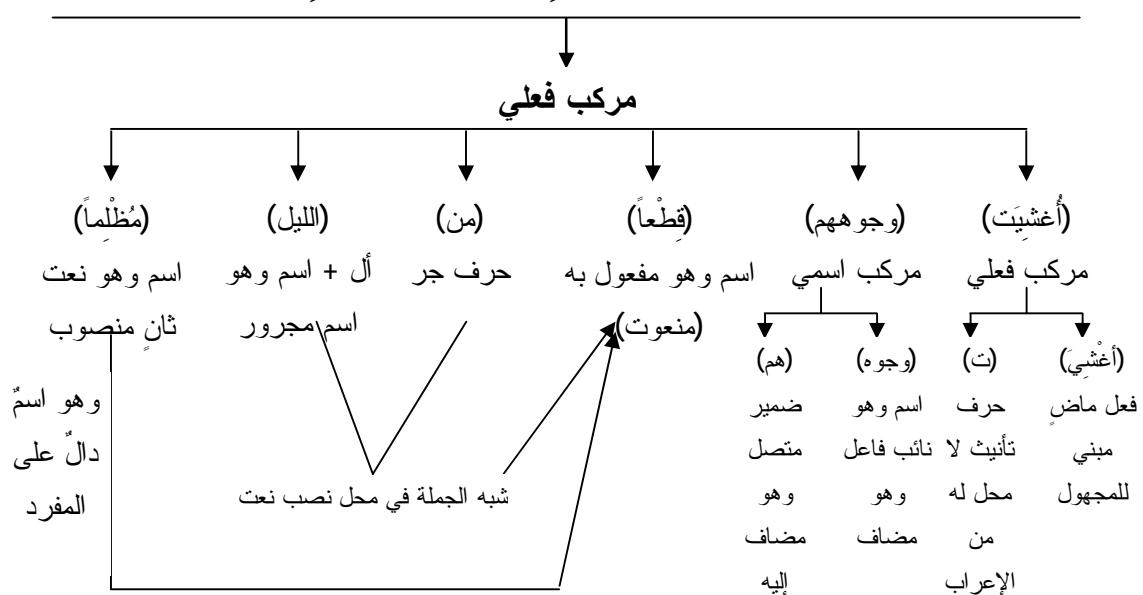
(2) انظر: الأخفش، معاني القرآن: 1/373.

(3) انظر: الطبرى، جامع البيان: 6/555.

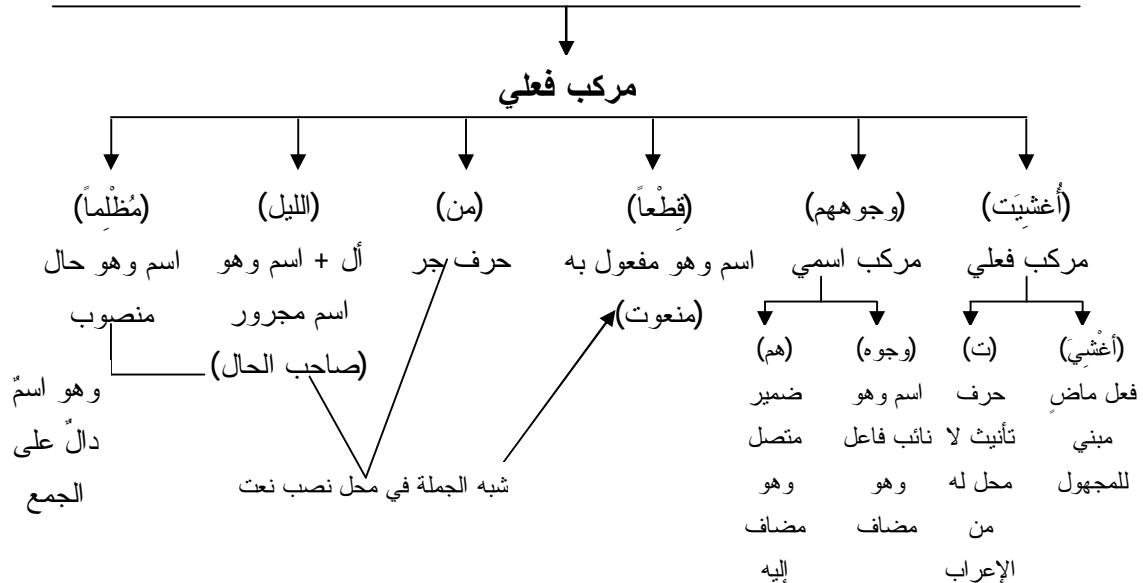
(4) انظر: الفراء، معاني القرآن: 1/462؛ وانظر: القىسى مشكل إعراب القرآن: 1/343-344؛ الزمخشري، الكشاف: 2/343؛ ابن عطية، المحرر الوجيز: 3/116؛ ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 1/411؛ الهمذانى، الفريد: 2/554؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 7/332؛ التسفي، تفسير التسفي: 2/231-232؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 5/152؛ الحلبى، الدر المصور: 6/186-187؛ أبو السعود، تفسير أبي السعود: 3/232-231؛ البروسوى، روح البيان: 4/43؛ الشوكانى، فتح القدير: 2/499؛ الألوسى، روح المعنى: 4/99.

قراءة الكسائي وابن كثير، وفيها صورتان:

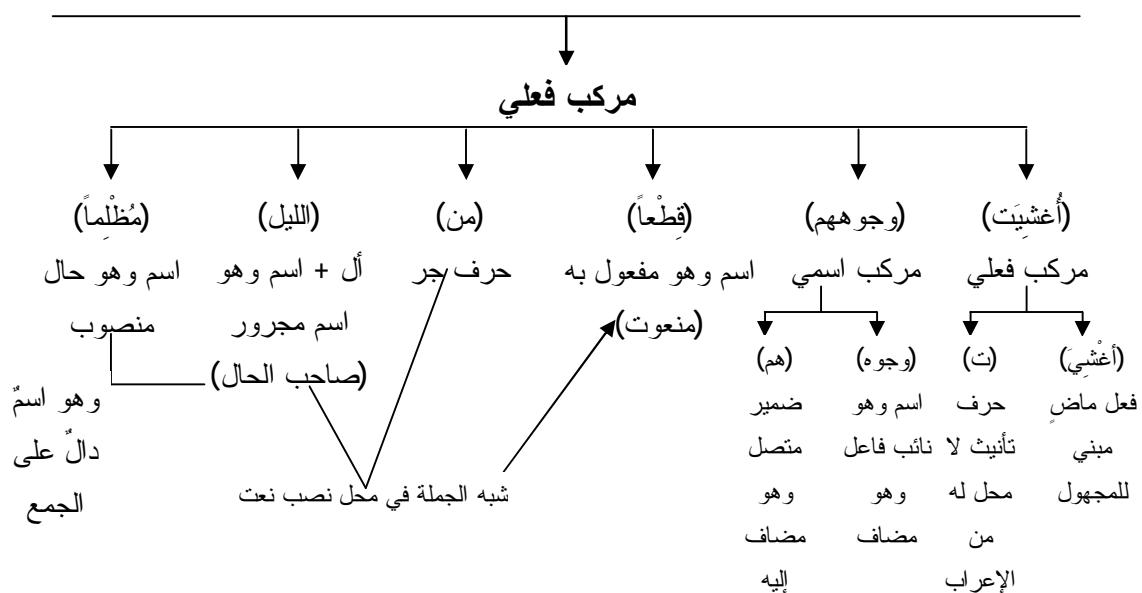
1. أَغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا مِنَ اللَّيلِ مُظْلِمًا



2. أَغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا مِنَ اللَّيلِ مُظْلِمًا



قراءة الباقين، ولها صورة واحدة:
أَغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا مِنَ اللَّيلِ مُظْلِمًا



ففي النمط الأول من قراءة الكسائي وابن كثير وضـ عـت (مُظـلـماً) موضع المفرد، وكانت علاقته بـ(قطـعاً) علاقة ترابطية؛ لأنـ كـلاـ منها مفرد؛ ولأنـ (مُظـلـماً) نـعـت، وـ(قطـعاً) مـنـعـوت، وفي النـمـطـ الثـانـيـ من القراءـةـ نفسـهاـ يـبـرـزـ لـناـ التـدـاخـلـ الـلـهـجيـ، فـقـدـ حـمـلتـ (قطـعاً)ـ عـلـىـ الجـمـعـ، فـكـانـ إـعـرابـ (مُظـلـماً)ـ حـالـاـ.

وفي القراءة الثانية دلت (قطـعاً) على الجـمـعـ، فـتـعـذـرـ نـصـبـ (مُظـلـماً)ـ عـلـىـ النـعـتـ؛ لأنـهاـ مـفـردـ وـ(قطـعاً)ـ جـمـعـ، فـخـالـفـتـ قـاـعـدـةـ النـعـتـ وـالـمـنـعـوتـ الـتـيـ تـنـصـ عـلـىـ آـنـهـماـ يـشـتـرـكـانـ فـيـ الإـفـرـادـ وـالـجـمـعـ، وـلـذـلـكـ نـصـبـ (مُظـلـماً)ـ عـلـىـ الـحـالـ.

ولعلـ اـرـتـباطـ الـلـهـجـاتـ الـعـرـبـيـةـ بـالـقـرـآنـ الـكـرـيمـ أـسـهـمـ فـيـ تـعـدـدـ صـورـ الـإـعـرابـ، إـذـ إـنـ الـقـرـآنـ جـاءـ مـرـاعـيـاـ لـتـلـكـ الـلـهـجـاتـ، فـتـعـدـتـ قـرـاءـاتـهـ الـتـيـ كـانـتـ تـحـوـيـ فـيـ أـكـثـرـهـاـ ظـواـهـرـ لـغـوـيـةـ نـاتـجـةـ عـنـ تـلـكـ الـلـهـجـاتـ الـتـيـ تـنـاـولـهـاـ الـعـلـمـاءـ بـالـدـرـاسـةـ وـاستـبـاطـ القـوـاـعـدـ مـنـهـاـ.

وفي قوله تعالى : (وَجَزَاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا # مُتَكَبِّنَ فِيهَا عَلَى الْأَرَادَكَ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَهْرَيْرًا) ⁽¹⁾.

يورد النحّاس قولين لفراء في إعراب (متكين)⁽²⁾:

أحدهما: يرى الفراء أنَّ (متكين) نصب؛ لأنَّها حال من الضمير المتصل بالفعل (جزاهم)، أما عامل النصب فهو الفعل (جزى)، ولا يجوز أن يكون (صبروا)؛ لأنَّ (متكين) خاصة بأهل الجنة الذين يجازون (بالاتقاء)، أما الفعل (صبروا)، فهو خاص بأهل الدنيا.

ثانيهما: أجاز الفراء نصب (متكين) على النعت للمفعول به (جنة)، ووصف النحّاس هذا القول بأنه حسن لوجود الضمير العائد على الجنة، وهو (الهاء) المتصل بحرف الجر (فيها)⁽³⁾، وهذا الوجه مرفوض عند البصريين؛ لأنَّ الوصف، وهو اسم الفاعل (متكين) جرى على غير صاحبه، إلا أنَّ الكوفيين أجازوا ما رفضه البصريون، واحتجوا بأنه مسموع من العرب⁽⁴⁾.

وزاد الأخفش وجهاً جديداً في إعراب (متكين)، فأجاز نصبها على المدح فأصل التركيب عنده (أمدح المتكين)⁽⁵⁾.

ونلاحظ أنَّ بعض النحاة والمفسرين كانوا يوردون ما أورده النحّاس في إعراب (متكين) دون أن يرجحوا وجهاً على الآخر⁽⁶⁾.

(1) سورة الإنسان، الآيات: 12/13؛ ومثلها: هود: 108؛ الحشر: 17.

(2) انظر: النحّاس، إعراب القرآن: 5/100.

(3) الفراء، معاني القرآن: 3/216؛ وانظر: النحّاس، إعراب القرآن: 5/100.

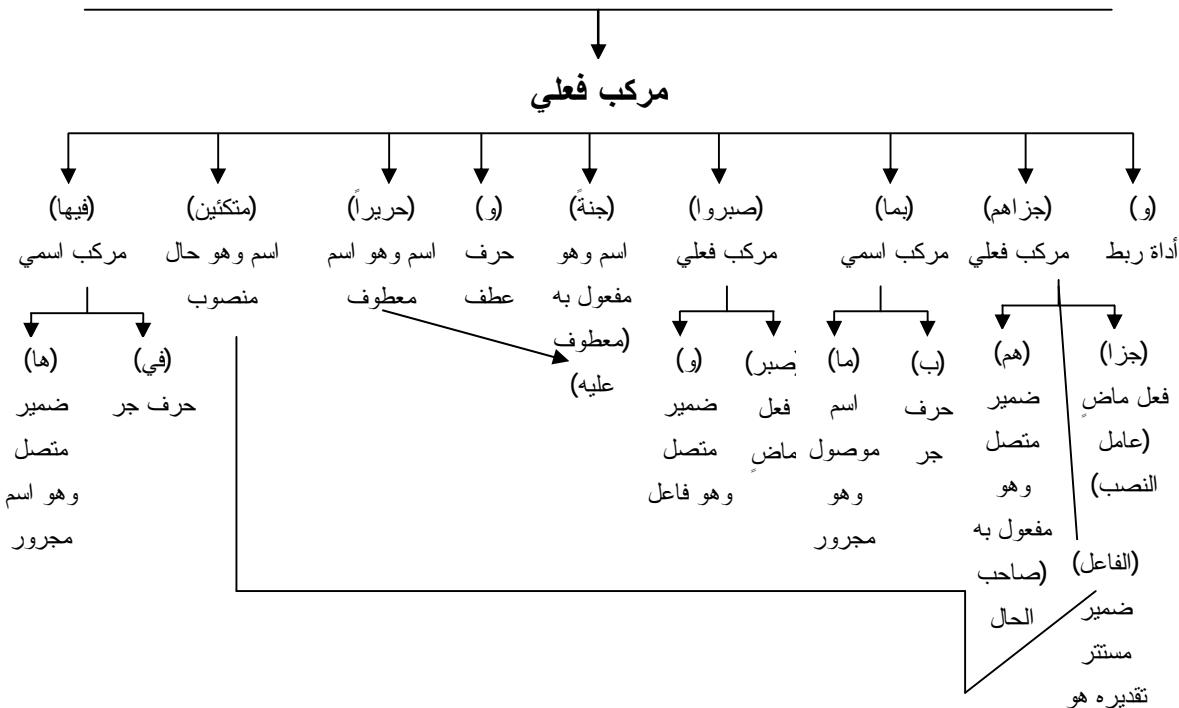
(4) ابن الأثيري، الإنفاق في حل مسائل الخلاف : 1/57-65؛ وانظر العكري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (ت616هـ)، (2005هـ)، على مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (ط1)، مكتبة العكبيان، الرياض، السعودية: 259.

(5) الأخفش، معاني القرآن: 2/560.

(6) انظر: الرمخشي، الكشاف: 4/671؛ وانظر: العكري، التبيان : 2/1259؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 19/37؛ أبو السعود، تفسير أبي السعود : 6/343 الشوكاني، فتح القدير : 10/421؛ الألوسي، روح المعاني: 15/174.

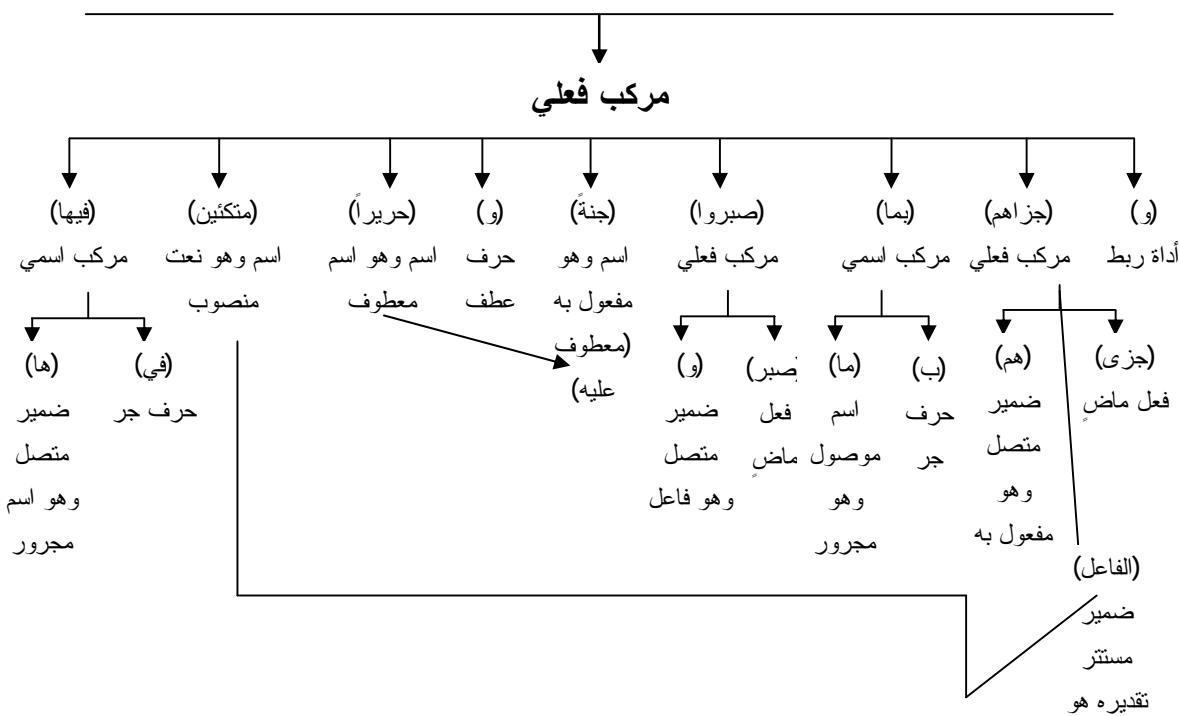
وذهب بعضهم إلى ترجيح نصب (متكئن) على الحال، وحجتهم إنّها بيّنت حال المسلمين الصابرين في الجنة⁽¹⁾.

1. وجزاهم بما صبروا جنةً وحريراً متكئن فيها

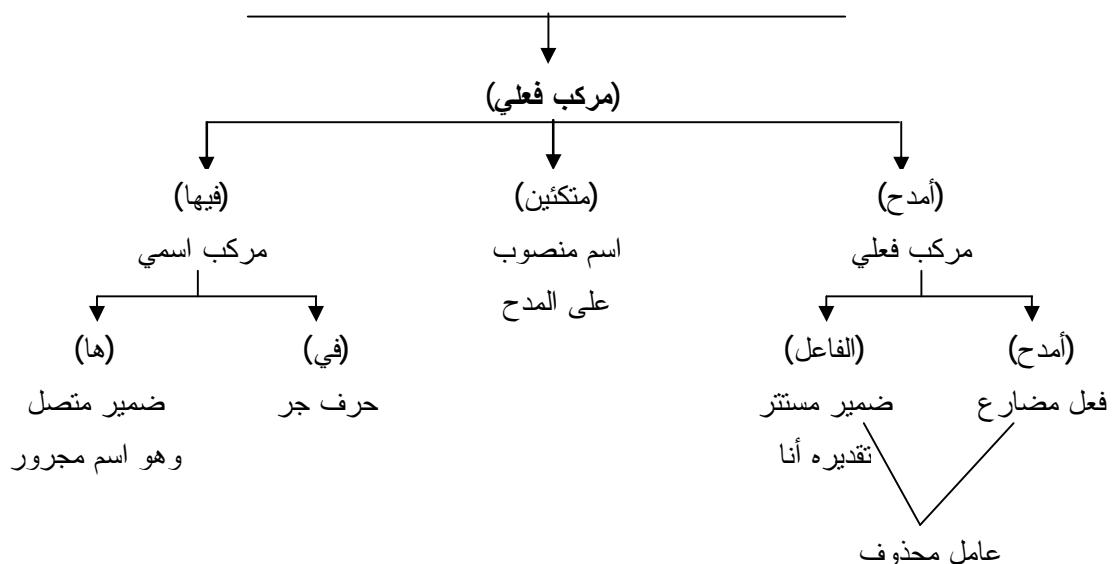


(1) انظر الطبرى، جامع البيان : 12/363 الزجاج، معانى القرآن وإعرابه : 259/5؛ القيسى، مشكل إعراب القرآن: 2/784؛ ابن عطية، المحرر الوجيز : 5/411؛ ابن الأثبارى، البيان فى غريب إعراب القرآن: 2/482؛ الهمذانى، الفريد : 4/587؛ النسفى، تفسير النسفى: 4/466؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 8/386؛ الحلبى، الدر المصنون : 10/604؛ البروسوى، روح البيان :

2. وجزاهم بما صبروا جنةً وحريراً متثنين فيها



3. (أمدح) متثنين فيها



ففي النمط الأول جاءت (متكئن) منصوبة على الحال، وهو لبيان حال الصابرين يوم القيمة، وفي النمط الثاني وضع (متكئن) موضع النعت؛ وهو لبيان صفة الجنة؛ وفي النمط الثالث أعربت (متكئن) اسمًا منصوباً على المدح لفعل مذوف تقديره (أمدح).

ولعلَّ الخلاف الدائر بين البصريين والковفيين كان عاملاً بارزاً في تعدد صور الإعراب، فكل منهم يسعى إلى تعزيز قواعده النحوية على الاستعمالات اللغوية، لتحظى بعنصر الثبات والتداول.

وعن قوله تعالى : (لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُرَسُولُهُرُؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَالْمَسْجَدَالْحَرَامَإِنْشَاءَاللَّهَآمِنِينَ مُحَلِّقِينَرُؤُوسَكُمْ وَمُقْصِرِينَلَا تَخَافُونَفَعِلَمَمَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَمِنْ دُونَ ذَلِكَفَتْحًا قَرِيبًا)⁽¹⁾.

ذهب النحاس إلى نصب (محلقين) على أنها حال مقدرة⁽²⁾ ، وهي التي يتحقق معناها بعد وقوع معنى عاملها بزمن يطول أو يقصر وتسمى المستقبلة⁽³⁾ ، وأجزاء الفراء رفع (محلقون) على أنها خبر لمبدأ مذوف، فأصل التركيب عنده (بعضهم محلقون رؤوسهم وبعضهم مقصرون)⁽⁴⁾ .

وأنشد :

حتى إذا ما أضاءَ الصُّبُحُ فِي غَلَسٍ وَغُودِرَ الْبَقْلُ مَلْوِيٌّ وَمَحْصُودٌ⁽⁵⁾
موطن الشاهد رفع (ملويٌّ ومَحْصُودٌ) على أنهما خبران والمبتدا مذوفان
تقديرهما (بعضه ملويٌّ وبعضه مَحْصُودٌ).

ونذكر بعضهم وجهاً واحداً لإعراب (محلقين)، وهو نصبها على الحال من الضمير المذوف وهو الفاعل - في الفعل (لتدخلن)، أما عن كونها حال مقدرة، ف قالوا: أنَّ الحلق والتقصير يتم بعد الدخول إلى المسجد الحرام، لا في حال

(1) سورة الفتح، الآية: 27؛ ومثلها: المعراج: 19.

(2) النحاس، إعراب القرآن: 204/4.

(3) حسن، التحو الوافي: 335/2.

(4) انظر: الفراء، معاني القرآن: 3/68؛ وانظر: النحاس، إعراب القرآن: 204/4.

(5) لم يعرف قائله، انظر: الفراء، معاني القرآن: 3/68؛ النحاس، إعراب القرآن: 204/4.

الدخول⁽¹⁾، ولعل عدم ذكرهم للوجه الثاني، وهو رفع (محلقون) على الخبر يُعد رفضاً له.

ويبدو لي أنَّ ما يسميه النحاة الوجود الحقيقى والتقديرى، والمفروض والواقع وأشباه هذه الكلمات - هو مما يقع في نطاق (شكلة الأوهام النحوية)⁽²⁾، التي يلجأ إليها بعض النحاة، لإيجاد أنماط جديدة يفرضونها على القاعدة النحوية، فتعمل على زيادة التباين والتعدد في صور الإعراب.

ومن قوله تعالى : يَلْمُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِعُونَ #خاشعة أَبْصَارُهُمْ تَرَهِيْمٌ ذَلَّةٌ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ⁽³⁾.

قال النحاس: "نصبت (خاشعة) على الحال من الضمير المتصل بالفعل (يدعون)، أما (أبصارهم)، فقد رفعت على الفاعلية لاسم الفاعل (خاشعة)، وأجاز النحاس رفع (خاشعة) على الابتداء، والخبر (أبصارهم)⁽⁴⁾.

ونذكر الهمذاني ما قاله النحاس في نصب (خاشعة) على الحال، وفي إجازة رفعها على الابتداء، ولم يرجح الهمذاني أي وجه⁽⁵⁾، إلا أنَّ جمهور النحاة والمفسرين ذكروا وجهاً واحداً لإعراب (خاشعة)، وهو نسبتها على الحال من ضمير الجمع في (يدعون)⁽⁶⁾، ولعل عدم ذكرهم للرفع يدل على رفضهم له.

(1) انظر: الطبرى، جامع البيان : 11/367 ابن عطية، المحرر الوجيز : 5/139؛ ابن الأنبارى، البيان فى غريب إعراب القرآن : 2/379؛ العكبرى، التبيان : 2/168؛ الهمذانى، الفريد : 4/331؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 15/290 النسفي، تفسير النسفي : 4/240؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 8/100؛ السيوطي، همع الهوامع : 4/1؛ أبو السعود، تفسير أبي السعود : 6/107؛ البروسوى، روح البيان : 9/53؛ الشوكانى، فتح القدير : 5/65؛ الألوسى، روح المعانى : 9/274.

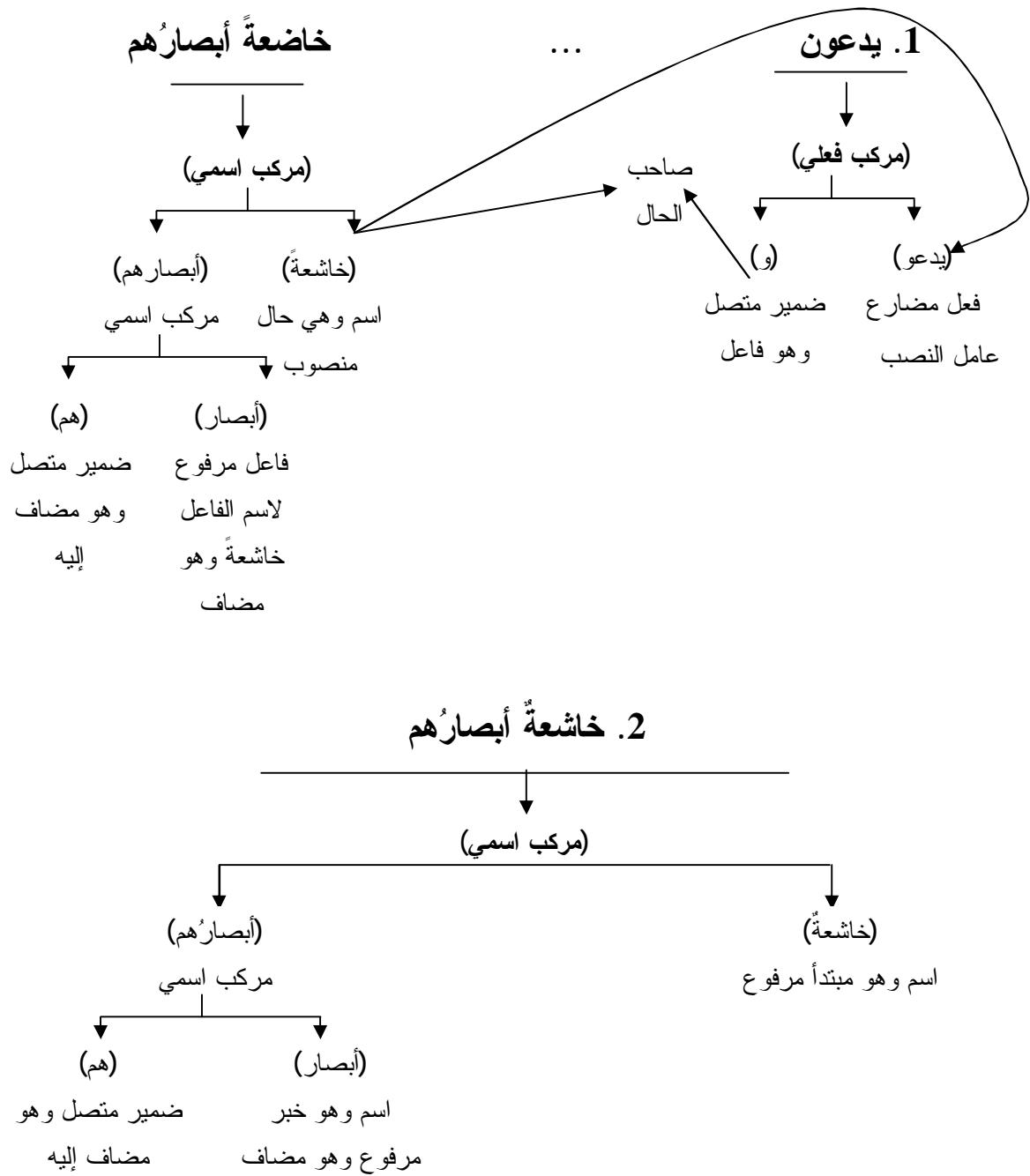
(2) حسن، اللغة والنحو بين القيم والحديث : 187.

(3) سورة ن، الآية: 42-43.

(4) النحاس، إعراب القرآن : 5/15.

(5) انظر: الهمذانى، الفريد : 4/511.

(6) انظر: القيسى مشكل إعراب القرآن : 2/751 ابن عطية، المحرر لا وجيز : 5/353؛ ابن الأنبارى، البيان فى غريب إعراب القرآن : 2/455؛ العكبرى، التبيان : 2/1235؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 17/250 النسفي، تفسير النسفي : 4/14؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 8/310.



ففي النمط الأول حملت (خاشعة) على الحال وهو الأصل في الاستعمال اللغوي، وكان صاحب الحال ضمير الجماعة في الفعل (يدعون)، أمّا عامل النصب، فهو الفعل (يدعون).

الحلبي، الدر المصنون : 10/19؛ أبو السعود، تفسير أبي السعود : 6/291؛ الخفاجي، حاشية الشهاب: 7/318 البروسي، روح البيان : 10/123؛ الشوكاني، فتح القدير: 5/329؛ الألوسي، روح المعانى: 1/41.

وفي النمط الثاني وضع (خاشعة) موضع الابتداء، وتكون (أبصارُهم) خبراً.

وأزعم أنَّ النحَّاسَ كان ضليعًا في معرفة مواطن الوقف والابتداء والوصل في القراءات القرآنية، فإذا وقف القارئ على الفعل (فلا يستطيعون) وابتداً بـ(خاشعة) يجوز له النصب على الحال والرفع على الابتداء، أمَّا إذا واصل القراءة، فوجب النصب لملائمةِ الكلام واتساقه بعضه مع البعض، وأرى أنَّ هذه القواعد الخاصة بقراءة القرآن كان لها أثرٌ واضح في تعدد صور الإعراب.

وممما تعددت فيه صور الإعراب عند النحَّاسَ ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: (يُسَالُ أَهْلُ الْكِتَابَ أَنْ تُرْزَلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِّنَ السَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرْنَا اللَّهَ جَهَرَةً فَأَخْذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ثُمَّ اتَّخَذُوا الْجُلْمَ منْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ فَعَنَوْنَا عَنْ ذَلِكَ وَأَتَيْنَا مُوسَى سُلْطَانًا مُّبِينًا) ⁽¹⁾.

ذهب النحَّاس إلى نصب (جهرة) على أنَّها نعت لمصدر محفوظ، فأصل التركيب عنده (أرنا الله رؤيةً جهرة) ⁽²⁾، ويدخل هذا الوجه في باب حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه، (فرؤية) مفعول مطلق للفعل (أرنا)، وهي المنعوت، وعندما يتم حذفها ناب عنها النعت، فأخذ حكمها في الإعراب، فأصبحت (جهرة) مصدرًا ناب عن المفعول المطلق.

ويرى أبو عبيدة أنَّ (جهرة) نصبت؛ لأنَّها حالٌ من ضمير الجماعة المتصل بالفعل (قالوا)، فتقدير الجملة عنده (قالوا ذلك مجاهرين) ⁽³⁾، (مجاهرين) في هذا التقدير مصدرٌ وضع موضع الحال.

ونجد أنَّ بعض النحاة والمفسرين أوردوا ما قاله النحَّاسَ في إعراب (جهرة) دون أن يرجحوا واحدًا من الرأيين، فـ(جهرة) عندهم منصوبة على أنَّها نعت لمصدر محفوظ، أخذت حكم المحفوظ وموضعه، فأعربت مصدرًا، وهي منصوبة

(1) سورة النساء، الآية: 153؛ ومثلها: البقرة: 55.

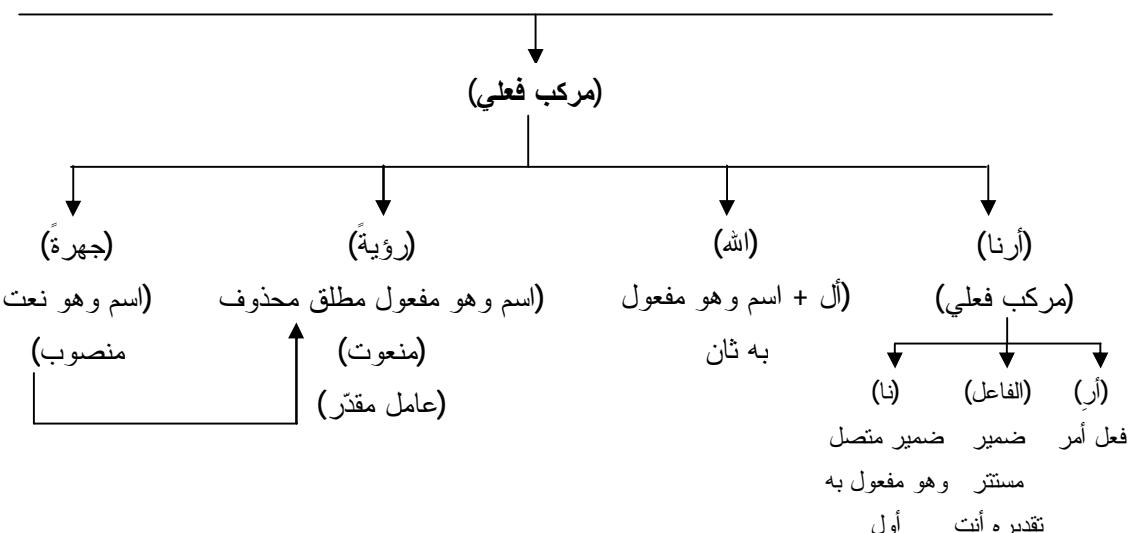
(2) النحَّاس، إعراب القرآن: 501/1.

(3) أبو عبيدة، مجاز القرآن: 142/1؛ وانظر: النحَّاس، إعراب القرآن: 501/1.

عندهم على الحال باعتماد عنصر التقديم والتأخير، فأصل التركيب عندهم (قالوا جهراً أرنا الله)، فجهرة منصوبة على الحال من ضمير الجماعة المتصل بالفعل (قالوا)، وقالوا: إنَّ (جهراً) مصدر وضع موضع الحال فقام مقامه، فأصل الجملة عندهم (قالوا مجاهرين)⁽¹⁾.

وذهب بعضهم إلى ترجيح نصب (جهراً) على أنها نعتٌ لمصدر مذوف، أخذت حكمه وموضعيه، فهي عندهم مصدر منصوب، وحجتهم أنَّ (جهراً) من نوع مطلق الرؤية، فتلاقي صاحبها في الفعل، وكأنه قيل أ(نا رؤية بينةً منكشفةً)، فهم سألوه رؤية يدركونها بأبصارهم⁽²⁾.

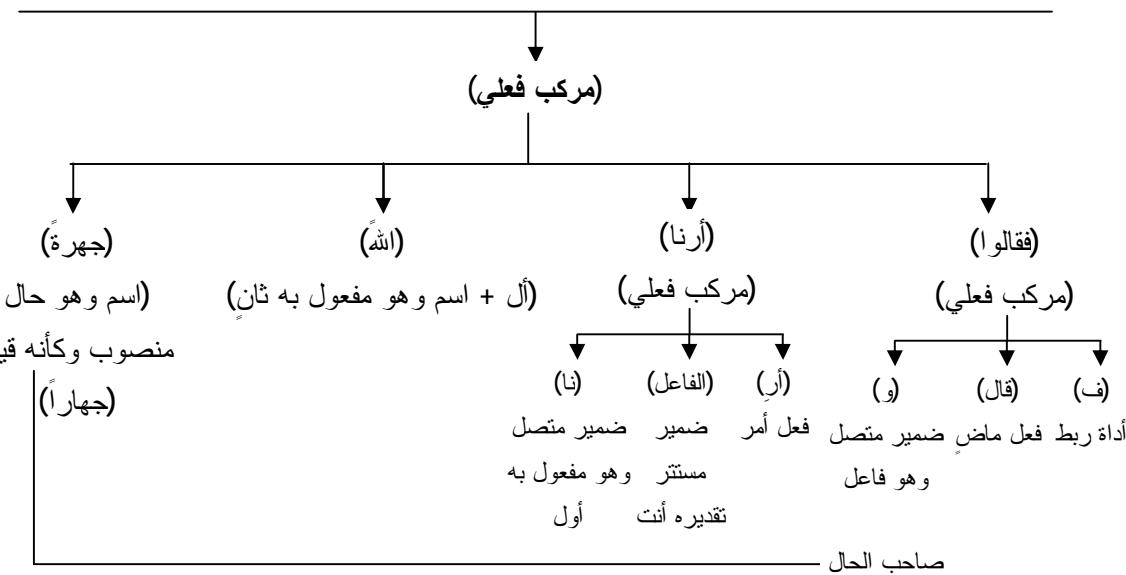
أرنا الله (رؤيه) جهراً



(1) انظر: الطبرى، جامع البيان : 347/4؛ القىسى مشكل إعراب القرآن : 1؛ الزمخشري، الكشاف : 1؛ ابن عطية، المحرر الوجيز : 131/2؛ الهمذانى، الفريد : 812/1؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 402/2؛ الحلبى، الدر المصنون : 140/4؛ أبو السعود، تفسير أبي السعود : 2؛ الإيجي، جامع البيان : 1/425؛ القونوى، حاشية القوتوى : 7/305؛ الألوسى، روح المعانى : 3/182.

(2) انظر لزجاج، معانى القرآن وإعرابه : 2/126؛ النسفي، تفسير النسفي : 1/378؛ البروسوى، روح البيان : 1/614؛ الشوكانى، فتح القدير : 2/321.

قالوا أرنا الله جهراً



ففي النمط الأول وضعت (جهراً) موضع النعت للمصدر المذوف (رؤيه)، ولكن لدخول عنصر الحذف تأثير على بنية العبارة، فعمل على وضع (جهراً) موضع المصدر المذوف فأخذ إعرابه.

أما النمط الثاني، فقد حملت (جهراً) على الحال، ولعل تأثير عنصر التقديم والتأخير قد أثر في إعراب (جهراً) فهي بالأصل مصدر، ولكنه وضع موضع الحال، فأول بكلمة (مجاهرين أو جهاراً).

ولعل تأثير النحاة بالفقهاء والمفسرين ساعد على تعدد صور الإعراب، فلكل مفسر طريقته أو منهجه في تفسير القرآن، ولارتباط التفسير بعلم النحو الذي يعد فرعاً للمعنى عمل الفقهاء والمفسرون على تقدير بعض الألفاظ التي تساعدهم على التفسير، وكان عمل النحاة استثماراً لهذه الألفاظ المقدرة وتحويلها إلى علم النحو.

ومما تعددت فيه صور الإعراب عند النحّاس ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: (إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَرْتُ قُلُوبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْبِّهُنَّ) ⁽¹⁾.

يورد النحّاس قولين في نصب (وحدة) ⁽²⁾:

أولاً: يرى الخليل وسيبوبيه أنَّ (وحدة) نصبت؛ لأنَّها مصدر مرادف لفعل ممحوف تقديره (أفردته)، فأصل التركيب عنده (أفردته بالذكر وحده)، أو (اختصصته بالذكر وحده) ⁽³⁾، فالعامل الممحوف المسوغ للنصب هو الفعل (أفردته)، ولعلَّ الحذف الذي اعتبر الفعل لا يؤثر في تركيب الجملة؛ لأنَّ معنى (وحدة) يقتضي الاختصاص به دون غيره، إذ فيه معنى التوحيد في هذا الوجه.

ثانياً: ذهب يونس إلى نصب (وحدة) على الحال، وكأنَّه قيل (إذا ذكر الله منفرداً) ⁽⁴⁾.

ونلاحظ أنَّ بعض النحاة والمفسرين كانوا يوردون ما ذكره النحّاس في إعراب (وحدة) أن يرجحوا وجهاً على الآخر ⁽⁵⁾، ونجد أنَّ ابن الأنباري وإن كان مرجحاً لنصب (وحدة) على المصدر، إلا أنَّه يضيف وجهاً جديداً في إعراب (وحدة) إذ أجاز نصبها على (الظرف)، وهو قول لهـ (يونس وهشام الضريـر) إذ يعاملـنه معاملة الظرف (عنهـ)؛ لأنَّه رأى أنَّ (وحدة) ناقصة التمكـن كنقصـان (عنهـ) وهو نصب كما أنه نصب، وتلزمـه الإضافة كما تلزمـ (عنهـ) ⁽⁶⁾.

(1) سورة الزمر، الآية: 45.

(2) النحّاس، إعراب القرآن: 14/4.

(3) سيبوبيه، الكتاب: 373/1؛ وانظر: النحّاس، إعراب القرآن: 14/4.

(4) النحّاس، إعراب القرآن: 14/4.

(5) القيسي مشكل إعراب القرآن: 632/2؛ ابن عطية، المحرر الوجيز: 534/4؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 264/15؛ الشوكاني، فتح القدير: 536/4.

(6) ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 324/2؛ وانظر: السيوطي، همع الهوامـع: 20/4.

ويرى بعض النحاة أن سببويه أراد بكلمة النصب على المصدر أنه مصدر وضع موضع الحال، وكأنه قال: (مُوَحِّدًا) أي منفرداً⁽¹⁾، إلا أنَّ ما وجدته مخالفًا لما ذكروه، فسببويه يعالج كلمة (وحدة) تحت باب ما جعل من الأسماء مصدرًا كالمضاف في الباب الذي يليه⁽²⁾، أمَّا ما ذكروه فيضعه سببويه في باب (ما ينتصب أنَّ حال يقع فيه الأمر وهو اسم)، وتشتمل على (جميـعاً) و(عامةً) و(جماعـةً) و(طراً) و(قاطـبةً)⁽³⁾.

وفي رأيي أنَّ النحاة قد أجهدوا أنفسهم كثيراً في تخریج مثل هذه الكلمات وأثروا فيها الجدل؛ لأنَّ كل واحد منهم يبحث عن تثبيت لقواعد التي وضعها.

ومن قوله تعالى : **لَا يَأْكُلُ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخْذُلُوا عَدُوَّي وَعَدُوُّكُمْ أُولَئِكَ تَلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمُوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِّنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِنَّكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ حَرَجُمْ جَهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتَغَاءَ مَرْضَاتِي تُسْرُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمُوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْعِسُ وَمَا أَعْلَنْتُ وَمَنْ يَفْعَلُهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ**⁽⁴⁾.

ذهب النحاس إلى أن الجملة الفعلية (تلدون إليهم بالمودة) في محل نصب حال من الضمير المتصل بالفعل (تتخذوا)، فأصل التركيب عنده (لا تتخذوهم أولياء ملقين إليهم المودة)، وأجاز نصبهما على النعت لقوله (أولياء)، واستشهد بعبارة قالها الفراء، وهي: (لا تتخذ رجلاً تلقى إليه كلَّ ما عندك)⁽⁵⁾.

ويرجح مكي نصب الجملة الفعلية (تلدون إليهم بالمودة) على أنها نعت لقوله (أولياء)⁽⁶⁾، ولعله بهذا الترجيح يثبت القاعدة النحوية التي تقول: (الجمل بعد النكرات صفات).

(1) انظر ابن هشام، أوضح المسالك : 301/2 الأشموني، شرح الأشموني : 9/2؛ السيوطي، همع الهوامع: 20/4.

(2) سببويه، الكتاب : 373/1

(3) المصدر نفسه: 377-376/1

(4) سورة المتحنة، الآية: 1.

(5) النحاس، إعراب القرآن: 410/4؛ وانظر: الفراء، معاني القرآن: 149/3.

(6) القيسي، مشكل إعراب القرآن: 2/728؛ وانظر: ابن عطية، المحرر الوجيز: 5/293.

ونلاحظ أنَّ بعض النحاة والمفسرين كانوا يوردون ما قاله النَّحَاس دون أن يرجحوا أياً من الرأيين⁽¹⁾.

وذهب بعضهم إلى إسقاط ما قاله النَّحَاس في إعراب الجملة الفعلية (تقون إليهم بالمودة) حجتهم في ذلك تفسيرية بحثة، فقالوا : (إِنَّ الْمُسْلِمِينَ نَهَا عَنِ اتِّخاذهِمْ أُولَئِيَّاءِ مُطْلَقاً) وَتم ذلك في قوله تعالى : لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أُولَئِيَّاءِ⁽²⁾، وزد أنَّ التقييد بالحال والوصف يوهم جواز اتخاذهم أُولَئِيَّاءِ إذا انتفى الحال والوصف، وعلى ذلك فلا جملة الفعلية (تقون إليهم بالمودة)، لا تخرج عن وجهين إما أن تكون تفسيرية لموالاتهم إِيَّاهُمْ، أو أن تكون جملة استثنافية، وعلى كلا الوجهين فالجملة لا محل لها من الإعراب⁽³⁾.

ولعلَّ افتتان النحاة وترفهُم النحوِي المرتبط بالفقه والتفسير له اليد الطولى في تعدد صور الإعراب، وهذا واضح من كثرة تقديراتهم وتأنِّياتهم.

وفي قوله تعالى : (يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعْزَمِينَ مِنْهَا الْأَذْلَ وَلَكَمْ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكُمُ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ)⁽⁴⁾.

قرأ الجمهور لَيُخْرِجَنَّ الْأَعْزَمِينَ مِنْهَا الْأَذْلَ "برفع (الأعزُّ) ونصب (الأذلُّ)، وقرأ الحسن وابن أبي عبلة والسيي لَتُخْرِجَنَّ الْأَعْزَمِينَ مِنْهَا الْأَذْلَ" (بنون مضمومة في الفعل (لَتُخْرِجَنَّ)، ونصب (الأعزُّ) و(الأذلُّ)، وقرئ لَيُخْرُجَنَّ الْأَعْزَمِينَ مِنْهَا الْأَذْلَ)، بباء مفتوحة في الفعل (لَيُخْرُجَنَّ)، ورفع (الأعزُّ)، ونصب (الأذلُّ)⁽⁵⁾.

(1) انظر: الزمخشري، الكشاف: 512/4؛ الهمذاني، الفريد: 455/4؛ أبوالسعود، تفسير أبي السعod : 234/6؛ الشوكاني، فتح القدير: 250/5.

(2) سورة المائدة، الآية: 51.

(3) قرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 17/251؛ أبوحيان، تفسير البحر المحيط : 8/251؛ الحلبي، الدر المصنون: 1/297-298؛ البروسي، روح البيان: 9/468؛ الألوسي، روح المعاني: 9/260.

(4) سورة المنافقون، الآية: 8.

(5) أبوحيان، تفسير البحر المحيط : 8/270؛ وانظرلين خالويه، مختصر في شواد القرآن : 157؛ العكري، إعراب القراءات الشواد: 2/590؛ الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر: 417.

لم يوجه النحّاس قراءة الجمهور⁽¹⁾، ولعل عدم توجيهه لها، لأنّها ظاهرة للقارئ، وبها تقوم العبادة، ونجد أبا حيّان يوجه قراءة الجمهور على أنَّ (الأعزُّ) فاعل للفعل (ليُخْرِجَنَّ)، أما (الأذلُّ)، فنصبت على المفعولية للفعل (ليُخْرِجَنَّ)⁽²⁾، ويورد النحّاس رأياً للكسائي والفراء في توجيه قراءة الحسن وابن أبي عبلة والسي، فـ(الأعزُّ) عندهما منصوب على المفعولية للفعل (لنُخْرِجَنَّ)، ونصبت (الأذلُّ) على أنها حالٌ مؤولاً بهمشتق، فأصل التراكيب عندهما ~~النُّخْرِجَنَّ~~⁽³⁾ الأعزُّ منها ذليلاً ويووجه أبو حيّان قراءة الحسن على أنَّ (الأعزُّ) منصوبةٌ على الاختصاص، في حين يوجه نصب (الأذلُّ) على الحال، فأصل التركيب عنده (لنُخْرِجَنَّ أخص الأعزُّ منها ذليلاً)⁽⁴⁾، والقول في القراءة الأخيرة مسحوب على ما قاله الكسائي والفراء⁽⁵⁾.

ويرى النحّاس أنَّ الحال حقه التكير، وهذا مذهب أكثر النحوين، فهم لا يجيزون أن تكون الحال محلة بـ (أَل التعريف)⁽⁶⁾، إلا أنَّ يونس أجاز (مررت به المسكين) على أنَّ (المسكين) موضوعة موضع الحال، وأجاز سيبويه أن يأتي الحال معرفاً بـ (أَل التعريف) لكنه يقول بمشق كقوله : (الخلوا الأول فالأخير)، أي (مرتبين) وعدها سيبويه أشياء شاذة ولا يقال لها⁽⁷⁾، وذهب النحّاس إلى تضييف القراءات المخالفة للجمهور؛ لأنّها شاذة ولا يجوز أن يحمل القرآن عليها⁽⁸⁾.

(1) انظر : النحّاس، إعراب القرآن: 4/435.

(2) أبو حيّان، تفسير البحر المحيط: 8/270.

(3) الكسائي، معاني القرآن : 3/160؛ الفراء، معاني القرآن : 243؛ وانظر النحّاس، إعراب القرآن : 4/435.

(4) أبو حيّان، تفسير البحر المحيط: 8/270.

(5) انظر : الفراء، معاني القرآن: 3/160؛ النحّاس، إعراب القرآن: 4/435.

(6) النحّاس، إعراب القرآن: 4/435؛ وانظر : ابن هشام، أوضح المسالك: 2/300.

(7) سيبويه، الكتاب: 1/198؛ وانظر : النحّاس، إعراب القرآن: 4/435.

(8) انظر : النحّاس، إعراب القرآن: 4/435.

ونلاحظ أنَّ جمهور النحاة والمفسرين قد أوردوا ما ذكره النحَّاس في توجيه القراءات إلَّا أنَّهم رجحوا قراءة الجمهور؛ لأنَّها الأصل وبها تقوم الحجة⁽¹⁾. لعلَّ قدسيَّة القاعدة النحوية عند النحاة وعدم احترام بعضهم للقراءات القرآنية أُسهم في تعدد صور الإعراب.

2.3 التمييز:

عرَّفه النحاة بأنَّ نكرة منصوبة يوضح كلمة مبهمة، أو يفصل معنى مجملًا وهو جامد على الأغلب، وقسمَه النحاة قسمين : تمييز الذات، وهو التمييز الذي يوضح كلمة مبهمة، وتمييز النسبة، وهو يوضح الإبهام في الجملة⁽²⁾. ومما تعددت فيه صور الإعراب عند النحَّاس ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يُرَأَهُ) ⁽³⁾.

ذهب النحَّاس إلى نصب (خيراً) على أنَّها تمييز، وأجاز نصبها على البدل من (مثقال)⁽⁴⁾.

ونجد أنَّ بعض النحاة والمفسرين، وإن كانوا يذكرون ما قاله النحَّاس في إعراب (خيراً)، إلَّا أنَّهم يرجحون نصبها على التمييز من (مثقال)، وحجتهم أنَّ (مثقال ذرة) مقدار، فجاءت كلمة (خيراً) لإزالة الغموض عن هذا المقدار، ومما يثبت ذلك أنَّ (خيراً) تقبل دخول حرف الجر (من)، فهذا دليل على نصبها على التمييز، فأصل التركيب عندهم (مثقال ذرة من خير)⁽⁵⁾.

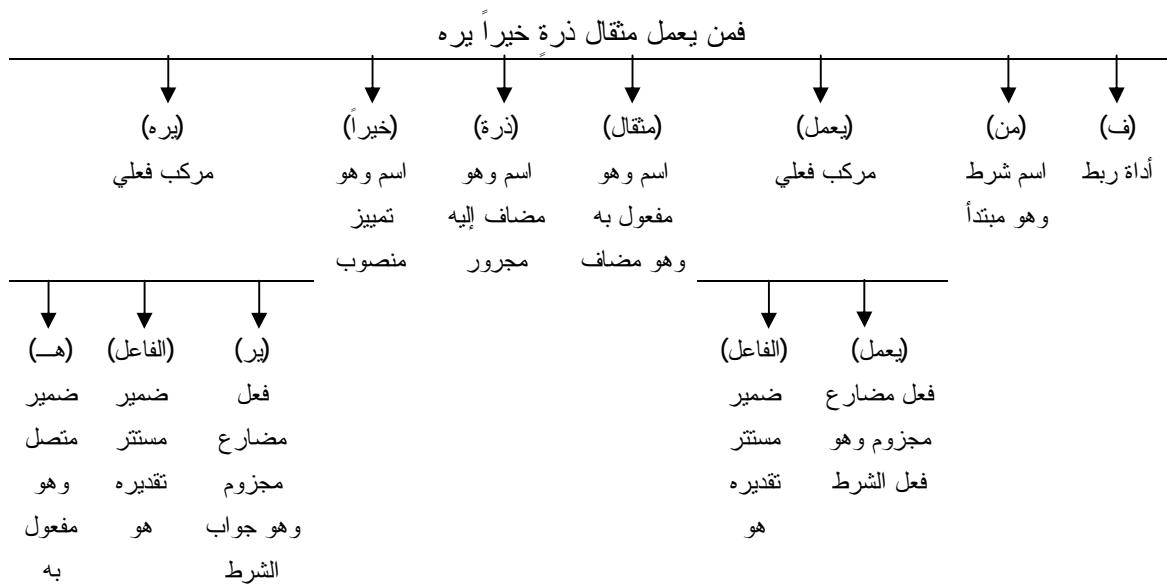
(1) انظر: القيسبي مشكل إعراب القرآن : 2/736 الزمخشري، الكشاف : 4/542؛ ابن عطية، المحرر الوجيز: 5/314؛ لقرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 17/125؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 8/270؛ الحلبي، الدر المصنون : 10/39؛ أبو السعود، تفسير أبي السعود : 6/253؛ البروسوي، روح البيان: 9/527؛ الشوكاني، فتح القدير: 5/277؛ الألوسي، روح المعاني: 9/308.

(2) حسن، النحو الوفي: 2/358.

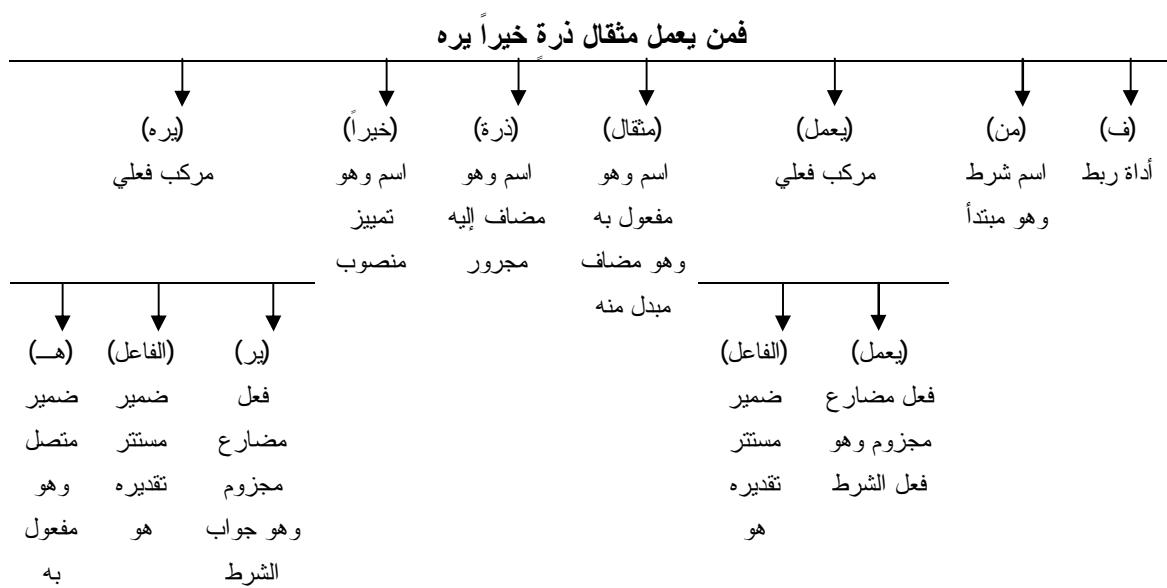
(3) سورة الزلزلة، الآية: 7؛ ومثلها: الزلزلة: 8.

(4) النحَّاس، إعراب القرآن: 5/276.

(5) ابنخالويه، مختصر في شواذ القرآن : 4/154؛ العكري، التبيان : 2/1299؛ الهمذاني، الفريد : 4/137؛ لقرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 19/151؛ النسفي، تفسير النسفي : 4/485؛ أبو حيان،



الجملة الفعلية المكونة من فعل الشرط وجواب الشرط في محل رفع خبر للمبتدأ (من).



تفسير البحر المحيط : 498/8 الحلبـي، الدر المصون : 11/7 أبو السعود، تفسير أبي السعود : 459/6 البروسـوي، روح البـيان: 10/506; الألوـسي، روح المعانـي: 10/437.

ففي النمط الأول وضع (خيراً) موضع التمييز، إذ جاء ت لتزيل الغموض وتبيّن (متقال الذرة) أنها (خيراً)، وفي النمط الثاني جاءت (خيراً) بدلاً من (متقال ذرة)؛ ولأنَّ البدل يوضع مكان المبدل منه جاز لنا إعرابها بدلاً.

إنَّ طبيعة الآية ومرادتها يعد عاملًا في تعدد صور الإعراب، وهذا ما جعل النحاة يسعون إلى فهم التركيب اللغوي وربطه بالموقف اللغوي واستقراء الأمثلة الدالة على طبيعة هذه التراكيب المرنة ووضعها ضمن دائرة واحدة محاكمة بعده من القواعد الضابطة لها⁽¹⁾.

وفي قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَا تُؤْمِنُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُبْلِغَ مِنْ أَحَدٍ هُمْ مُلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَيْمُونٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرٍ)⁽²⁾.

قرأ الجمهور (ذهبًا) بالنصب، وقرأ الأعمش (ذهب) بالرفع⁽³⁾.

لم يذكر النحّاس القراءات التي وردت في (ذهبًا)، فهو يرى أنَّ (ذهبًا) نصبت؛ لأنَّها تمييز⁽⁴⁾، ويستشهد بقول الفراء الذي أجاز رفع (ذهب) على أنَّها خبر لمبتدأ مذوف⁽⁵⁾.

ولعلَّ ما أورده النحّاس في إعراب (ذهبًا) بالنصب والرفع يعد توجيهًا منه للقراءتين، فقراءة الجمهور تناسب النصب على التمييز، أما قراءة الأعمش، فهي توافق ما قاله الفراء واستشهد به النحّاس بأنَّ (ذهب) خبر لمبتدأ مذوف فأصل التركيب عنده (هو ذهب).

والفراء وإن أجاز رفع (ذهب) على الخبر، إلا أنَّ وجه حالة النصب وصرّح بأنَّها تمييز من خلال قولـه (لأنَّه مُفسَّرٌ لا يأتي مثـله إلا نكرة)، كما أنَّه يوضح نوع

(1) انظر: أبو المكارم، أصول التفكير النحوـي: 177-182.

(2) سورة آل عمران، الآية: 91.

(3) الزمخشري، الكشاف: 1/383؛ الهمذاني، الفريد: 1/02؛ حيان، تفسير البحر المحيط: 2/543؛ الحلبي، الدر المصنـون: 3/306؛ الشوكاني، فتح الـقديـر: 1/414.

(4) النحّـاس، إعراب القرآن: 1/394.

(5) الفراء، معاني القرآن: 1/225-226؛ وانظر: النحّـاس، إعراب القرآن: 1/394.

التمييز، وهو تمييز الذات أو التمييز المفرد الذي يوضح المقدار، وهذا المقدار هو (ملء الأرض)⁽¹⁾.

ويوجه المخمر قراءة الأعمش (ذهب) برفع، على أنها بدلٌ من (ملء)⁽²⁾.

ونلاحظ أنَّ بعض النحاة وا لمفسرين كانوا يوردون ما قاله النحَّاس في توجيه القراءتين دون أن يرجحا قراءةً على أخرى⁽³⁾.

ولعل عدم ذكر بعضهم لقراءة الرفع، يُعد ترجيحاً لقراءة النصب فـ (ذهباً) عندهم تمييز جاء ليبيّن المقدار الذي قبله، وهو قوله (ملء الأرض)، ونظيره في العربية (عندِي قدرٌ زِقْ سِمَنًا، وَقَدْرٌ رَطْلٌ عَسْلًا) فـ (سِمَنًا وَعَسْلًا) بياناً ما ذكر من المقدار، وهو نكرة منصوبية على التمييز للمقدار والخروج منه⁽⁴⁾.

تشكل القراءات القرآنية ومستوياتها المتعددة أصلاً من الأصول العامة التي سهمت في ظهور التكثير النحوي عند النهاة، إذ كانوا يولونها العناية البالغة، فهم يحاولون الإلمام بها، ومراعاتها فيما يضعون من قواعد، سواء بالأخذ بها أو بتخريجها، ولعل هذا العمل ساعد على تثبيت بعض القواعد النحوية.

.226-225/1) الفراء، معانى القرآن:

(2) الزمخشري، الكشاف: 383/1

(3) انظر: الزمخشري، الكشاف: 383/1 الهمذاني، الغرید : 1/602أبو حیان، نقسیر البحر المحيط : 543/2 الحلبی، الدر المصنون : 3/606أبو السعود، نقسیر أبي السعود : 1/389؛ الشوکانی، فتح القدیر: 1/411-412؛ الألوسي، روح المعانی: 2/211.

(4) انظر: الأخفش، معاني القرآن : 1/226 الطبرى، جامع البيان : 3/344؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 1/442؛ ابن عطية، المحرر الوجيز : 1/470؛ ابن الأبارى، البيان فى غريب إعراب القرآن: 1/212؛ العكربى، التبيان : 1/279؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 3/131؛ النسفي، تفسير النسفي: 1/254؛ البروسوى، روح البيان: 2/63.

وفي قوله تعالى: **قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَاكُمْ أَعْظَمُ مِنِّي وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا وَكُمْ أَكْنِي بِدُعَائِكُمْ رَبِّ شَيْئًا**⁽¹⁾.

يورد النحّاس رأيين لنصب (شيئاً)⁽²⁾:

أحدهما: يرى الأخفش أنَّ (شيئاً) نصب؛ لأنَّها مصدر (مفعول مطلق)، جاء على معنى (اشتعل)، وحجته في ذلك أنَّ (اشتعل) بمعنى (شاب)، فأصل التركيب عنده (شاب الرأس شيئاً)⁽³⁾. وهذا القول مردود عند النحّاس لأنَّه مشتق من فعل⁽⁴⁾. ثانياً: ذهب الزجاج إلى نصب (شيئاً) على التمييز متخدلاً من المعنى برهاناً للنصب فتقدير الجملة عنده (اشتعل الرأس من الشيب)⁽⁵⁾.

وكان بعضهم يورد ما ذكره النحّاس في إعراب (شيئاً) دون أن يرجحوا أيًّا من الرأيين، ولم يكتفوا بـالوجهين السابقين، فزادوا وجهاً جديداً في إعراب (شيئاً)، إذ أجازوا نصبه على المصدر الموضع موضع الحال، فأصل الجملة عندهم (واشتعل الرأس شيئاً أو ذا شيب)⁽⁶⁾.

ولعل الرأي المرجح ما ذهب إليه جمهور النحّاة والمفسرين، فقد نصبو (شيئاً) على أنه تمييز نسبة، وهو ما ينتصب عند تمام الكلام فتارة يكون منقولاً من فاعل، وتارة من مفعول، فـ(شيئاً) تمييز منقول من فاعل، فلو أعدنا ترتيب الجملة لأصبحت (واشتعل شيبُ الرأس)، ومثلها (طابَ زيدٌ نفساً)، و(تفقاً زيدٌ شحماً)⁽⁷⁾.

(1) سورة مريم، الآية: 4؛ ومثلها: القمر: 12؛ الكهف: 34.

(2) انظر: النحّاس، إعراب القرآن: 5/3.

(3) انظر: الأخفش، معاني القرآن: 437/2؛ وانظر: النحّاس، إعراب القرآن: 5/3.

(4) النحّاس، إعراب القرآن: 5/3.

(5) انظر: الزجاج، معاني القرآن: 319/3؛ وانظر: النحّاس، إعراب القرآن: 5/3.

(6) انظر ابن عطية، المحرر الوجيز : 4/4 العكري، التبيان : 2/866 الهمذاني، الفريد : 381/3؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 7/11 أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 6/164، الحلبى، الدر المصنون: 7/564-565؛ الشوكانى، فتح القيمة: 3/379؛ الألوسي، روح المعانى: 6/381.

(7) انظر: الزمخشري، المفصل: 83 الزمخشري، الكشاف : 4/3؛ ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 2/19؛ النسفي، تفسير النسفي : 3/48؛ ابن هشام، أوضح المسالك : 2/366.

ولعل تحويل الفاعل إلى تمييز يراد منه غرضٌ بلاغيٌ يفيد معنى المبالغة والتکثير، وهذا ما أشار إليه الزمخشري الذي (شبه الشيب بشواط النار في بياضه، وانتشاره في الشعر وفشوته فيه ثم أخرجه مخرج الاستعارة، فأسند الاشتعال إلى مكان الشعر ومنبته وهو الرأس، وأخرج الشيب ممیزاً ولم يضف الرأس اكتفاءً بعلم المخاطب أنه رأس زكريا)⁽¹⁾، وما يقوله النحويون في تمييز النسبة (الجملة) يؤكّد ما ذهب إليه الزمخشري، فالأشموني يرى أنَّ تمييز الجملة يهدف إلى رفع إيهام ما تضمنته من نسبة عامل ، فعلاً كان أو ما جرى مجرّاه من مصدر أو وصف أو اسم فعل إلى معوله من فاعل أو مفعول، ويضيف أنَّ الغالب في التمييز المنصوب فعل متصرف كونه فعلاً في الأصل، وقد حول الإسناد إلى غيره لقصد المبالغة⁽²⁾.

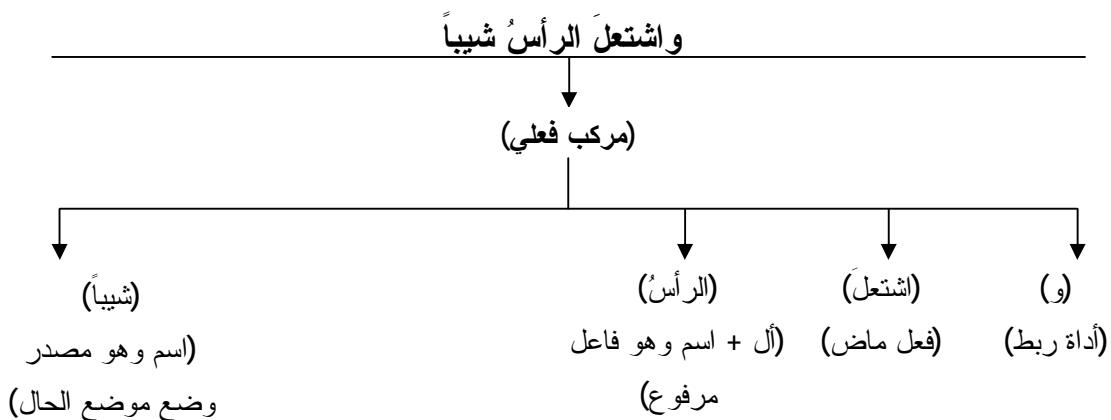
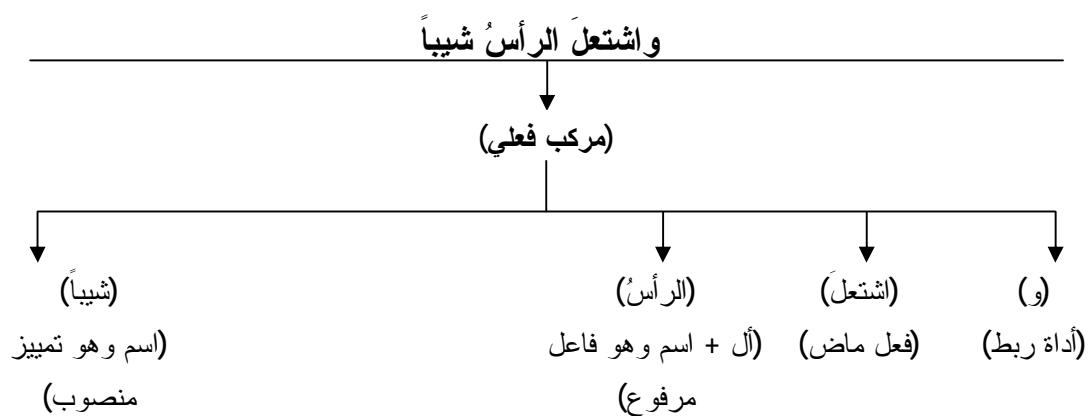
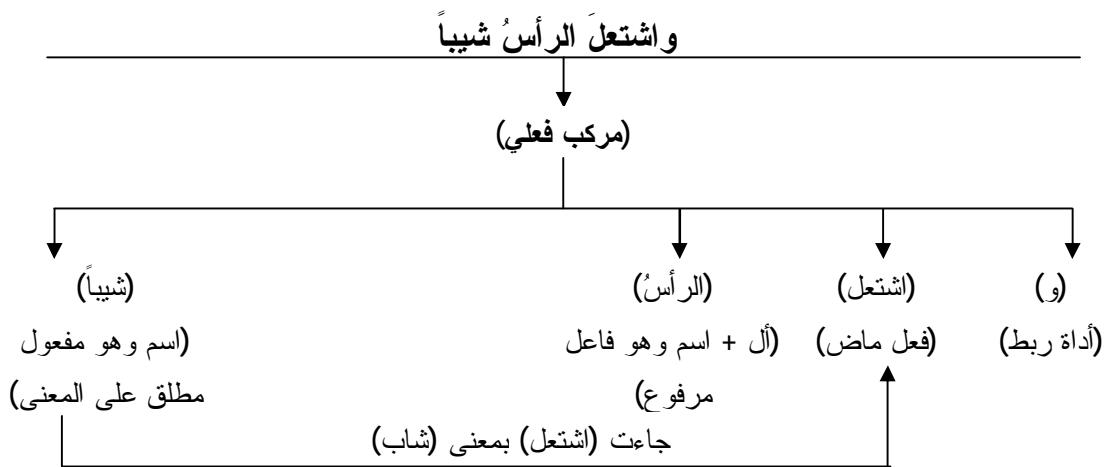
ويرى محمد حماسة أنَّ الجملة المحول عنها ليس من اللازم أن تكون افتراضية بحثة، أو تجريدية خالصة، لا يتكلم بها، بل قد تكون أيضاً من الجمل التي يمكن استعمالها، ولكن يعدل عنها لغرض من الأغراض المختلفة التي قد ترجع إلى كثرة الاستعمال، أو إلى الاستخفاف، فـ (تفقاتُ شحاماً إنما أصلها (تفقاتُ من الشحم)، فحذفت (من) استخفافاً)⁽³⁾.

الأشموني، شرح الأشموني : 47/2 السيوطي، همع الهوامع : 68/4؛ أبو السعود، تفسير أبي السعود: 227/4؛ البروسوي، روح البيان: 5/316.

(1) الزمخشري، الكشاف: 3/4.

(2) انظر: الأشموني، شرح الأشموني: 46-47/2؛ وانظر: ابن يعيش: شرح المفصل: 2/75.

(3) انظر: عبد الطيف، من الأنماط التحويلية في النحو العربي: 26-29.



ففي النمط الأول نصبت (شيباً) على أنها مفعول مطلق على المعنى، أي أنَّ الفعل (اشتعل) وضع موضع (شاب) فدلَّ عليه، وفي النمط الثاني وضعت (شيباً) موضع التمييز المنقول الذي كان بالأصل فاعلاً، فنقل إلى موضع آخر فنصب على التمييز، وفي النمط الثالث حملت (شيباً) على المصدر الموضع موضع الحال، وفي هذا النمط لا بد من التأويل شأنه شأن النمط الأول، ففي هذا النمط يجب أن نؤوله بلفظ يناسب مقام الآية، فنقول: (واشتعل الرأس شائباً).

ويبدو لي أنَّ إعراب (شيباً) تمييز محول من الفاعل بتقدير (واشتعل شيب الرأس) هو المرجع أما مسألة أن يكو ن (اشتعل) بمعنى (شاب) و(شيباً) مفعول مطلق، فهذا وجه بعيد، إذ لم ترد (اشتعل) بمعنى (شاب)، وفي تحميلاها هذا المعنى تأويل مفسد لروعه الاستعارة الواردة في الآية، وفي إعراب (شيباً) مصدرًا وضع موضع الحال، تكلف مفسد لما عليه جمهور النحاة؛ لأنَّ الحال تكون مؤكدة بي نما التمييز ليس كذلك، كما أنَّ الحال تبين هيئة على حين التمييز يزيل إيهاماً.

إنَّ هذه الأشكال المختلفة، تقطع ب بصورةٍ حاسمةً بأنَّ بعضَ النحاة كانوا لا يبدؤون من الواقع اللغوي وإنما من الصورة الخيالية لهذا الواقع، ومن ثمَّ لم يتناولوا الواقع كما هو، وإنَّ ما تناولوه من خلال ما يسبغه عليه التصور المجرد، فكانت نقطة البدء الخيالية هذه سبباً في وقوع التناقض والتكلف المفسد⁽¹⁾.

تمييز أسلوب المدح والذم:

يجري المدح غالباً بـ (نعم) والذم بـ (بئس) وفيها لغات⁽²⁾، وقد أجمع البصريون على أنَّهما فعلان ماضيان جامدان لازم ان وتابعهم الكسائي من الكوفيين، وذهب الكوفيون إلى أنَّهما اسمان⁽³⁾.

(1) انظر: أبو المكارم، أصول التفكير النحوي: 287.

(2) انظرها في: سيبويه، الكتاب: 175/2؛ الحاشية، (نعم) وبئس وفي كل واحد، منها أربع لغات (فعلٌ و فعلٌ و فعلٌ و فعلٌ...).

(3) انظر: ابن الأباري، الأنصاف في مسائل الخلاف : 1/81 وما بعدها؛ وانظر : ابن السراج، الأصول: 1/111.

ولا بد لـ (نعم) و(بئس) من فاعل، نحو : (نعم الرجل زيد)، ولكن قد يأتي فاعلها ضميراً مستتراً مفسراً بنكرة منصوبة على التمييز، نحو (بئس رجلاً الكاذب)، ويأتي المخصوص بالمدح أو الذم مرفوعاً بعد الفعل وفاعله أو بعد التمييز إن وجد، نحو (نعم الرجل عبد الله)، و(بئس الناعب الغراب)، و(نعم شاعراً البحترى)، و(بئس قوماً اليهود)، وأما تمييز (نعم) و(بئس) فيجب أن يأتي نكرة مما يقبل (أل)، فلا يصح مجيء (غير) و(مثل)، و(أي)، و(أ فعل التفضيل المضاف أو المقرن بمن)، تمييزاً في باب (نعم) و(بئس) كما لا يكون تمييزها شيئاً عاماً فريداً في الوجود غير متوجل في الإبهام، نحو (الشمس والقمر) فلا يقال : (نعم شمساً هذه الشمس)، ولكن يجوز قوله (نعم شمساً شمساً هذا الصباح)، لأنك جعلت الشمس متعددة بتعدد الأيام، ويجب أن يكون تمييزهما مطابقاً للمخصوص في العدد والجنس، نحو (نعم رجلين محمد وعلي)، و(نعم (أو نعمت) نسوة الهذات)⁽¹⁾.

ومما تعددت فيه صور الإعراب عند النحاس ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: **بِسْمَ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِنَّمَا أَشْرَقْنَا لَهُ أَنَّ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِغِيَّارَ أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَأْوُوا بِغَضْبٍ عَلَى غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَعَظَّ مِنْهُنَّ**⁽²⁾.

يورد النحاس مجموعة من الأقوال في إعراب (ما) بعد (بئس) و(نعم)⁽³⁾، وهذه الأقوال هي:

أولاً: يرى سيبويه أنَّ (ما) معرفة تامة، غير موصولة، وحقها الرفع على أنها فاعل (بئس)، فأصل التركيب عنده (بئس الشيء)، وعلى هذا يكون المخصوص بالذم مذوهاً يفسره الفاعل، وتكون الجملة الفعلية بعد المخصوص بالذم المحذوف نعتاً له، فأصل الجملة عنده (بئس الشيء شيء اشتروا به أنفسهم)⁽⁴⁾.

(1) بن هشام، أوضح المسالك : 3-274/275؛ وانظر: ابن مالك، جمال الدين محمد، (1977)، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي، ط 1، نشر لجنة إحياء التراث، العراق: 781؛ السيوطي، همع الهوامع: 5/33-34.

(2) سورة البقرة، الآية: 90؛ ومتناها: النساء: 58؛ البقرة: 271.

(3) انظر: النحاس، إعراب القرآن: 1/247.

(4) سيبويه، الكتاب: 1/476؛ وانظر: النحاس، إعراب القرآن: 1/247.

ثانياً: ذهب الكسائي إلى جعل (ما) مصدرية، فهي وما في حيزها في محل رفع، فأصل التركيب عنده (بئس اشتراوهم)⁽¹⁾، ولعل هذا الوجه يعترضه بعض الغموض، فإذا كانقصد أنَّ (اشتراوهم) فاعل للفعل (بئس) فهذا مرفوض عند جمهور النحاة، إذ إنَّ (بئس) لا تدخل على اسم معين يتعرف بالإضافة إلى ضمير، أما إذا جعل (اشتراوهم) مخصوصاً بالذم، وكان الفاعل مضمراً والتمييز محفوظاً لفهم المعنى على تقدير (بئس اشتراء اشتراوهم) فهذا جائز، إلا أنَّ هذا التقدير مرفوض عند أبي حيان لعودة الضمير في (به) على (ما) الموضوعة موضع الحرف⁽²⁾.

ثالثاً: يرى الفراء أنَّ (ما) كافية اتصلت بالفعل (بئس) فأبطلته عن العمل، ونظيرها في العربية (جداً)، وأزعم أنَّ الفراء لم يقل هذا الكلام بل أراد أن يجعل (ما) زائدة لا محل لها من الإعراب، وإنَّها مع (بئس) بمنزلة (كلما) و(عمماً)، واحتج لذلك بقول العرب : (بئسما تزويج ولا مهرُ)، فقد رفعت تزويج على أنها فاعل للفعل (بئس)⁽³⁾، ولكن إذا جعلنا (ما) حرفًا اعتراض علينا تحديد الفاعل أو تقديره.

رابعاً: ذهب الأخفش إلى جعل (ما) نكرة موصوفة، وهي منصوبة على التمييز، وتكون (اشتروا) على ذلك صفة للتمييز، أما فاعل (بئس) فتفسره (ما) المنصوبة على التمييز، فتقدير الجملة عنده هو شيئاً باعوا به أنفسهم كفرُهم ، ونلاحظ أنَّ المخصوص بالذم هو المصدر (أن يكفروا)، ونظير هذا قولك: (بئس رجالاً ظريفاً زيد)⁽⁴⁾.

ويقف النحاس موقف المرجح لقول الأخفش، ويستشهد بقول العرب : (بئسما تزويج ولا مهرُ)، فتأويل (بئسما) في هذا القول أنَّ (ما) نكرة موصوفة نسبت على التمييز فأصل التركيب عنده (بئس شيئاً تزويج ولا مهرُ). ويرى النحاس أن قول سيبويه حسن؛ لأنَّه جعل (ما) اسمًا مبهمًا وهو بهذا التقدير يثبت القاعدة القائلة أنَّ

(1) الكسائي، معاني القرآن: 75؛ وانظر: النحاس، إعراب القرآن: 247/1.

(2) انظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 473/1؛ وانظر: الحلببي، الدر المصنون: 509/1.

(3) الفراء، معاني القرآن: 1/57-58؛ وانظر: النحاس، إعراب القرآن: 247/1.

(4) الأخفش، معاني القرآن: 1/144؛ وانظر: النحاس، إعراب القرآن: 247/1.

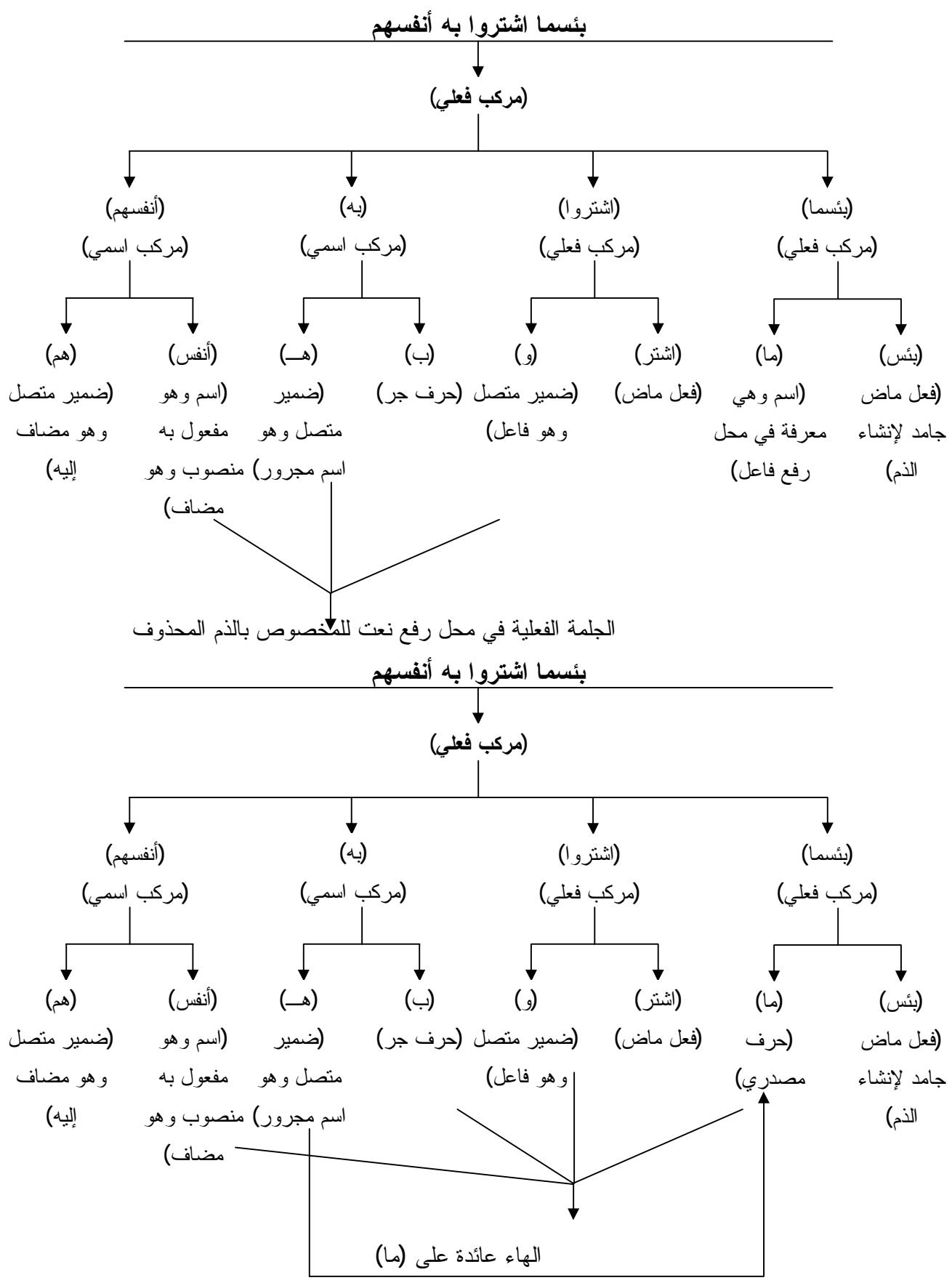
(نعم وبئس) لا تدخلان على معرفة إلا للجنس، والنحّاس بهذا التقدير يرفض قول الكسائي؛ لأنّه أجاز رفع (ما) المصدرية والفعل، فعرفت بالإضافة، ونلاحظ أنه يرفض ما نحا إليه الفراء في جعل (ما) زائدة أو كافية، إذ يرى أنَّ (ما) الكافية تدخل على الحروف مثل: (إنَّما وربما)، ويستحيل دخولها على الأفعال⁽¹⁾.
ونلاحظ أنَّ بعض النحّاة والمفسرين أوردوا ما قاله النحّاس في إعراب (بئسما)، دون أن يرجحوا أيَّ رأي⁽²⁾.

وذهب بعضهم إلى ترجيح نصب (ما) في قوله (بئسما) على أنها نكرة موصوفة في محل نصب على التمييز، ويكون (شتروا به أنفسهم) نعتاً للنكرة (ما)، أما المخصوص بالذم فهو المصدر المؤول (أن يكفروا)⁽³⁾.

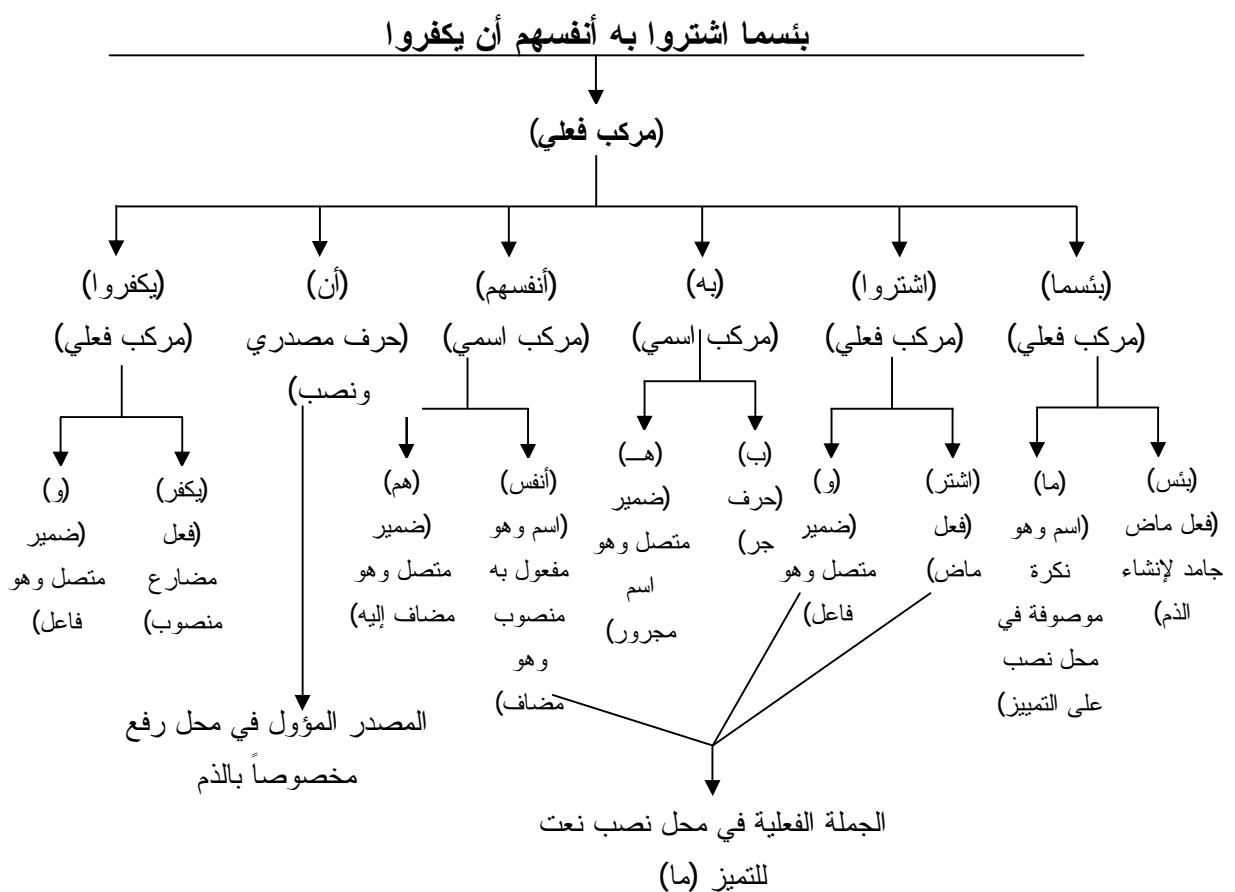
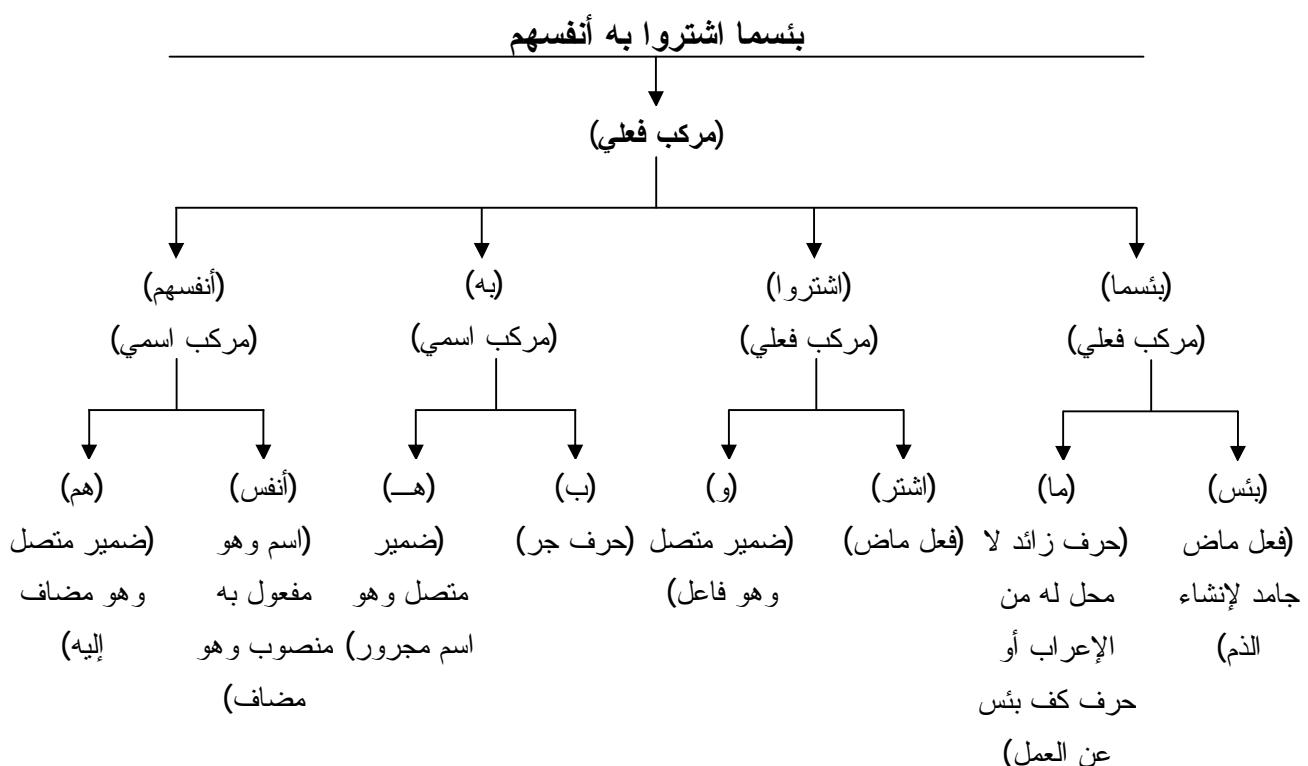
(1) انظر: النحّاس، إعراب القرآن: 1/247.

(2) انظر: الطبرى، جامع البيان : 1/413-414؛ القىسى مشكل إعراب القرآن : 1/104؛ ابن عطية، المحرر الوجيز: 1/78؛ ابن الأنبارى، البيان فى غريب إعراب القرآن : 1/108-109؛ العكبرى، التبيان: 1/4؛ أبو حيان، تفسير البحر المتوسط : 1/473؛ الحلبى، الدر المصنون : 1/508-509؛ الشوكانى، فتح القدير: 1/132؛ الألوسي، روح المعانى: 1/321.

(3) انظر: الزجاج، معانى القرآن : 1/172؛ الزمخشري، الكشاف : 1/165؛ الزمخشري، المفصل : 237؛ الهمذانى، الفريد : 1/337؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 1/25؛ النسفي، تفسير النسفي : 1/108؛ ابن هشام، أوضح المسالك: 3/279-280؛ أبو السعود، تفسير أبي السعود : 1/163؛ البروسوى، روح البيان: 1/182؛ عباس حسن، النحو الوافى: 3/291.



المصدر المؤول من (ما وما بعدها) في محل رفع فاعل للفعل (بئس)،
أو في محل رفع مخصوص بالذم.



ففي النمط الأول وضعت (ما) موضع المعرفة التامة التي لا تحتاج إلى صلة، وفي ضوء ذلك يمكننا تأويلها بكلمة (شيء) أما المخصوص بالذم فمحذف وف يدل على تقديره الفاعل في (بئس)، وهو المعرفة التامة (ما)، ونلاحظ أنَّ الجملة الفعلية (اشتروا به أنفسهم) في محل رفع نعت للمخصوص بالذم، ويكون إعراب المخصوص بالذم واحداً من ثلاثة أقوال، وهي⁽¹⁾:

أ. أن يكون مبتدأ مؤخر، أو الجملة الفعلية التي قبله في محل رفع خبر، فتقول :

(شيء بئسما اشتروا به أنفسهم).

ب. أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً، تقديره (هو أو هي) فنقول: (بئسما شيء مذموم اشتروا به أنفسهم).

أن يكون مبتدأ وخبره محذوف، تقديره (المدوح) أو (المذموم) فنقول :
(بئسما شيء مذموم اشتروا به أنفسهم).

وفي النمط الثاني نجد أن (ما) حملت على المصدرية، فأصبحت الفعل شيئاً واحداً، فأعربت فاعلاً للفعل (بئس)، وهذا النمط يعترضه بعض الغموض.

أما النمط الثالث، فقد وضعت (ما) موضع الحرف فلا محل لها من الإعراب، ويجوز أن تكون كافة فأوقفت الفعل (بئس) عن العمل، فإذا وضعنا (ما) موضع الحرف صعب علينا تحديد الفاعل أو تقديره.

وفي النمط الرابع حملت (ما) على أنها نكرة موصوفة، فأعربت تمييزاً، ووصفت بالجملة الفعلية (اشتروا به أنفسهم)، أما المخصوص بالذم، فهو المصدر المسؤول (أن يكروا)، وفاعل (بئس) محذوف تقديره (هو).

ولعل اختلاف النحاة وصراعهم ساهم في تعدد صور الإعراب، إذ إن معالجتهم لبعض الأنماط اللغوية داخل القرآن شكل لهم مسرحاً لنشاطهم الجدلية الذي لم يغنى به النحو بقدر ما أو همت المتعلمين أنها من النحو فأكسبت النحو صفة الصعوبة والغموض⁽²⁾، وأزعم أنا لاحظنا كيف اختلفوا في (ما) الواقعة بعد (نعم وبئس)؟ وهل لها محل من الإعراب أم لا؟ وهل هي نكرة أم معرفة أم مصدرية؟

(1) انظر: حسن، النحو الوافي: 293-294.

(2) انظر: حسان، الأصول: 250.

تنطبق قواعد (نعم) و(بِئْسٌ) على مجموعة من الأفعال تجري مجرىها نحو (حَدَّا) و(حَسَنَ) لل مدح، ولا حَدَّا و(سَاءَ) للذم⁽¹⁾.

ومما تعددت فيه صور الإعراب عند النحّاس ما جاء في حديثه عن قوله

تعالى: ﴿تَخْذُلُوا إِيمَانَهُمْ جُنَاحَةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّهُمْ سَاءُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾⁽²⁾.

ويورد النحّاس قولين في إعراب (ما)⁽³⁾:

أولاً: يرى سيبويه أنَّ (ما) معرفةٌ تامةٌ، وهي فاعل للفعل (سَاءَ)، ويرى أنَّ المخصوص بالذم مذوق تقديره (شيءٌ)، وعلى ضوء هذا التقدير تكون الجملة الفعلية (كانوا يَعْمَلُونَ) في محل رفع على النعت للمخصوص بالذم المقدر، فأصل التركيب عنده (سَاءَ الشَّيْءُ شَيْءٌ كَانُوا يَعْمَلُونَهُ)⁽⁴⁾.

ثانياً: ذهب الأخفش إلى أنَّ (ما) نكرة موصوفة فهي في محل نصب على التمييز، أما الفاعل فمحذوف دلت عليه (ما)، وعلى ذلك فإنَّ موقع الجملة الفعلية يكون في موضع نصب على النعت للتمييز (ما)، ويرى الأخفش أنَّ المخصوص بالذم مذوق تقديره (شيءٌ)، فتقدير التركيب عنده (سَاءَ هُوَ شَيْءٌ شَيْءٌ يَعْمَلُونَهُ)⁽⁵⁾.
ونجد أنَّ بعض النحّاة والمفسرين قد ذكروا ما قاله النحّاس دون أن يرجحوا أيًّا من الرأيين، ووضعوا (سَاءَ) موضع الفعل الجامد الدال على الذم والمتضمن معنى التعجب الذي يفيد تعظيم أمر المنافقين عند السامع⁽⁶⁾.

(1) انظر حسن، النحو الوفي : 298/3-300؛ وانظر: السامرائي، فاضل صالح، (2003)، معاني النحو، ط2، دار الفكر، عمان،الأردن: 679/4.

(2) سورة المنافقون، الآية: 2؛ ومثلها: الأنعام: 126.

(3) انظر: النحّاس، إعراب القرآن: 432/4.

(4) انظر: سيبويه، الكتاب: 1/476؛ وانظر: النحّاس، إعراب القرآن: 432/4.

(5) انظر: الأخفش، معاني القرآن: 1/144؛ وانظر: النحّاس، إعراب القرآن: 432/4.

(6) انظر: القيسى مشكل إعراب القرآن : 2/735 الزمخشري، الكشاف : 539/4؛ ابن عطية، المحرر الوجيز: 2/5 أبى الأتباري، البيان في غريب إعراب القرآن : 440/2؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 17/23؛ النسفي، تفسير النسفي : 4/380؛ أبى جيان، تفسير البحر المحيط : 8/268؛ أبو السعود، تفيسر أبي السعود : 6/251؛ البروسوي، روح البيان : 9/525؛ الشوكاني، فتح القدير: 5/275؛ الألوسي، روح المعاني: 19/305.

ولعل اختلاف النحاة في (تأويل) الأسماء المبهمة، يعد سبباً في تعدد صور الإعراب، فلو قالوا بأنَّ (ما) إذا وقعت بعد أفعال المدح والذم تتصل على التمييز لكان أقرب إلى الناحية الوصفية للغة.

يرى ابن السراج أنَّ القياس يسمح لنا بأن نذهب بسائر الأفعال، مذهب (نعم وبئس)، فتحولها إلى (فعل)، فنقول (كُبُرَ، وشَرْفٌ، وحَسْنٌ، ظَرْفٌ)، وأضاف بأنه شدَّ عن هذا الباب ثلاثة أفعال، هي (جَهَلٌ، عِلْمٌ، سَمِعٌ)، فهذه الأفعال لا يمكن تحويلها إلى (فعل) وحاجته أن هذا التحويل غير مسموع عن العرب، ومعارض للقياس، ويشكل تعسيراً لا داعي له، وأجاز ابن السراج نقل حركة وسط الفعل إلى أوله، أو إبقاء حركة الأول على حالها ولكن بتسكن الوسط، فنقول في (كُبُرَ، كُبُرَ، كَبِرَ) ⁽¹⁾.

ومما وجهه النحاس في هذا الباب ما جاء في حديثه عن قوله تعالى : ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا إِلَيْهِمْ كُبَرَتْ كَلْمَةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَفواهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذَبًا﴾ ⁽²⁾.

قرأ الجمهور (كُبُرَتْ كَلْمَةً)، بنصب (كلمة)، وقرأ الحسن ومجاهد ويحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق (كَبِرَتْ كَلْمَةً)، برفع (كلمة) ⁽³⁾.

ويوجه النحاس قراءة الجمهور على أنَّ (كلمة) تمييز للفعل (كُبُرَتْ كَلْمَةً)، فأصل التركيب عنده (كَبِرَتْ مَقَالَتَهُمْ)، في حين يوجه قراءة الرفع على أنَّ (كلمة) فاعل للفعل (كَبِرَتْ)، وكأنَّه قيل: (عَظَمَتْ كَلْمَتَهُمْ) ⁽⁴⁾.

ويوجه بعضهم قراءة الجمهور على أنَّ (كُبُرَتْ) دلت على معنى الذم الخاص، المتضمن معنى التعجب، وعلى هذا تكون (كلمة) منصوبة على التمييز المفسر للفاعل المضمر، وعلى ذلك فالمعنى المخصوص بالذم محفوظ، فأصل التركيب عندهم (كَبِرَتْ هي الكلمة كَلْمَةٌ خارجَةٌ من أَفواهِهِمْ)، ولعلنا نلاحظ أن الجملة الفعلية

(1) انظر: ابن السراج، الأصول: 114/1-116؛ وانظر: حسن، النحو الوفي: 3/298-300.

(2) سورة الكهف، الآية: 5.

(3) النحاس، إعراب القرآن: 447/2-448؛ وانظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 78؛ ابن جني، المحتسب: 69/2؛ العكري، إعراب القراءات الشواذ: 6/2.

(4) النحاس، إعراب القرآن: 447/2-448.

(خرج من أفواههم) في محل نصب نعت، للتمييز (كلمة). وأجازوا وضع الفعل (كَبُرَ) موضع الفعل الدال على التعجب والبالغة دون ملزمة الذم، وقالوا: إنَّ الفاعل ضمير مستتر عائد على مقالتهم المفهومة من قوله : (قالوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا)، أي (كَبُرَ مَقْالُهُمْ) أما (كلمة) فخرجوها على التمييز وتكون الجملة الفعلية تخرج من أفواههم في محل نصب على النعت لـ (كلمة)، وعلى ذلك، فتقدير الجملة عندهم (ما أكبَرَها كَلْمَةً)، وأضافوا وجهاً جديداً في إعراب (كلمة)، فأجازوا نصبهما على الحال بتأويل معنى (كلمة) إلى مفردة أخرى توسيع لهم هذا النصب فأصل التركيب عندهم (كَبُرَتْ فِرِيَّتِهِمْ)، أما توجيههم لقراءة الرفع فلا تختلف مع ما قاله النحّاس (فكلمة) بالرفع فاعل لل فعل (كَبُرَتْ)، و(خرج من أفواههم) صفة لها⁽¹⁾، ويرى الأخفش أنَّ (كَبُرَتْ) فعل دالٌّ على التعجب وخرج نصب (كلمة) على التمييز، أما فاعل (كَبُرَتْ) فهو ضمير مستتر يجب اتصال حرف الجر به، فأصل التركيب عنده (أكبَرَ بها كلمة)⁽²⁾.

ونجد أن بعض النحاة والمفسرين كانوا يوردون ما قاله النحّاس في توجيه القراءتين دون أن يرجحا قراءة على أخرى⁽³⁾.

وذهب بعضهم إلى ترجيح قراءة النصب، لأنَّها قراءة الجماعة وبها تقوم الحجة، ولأنَّ النصب أبلغ من الرفع، فهو يفيد الذم الخاص والتعجب⁽⁴⁾.

(1) انظر ابن عطية، المحرر الوجيز : 3/496أبو حيان، تفسير البحر 1 لمحيط: 95؛ الحلبي، الدر المصنون: 7/420؛ الألوسي، روح المعاني: 6/195.

(2) الأخفش، معاني القرآن: 2/427.

(3) انظر: الفراء، معاني القرآن : 2/134الزجاج، معاني القرآن وإعرابه : 3/268؛ القيسي، مشكل إعراب القرآن: 1/37؛ البريزي، الملخص في إعراب القرآن : 282-283؛ الهمذاني، الفريد : 3/168؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 9/53؛ السعدي، تفسير أبي السعدي : 4/271؛ البروسوي، روح البيان: 5/320؛ الشوكاني، فتح القدير: 3/320.

(4) انظر: الطبرى، جامع البيان : 10/176؛ ابن السراج، الأصول : 1/15؛ الزمخشري، الكشاف : 2/703؛ ابن الأبارى، البيان في غريب إعراب القرآن : 2/100؛ بن هشام، معنى الليبى : 2/563؛ النسفي، تفسير النسفي: 2/12.

إن القراءات القرآنية لها أثر بارز في تعدد صور الإعراب، ولعل ارتباطها بالاستعمال اللغوي ساعد في هذا التعدد، وهذا ما جعل النحاة يلجأون إلى إعراب حالة الرفع والنصب وفقاً للمعنى لأنَّ القاعدة تتشكل بطريقة مفروضة على المعنى، أما اللغة المنطوقة فإنَّها تقوم على الإبداع الذي لا يتقييد بالقواعد والأعراف النحوية⁽¹⁾.

بين الحال والتمييز:

يعد الحال والتمييز من أكثر المنصوبات تداخلاً وتشابهًا، وأبرز أوجه التشابه بينهما أنَّهما سُلمان، نكرتان، فضلتان، منصوبات، رافعتان للابهام)، ولكنهما اختلفاً في عدة أوجه، فالحال يأتي جملة ومفرداً على حين أنَّ التمييز لا يكون إلاً مفرداً، ويأتي الحال مشتقاً، أما التمييز، فهو جامد، ويجيء الحال مبنياً للهياكل، والتمييز مبنياً للذوات، كما أنَّ الحال يتعدد بخلاف التمييز، والحال قد يتوقف معنى الكلام عليه كقوله تعالى : ﴿لَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحاً﴾⁽²⁾، بخلاف التمييز، وقد تقدم الحال على أصحابها إذا كان فعلًا متصرفاً أو وصفاً كقوله تعالى : ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يُخْرُجُونَ﴾⁽³⁾، أمَّا التمييز فلا يتقدم على صاحبه، و يأتي الحال مؤكدة لعاملها كقوله تعالى : ﴿وَهَذَا صِرَاطٌ رِّبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾⁽⁴⁾، وجود ما يسمى بتمييز النسبة وعدم وجود حال النسبة⁽⁵⁾.

(1) انظر: لوسركل، جان جاك، (2005) عنف اللغة، ترجمة محمد بدوي، ط 1، مركز الوحدة العربية، بيروت، لبنان: 115.

(2) سورة لقمان، الآية: 18.

(3) سورة القمر، الآية: 7.

(4) سورة الأنعام، الآية: 126.

(5) انظر: الأنصاري، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام، (ت 761هـ)، (2003) مغني اللبيب، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت: 532/2-535.

ومما عالجه النحّاس في هذا المقام ما جاء في حديثه عن قوله تعالى : ﴿أَفَغَيْرَ
اللَّهِ أَبْغَى حِكْمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنْزَلٌ مِّنْ رَّبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا
تَكُونُنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾⁽¹⁾.

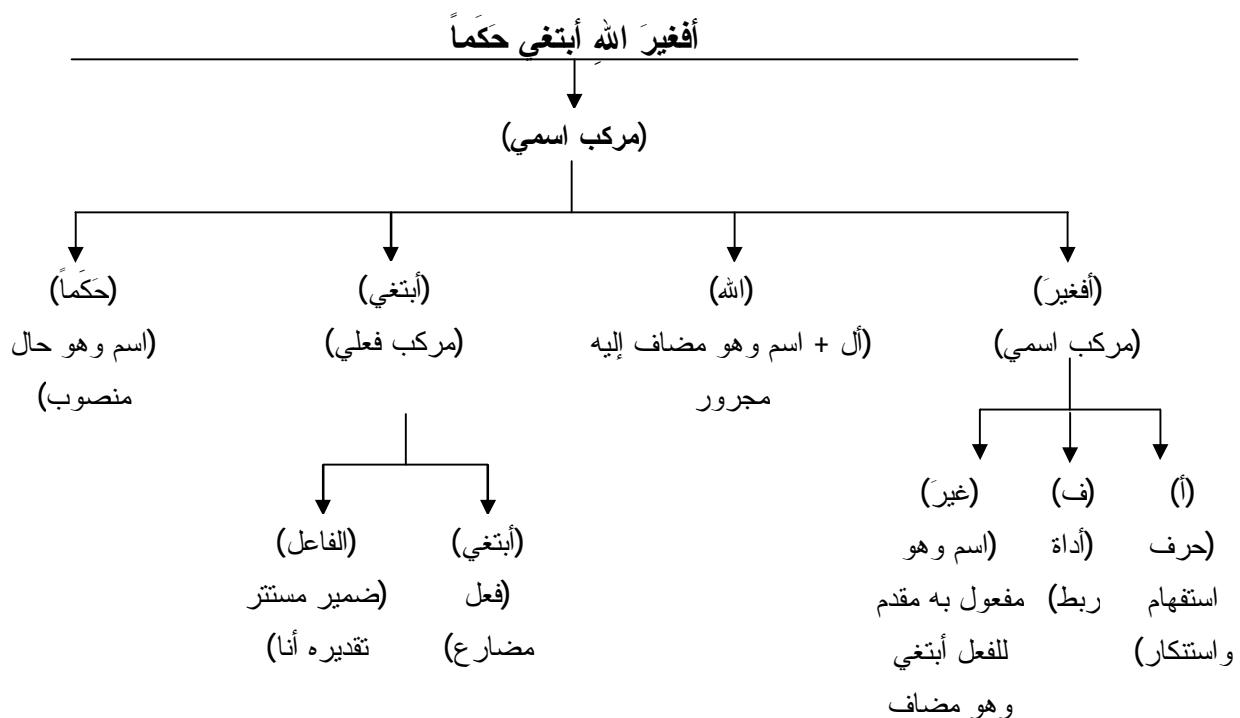
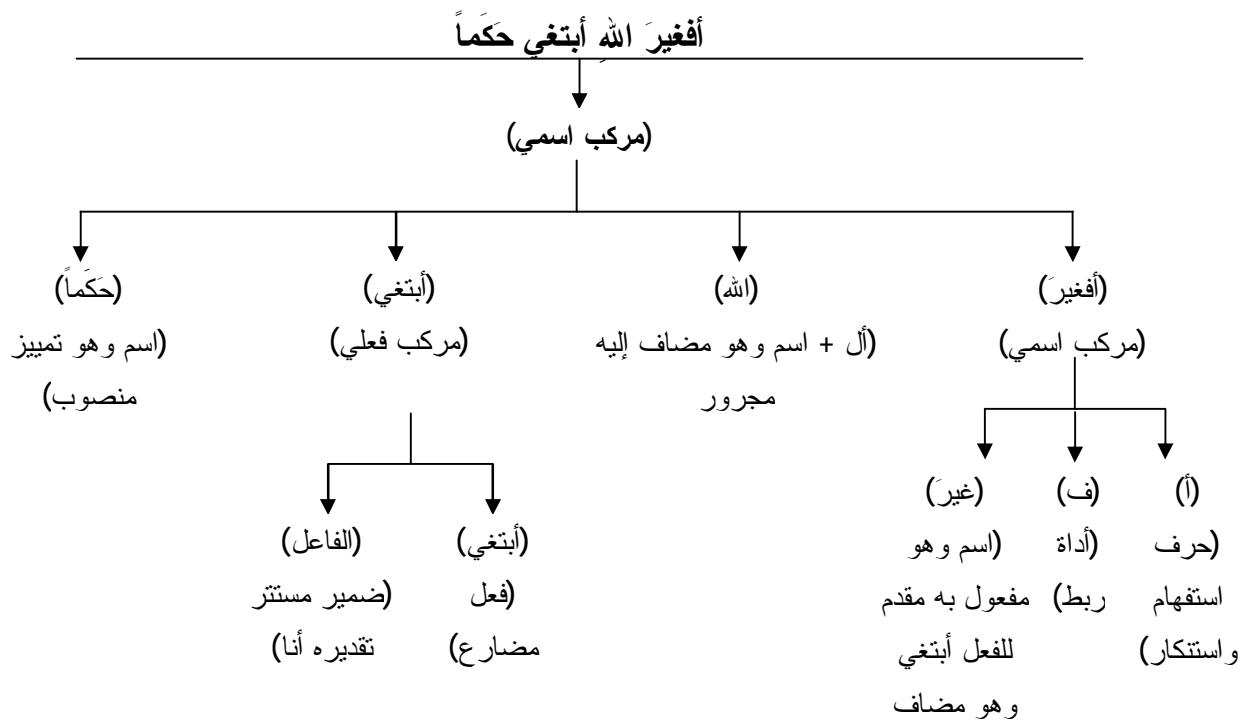
يرى النحّاس أنَّ (حَكَمًا) نصب؛ لأنَّها تمييز أزال الإبهام عن المفعول به (غير)، وأجاز نصب (حَكَمًا) على الحال من المفعول به (غير)⁽²⁾.

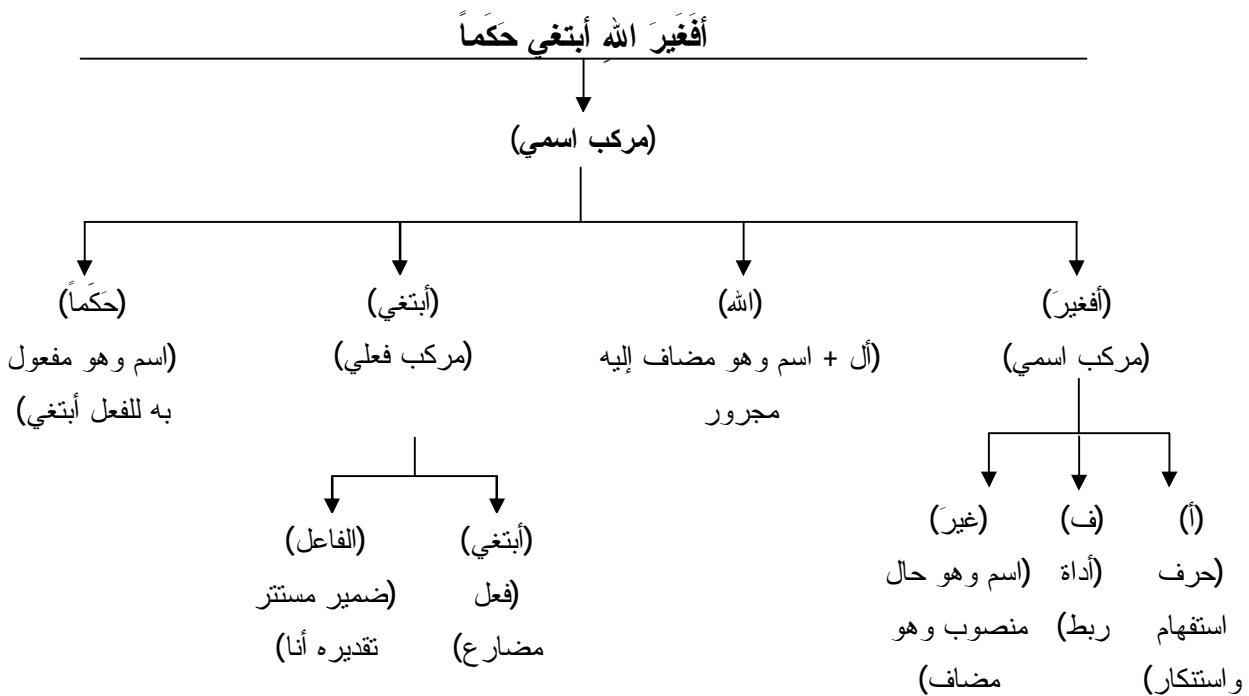
وذهب بعض النحاة والمفسرين إلى إيراد ما قاله النحّاس في إعراب (حَكَمًا) دون أن يرجحوا أيًّا من الرأيين، وأجازوا نصب (حَكَمًا) على أنها مفعول به للفعل (أبْتَغَى)، ويكون إعراب (غير) حالًا من (حَكَمًا)؛ لأنَّها نعت له في الأصل، ولأنَّها تقدمت على المنعوت أعربت حالًا⁽³⁾.

(1) سورة الأنعام، الآية: 114.

(2) النحّاس، إعراب القرآن: 92/2.

(3) انظر ابن عطية، المحرر الوجيز : 337/2 الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن : 336/1 العكري، التبيان : 33/1 لقرطبي، الجامع لأحكام القرآن : 70/7؛ النسفي، تفسير النسفي: 44/2 أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 212/4؛ للطبي، الدر المصنون : 5/123؛ أبو السعود، تفسير أبي السعود : 434/2 البروسوي، روح البيان : 3/95 الشوكاني، فتح القدير : 253/3؛ الألوسي، روح المعاني: 176/2.





ففي النمط الأول وضعت (حَكْمًا) موضع التمييز المفسر للمفعول به (غير) المتضمن معنى الإبهام، وفي النمط الثاني وضعت (حَكْمًا) موضع الحال المبين للمفعول به (غير)، أما النمط الثالث فقد حملت (حَكْمًا) على المفعولية للفعل (أبْتَغَى). ووضعت (غير) موضع الحال الذي كان بالأصل نعتاً للمفعول به (حَكْمًا)، وعندما تقدم النعت على المنعوت أعرّبت حالاً.

و عن قوله تعالى: ﴿فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَيَنْكُمْ إِنْ كُلَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ﴾⁽¹⁾. ذهب النحّاس إلى نصب (شهيداً) على التمييز⁽²⁾، وأجاز الزجاج نصبها على الحال⁽³⁾.

ونلاحظ أنَّ بعض النحّاة والمفسرين كانوا يوردون ما قاله النحّاس في إعراب (شهيداً) دون أن يرجحوا أيَّ رأيٍّ، (فشهيداً) عندهم منصوبة على التمييز، وأجازوا

(1) سورة يونس، الآية : 29؛ ومثلها: الأحزاب: 39؛ النساء: 6، 79، 166؛ الإسراء: 96؛ الفتح: 28؛ يوسف: 64.

(2) النحّاس، إعراب القرآن: 252/2.

(3) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 3/16؛ وانظر: النحّاس، إعراب القرآن: 2/252.

نصبها على الحال من الفاعل، وهو لفظ الجملة (الله)، وقالوا في حرف الجر (الباء) أنه زائدٌ وما بعده مجرور لفظاً مرفوع مهلاً على أنه فاعل للفعل (كفى)⁽¹⁾.

واستخدم بعضهم الأساس المعنوي في إزالة اللبس بين الحال والتمييز، وهذا الأساس قائم على كون الحال يأتي جواباً عن (كيف) أو (في أيّة حال)، أمّا التمييز فيأتي جواباً عن (من أي شيء) أو (من أي جهة) وعلى ذلك ذجدهم يرجحون نصب (شهيداً) على التمييز لقبولها (من)، فأصل التركيب عندهم (وكفى بالله من شهيد)⁽²⁾، وأرى أنَّ نصب (شهيداً) على التمييز يكون أقرب إلى روح اللغة والتفسير، إذ إنَّ (حسيناً) و(نصيراً) و(شهيداً) هي صفات الله سبحانه وتعالى، وهي بهذا المعنى ثابتة غير منقلة، فهي تمييز نسبة رفع إيهام نسبة الجملة ويستفاد بها المدح.

يرى ابن الحاجب أنَّ تعدد صور الإعراب يجيء في بعض الأحيان للجهل بالقرائن اللغوية⁽³⁾؛ وهذا ما دعا تمام حسان إلى القول بأنَّ تعدد المعنى الوظيفي للمبني الواحد يدل على عدم وضوح المعنى الناتج عن وجود أكثر من معنى في التركيب النحوی الواحد، ووجود كلمة في بعض التراكيب تدل على العموم، زد على ذلك وجود كلمة في بعض التراكيب تحتمل أكثر من معنى⁽⁴⁾.

(1) القيسي مشكل إعراب القرآن : 1/443 ابن عطية، المحرر الوجيز : 3/174 الهمذاني، الفريد : 2/556 القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 7/334.

(2) انظر: النسفي تفسير النسفي : 2/32 أبو حيان، تفسير البحر المحيط : 5/154؛ الحلببي، الدر المصنون: 6/190؛ البروسي، روح البيان: 4/441؛ الألوسي، روح المعاني: 4/103.

(3) انظر: ابن الحاجب، الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم): 4/98.

(4) انظر: حسان، اللغة العربية معناها وبناؤها: 163-164.

3.3 الخاتمة:

بعد دراسة تعدد الوجوه الإعرابية في المنصوبات في إعراب القرآن للنحاس، وتوصلت إلى النتائج التالية:

1. كثير من الشواهد التي تعددت فيها وجوه الإعراب عند النحاس كان سببها التقارب الذي يصل إلى حد التشابه بين المنصوبات، كالمفعول به والمفعول المطلق والحال.
2. إنَّ بعض الشواهد التي تعددت فيها وجوه الإعراب تأتي من محاولة النحاس الجمع بين المذهبين البصري والكوفي؛ لأنَّه تتلمذ على يد علماء بصرىين وكوفيين.
3. كثير من الشواهد التي تعددت فيها الوجوه الإعرابية كان سببها الخلاف بين النحاة، ويظهر ذلك من الآراء التي حشدها النحاس في كتابه.
4. كان لتفنن النحاة، وترفهم النحوي أثر واضح في تعدد الوجوه الإعرابية.
5. كثير من الشواهد التي تعددت فيها وجوه الإعراب كان سببها نظرية العامل وتقديرات النحاة له، ويبعد ذلك من كثرة التأويلات التي لجأ إليها النحاة.
6. كان لارتباط النحو بالتفسير أثر بارز في تعدد صور الإعراب.
7. إنَّ اختلاف القراءات القرآنية له تأثير كبير في تعدد الوجوه الإعرابية.
8. قدسيَّة القاعدة عند النحاة القدماء يعد سبباً في تعدد وجوه الإعراب.
9. إنَّ طبيعة اللغة العربية وتميزها باحتوائها عدداً من الألفاظ والتركيب التي لا تظهر عليها علامة إعراب ية، وأخذها لعلامة بنائية واحدة في شتى مواقعها الإعرابية يعد سبباً في تعدد وجوه الإعراب.
10. كثير من الشواهد التي عالجها النحاس في كتابه إعراب القرآن، لا تخرج عن قاعدة التقديم والتأخير التي تأولها النحاة.

المراجع

- الأباضي، محمد بن يوسف الوهبي، (1993)، *هيمن الزاد إلى دار المعاد*، ط2، وزارة التراث القومي والثقافة، عَمَان، الأردن.
- ابن أبي ربيعة، عمر، (1955)، *ديوان عمر بن أبي ربيعة* ، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان.
- ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت577هـ)، (1969)، *البيان في غريب إعراب القرآن*، تحقيق: عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ، مصر.
- ابن الأنباري، أبو لا بركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت577هـ)، (د.ت)، *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والковيين*، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.
- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت597هـ)، (2002)، *زاد المسير في علم التفسير*، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.
- ابن الحاجب ، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر(ت646هـ)، (1985)، *الأمثال النحوية*، هادي حسن عوده، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت316هـ)، (1988)، *الأصول في النحو*، تحقيق: عبدالحسين الفتلي ، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- ابن الناظم، (2000)، *شرح الألفية*، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود، ط 1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، (1998)، *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عندها* دراسه وتحقيق محمد عبد القادر عطا، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت370هـ)، (1985)، **إعراب ثلاثين سورة من القرآن**، دار ومكتبة الهلال، القاهرة، مصر.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت370هـ)، (1990)، **الحجۃ في القراءات السبع** ، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت370هـ)، (د.ت)، **مختصر في شواد القرآن** (من كتاب البدیع)، عنی بنشره: براجشتراسر، دار الهجرة، بيروت، لبنان.

ابن زنجله، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، (1973)، **حجۃ القراءات** ، حققه وعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ابن عجيبة، أبو العباس أحمد بن محمد المهدی (ت1224هـ)، (2002)، **البحر المدید في تفسیر القرآن المجید**، تحقيق: عمر أحمد الرواوى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن عقیل، بهاء الدين عبدالله (ت769هـ)، (د.ت)، **شرح ابن عقیل على ألفیة ابن مالک**، تحقيق: محمد محیی الدین عبد الحمید، دار الخیر، القاهرة، مصر.

ابن قتیبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم، (1989)، **مشکل تأویل القرآن** ، تحقيق: عمر محمد سعید عبد العزیز، مركز الأهرام للنشر، القاهرة، مصر.

ابن کثیر، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل القرشي (ت774هـ)، (1995)، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: علي الشيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

ابن مالک، جمال الدين محمد (ت672هـ)، (1977)، **شرح عمدة الحافظ وعدة اللالفظ**، تحقيق: رشید عبد الرحمن العبیدی، ط1، نشر لجنة إحياء التراث، العراق.

ابن مجاهد، محمد ، (1400هـ)، **السبعة في القراءات** ، تحقيق شوقي ضيف، ط 2، دار المعارف، القاهرة، مصر.

ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم (711هـ)، (2003)، **لسان العرب**، تحقيق عامر أحمد حیدر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء، (ت 643هـ)، **شرح المفصل** ، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

أبو المكارم، علي، (1972)، **أصول التفكير النحوي**، منشورات الجامعة الليبية ، ليبيا.

أبو عبيدة، معمر بن المثنى، (1981)، **مجاز القرآن**، ط 2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الاخشن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، (ت 215هـ)، (1990)، **معانى القرآن**، تحقيق هدى محمود قراءة، ط 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد ، (د.ت)، **القراءات وعلل النحوين فيها المسما** (علل القراءات)، تحقيق نوال بنت ابراهيم الحلوه، دون ناشر.

الأزهري، خالد بن عبدالله، (د.ت)، **شرح التصريح على التوضيح**، دار الفكر، بيروت، لبنان.

الاسدي، عبدالله بن الزبير، (1974)، **شعر عبدالله بن الزبيرو جمع وتحقيق** : عامر أحمد حيدر، دار الحرية، بغداد، العراق.

الاشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى، (ت 900هـ)، (1998)، **شرح الاشموني على ألفية ابن مالققدم له ووضع هوامشه وفهارسه** : حسن أحمد ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب (ت 502هـ)، (1980)، **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق محمد سعيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

الأعشى، ميمون بن قيس، (1992)، **شرح ديوان الأعشى الكبير**، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه هنا نصر حتى، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

الآلوي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود (ت 1270هـ)، (2001)، **روح المعانى في تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى**، ضبطه وصححه: علي عبدالباري عطية، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت745هـ)، (1986)، *نذكرة النحاة*، تحقيق:

عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت745هـ)، (1995)، *النهر المار من البحر*

المحيط

، تحقيق: عمر الأسعد، دار الجليل، بيروت، لبنان.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت745هـ)، (2001)، *تفسير البحر المحيط*

دراسة وتحقيق وتعليق : عادل أحمد عبد الجود وآخرين، ط 1، دار

الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطيه (ت546هـ)، (1991)، المحرر

الوجيز في تفسير الكتاب العزيز

، تحقيق: عبدالسلام بن الشافعي محمد،

مؤسسة دار العلوم، الدوحة، قطر.

الأنصارى، أبو عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام،

(ت761هـ)، (1997)، *قطر الندى وبل الصدى*، حققه وشرح معانيه

وأعرب شواهد محمد خير طعمه حلبي، ط 2، دار المعرفة، بيروت،

لبنان.

الأنصارى، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام،

(ت761هـ)، (1989)، *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*،

تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار عمار، عمان، الأردن.

الأنصارى، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام،

(ت761هـ)، (2003)، *مغني اللبيب* تحقيق : محمد محيي الدين

عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

الإيجي، محمد بن عبدالرحمن بن محمد، (ت905هـ)، (2004)، *جامع البيان في*

تفسير القرآن، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت،

لبنان.

الباقولي، أبو الفضل يوسف بن محمد بن يعقوب، (2001)، *كشف المشكلات*

وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، تحقيق: عبد القادر

عبد الرحمن السعدي، دار عمار للنشر، عمان، الأردن.

البرسوبي، إسماعيل حقي بن مصطفى الحنفي (ت1127هـ)، (1996)، روح البيان
في تفسير القرآن ضبطه وصححه وخرج آياته : عبداللطيف حسن
عبدالرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

البروسوبي، إسماعيل حقي بن مصطفى الحنفي، (ت1127هـ)، (1989)، تنویر
الأذهان في تفسير روح البيان، تحقيق محمد علي الصابوني، ط 2، دار
القلم، بيروت، لبنان.

البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن حمد، (ت165هـ)، (1993)، تفسير
البغوي المسمى معلماً للتنزيل، تحقيق: خالد العك ومروان سوار، ط 2،
دار المعرفة، بيروت، لبنان.

البقاعي، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر (ت885هـ)، (1995)، نظم الدر
في تناسب الآيات والسور، تحقيق عبد الرزاق غالب المهدى، دار الكتب
العلمية، بيروت، لبنان.

البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبدالله الشيرازي، (ت685هـ)، (د.ت)، أنوار
التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي، دار الجيل، بيروت،
لبنان.

التبريزى، أبو زكريا يحيى بن علي، (ت502هـ)، (2001)، الملخص في إعراب
القرآن، تحقيق: فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت لجنة التأليف
والتعريب، الكويت.

الشعالبي، أبو يزيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف (ت875هـ)، (1997)،
الجواهر الحسان في تفسير القرآن ، تحقيق: محمد الفاضلي، المكتبة
العصرية، بيروت، لبنان.

الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد بن علي (ت816هـ)، (1405هـ)،
التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت،
لبنان.

الجمل، سليمان بن عمر العجيلي (ت1224هـ—1980)، **الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية** ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

الجندي، أحمد علم الدين ، (1974)، **الصراع بين القراء والنحاة، مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة**، ج33، ص ص 38-20.

ابن ثابت، حسان، (1986) **ديوان حسان بن ثابت** ، شرح: عبد مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

حسان، تمام، (1979) **اللغة العربية معناها ومبناها** ، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

حسان، تمام، (1981)، **الأصول، دراسة المستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي**، دار الثقافة، المغرب.

حسان، تمام، (د.ت.)، **اللغة بين المعيارية والوصفيّة** ، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب.

الحسن، حسن طه، (د.ت.)، **الاستثناء في القرآن الكريم، نوعه وحكمه، إعرابه**، شركة معمل ومطبعة الزهراء الحديثة المحدودة، القاهرة، مصر.

حسن، عباس، (1966) **اللغة والنحو بين القديم والحديث** ، دار المعارف، القاهرة، مصر.

حسن، عباس، (2004)، **النحو الوافي**، ط1آوند دانش للطباعة والنشر ، بيروت، لبنان.

الحمداني، موفق، (1980)، **اللغة وعلم النفس**، ط1، المكتبة الوطنية، بغداد، العراق.

الخازن، علاء الدين بن محمد بن إبراهيم (ت725هـ—1979)، **تفسير الخازن المسمى بباب التأويل في معانٍ التنزيل**، دار الفكر، القاهرة، مصر.

الخرنق، بنت هقان بن مالك، (1996) **ديوان شعر الخرق** ، تحقيق: حسين نصار، دون ناشر.

الخضري، محمد، (1995)، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك** ضبط وتشكيل وتصحيح : يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

الخاجي، الشهاب (ت1069هـ)، (د.ت)، **عنایة القاضی وكفاية القاضی علی تفسیر البیضاوی (حاشیة الشهاب)**، دار صادر، بيروت، لبنان.

خليل، حلمي، (1996) **العربية وعلم اللغة البنوي** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

الخوارزمي، مجد الدين أبو محمد القاسم بن الحسين (ت761هـ)، (1990)، **شرح المفصل في صنعة الاعراب (المعروف بالتخمير)**، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان.

الدمياطي، الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد (ت1117هـ)، (د.ت)، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر رواه وصححه وعلق عليه** : علي محمد الضباع، دار الندوة، بيروت، لبنان.

ذو الرمة، أبو الحارث غيلان بن عطية، (1982) **ديوان ذو الرمة** ، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، ط2، مؤسسة الإيمان، بيروت، لبنان.

الرازي، فخر الدين أبو عبدالله محمد بن عمر (ت606هـ)، (1983)، **تفسير الفخر الرازي (التفسير الكبير) مفاتيح الغيب**، ط2، دار الفكر، بيروت، لبنان.

الزبعري، أبو سعد عبدالله، (1981) **شعر عبدالله بن الزبعري**، تحقيق: يحيى الجبوري، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الزبيدي، عمرو بن معن يكرب، (1974)، **شعر عمرو بن معن يكرب**، جمعه وحققه: مطاع الطربيسي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت311هـ)، (1988م)، **معانی القرآن وإعرابه**، شرح وتحقيق عبد الجليل عده شلبي، ط 1، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، (ت311هـ)، (1986)، **إعراب القرآن**
المنسوب إليه، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط3، دار الكتاب اللبناني،
بيروت، لبنان.

ذكريا، ميشال، (1985) **مباحث في النظرية الألسنية ٤**، ط2، المؤسسة الجامعية
للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت535هـ)، (1990)، **المفصل في علم
اللغة** قدم له وعلق عليه : محمد عز الدين السعدي، ط1، دار إحياء
العلوم، بيروت، لبنان.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت535هـ)، (د.ت)، **الكاف عن حقائق
غواص التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، رتبه وضبطه
وصححه: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

زوين، علي، (د.ت)، **منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث** ، دار
الشئون الثقافية العامة، القاهرة، مصر.

السامرائي، فاضل صالح، (2003)، **معاني النحو**، ط2، دار الفكر، عمان، الاردن.
سبط الخياط، عبدالله بن علي بن أحمد، (2006)، **المنهج في القراءات السبع
المتممه لابن محيصن والاعمش ويعقوب وخلف** ، تحقيق: سيد كسرامي
حسن، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

السمين الحلبي، أحمد بن يو سف (ت756هـ)، (1986)، **الدر المصور في علوم
الكتاب المكنون**، تحقيق أحمد محمد الخراط، ط 1، دار القلم، دمشق،
سوريا.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قبر (ت180هـ)، (1991)، **الكتاب**، تحقيق:
عبدالسلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن ع بدالله المرزيان، (1976) **شرح أبيات سيبويه** ،
تحقيق: محمد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق،
سوريا.

السيوطى، جلال الدين (ت1911هـ)، (1977)، **همع الهوامع في شرح جم
الجوامع تحقيق وشرح** : عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية،
الكويت.

السيوطى، جلال الدين (ت1911هـ)، (1983)، **تفسير الدر المنثور في التفسير
المأثور** ، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

السيوطى، جلال الدين (ت1911هـ)، (1996)، **الإتقان في علوم القرآن** ، مؤسسة
الكتب الثقافية، بيروت، لبنان.

الشربىنى، الخطيب شمس الدين محمد بن أحمد (ت975هـ)، (2004)، **تفسير
القرآن الكريم (السراج المنير)** خرج أحاديثه وعلق عليه : أحمد عزو
عنابة الدمشقى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، لبنان.

الشلوبين، أبو علي بن محمد بن عمر الأزدي (ت654هـ)، (1994)، **شرح
المقدمة البجزولية الكبير** ، تحقيق: تركي بن سهو بن نزال العتيبي، ط2،
بيروت، لبنان.

الشوکانی، محمد بن علي بن محمد (ت1250هـ)، (1994)، **فتح القدیر الجام
بين فنی الروایة والدرایة من علم التفسیر** ، ط1، دار ابن کثیر ودار
الكلم الطیب، بيروت، لبنان، دمشق، سوريا.

الصاوي، أحمد الماكي ، (1934)، **حاشیة الصاوي على تفسیر الجلالین** ، المكتبة
التجارية الكبرى، القاهرة، مصر.

الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن (ت528)، (1986)، **مجمع البيان في تفسير
القرآن** ، تحقيق: هاشم الرسول محلاتي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن (ت528)، (1992)، **جامع البيان عن تأویل
آی القرآن** ، ط2، دار الأضواء للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

الطبری، أبو جعفر محمد بن حریر (ت310هـ)، (1992)، **جامع البيان في تأویل
القرآن** ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

طلب، علي أحمد ، (1986)، **دراسات تحليلية لغوية لسور القرآن** ، مكة المكرمة،
السعودية.

عبابنة، يحيى عطية، (1994)، أثر التحويلات الاسلوبية في تغيير الاعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية،*مجلة أبحاث اليرموك* ، ع1، ص ص 42-9.

عبابنة، يحيى عطية، (2005)،*علم اللغة المعاصر*، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن.

عبابنة، يحيى عطية، (2006)،*تطور المصطلح النحوي من سيبويه حتى الزمخشري*، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.

عبد اللطيف، محمد حماسة، (2006)من الأنماط التحويلية في النحو العربي ، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

العكري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (ت616هـ)، (1987)،*التبیان فی إعراب القرآن*، تحقيق: علي محمد الباجوی، ط2، دار الجيل، بيروت، لبنان.

العكري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (ت616هـ)، (1996)،*إعراب القراءات الشواهد دراسة وتحقيق محمد السيد أحمد عزوز*، ط 1، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

العكري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (ت616هـ)، (2005)،*التبیین علی مذاہب النحویین البصیریین والکوفیین* ، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمین، (ط1)، مكتبة العكبات، الرياض، السعودية.

أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى (ت982هـ)، (1999)،*تفسير أبي السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم* ، وضع حواشيه : عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

عمایرة، خليل أحمد، (2004)،*المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي*، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عيسي، فارس، (1993)،*النصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل*،*مجلة مؤتة للبحوث والدراسات*، م3، ع6.

الغرناتي، أبو القاسم محمد بن أحمد (ت741هـ)، (1983)،*التسهيل لعلوم التنزيل*، ط4، الدار العربية للكتاب، القاهرة، مصر.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت377هـ)، (1987)، **الحجّة في القراءات السبع**، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جویحانی، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت377هـ)، (1990)، **التعليق على كتاب سيبويه**، تحقيق: عوض بن أحمد الفوزي، دون ناشر.

الفاكهي، عبدالله بن أحمد بن علي، (1988)، **شرح الحدود النحوية**، تحقيق: زكي فهمي الألوسي، جامعة بغداد، العراق الخثran.

الفاكهي، عبدالله بن أحمد بن علي ، (1993)**مراحل تطور الدرس النحوي** ، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت207هـ)، (1972)، **معاني القرآن** ، ج3، تحقيق: عبدالفتاح اسماعيل شلبي، مراجعة علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت207هـ)، (1980)، **معاني القرآن**، ج1، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت207هـ)، (د.ت)، **معاني القرآن**، ج2، تحقيق: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، مصر.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت175هـ)، (1987)، **كتاب الجمل في النحو المنسوب إليه**، تحقيق فخر الدين قبا وة، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الفيرويز آبادي، مجدالدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت871هـ)، (1980)، **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**، تحقيق : عبد العليم الطحاوي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

قباوة، فخر الدين، (2003)**مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء** ، ط1، دار الفكر ، دمشق ، سوريا.

القرافي، شهاب الدين أبو العباس أحمد (ت684هـ)، (1986)، الاستفقاء في أحكام الاستثناء، تحقيق: عبدالقادر أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

القرطبي، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم، (1981)، الرد على النهاة، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، القاهرة، مصر.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت671هـ)، (2003)، الجامع لأحكام القرآن، اعنى به وصححه : هشام سمير البخاري، عالم الكتب، الرياض، السعودية.

القوجي، محمد بن مصلح الدين مصطفى، (ت951هـ)، (1999)، حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي، ضبطه وصححه وخرج آياته : محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

القونوي، عصام الدين بن محمد (ت1195هـ)، (2001)، حاشية القونوي على تفسير الإمام البيضاوي، ضبطه وصححه وخرج آياته : عبدالله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

القيسي، أبو علي الحسن بن عبدالله، (1987)، إيضاح شواهد إلإيضاح، تحقيق: محمد بن محمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت437هـ)، (1984)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح ضامن، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

القيسي، مكي بن أبي طالب (ت437هـ)، (1981)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعلها وحجها، تحقيق محيي الدين رمضان، ط 2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

القيسي، مكي بن أبي طالب (ت437هـ)، (1985)، التبصرة في القراءات ، حقق نصه وعلق حواشيه: محيي الدين رمضان، ط 1، معهد المخطوطات العربية، الكويت.

الكرمانی، محمد بن أبي المحاین، (2001)، مفاتیح الأغانی في القراءات والمعانی، تحقيق: عبد الكريم مصطفى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.

- الكسائي، علي بن حمزه، (ت189هـ)، (1998)، معاني القرآن، أعاد بناءه وقدم له: عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.
- الكفوبي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، (1982)، الكليات معجم في المصطلحات والفرق اللغوية، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا.
- لوسركل، جان جاك، (2005)، عنف اللغة، ترجمة محمد بدوي، ط 1، مركز الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ)، (1987)، الكامل في اللغة والأدب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ)، (د.ت)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عصيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
- النابغة الذبياني ، محمد بن إبراهيم بن محمد الحضيري(ت609هـ)، (1977)، الديوان جمعه وشرحه وعلق عليه محمد الطاهر بن عاشور، ط 2، الشركة التونسية للتوزيع، تونس.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت338هـ)، (1409هـ)، معاني القرآن الكريم، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت338هـ)، (1986)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة العربية ، بيروت، لبنان.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت338هـ)، (1988)، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط3، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
- النسفي، حافظ الدين عبدالله بن أحمد (ت720هـ)، (1996)، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، تحقيق نموذج محمد الشعار، دار النفائس، بيروت، لبنان.
- النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين العتمي (ت728هـ)، (1996)، تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ضبطه وخرج آياته و أحاديثه، زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الهمذاني، المنتجب حسين بن أبي العز (ت643هـ)، (1991)، **الفرید فی إعراب القرآن المجید**، تحقيق فهمي حسين النمر وفؤاد علي مخيم، ط 1، دار الثقافة، الدوحة، قطر.